الملل والنحل والأعراق

التقرير السنوى السادس ١٩٩٩

المشرف العام

د. سعد الدين إبراهيم

منسق التقرير

أشرف بيومي

الأقباط

البربر

التوارق

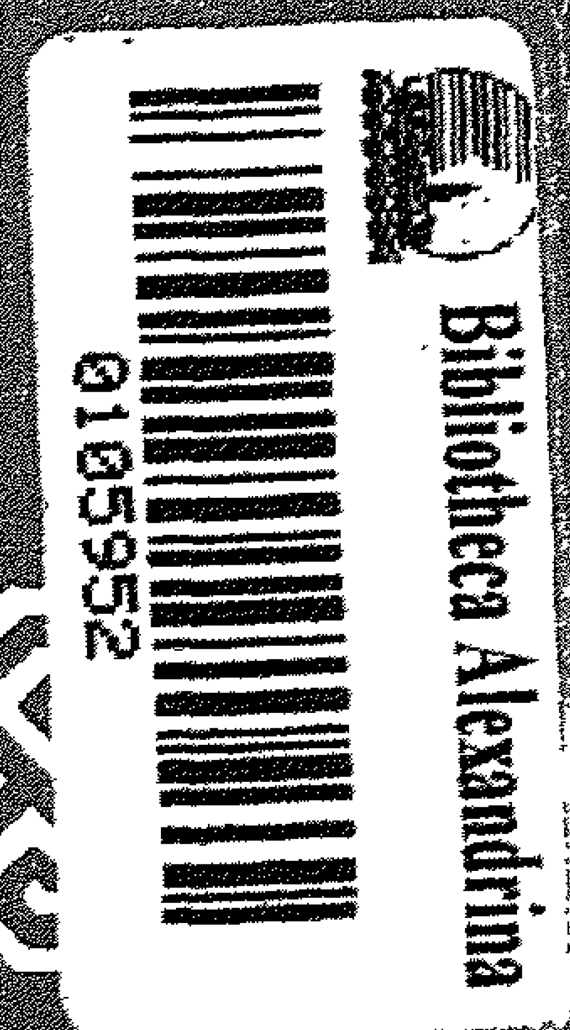
الأكراد

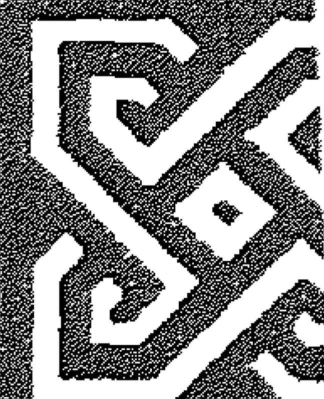
طوائف لبنان

عرب ٤٨

الجنوبيون

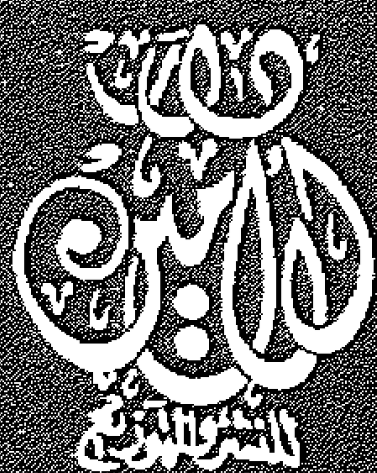






رئيس التحرير

حمدي البصير



هموم الملل والنحل والأعراق

المشرف العام : د٠ سعد الدين ابراهيم

رئيس التحرير : حمـــــــدي البصير

المنسق العام : أشـــرف بيـــدس

المستشارون

دكتور. احمد صبحي منصور

أ٠رجائي فايد - ا٠ احمد طلعت

الباحثون

اشرف بيدس - خالد عمرين قفه - طه محمد عبد المطلب - رجائي فايد - زينب جمعة - سامح فوزي - شهر زاد العربي - عصمت عبد المنعم

حمدي البصير محمد البصير

الملل والنحل والأعراق

التقرير السنوى السادس ١٩٩٩

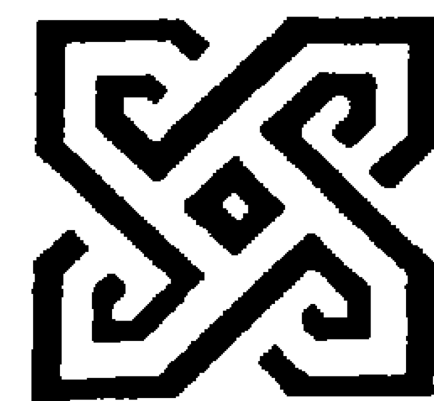
المشرف العام

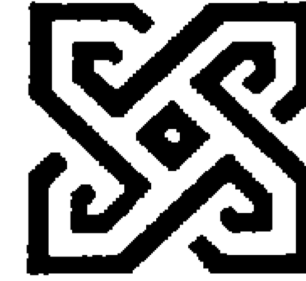
د. سعد الدين إبراهيم

رئيس التحرير

حمدي البصير







مركز ابن خلدون

١٧ شارع ١٢ المقطم
القاهرة : ص . ب ١٣
٥٠٦١٦١٧
تليفون : ٥٠٦٠٦٦٢
٥٠٦٠٦٦٣
فاكس : ٥٠٦١٠٣٠

رقم الإيداع ٣٢١٥/١٩٩٩
ISBN
977-279-235-4



دار الأمين

٧ شارع رامز من شارع
منصور (محطة مترو
أنفاق سعد زغلول)
ت/ فاكس : ٣٥٤٦٦٨٧
١ شارع سوهاج من شارع
الزقازيق خلف قاعة سيد
درويش بالهرم - جيزة
ت/ فاكس : ٥٦٣٤٦٩٩
ص.ب: ١٧٠٢ العتبة ١١٥١١
جمهورية مصر العربية

الإشراف الفنى : أشرف بيدس

الاهداء

إلي الشعب الفلسطينى البطل
رمزا لحلم العودة والبقاء،
والدولة الفلسطينية الامل،
وعاصمتها القدس، والتى نراها
تطل من بين عيون الشهداء
الأبرار..



المحتويات

مقدمة ٩
الافتتاحية ١٧
اعلان الأمم المتحدة ١٩
الاقباط ٢٣
جنوب وادي النيل ٥٣
١ - النوبيون في مصر ٥٥
٢ - جبال النوبة ٦٠
٣ - جنوب السودان ٦٥
البربر ٧٩
التوارق ٩٧
الأكراد ١٠٩
طوائف لبنان ١٣٣
عرب ٤٨ .... ١٥٥
الشيعة ١٧٣

شكر

يتقـدم مركز ابن خـلدون للدراسات الانـمائية بـجزيل الشـكر الي مـؤسـسة حقوق الانسـان الاوربيـة ببروكسـل Europeanean Human Rights Foundation "EHRF" علـي دعمه المسـتمر، وتواصله مع اهداف المركز.

تقديم

تأملات في الغباء القومي الرسمي

رب ضارة نافعة في المسألة الملية - العرقية
من عبد الله اوجلان الكردي الي حافظ ابو سعده المصري

لم يحدث شئ درامي جديد يستحق التنويه في عام ١٩٩٨، فيما يتعلق بالملل والنحل والاعراق في الوطن العربي. ولكن مسألة الاقليات اصبحت، بفضل مجهودات مركز ابن خلدون، مطروحة طرحا صريحا علي اجندة العمل العام العربي. ويتأكد المنصفون عاما بعد عام ان مركز ابن خلدون كان محقا في تصديه لهذه القضية طوال السنوات العشر الماضية. بل ان المكابرين الذين كانوا يرفضون الاعتراف، مجرد الاعتراف، بوجود أقليات، ناهيك عن الاعتراف بمشكلات لهذه الاقليات منذ خمس سنوات - من امثال الكاتب الصحفي المشهور محمد حسنين هيكل ومن لفّ لفّه- لابد أنهم وعلي مضض يعترفون الآن بوجود أقليات، ويعترفون بمشكلات لهذه الاقليات.

● **بيد عمرو، وليس بيدنا**

هناك ايجابيات لابد من التنويه عنها. من ذلك حدوث مصالحة بين الحزبين الكرديين الرئيسيين في كردستان العراق- وهما الحزب الديموقراطي الكردستاني الذي يتزعمه الاخ مسعود البرزاني، والاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه الاخ جلال طالباني. صحيح ان المصالحة تمت بمبادرة ومباركة امريكية في واشنطن في خريف ١٩٩٨؛ وكنا نود لو تمت المصالحة بمبادرة عربية، وبالتحديد بمبادرة مصرية. ولكن مصر تلكأت وترددت في القيام بمبادرة كانت هي الاجدر بها- كما فعلت مثلا بين الفصائل المتناحرة في

الصومال. وقد ادان بعض المزايدين المصريين والعرب هذه المصالحة الكردية - الكردية، لا لشئ الا لانها تمت بوساطة امريكية. اي انهم لم يهتموا بالدماء الكردية التي سفكت، وكان يمكن ان يسفك منها المزيد، في الصراعات الاهلية الكردية... ولم يتقدم منهم احد للدعوة الي مثل هذه المصالحة. ولكنها حينما تمت بواسطة الامريكيين، سارعوا الي ادانتها، دون ان يقرأوا حرفا واحدا من بنود اتفاق المصالحة، ودون ان يحسبوا القيمة الانسانية لوقف سفك دماء الاشقاء. ان هؤلاء ينطبق عليهم المثل الشائع «لا يرحمون، ولا يدعون رحمة الله عز وجل تنزل علي عباده».

طبعا تفعل الولايات المتحدة ما تفعله في العلاقات الدولية من اجل مصالحها، وهي لم تبادر بالمصالحة الكردية- الكردية في العراق الا من اجل مصالحها. بدليل أنها بينما تبدو حريصة علي وقف نزيف الدم الكردي في العراق، فإنها لم تأبه ابدا بهذا الدم الكردي يسفك في تركيا، وعلى الحدود التركية- السورية. فقد شهد عام ١٩٩٨ تصعيدا غير مسبوق في القتال بين الجيش التركي وميليشيات حزب العمال الكردستاني التركي. ووصل التصعيد الي حد مهاجمة قواعد الحزب داخل العراق، وانشاء حزام امني علي الحدود العراقية - التركية، داخل العراق، بنفس الطريقة التي أنشأت بها اسرائيل حزاما امنيا في جنوب لبنان على حدودها الشمالية. بل يبدو ان فكرة حزام امني في شمال العراق (جنوب تركيا) كانت فكرة اسرائيلية، فقد تزامن تصعيد القتال بين القوات التركية وميلشيات حزب العمال مع تصعيد التعاون التركي - الاسرائيلي في المجالات العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية. بل وصل التصعيد حدا، هددت فيه تركيا وسوريا، التي كانت تستضيف زعيم حزب العمال الكردستاني، السيد/ عبد الله اوجلان. ولولا وساطة مصرية قام بها الرئيس مبارك، لنشبت حرب فعلية بين تركيا وسورية، فالحشود التركية علي الحدود السورية بشكل غير مسبوق منذ ١٩٥٧، لم تترك مجالا كبيرا للشك في جدية التهديدات التركية. ويبدو ان جزءاً من وساطة الرئيس المصري لارضاء تركيا، كان الضغط علي سورية لانهاء اقامة عبد الله اوجلان علي اراضيها. وقد كان، وطلبت سورية من الرجل ان يغادرها بسلام، وقد فعل، وتوجه الي روسيا، ومنها الي ايطاليا. وفي كلا البلدين طلبت تركيا تسليمه لمحاكمته علي ما ادعته عليه من «جرائم ارهابية» راح ضحيتها ٢٠ر٠٠٠ مواطن تركي. وترددت ايطاليا في الامتثال لطلب تركيا. وهددت هذه الاخيرة ايطاليا بمقاطعتها اقتصاديا!

وقامت مظاهرات حاشدة في المدن الايطالية الكبرى وفي عديد من العواصم الاوربية، احتجاجا علي تركيا، وانتصارا لايطاليا في رفضها تسليم عبد الله اوجلان للمثول امام المحاكم التركية. وفي نهاية عام ١٩٩٨، انقطعت اخبار عبد الله اوجلان، الذي يبدو انه ترك ايطاليا الي دولة اخرى غير معلومة عند كتابة هذه المقدمة.

في الغباء القومي الرسمي التركي

ان اهمية استطرادنا في مسألة عبد الله اوجلان ليست فقط لانها حدث استأثر بعناوين الصحف ونشرات الاخبار في الشهرين الاخيرين من عام ١٩٩٨، ولكن لأن ادارة أو «سوء ادارة» تركيا للمسألة الكردية عموما، وملاحقة عبد الله اوجلان هي نموذج صارخ للعمي السياسي الرسمي التركي. فتركيا ترفض الاعتراف بوجود اكراد علي اراضيها- رغم انهم يزيدون عن اثني عشر مليونا فيها وحدها، اي خمس عدد السكان في تركيا. وبهذا المعني فإن الجماعة الكردية في تركيا تزيد عن نصف اجمالي الاكراد في المنطقة وفي العالم. فهم في كل من العراق وايران لا يتجاوزون ستة ملايين، وفي سوريا والاتحاد السوفيتي سابقا لا يتجاوزون مليونا هنا ومليونا هناك. فأغلبية الاكراد اذن تعيش في تركيا منذ اعادة تقسيم خريطة الشرق الاوسط في اعقاب الحرب العالمية الاولي.. ومع ذلك فإن شوفينية الوطنية التركية، منذ ايام مصطفي كمال اتاتورك (١٨٨١-١٩٣٨)، انكرت وجود جماعة كردية او قومية كردية، او حتي ثقافة ولغة كردية. واطلقت علي الاكراد اسما غريبا وهو «اتراك الجبال»(Mountain Turks) في الوثائق والاحصائيات التركية الرسمية.

ومع ذلك فإن اكراد تركيا- مثلهم في ذلك مثل اكراد العراق وايران- ظلوا يناضلون من اجل المحافظة علي ثقافتهم ولغتهم وقوميتهم. وفي الحد الادني كانوا يسعون الي الحصول عليه الاعتراف بهم من السلطة المركزية (في انقره) والتمتع بالحكم الذاتي في مناطقهم. وفي الحد الاقصي كان بعض الاكراد في تركيا- شأنهم شأن بعض الاكراد في العراق وايران- يطالبون باستقلال مناطقهم، والاتحاد مع ذويهم في الاقطار المجاورة، وتأسيس دولة قومية كردية. وكالعادة حينما لا تلقي مطالب الحدد الادني اي استجابة من الطرف الاقوي، فإن انصار الحد الاقصي من الراديكاليين يصبحون الاعلي صوتا، والاكثر جاذبية بين الشباب، والاكثر تهيؤا لحمل السلاح والقتال من اجل هذه المطالب التي تبدو لهم «مشروعة» تماما. ومن هنا نشأ

حزب العمال الكردستاني، الماركسي اليساري الراديكالي النزعة، بقيادة عبد الله اوجلان، وبدأ نضالا مسلحا في جنوب تركيا، حيث يتركز الاكراد. وقد استمر هذا النضال المسلح لحوالي عشر سنوات. ويقال ان عبد الله اوجلان وحزبه كانا يحصلان على التدريب والسلاح من سوريا ، وعلي الاموال من الاكراد العاملين في الخارج.

المهم تطورت الامور في عام ١٩٩٨ علي النحو الذي شرحناه اعلاه. وبدلا من ان تحقق تركيا هدفها في القضاء علي اوجلان وحزبه عسكريا ومعنويا، فإنها سلطت الضوء الاعلامي، من حيث لم ترد او تقصد، علي قضية الاكراد المقهورين في تركيا. فبصرف النظر عما اذاكان اوجلان «ارهابيا» أو «مناضلا من اجل الحرية»، فإن الملاحقة التركية له وتوجيه الانذارات، لسوريا اولا، ثم الي روسيا، ثم الي ايطاليا قد جعل من الرجل وقضيته بؤرة اعلامية. وقد كسب للقضية الكردية، ان لم يكن لاوجلان نفسه، المزيد من الاهتمام والتعاطف. اي ان الاصرار التركي الرسمي علي تجاهل اكراد تركيا، وملاحقة احد زعمائهم بهذا الصلف، قد ادي الي عكس المقصود تماما. بل ان تركيا التي تركض وراء ويسيل لعابها من اجل الانضمام «للجماعة الاوربية» منذ سنوات، قد اصبحت في نهاية ١٩٩٨ ابعد ما تكون من اي وقت مضي عن بلوغ هذا الهدف. ان السلوك التركي الرسمي في القضية الكردية عموما، وفي ملاحقة عبد الله اوجلان خصوصا، هو نموذج لما يسميه الفنان المصري محمد نوح «الغباء القومي العام».

في الغباء القومي العام المصري : من الكشح الى حافظ ابو سعده

ربما لا يقترب من الغباء القومي الرسمي التركي في عام ١٩٩٨، الا نظيره المصري، وايضا في قضية تخص موضوع الملل والنحل والاعراق. فهناك في مصر مطالبات من الجماعة القبطية المصرية (حوالي ١٠٪ او سته ملايين مواطن مصري قبطي) بالمساواة مع اشقائهم المسلمين في المعاملة الفعلية التي تنص عليها الدساتير المصرية المتعاقبة، منذ دستور ١٩٢٣. وبينما تصر السلطات الرسمية المصرية علي ان المساواة قائمة بالفعل، ولا توجد اي تفرقة في المعاملة بين المسلمين والاقباط، فإن العديد من الاقباط في مصر وفي المهجر، وكذلك بعض المراكز البحثية المتخصصة، ومنها مركز ابن خلدون، تشير الي العديد من مظاهر التفرقة- وخاصة في بناء الكنائس، والتجاهل في المناهج التعليمية، وفي البرامج الاعلامية، وفي تولي المناصب في الاجهزة السيادية.

ورغم ان الجماعة القبطية المصرية لا تثير مشكلاتها الا بأشكال هادئة واصوات خفيضة في الداخل، الا ان اقباط المهجر، وخاصة في الولايات المتحدة وكندا، لا يترددون في رفع عقيرتهم عاليا، ويلجأون الي كل اشكال الاحتجاج العلني التي تعلموها في المجتمعات الغربية الديمقراطية. ومن ذلك تنظيم المظاهرات والمسيرات، والاعلانات المدفوعة في الصحف الكبرى، والحملات الاعلامية المنظمة، وخلق جماعة ضغط (لوبي) لدي صناع القرار وبرلمانات هذه الدولة، لممارسة الضغط بدورها علي صناع القرار في مصر من اجل المطالب القبطية المشروعة. ومن ذلك ان الكونجرس الامريكي اجاز مشروعا للقانون ضد الاضطهاد الديني في ربيع ١٩٨٨، وهو يقضي بعقوبات متدرجة ضد الحكومات التي تمارس او تتسامح مع ممارسات التفرقة او الاضطهاد الديني. ورغم ان القانون لم يسن خصيصا لمصر، الا ان الحكومة المصرية والعديد من الكتاب المصريين هاجموا القانون، واعتبروه تدخلا في الشئون الداخلية لبلدان العالم الثالث؛ وفي نفس الوقت الذي ينفون فيه نفيا قاطعا اي تفرقة او اضطهاد للاقباط في مصر، وقد اصدر مركز ابن خلدون كتابا حول هذا الموضوع من اعداد الباحث النابه سامح فوزي، تعرض فيه لتناقضات المفكرين المصريين الذين ينفون وجود اي انتهاك لحقوق الاقباط في مصر، وفي نفس الوقت يعبرون عن قلقهم من القانون الامريكي الجديد، ويهاجمونه اشد الهجوم. ورسالة كتاب سامح فوزي بسيطة للغاية وهي : اذا لم يكن هناك اي تفرقة او اضطهاد، فلماذا تخافون من اي قانون يصدر في بلد اخر حول هذه القضية؟ واذا كان هناك مثل هذه التفرقة او الاضطهاد، فلماذا لا يناقشه هؤلاء المفكرون ويعملون علي احتوائه او علاجه جذريا، حتي لا يؤثر عليهم مثل هذا القانون المزعوم؟

المهم ان صيحة بعض المفكرين والسياسيين المصريين ضد قانون لم يقرأوه، ونفيهم القاطع لظاهرة لم يفحصوها، وانكارهم لواقع لم يدرسوه، هي كلها من مظاهر ما يسميه الفنان المصري محمد نوح «بالغباء القومي العام».

وقد شهد النصف الثاني من عام ١٩٩٨ نموذجا دراميا لهذا النوع من الغباء . ففي احدى قرى محافظة سوهاج بصعيد مصر، وهي قرية «الكشح» وقع حادث قتل عادي، كان ضحيته شخصين قبطين، وكانت اغلب الظن ان الجاني كان ايضا من اقباط القرية، التي يمثل الاقباط فيها اكثر من سبعين في المائة من السكان. وكعادة اجهزة الامن المصرية، توسعت في الاشتباه، والقت القبض علي عشرات من ابناء

القرية. ولما لم يعترف احد من المقبوض عليهم بارتكاب الجريمة طوعا، مارست اجهزة الامن المصرية عليهم نفس الاساليب المعتادة لديها للحصول علي الاعترافات، وهي التعذيب. واستمر ذلك عدة ايام: حبس وتعذيب مستمر لعشرات من ابناء قرية الكشح من الاقباط - لا لأنهم اقباط، ولكن لان اغلبية سكان القرية من الاقباط. فما كان من عائلات وذوي هؤلاء المقبوض عليهم الذين يتعرضون للتعذيب، الا ان توجهوا الي اسقف البلينا، سوهاج (الذي تتبعه قرية الكشح) لكي يساعدهم في الافراج عن ابنائهم، او تقديمهم للمحاكمة. فحاول الانبا ويصا ذلك مع اجهزة الامن المعنية، ولكن دون جدوي. لذلك طلب الانبا ويصا نيابة عن عائلات المقبوض عليهم، من المنظمة المصرية لحقوق الانسان للتدخل في الامر لعل وعسي تستطيع ما فشل هو فيه. وبالفعل ارسلت المنظمة فريقا لتقصي الحقائق في اواخر شهر اغسطس (وقعت جريمة مقتل الشابين القبطيين، سمير عويضة وكرم تامر، مساء الجمعة ١٤ اغسطس ١٩٩٨). ثم اصدرت تقريرها حول ملابسات الحادث بتاريخ ١٩٩٨/٩/٢٨، اي بعد وقوعه بشهر ونصف تقريبا، وجاء فيه :

«لقد خلصت بعثة تقصي الحقائق التي اوفدتها المنظمة المصرية لحقوق الانسان الي قرية الكشح، الي ان رجال شرطة مركز دار السلام ومديرية امن محافظة سوهاج قد توسعوا في ممارسة العقاب الجماعي ضد اهالي قرية الكشح في اعقاب مقتل المواطنين سمير عويضة وكرم تامر. من ذلك ممارسات الاحتجاز العشوائي لعدة مئات من المواطنين وترويع السكان واحتجاز الرهائن، وممارسة التعذيب ضد المتحجزين والرهائن لاجبارهم علي الادلاء باعترافات ومعلومات حول مرتكبي الحادث. كما شملت قوائم المحتجزين والرهائن اسرا بأكملها وضمت امهات وعجائز وفتيات واطفالا، كما كانت قوات الشرطة التي تذهب للقبض علي الاهالي والمشتبه فيهم من منازلهم تقوم باهانة وترويع جميع افراد الاسرة» (ص ص ٢-٣ من التقرير).

لم يرد في تقرير المنظمة ما يفيد ان هذه الاجراءات الامنية البشعة كانت لاسباب طائفية علي الاطلاق. بل ان تقرير المنظمة حرص علي نفي ذلك تماما. وكالعادة ارسلت المنظمة المصرية لحقوق الانسان صورة تقريرها للجهات الامنية المصرية. ولكن هذه الاخيرة تجاهلته تماما ولم تكلف نفسها مشقة الرد، سواء بالنفي او الايجاب، أو حتي مجرد «اخذ العلم»!

فما كان عن المنظمة المصرية، كما جرت العادة ايضا حينما لا تتلقى رداً من الاطراف المعنية، إلا أن قامت بنشر تقريرها علي الملأ (والانترنت). وهنا تلقفته روابط الاقباط المصريين في المهجر، وأعادت

تأويله، بأنه دليل واقعي علي اضطهاد الاجهزة الامنية للاقباط في مصر. وتناقلت وسائل اعلام غربية اخرى هذا التفسير المشوه، وبثته علي القراء والمستمعين والمشاهدين. وكان اكبر وسائل الاعلام هذه صحيفة انجليزية كبرى هي الصانداي تليغراف، علي لسان احد محرريها، وهي كريستينا لامب، في اواخر اكتوبر ١٩٩٨- اي بعد وقوع جريمة الكشح بشهرين ونصف تقريبا؛ وبعد تقرير المنظمة لحقوق الانسان (الذي تجاهلته اجهزة الامن المصرية) بشهر كامل.

وعند هذا الحد فقط، تحركت الاجهزة الرسمية المصرية، ومعها بعض الصحف الصفراء، لتنفي كل شئ، ولتتهم وسائل الاعلام الغربية، وفي مقدمتها الصانداي تليغراف بالكذب وتعمد الاساءة الى مصر، وشعبها، وقيادتها، حقدا علي نجاحها المشهود اقتصاديا، ولصمودها في وجه المخططات الامريكية والاسرائيلية..». واختلط الحابل بالنابل. كذلك اتهمت احدى الصحف الاسبوعية (المحسوبة علي جهاز الامن المصري) المنظمة المصرية لحقوق الانسان بتلفيق تقريرها من احداث قرية الكشح، خدمة للجهات الاجنبية التي تتربص بمصر والمصريين، وذلك في مقابل «رشوة مالية». ونشرت الصحيفة صورة لشيك بمبلغ ٢٥,٠٠٠ جنيه استرليني صادر من السفارة الانجليزية بالقاهرة الي المنظمة المصرية لحقوق الانسان، وادعت ان ذلك هو ثمن الاساءة الي مصر! وادعت هذه الصحيفة ان تحقيقها، بما فيه صورة الشيك، هو بمثابة «بلاغ الي النائب العام». فما كان من هذا الاخير الا ان استدعي الامين العام للمنظمة المصرية لحقوق الانسان، الاستاذ حافظ ابو سعده للتحقيق في البلاغ المزعوم. وفي سراي النيابة، اعلن النائب العام القبض علي حافظ ابو سعدة، وايداعه الحبس لمدة اسبوعين علي ذمة التحقيق.

وهنا ثارت اوساط حقوق الانسان داخل مصر وخارجها. وانهالت الشكاوي والبرقيات علي رئاسة الجمهورية وعلي وزارة الخارجية المصرية، احتجاجا علي القبض علي الاستاذ حافظ ابو سعدة. وبدت الحكومة المصرية في اسوأ صورها،

فعلت ما فعلت في نفس اسبوع الاحتفالات بمرور خمسين عاما علي صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان. وكان الرئيس الفرنسي جاك شيراك، يستعد لاحتفال مهيب بهذه المناسبة، حيث ان الاعلان كان قد صدر من مقر منظمة اليونسكو في باريس ((١٠/١٢/١٩٩٨)، وكان سيمنح عدداً من نشطاء حقوق الانسان اوسمة وميداليات في هذا اليوم، ومنهم الاستاذ / حافظ ابو سعده، الامين العام للمنظمة المصرية

لحقوق الانسان. وهنا احست الحكومة المصرية، بأن ما بدأته كمظاهرة استعراض عضلات امنية ضد نشطاء حقوق الانسان، واستخدامهم ككباش فداء للتغطية علي الممارسات الامنية البشعة، ولصرف الانظار عن مسألة التفرقة الطائفية. . ادركت الحكومة ان ما بدأته كلعبة يمكن التحكم فيها «بيروقراطيا»، قد افلتت من يديها، وجلبت لمصر وعلي مصر «سوء سمعة» غير مبرر، ولا تستحقه بالمرة. ان قضية الكشح، وقضية حافظ ابو سعدة، وما تلاهما تمثل معا نموذجا «للغباء القومي العام».

فمصر، رغم كل مظاهر الانتهاك لحقوق الانسان، او حقوق الاقباط المذكورة اعلاها، تظل الدولة الافضل، والمجتمع الاكثر تسامحا، حينما يأتي الامر لحقوق الانسان. ولم يكن مطلوبا من مصر الرسمية، في اعقاب حادث القتل في الكشح الا اصدار بيان رسمي بالوقائع وبالحقائق. ولم يكن مطلوبا من مصر الرسمية بعد صدور تقرير المنظمة المصرية لحقوق الانسان، غير الاقرار باستلام التقرير، والوعد بالتحقيق حول ما ورد فيه. ولم يكن مطلوبا اكثر من التحقيق مع رجال الامن في قسم دار السلام، وتقديم اعتذار عن تجاوزاتهم، ان صح ما نسب اليهم. لو حدث ذلك من الجهات الامنية المصرية المسئولة، لما تطورت الامور- من حادث قتل عادي، لا شبهة للطائفية فيه، الي مسألة حقوق انسان وحقوق اقليات ذات ابعاد دولية، تؤدي الي مظاهرات في اتاوا بكندا، واعلانات في الواشنطن بوست والنيويورك تايمز، وتحقيقات في الصحف الانجليزية، ثم احتجاجات من منظمات حقوق الانسان الدولية بسبب القبض علي حافظ ابو سعده، لا لشئ الا لانه قام بواجبه كأمين عام للمنظمة المصرية لحقوق الانسان؛ ولما لجأت من خلاله صحيفة صفراء لاختلاق اتهامات باطلة ضده واستخدامه ككبش فداء. ولكنها مرة اخرى صورة من صور الصلف الحكومي البيروقراطي، او ما يسميه الفنان محمد نوح«الغباء القومي العام»؛ وهو يعني عدم التعلم من اخطاء الماضي، والمكابرة في رفض التعلم. ولا حول ولا قوة الا بالله.

د. سعد الدين ابراهيم

الإفتتاحية

يصدر تقرير الملل والنحل والأعراق فى عدده السادس هذا العام وسط مجموعة من المتغيرات المحلية والإقليمية · والتى ألقت بظلالها على الدراسات التى حواها التقرير·

والمؤشر العام للتفاعلات الداخلية والعلاقات الخارجية للأقليات عام ١٩٩٨ يوضح حقيقة هامة، وهى أنه فى الوقت التى تنهار فيه التكتلات والاتحادات التاريخية، وتتقوقع القوميات والأجناس فى العالم الخارجى بسبب زلزال «العولمة»، ودوران «آلة» الحرب الطائفية لتثبيت الهوية، نجد أن العالم العربى لم تهتز أرضيته المشتركه، وعلي العكس فإن صراعاته «السلمية» من أجل الاندماج وليست للانفصال، أى بلورة الهوية والحفاظ على الخصوصية والتمايز فى إطار المواطنة الكاملة وداخل بوتقه الوطن، وكذلك تقديم لغة الحوار والمصالحة على اسلوب العنف والصراع·

ولعل تفسير الاتجاه المعاكس للأقليات «العربية» أو بالأحري المتواجده مكانيا فى الوطن العربى وامتداداته يكمن فى الاستجابة البطيئة لشعوب الشرق الأوسط بصفة عامة للتغير ومنهم بالطبع الأقليات، بالاضافة إلي عدم شفاء المنطقة العربية من مرض القومية، ورضوخ معظم أقطار الوطن العربى تحت بطش المستبدين بصورة أو بأخري، سواء كان مستبد عادل او محبوب او موتور، وكرس ذلك بالاساس غياب الديمقراطية، فالصراع الكردى - الكردى تلاشي فى عام ١٩٩٨ وتمت المصالحة- وإن كانت على الورق- بمباركة أمريكية ولكن كاد «اوجلان» أن يتسبب فى حرب سورية - تركية، وتلاشت اعمال العنف الدينى الموجه ضد الاقباط فى مصر تماما وألغى الخط الهمايونى ضمنيا، وتم اصلاح العديد من الكنائس فى إطار مصالحه حكومية قبطية حقيقية لعبت الضغوط الخارجية دوراً كبيراً فيها، ولكن كاد حادث الكشح بسوهاج أن يثير فتنة طائفية·

وأجريت فى لبنان انتخابات البلديات، ومن بعدها تم تداول السلطة بسلاسة بين الهراوى - لحود والحريرى- الحص بشكل ديمقراطى ينبئ بقرب تذويب الطائفية وإغلاق ملف الحرب الأهلية إلي الابد،

وكانت القضايا الوطنية التى تم الاتفاق عليها أكبر بكثير من الجزئيات التى اختلفوا عليها·

وأقتنع الجنوبيون فى السودان إن الحوار مع الشمال هو الحل فى ظل إنفراجة سودانية من الناحية الديمقراطية بصدور قانون التوالى الذى يسمح بعض الشئ بتكوين الاحزاب، ويحاول البربر كذلك فى الحصول علي كافة حقوقهم فى الجزائر والمغرب خطوة خطوة، وهو نفسى الاسلوب الذى يستعمله عرب ٤٨ فى ظل الاحتلال، والشيعة فى ظل القمع السياسى والدينى الذى يتعرضون له·

واثبت مرصد نشاطات الملل والنحل والأعراق فى ١٩٩٨ أن هناك أقليات نشطة وتقوم بصورة سلمية بالحصول علي حقوقها فى إطار حقوق المواطنة الكاملة والعيش المشترك كالأكراد وطوائف لبنان والبربر، وهناك اقليات أخري تتحرك وفقا لمفهوم المواءمة السياسية أو «التقية» كالشيعة والاقباط وعرب ٤٨ ·

أما الاقليات «المسالمة» والتى تسعي للاندماج فى الوطن الأم بسبب ضعفها او خمولها او قهرها فهى النوبة والنوباويون والتوارق·

لم يبق سوي ان اشكر الزملاء الذين ساهموا فى إخراج هذا التقرير الى النور وهم مع حفظ الالقاب والمقامات وبالحروف الابجدية : اشرف بيدس، وخالد عمر بن ققه، ورجائى فايد ، وزينب جمعة، وشهر زاد العربى، وسامح فوزى ، وطه محمد عبد المطلب، وعصمت عبد المنعم، وكذلك مراجعى المادة العلمية للتقرير وعلى رأسهم الدكتور احمد صبحى منصور·

رئيس التحرير

حمدي البصير

إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين
إلى أقليات قومية أوإثنية وإلي أقليات دينية ولغوية
الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة
في ١٨ -١٢-١٩٩٢

إن الجمعية العامة

إذ تؤكد من جديد أن أحد الاهداف الاساسية للامم المتحدة كما اعلنها الميثاق ،هو تعزيز حقوق الانسان والحريات الاساسية والتشجيع علي احترامها بالنسبة للجميع ، دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين،

وإذ تعيد تأكيد ايمانها بحقوق الانسان الاساسية وبكرامة الانسان وقيمته ، وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء وللامم كبيرها وصغيرها ،

وإذ ترغب في تعزيز إعمال المبادىء الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، واتفاقية منع جريمة إبادة الاجناس والمعاقبة عليها ، والاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع اشكال التمييز العنصري ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والاعلان بشأن القضاء علي جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين علي اساس الدين أو المعتقد ، واتفاقية حقوق الطفل ، وكذلك الصكوك الدولية الاخري ذات الصلة التي اعتمدت علي الصعيد العالمي أو الاقليمي وتلك المعقودة بين الآحاد من الدول الاعضاء في الامم المتحدة،

وإذ تستلهم احكام المادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المتعلقة بحقوق الاشخاص المنتمين الي اقليات اثنية أو دينية أو لغوية،

وإذ تري أن تعزيز وحماية حقوق الاشخاص المنتمين الي اقليات قومية أو اثنية والي اقليات دينية ولغوية يسهمان في الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول التي يعيشون فيها،

وإذ تشدد علي أن التعزيز والإعمال المستمرين لحقوق الاشخاص المنتمين الي اقليات قومية أو اثنية والي اقليات دينية ولغوية ، كجزء لايتجزأ من تنمية المجتمع بأسره وداخل اطار ديمقراطي يستند الي حكم القانون، من شأنهما أن يسهما في تدعيم الصداقة والتعاون فيما بين الشعوب والدول ،

وإذ تري أن للامم المتحدة دورا مهما تؤديه في حماية الاقليات ،

وإذ تضع في اعتبارها العمل الذي تم انجازه حتي الان داخل منظومة الامم المتحدة ، وبوجه خاص لجنة حقوق الانسان ، واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ، والهيئات بموجب العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان وصكوك حقوق الانسان الدولية الاخري ذات الصلة ، بشأن تعزيز وحماية حقوق الاشخاص المنتمين الي اقليات قومية أو اثنية والي اقليات دينية ولغوية ،

وإذ تضع في اعتبارها العمل المهم الذي تنهض به المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في حماية الاقليات وفي تعزيز وحماية حقوق الاشخاص المنتمين الي اقليات قومية أو اثنية والي اقليات دينية ولغوية،

وإذ تدرك ضرورة ضمان مزيد من الفعالية أيضا في تنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الانسان ، المتعلقة بحقوق الاشخاص المنتمين الي اقليات قومية أو اثنية و الي اقليات دينية ولغوية ،

تصدر هذا الاعلان بشأن حقوق الاشخاص المنتمين الي اقليات قومية أو اثنية والي اقليات دينية ولغوية .

المادة الاولي

١- علي الدول أن تقوم ، كل في اقليمها ، بحماية وجود الاقليات وهويتها القومية أو الاثنية ، وهويتها الثقافية والدينية واللغوية، وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية .

٢- تعتمد الدول التدابير التشريعية والتدابير الاخري الملائمة لتحقيق تلك الغايات .

المادة الثانية

١- يكون للاشخاص المنتمين الي اقليات قومية أو اثنية والي اقليات دينية ولغوية (المشار اليهم فيما يلي بالاشخاص المنتمين الي اقليات) الحق في التمتع بثقافتهم الخاصة ، واعلان وممارسة دينهم الخاص ، واستخدام لغتهم الخاصة ، سرا وعلانية ، وذلك بحرية وبدون تدخل أو أي شكل من اشكال التمييز .

٢- يكون للاشخاص المنتمين الي اقليات الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية و الاقتصادية والعامة مشاركة فعالة .

٣- يكون للاشخاص المنتمين الي اقليات الحق في المشاركة الفعالة علي الصعيد الوطني ، وكذلك علي الصعيد الاقليمي حيثما كان ذلك ملائما ، في القرارات الخاصة بالاقلية التي ينتمون اليها أو بالمناطق التي يعيشون فيها ، علي أن تكون هذه المشاركة بصورة لاتتعارض مع التشريع الوطني .

٤- يكون للاشخاص المنتمين الي اقليات الحق في انشاء الرابطات الخاصة بهم والحفاظ علي استمرارها .

٥- للاشخاص المنتمين الي اقليات الحق في أن يقيموا ويحافظوا علي استمرار اتصالات حرة وسليمة مع سائر افراد جماعتهم ومع الاشخاص المنتمين الي اقليات اخري، وكذلك اتصالات عبر الحدود مع مواطني الدول الاخري الذين تربطهم

بهم صلات قومية أو اثنية أو دينية أو لغوية، دون أي تمييز .

المادة الثالثة

١- يجوز للاشخاص المنتمين الي اقليات ممارسة حقوقهم ، بما فيها تلك المبينة في هذا الاعلان ، بصفة فردية وكذلك بالاشتراك مع سائر افراد جماعتهم، ودون أي تمييز .

٢- لايجوز أن ينتج عن ممارسة الحقوق المبينة في هذا الاعلان أو عدم ممارستها الحاق أية اضرار بالاشخاص المنتمين الي اقليات .

المادة الرابعة

١- علي الدول أن تتخذ ، حيثما دعت الحال ، تدابير تضمن أن يتسني للاشخاص المنتمين الي اقليات ممارسة جميع حقوق الانسان والحريات الاساسية الخاصة بهم ممارسة تامة وفعالة ، دون أي تمييز وبالمساواة التامة امام القانون .

٢- علي الدول اتخاذ تدابير لتهيئة الظروف المواتية لتمكين الاشخاص المنتمين الي اقليات من التعبير عن خصائصهم ومن تطوير ثقافتهم ولغتهم ودينهم وتقاليدهم وعاداتهم ، الا في الحالات التي تكون فيها ممارسات معينة منتهكة للقانون الوطني ومخالفة للمعايير الدولية .

٣- ينبغي للدول أن تتخذ تدابير ملائمة كي تضمن - حيثما امكن ذلك - حصول الاشخاص المنتمين الي اقليات علي فرص كافية لتعلم لغتهم الام أو لتلقي دروس بلغتهم الام .

٤- ينبغي للدول أن تتخذ ، حيثما كان ذلك ملائما ، تدابير في حقل التعليم من اجل تشجيع المعرفة بتاريخ الاقليات الموجودة داخل اراضيها وبعاداتها وتقاليدها ولغتها وثقافتها ، وينبغي أن تتاح للاشخاص المنتمين الي اقليات فرص ملائمة للتعرف علي المجتمع في مجموعه.

٥- ينبغي للدول أن تنظر في اتخاذ التدابير الملائمة التي تكفل للاشخاص المنتمين الي اقليات أن يشاركوا مشاركة كاملة في التقدم الاقتصادي والتنمية في بلدهم .

المادة الخامسة

١- تخطط السياسات والبرامج الوطنية وتنفذ مع إيلاء الاهتمام الواجب للمصالح المشروعة للاشخاص المنتمين الي اقليات .

٢- ينبغي تخطيط وتنفيذ برامج التعاون والمساعدة فيما بين الدول مع إيلاء الاهتمام الواجب للمصالح المشروعة للاشخاص المنتمين الي اقليات .

المادة السادسة

ينبغي للدول أن تتعاون في المسائل المتعلقة بالاشخاص المنتمين الي اقليات ، بما في ذلك تبادل المعلومات والخبرات،

من أجل تعزيز التفاهم والثقة المتبادلين .

المادة السابعة

ينبغي للدول أن تتعاون من أجل تعزيز احترام الحقوق المبينة في هذا الاعلان .

المادة الثامنة

١- ليس في هذا الاعلان ما يحول دون وفاء الدول بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بالاشخاص المنتمين الي اقليات . وعلي الدول بصفة خاصة أن تفي بحسن نية بالالتزامات والتعهدات التي أخذتها علي عاتقها بموجب المعاهدات والاتفاقات الدولية التي هي أطراف فيها .

٢- لاتخل ممارسة الحقوق المبينة في هذا الاعلان بتمتع جميع الاشخاص بحقوق الانسان والحريات الاساسية المعترف بها عالميا.

٣- إن التدابير التي تتخذها الدول لضمان التمتع الفعلي بالحقوق المبينة في هذا الاعلان لايجوز اعتبارها ، من حيث الافتراض المبدئي ، مخالفة لمبدأ المساواة الوارد في الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

٤- لايجوز بأي حال تفسير أي جزء من هذ الاعلان علي أنه يسمح بأي نشاط يتعارض مع مقاصد الامم المتحدة ومبادئها ، بما في ذلك المساواة في السيادة بين الدول ، وسلامتها الاقليمية ، واستقلالها السياسي .

المادة التاسعة

تساهم الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، كل في مجال اختصاصه ، في الإعمال الكامل للحقوق والمباديء المبينة في هذا الاعلان .

الأقبـــاط

سامح فوزي

هموم الاقباط في مصر

سامح فوزي
باحث وصحفي

مقدمة

شهد عام ١٩٩٨ جدلا متناميا حول الاقباط.. وكان الجدل الداخلي في معظمه رد فعل لمعالجة الشأن القبطي علي الصعيد الدولي وبالاخص في الولايات المتحدة وبريطانيا. ويعد بذلك هذا العام هو الرابع علي التوالي الذي لم ينقطع فيه الحديث "الساخن" عن الاقباط منذ عام ١٩٩٤، وهو العام الذي دعا فيه مركز ابن خلدون الي عقد مؤتمر يناقش قضية «الاقليات»..

ومن الملاحظ مبدئيا أن مفردات «الخطاب السياسي» الرسمي تجاه الشأن القبطي لم تختلف هذا العام عما كانت عليه في اعوام سابقة من استمساك ظاهري بالوحدة الوطنية، وشجب محاولات التدخل الاجنبي، والحديث المتواتر عن غياب مظاهر التفرقة بين المسلمين والاقباط، وذلك دون الخوض مباشرة في جوهر القضية، أي التعرض لهموم او مشاكل الاقباط[١]. هذا الخطاب روجه «اهل الحكم» والنخبة الثقافية المرتبطة بالحكم علي السواء.. في حين ان هناك خطابا تبنته شريحة من المثقفين يرمي الي المعالجة الجادة للهموم القبطية دون افتعال او تسويف..

ورغم تواتر الحديث عن الاقباط وهمومهم، فمن الضروري ان نسجل غياب احداث عنف طائفي هذا العام علي النحو الذي اعتدنا تسجيله في الاعوام السابقة، ويرجع ذلك الي انحسار «نسبي» في موجة الارهاب التي تعرضت لها مصر، وصدور عدة بيانات من الجماعات الاسلامية «الراديكالية» تفيد نبذ هذه الجماعات للعنف، وكذلك اقدام وزارة الداخلية علي فتح ملف المعتقلين الاسلاميين، وهو ما أدى الى الافراج عن اكثر من خمسة آلاف معتقل، كل ذلك خلق استقراراً نسبيا في مصر، وهو ما انعكس بدوره علي تراجع العنف ضد الاقباط..

في هذا التقرير، نرصد الجدل حول الشأن الطائفي، حجمه، مساره، الاطراف المشاركة فيه خلال ٩٨، وذلك بهدف قراءة احتمالات المستقبل...

(١)

معركة قانون التحرر من الاضطهاد الديني

كشفت معركة قانون «التحرر من الاضطهاد الديني»، وهي معركة مستمرة منذ العام الماضي عن آليات تعامل مختلف الاطراف مع «الشأن الطائفي» في مصر، وهي تمثل في ذاتها «مختبرا» لقياس كم وكيف التفاعلات والاتجاهات والرؤى الحكومية وغير الحكومية، تجاه هذه القضية برمتها، وليس فقط ازاء القانون الامريكي.

١-١ الادارة الحكومية للموقف

اتسمت الادارة الحكومية لمعركة القانون الامريكي بدرجة من «التوتر» العام، والذي انعكس في التصريحات المنشورة، والمواقف المعلنة، وتكاد تشبه الادارة الرسمية لهذا الموقف ما حدث في سائر الاحداث الطائفية منذ حادثة الخانكة ١٩٧٢ وحتى الان.. وقد اتسمت المعالجة الحكومية بعدة سمات عامة، وهي:

أ - رفض التدخل الاجنبي

اول ما يمكن ملاحظته ان النظام اعتبر منذ اللحظة الاولي ان قانون «التحرر من الاضطهاد الديني» ليس الا محاولة امريكية ارتدت ثوبا تشريعيا للتدخل في شئون مصر الداخلية، وكأن القانون وضع خصيصا لمعاقبة مصر علي ثباتها علي المبادئ والمواقف القومية. وذلك علي الرغم من ان مشروع القانون في صورته المعدلة لم يذكر اسم مصر، ولم يشر من بعيد او قريب الى وضع الاقباط..

في هذا السياق ذكر د. اسامة الباز- مستشار الرئيس مبارك للشئون السياسية أن موضوع المسيحيين يخص ابناء الشعب المصري فقط، ونحن لا نسمح لغيرنا بالخوض فيه. وان مصر ترفض اي تدخل من طرف خارجي- سواء كان حكومة او جهة تنفيذية او منظمة حكومية او غير حكومية، في موضوع المسيحيين في مصر»[٢]. وأكد د. محمود حمدي زقزوق - وزير الاوقاف- ان «القانون يمثل تدخلا امريكيا في الشئون الداخلية، والعالم يتحضر اكثر فأكثر وفي ظل ذلك من المفروض احترام مشاعر الآخرين وعدم التدخل في الشئون الداخلية، أننا في مصر - مسلمين ومسيحيين- شعب واحد ونرفض اي تدخل اجنبي، وندرك معا ان هدف الدعاية الصهيونية اشعال نار الفتنة الطائفية، وهي امر لا ولن يحدث ابدا»[٣].

ب - إنكار وجود مشكلات قبطية

اعتبر النظام أن أبلغ رد على الجدل الذي اثير حول الاقباط في الاوساط الامريكية هو انكار وجود مشكلات قبطية. وهذا نهج تقليدي للحكم في مصر. اذ نجد في تصريحات الرئيس مبارك المتواترة تأكيدا مستمرا علي المساواة بين المصريين جميعا، مسلمين ومسيحيين، ورفض الاعتراف بوجود مشكلات قبطية.. وفي هذا

الموضوع ذكر د. اسامة الباز انه «لا يوجد ما يسمى اقلية قبطية، لان الاقباط من نسيج الشعب المصري، وهم مواطنون لهم كل الحقوق، وعليهم نفس الالتزامات مع باقي ابناء الشعب المصري»(٤).

وصرح د. يوسف بطرس غالي - وزير الاقتصاد بأنه «لا حقيقة لمزاعم الاضطهاد» وتساءل قائلا «هل لو كنت مضطهدا كنت سأكون وزيرا للاقتصاد.»(٥)

ج - زيارة وفد كنائس نيويورك

في اطار تصاعد خطاب الحماية الدينية في الغرب زار مصر وفد كنائس نيويورك في شهر مارس ٩٨، واحاطت وسائل الاعلام الرسمية زيارة الوفد الامريكي بهالة اعلامية واضحة، وسلطت الاضواء على مقابلات اعضاء الوفد بالرئيس مبارك والقيادات الدينية الاسلامية والمسيحية..

وقد ظل الرأي العام المصري في حيرة من أمره في بادئ الامر بخصوص هذه الزيارة ولا سيما في ضوء تزايد الخطاب الرافض للتدخل الاجنبي، ولم يكن معلوما علي وجه التحديد ماهية الجهة التي دعت هذا الوفد.. حيث لم تعلن اي من الكنائس المصرية المتنوعة عن دعوتها لهذه اللجنة، وما زاد من الالتباس ان الصحف ذكرت ان هذه اللجنة بعث بها «مجلس الكنائس العالمي» الى ان اتضح ان اللجنة تمثل أحد المجالس المحلية في الولايات المتحدة هو «مجلس كنائس نيويورك».. ولكن نظرا للاحتفاء الحكومي الملفت بهذا الوفد فقد ساد اعتقاد ان الحكومة هي الجهة الداعية لهذه الزيارة، او علي الاقل تبارك مسعاها..

ورغم ان الصحف القومية والحزبية علي السواء احتفت بالبيانات التي صدرت عن الوفد الامريكي، وافسحت صفحاتها لتعليقاته التي نفت وجود اضطهاد في مصر إلا أن نفرا من المثقفين المصريين استنكروا التصرف الحكومي، واعتبروا ان الحكم بهذا المسلك يكرس التدخل الاجنبي في شئون مصر، ويستدعي بعثات للتحقيق، لانه لا يوجد في التحليل الاخير فرق بين تدخل اجنبي «محمود» وتدخل اجنبي «مرفوض».(٦)

وقد اشاد وزير الخارجية عمرو موسى بزيارة الوفد الامريكي، وبالبيان الذي صدر عقب هذه الزيارة، مؤكدا «ان اعضاء المجلس اثبتوا بما شاهدوه بانفسهم في مصر، بوصفهم شهود عيان، انه يجب على الرأي العام الامريكي الا ينساق وراء دعاوي المتطرفين وذوي النيات السيئة». ويلاحظ ان وزير الخارجية في تصريحه خلط بين مجلس كنائس نيويورك ومجلس الكنائس العالمي بقوله «أن بيان مجلس الكنائس العالمي الذي تم اعلانه بعد زيارته ولقاءاته في مصر مع المسئولين وغير المسئولين، وما أتيح له من تحرك بحرية كاملة واضح تماما من ناحية عدم وجود أي اضطهاد ديني» (٧)

ويلاحظ ان عددا من اعضاء الكونجرس وبخاصة المهتمين بقانون التحرر من الاضطهاد الديني زاروا مصر وألتقوا خلال زياراتهم بمثقفين، وساسة مصريين.. وإن كان هناك خطاب واحد مهيمن اثناء كل زيارة هو رفض

التدخل الاجنبي، وفي احدى المرات اثناء زيارة «فرانك وولف» في شهر يوليو ١٩٩٨ قامت اجهزة الامن باغلاق كنيسة بالمعادي ربما لاثبات استقلالية القرار المصري رغم ان هذه الكنيسة تقام بها الشعائر الدينية منذ سنوات، وقد جرى فتحها بعد ذلك بعدة اسابيع بناء علي توجيهات الرئيس مبارك.

١-٢- ادارة الاقباط للموقف

لم يكن هناك موقف محدد للاقباط انفسهم حيال معركةقانون التحرر من الاضطهاد، اذ كان هناك ما يشبه الاجماع علي رفض التدخل الاجنبي في الشئون الداخلية، إلا أنه كان هناك اختلاف في زوايا الرؤية والحركة..

أ - موقف الكنيسة القبطية

غلب علي تصريحات البابا شنودة رفض التدخل الاجنبي، وان كان هناك تأكيد مستمر علي ضرورة حل مشاكل الاقباط داخليا.. فقد اكد البابا شنودة علي ضرورة ان تحل «امورنا» (يقصد الاقباط) في داخل البلاد بروح المحبة والوطنية الصادقة »(٨).

وفي مؤتمر صحفي عقد بالمقر البابوي في مايو ١٩٩٨ بالقاهرة ذكر البابا شنودة ان الكنيسة ليست في خصومة مع الدولة، وانما هناك تفاهم لحل المشاكل القائمة بروح المودة والمنطق والحوار.. واشاد البابا شنودة بجهود اللجنة المشتركة المشكلة من وزارة الاوقاف وهيئة الاوقاف القبطية منذ اغسطس ١٩٩٦ لحل مشكلة الاوقاف القبطية، وقال أنها «فكرة جيدة يمكن اتباعها لحل كثير من المشاكل حتي لا تفحص المشكلة من جانب السلطة فقط »[٩]

ب - الاقباط المعينون في مجلس الشعب

برز دور الاقباط المعينين في مجلسي الشعب والشورى في هذه المساجلة من خلال رفض التدخل الاجنبي والهجوم الشديد علي اقباط المهجر، ولكن لم يتطرق اي منهم للحديث عن هموم الاقباط، او اقتراح سبل حلها..

وكان نبيل لوقا بباوي - النائب بمجلس الشوري- وقتئذ اكثر الاقباط هجوما علي اقباط المهجر حيث اتهمهم «بادعاء اضطهاد الاقباط لمصلحة اللوبي اليهودي» واكد ان «الاقباط الذين هاجروا من مصر وحصلوا على الجنسية الامريكية اقاموا مشاريع مشتركة مع اليهود، وينفذون خططا لاضعاف الدور المصري. واضاف لا يوجد اضطهاد للاقباط ، ونحن بريئون من اقباط المهجر وتصرفاتهم».

وذكر جورج روفائيل- النائب بمجلس الشوري- ان «اللوبي الصهيوني يسعي الي اختراق الوحدة الوطنية المصرية بعد فشله في اتهام مصر بتعطيل مسيرة السلام. وان ما يجري استمرار لمحاولات الاستعمار منذ بدايات القرن في بث الفتنة بين المصريين» [١٠]

ووجه المستشار ادوار غالي الدهبي- عضو مجلس الشعب - رسالة الي اقباط المهجر «بان يرفعوا ايديهم عن اقباط مصر، والا يتحدثوا باسمهم»، وطالب النائب القبطي الكونجرس بعدم التدخل في الشئون الداخلية لمصر.[١١]

وفي هذا الصدد يلاحظ ان القيادة السياسية لم تعد تعيين نبيل لوقا بباوي عضوا بمجلس الشوري عقب انتخابات التجديد النصفي للمجلس في يونيو ١٩٩٨ رغم تأييده المطلق للنظام في كتاباته التي تدين التدخل الاجنبي وتهاجم اقباط المهجر. ويفسر ذلك بمقالة بباوي في الهجوم على اقباط المهجر، وانكاره لوجود مشكلات قبطية ما افقده التأييد القبطي بشكل واضح، وتم تعيين د. ثروت باسيلي بدلا منه، وهو رجل اعمال ووكيل المجلس الملي العام، وهو الامر الذي عكس رغبة النظام في الاستعانة برموز قبطية مقبولة في الاوساط القبطية.

ج - المثقفون الاقباط

اختلف موقف المثقفين الاقباط تجاه التدخل الاجنبي وهموم الاقباط، وقد توزعوا علي ثلاث مجموعات واضحة.

المجموعة الاولي : تعمل في اطار ما سمي «ببيان الحكماء» ، وهو بيان وقع عليه (٣٣) مثقفا من بينهم ٢٠ قبطيا.. وينص البيان الذي نشر بجريدة وطني على رفض التدخل الاجنبي بوصفه امتدادا «لرفض التدخل الاجنبي في شئون مصر عبر تاريخ الحركة الوطنية العريق في مصر» واضاف الموقعون على البيان «ليس معني رفض التدخل الاجنبي ان حقوق الانسان مكتملة الاركان في بلادنا او ان اقباط مصر يعيشون ازهي عصرهم وينعمون بكامل المساواة في الحقوق في الوقت الذي يتحملون نصيبهم في الواجبات. نعم ان المساواة مكفولة بموجب الدستور والقانون، ولكن تظل الممارسات تطعن ذلك في الصميم». واوضح البيان ان مشاكل الاقباط تتمثل في «التشريعات التي تحكم بناء وترميم الكنائس، والتهجم على المسيحية في الاعلام، وتجاهل الحضارة القبطية في التعليم، وتهميش دور الاقباط في العمل السياسي والبرلماني، واستبعادهم من الوظائف العليا والمناصب القيادية في الدولة» وتؤدي هذه المشاكل الي افراز «مناخ مسموم تتلقفه التيارات المتطرفة لتستبيح الاعتداء على ممتلكات الاقباط وارواحهم»[١٢].

وذكر يوسف سيدهم - المشرف علي تحرير جريدة وطني- ان المثقفين الموقعين على البيان شكلوا عدة لجان، الاولي لجنة تأسيسية تعكف على صياغة هموم الاقباط وتوصيف الداء، وهناك لجنة تحضيرية للاعداد للقاء الحكماء، ولجنة اخرى سوف تنبثق عن اللقاء تتولي رفع توصيات لقاء الحكماء الي الدولة، ومتابعة هذا الامر»[١٣]

المجموعة الثانية : تعمل في اطار ما سمي «ببيان للامة» الذي تبنته جريدة «الشعب» لسان حال حزب العمل. ويشمل الموقعون على البيان شخصيات قبطية ورموز التيار الاسلامي، وينص البيان علي «رفض صور التدخل الامريكي في شئون مصر بحجة الدفاع عن الاقباط، حيث ان هذه المقولة تسئ الى مصر كلها، والي التاريخ الوطني للاقباط. كما ان هذا يؤجج المناخ الطائفي، وسيؤثر ذلك علي العلاقة التاريخية للاقباط والمسلمين». ولم ينكر البيان «وجود بعض المضايقات

التي يعاني منها الاقباط في مصر، والتي يجب ان تنتبه لها جميعا ونحث المسئولين علي حل هذه المشاكل داخل الاطار المصري»[١٤]

وعقد انصار البيان وشخصيات حزبية مؤتمرا جماهيريا لرفض التدخل الاجنبي في مطلع لشهر ابريل ١٩٩٨ بمقر حزب العمل، وقد عقد المؤتمر علي ارضية البيان كما ذكر،[١٥] وان كان من غير المعروف علي وجه التحديد ما اذا كان المثقفون الموقعون علي «بيان للامة» قد انخرطوا في «حركة» منظمة لتنفيذ ما جاء بالبيان، ام أنهم قد اكتفوا بمجرد اصدار بيان.

المجموعة الثالثة: ويتزعمها موريس صادق المحامي، وقد اعلنت ترحيبها بالقانون الامريكي، واكدت انه خطوة «تقدمية» لاعطاء الاقباط حقوقهم، واصدر موريس صادق بيانا سمي «بيان من مصر» وقع عليه عدد من المحامين والشخصيات العامة يستنكرون فيه «بيان للامة» وذكروا صراحة «ان الموقعين على هذا البيان يشجبون بشدة ما صدر عن بعض الاشخاص الذين لا يمثلون اقباط مصر وليس لهم شأن فيما يعانيه ابناء الشعب القبطي المغلوب على آمره». واعتبر الموقعون ان الحل «في يد الحكومة المصرية وحدها التي يأمل الموقعون على هذا البيان ان تبادر بإعلان خططها لمعالجة انتقاص حقوق المواطنة لابنائها الاقباط».

وعدد البيان المشكلات التي يتعرض لها الاقباط وهي «الاستبعاد من القيادات الوظيفية والمناصب الرفيعة، وتتعرض عملية بناء الكنائس او ترميمها اواصلاح دورات مياهها الى اجراءات معقدة، ولا توجد اي مساحة اعلامية في الاذاعة والتلفزيون لمشاعر الاقباط، واستبعدت الحقبة القبطية من التاريخ، واصبح عاديا التمييز بين ابناء الوطن الواحد، مسلمين واقباطا، فلا تجد منهم رئيسا للوزراء او رئيسا لمجلس الشعب او وكلائه وكذلك مجلس الشوري وكذا المحافظين او رؤساء الجامعات او رئيس تحرير الصحف القومية أو الاذاعة والتلفزيون او رؤساء النقابات او رؤساء المصالح الحكومية في المحافظات من بين المسيحيين»[١٦].

د- زيارة وفد قبطي للكونجرس

قام ثلاثة من الشخصيات القبطية البارزة هم يوسف سيدهم ومنير فخري عبد النور ومراد محب استينو بالسفر الي واشنطن في يونيو ١٩٩٨، حيث عقدوا عدة لقاءات مع اعضاء الكونجرس الامريكي. وقد ذكر يوسف سيدهم انهم «مستقلون تماما عن الدولة، ويمثلون انفسهم ولكن يعبرون عن مشاعر وقناعات مصرية اصيلة» [١٧] ولكن د. ميلاد حنا ذكر ان د. يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد سبق ان عرض عليه السفر الي واشنطن على رأس وفد قبطي لمقابلة اقباط المهجر وفتح حوار معهم وعلي حد قول د. ميلاد حنا «رحبت بذلك وطلبت ان يكون السفر ضمن وفد وطني لا قبطي، كما طلبت - مع شئ من المزاح- الا نسافر وايدينا «فاضية» اذ من المناسب ان نسافر وفي يدنا قرار مثل الغاء الخط الهمايوني او بضمان ترشيح ٢٠ او ٣٠ قبطيا على قوائم الحزب الوطني للبرلمان، ولكنني حتي

اللحظة لم اتلق ردا، ويبدو ان الوزير - ومن انابوه- كان ينتظر ردا من النوع «المزماري» الذي تخصص فيه بعض اقباط مصر!» واضاف د. ميلاد «وبذكاء اسامة الباز وفطنته اختارت الدولة ثلاثة من الشبان الاقباط الناجحين اقتصاديا، ليقابلوا ٢٨ شخصية في امريكا، وتم ترتيب اللقاءات لهم من خلال الغرفة الامريكية بالقاهرة وعادوا ووضعوا امام المختصين تصوراتهم »(١٨).

وذكر يوسف سيدهم ان الوفد القبطي اكد لاعضاء الكونجرس «أنه على مر الازمنة والقرون جبل المصريون على حل مشاكلهم فيما بينهم ورفضوا جميع المحاولات الاجنبية للتدخل، بل ان مسيحيي مصر تحلوا دائما باليقظة والحكمة لرفض عروض الحماية من الخارج» واضاف الوفد «أن مشاكل الاقباط ليست راجعة الي تفرقة دستورية او تشريعية لاننا جميعا كمصريين سواء امام القانون في الحقوق والواجبات، كما ان هذه المشاكل لا تندرج تحت مسميات الاضطهاد او التفرقة العنصرية بمدلولاتهما القاموسية والتاريخية المعروفة لكم.. انما ما نعاني منه هو نتاج افرزته روح التعصب الديني التي وجدت في بعض اللوائح المتحكمة في حرية بناء وترميم دور العبادة، وفي ممارسات تتصل بالتعتيم على دور الاقباط تعليميا واعلاميا، وفي سلوكيات ادت الي استبعادهم من المناصب القيادية في الدولة، ومن المشاركة في المؤسسات السياسية»(١٩).

وذكر الوفد القبطي ان الارهاب طال الجميع - مسلمين واقباطا، وان الدولة لا تقف متفرجة على ما يحدث بل هي في مواجهة شرسة مستمرة للقضاء عليه.

وختم يوسف سيدهم - سلسلة مقالات كتبها حول هذه الزيارة- بقوله «قلنا قولنا هذا ومضينا عائدين الي بلادنا بعد ان تركنا خلفنا قدرا عظيما من التقدير والاحترام لمصر وتاريخها ورصيدها الوطني، ونعود هنا الي دعوتنا لعقد «لقاء الحكماء» ماذا اعددنا له وكيف سيخرج الي النور.. هذا هو التحدي الحقيقي الذي نستهل به مشوارنا الوطني لنثبت للعالم اننا لم نكن نتشدق بعبارات مزركشة او نردد شعارات جوفاء»(٢٠)

ومن الملاحظ ان الاقباط الثلاثة الذين قاموا بزيارة الكونجرس هم اعضاء بالمجلس الملي العام، واحدهم وهو يوسف سيدهم من المتبنين للقاء الحكماء، ولكن من غير المعلوم على وجه التحديد ما اذا كانت هذه الزيارة لقت مباركة واستحسان القيادة الدينية ولا سيما ان البابا شنودة هو رئيس المجلس الملي أم لا، كما انه من غير المعروف اذا كانت هناك صلة بين الزيارة ولقاء الحكماء، وهل تعتبر هذه الزيارة مقدمة للقاء الحكماء الذي يرمي الي حل مشاكل الاقباط علي ارضية وطنية.

١-٢ النخبة الثقافية وقانون التحرر من الاضطهاد

كشفت معركة قانون التحرر من الاضطهاد عن وجود «نماذج» من المثقفين المصريين الذين يختلفون في منطلقات تعاملهم مع «الشأن الديني».. ويكاد اداؤهم في هذه القضية لا يختلف عن ادائهم في مختلف القضايا الوطنية والفكرية..

أ - نموذج المثقف اسير ثقافة «العار»

هو نمط من المثقفين لا تؤرقه وجود مشكلات او عثرات وطنية، بقدر ما يقلقه ويزعجه افتضاح امره امام الاخرين على الملأ، انه اسير ثقافة تعني «بالصورة الخارجية» اكثر من «الجوهر الداخلي». وقد انصب انتاج هذا النمط من المثقفين علي «رفض التدخل الاجنبي» و«الدفاع عن السبيكة الحضارية» و«حماية الوحدة الوطنية»، وذلك دون تناول جدي لهموم الاقباط.

ومن المعبرين عن هذا النمط من الفكر والانتاج الثقافي الدكتور محمد عمارة، والمستشار طارق البشري وفهمي هويدي، وجمال بدوي، وهؤلاء جميعا اما منتمون للتيار الاسلامي، او متعاطفون معه، او محسوبون عليه بصورة او بأخري..

فالدكتور محمد عمارة يرى ان «نسبة الاقباط العددية وفق كل الاحصاءات منذ الاحتلال البريطاني لمصر وحتي الآن هي ٥ر٥٪ من السكان، ومع ذلك فهم يمتلكون ٢٥٪ من الثروة الاقتصادية في مصر، وباعترافهم. كما ان المشكلات الحقيقية للشعب المصري لا يعانيها معظم الاقباط مثل الامية التي لا يعانيها الاقباط في يحين يعانيها ٥٠٪ من المصريين. وايضا فإن مصر تشهد حالة من التوجس والاضطهاد احيانا بالنسبة للتدين الاسلامي، والاقباط لا يعانون هذه.. وان نسبة الكنائس في مصر الى عدد السكان افضل منها في حالة المساجد حيث توجد كنيسة لكل ١٧ الف قبطي ومسجد لكل ١٨ الف مسلم.. كما ان الكنيسة مفتوحة ليل نهار والمسجد مغلق عقب كل صلاة.. منبر الكنيسة حر.. ومنبر المسجد مؤمم.. الكنيسة ايضا مؤسسة دينية واجتماعية وثقافية وتعليمية وسياحية.. ولا حرج علي الشباب القبطي اذا اختار التصوف والرهبانية، بينما الشاب المسلم لا يستطيع ان يعتكف يوما في المسجد الا اذا حصل على اذن من الاجهزة الامنية»..[٢١]

ويجزم د. محمد عمارة انه «اذا كانت مصر قد غضبت - مؤخرا- للتدخل الامريكي الفظ في شئونها الداخلية من خلال ورقة الاقباط ودعاوي الاضطهاد والتمييز ضدهم فعلى الغاضبين ان يتذكروا ان الدكتور سعد الدين ابراهيم هو المحرر الاول لهذا «الملف» الذي يمسك به الامريكان!.. فالرجل ومعه مجموعة من الشباب القبطي يعملون منذ سنوات، وبتمويل اجنبي لافتعال وتضخيم ما يسمي بمشكلة الاقليات وهموم الاقباط.. يصنعون ذلك رغم انف مصر كلها.. حكومة وشعبا.. اقباطا ومسلمين.. كنيسة وازهرا»[٢٢]

ويذهب المستشار طارق البشري الي ان ما يحدث يرجع الي صراع بين «المرجعية الاسلامية والمرجعية الوضعية العلمانية المنكرة لعنصر الدين في بناء نظم الحياة والمجتمع. والصراع ليس حول احكام تفصيلية، انما هو صراع مرجعيات في المجال الفكري والسياسي والتشريعي، والمشكل ان المسألة المسيحية صارت اداة من ادوات هذا الصراع، وليست هي الطرف الاصيل فيه»[٢٣]

ولا يختلف فهمي هويدي مع الطرح السابق اذ يرى ان هناك خطرا في طرح خطاب المواطنة الرافض لتديين الحياة السياسية، ومبعث الخطورة «أن هذا الطرح يعتبر العمل السياسي الاسلامي وتطبيق الشريعة نقيضا لحقوق المواطنة التي يتمتع بها الاقباط، وكأنه يخير المسلمين مثلا بين الشريعة وبين الوفاق الوطني، ويدعو ضمنا- وبلا مواربة- الي تنازل المسلمين عن الشريعة من اجل ان يتحقق الوفاق وتستقر فكرة المواطنة في الواقع المصري.. وهو خيار يضع «العقدة في المنشار» كما يقال بحيث يدعو المسلمين الي التضحية اما بالشريعة او بالوفاق والمواطنة»[٢٤]. ويذهب جمال بدوي في مقال بعنوان «الكلمة الحاسمة لاقباط مصر .. وليس للكونجرس او الامريكان!!» الي ان «هؤلاء الذين يتكلمون في امريكا عن اضطهاد الاقباط في مصر انما يتكلمون بلغات اجنبية ومضي بهم العهد فانقطعت صلتهم بالواقع المصري المفتوح لكل ذي عينين كي يري الشارع والحارة والقرية والبيت المصري وما ينطوي عليه من محبة وألفة»... ويضيف قائلا «نحن المسلمين والاقباط ادري بشعابنا ودروبنا وقضايانا ومشاكلنا. ونعرف كيف نعالجها بروح الاخاء المتين والحب الصادق.. فما لكم ومشاكلنا.. وهل طلبنا منكم ان تتدخلوا في اخص شئوننا»[٢٥]

ويرى د. محمد مورو ان القضية هي «ان من ينحاز الي المشروع الوطني سواء اكان مسلما او مسيحيا هو على الموقف الصحيح، ومن ينحاز الي المشروع الغربي وينكر المشروع الحضاري فهو اما خائن او جاهل سواء اكان مسلما او مسيحيا»[٢٦].

ومما سبق يتضح ان هذا الخطاب الثقافي يتسم بعدة سمات هي:

١ - التحليق في افق التجريد بعيدا عن الواقع، فهموم الاقباط ليست هي التي بحاجة الي مناقشة بل «المرجعية العلمانية» ، و«المشروع الحضاري الاسلامي»، و«روح الاخاء والمحبة».. وجميعها اصطلاحات مجردة تتجاوز الواقع الآني.

٢ - خلق ثنائيات «وهمية» لتجنب الولوج مباشرة في المشكلات الحاضرة، مثل «المرجعية العلمانية في مواجهة المرجعية الدينية»، «الشريعة في مواجهة الوفاق الوطني»، «مناقشة الهموم في مواجهة المحبة والآخاء»، «المشروع الحضاري في مواجهة المشروع الغربي».

٣ - تقزيم اهمية المشكلات القبطية بتجنبها والبحث عن «كباش فداء» كالغرب والعلمانيين واقباط المهجر.. وغيرهم.

ب - نموذج المثقف اسير ثقافة الذنب.

هو نمط من المثقفين يدرك هموم وعثرات مجتمعه ويسعي الي تجاوزها وحلها، ومحل اهتمامه «الجوهر» وليس «المظهر» وليس «الشكل».. ومن المثقفين المعبرين عن هذا الفكر سلامة احمد سلامة، ولطفي الخولي، ومحمد سيد احمد، ونبيل عبد الفتاح وسمير مرقس وغيرهم..

يقول محمد سيد احمد «في اعتقادي ان مشكلة

اقباط مصر لن تحل بالوعظ والارشاد .. وادعاء انه لا توجد مشكلة اصلا .. وان العملية مجرد تآمر، ومجرد تدخل في شئون مصر الداخلية، وان تصدينا بنفي الاتهام كفيل بوضع حد له». ويشدد على ضرورة «اقامة علاقات ديمقراطية صحية بين عنصري الامة في مصر وغير مصر»[٢٧].

ويرفض صلاح الدين حافظ قانون «التحرر من الاضطهاد الديني» لكنه اكد على ضرورة حل مشاكل الاقباط بقوله «نحسب ان الموقف لايزال في يدنا، فهو موقفنا المبدئي، وحدة الوطن والشعب والتاريخ، ذلك المبدأ الذي يشترط بداية ازالة التراب المتراكم علي وجه مصر، وازاحة المشاكل العالقة منذ عقود .. موقفنا المبدئي هو ان نجفف المشكلة من منابعها، ونبني البيت من اساسه ونعيد للوحدة الوطنية بهاءها، فالوحدة الوطنية ليست شعارات ترفع لكنها حياة تمارس وتعاش .. وساعتها فقط يصمت المتخرصون»[٢٨]. وينتقد نبيل عبد التفاح الهجوم المتواصل علي اقباط المهجر ويؤكد على ان «النظر الي حركة نشطاء اقباط المهجر- في امريكا وكندا واستراليا وكأنها جزء من مؤامرة دولية. هنا ينتج الفكر التآمري مجموعة اوهامه واساطيره لتبرير العجز عن التعامل مع مصريين، واخوة لنا على الرغم من حدة اللغة التي تستخدم في خطابهم ومحاولة صرف الانظار عن تجاهل بعض المشكلات التي يجب ان تحل في اطار الدولة الحديثة والمواطنة والمساواة» ويضيف عبد الفتاح «ان العلاقة بين ابناء الامة والشعب الواحد تحتاج الي تجديد اطرها وعقدها الاجتماعي في اطار المواطنة والمساواة والدولة الديمقراطية»[٢٩].

ويؤكد سمير مرقص ان رفض الاقباط للتدخل الخارجي «لابد ان يستكمل باعلان مبادرة وطنية من كل الاتجاهات السياسية والتيارات الفكرية تؤكد علي حل الهموم الحياتية للاقباط من خلال اعلاء قيم المواطنة والمساواة نظريا على مستوي الفقه والفكر وعمليا على ارض الواقع من خلال اجراءات محددة في مجالات بعينها مثل التعليم والاعلام. والاصرار علي وجود الاقباط في كل الكيانات والقنوات الشرعية»[٣٠].

ويلاحظ ان هذا الخطاب ينطلق من رفض كافة صور التدخل الاجنبي، لكنه لا يتخذ من مسألة «التدخل الاجنبي» ذريعة للتعتيم على مشكلات الاقباط، بل يحاول ان يتخذ منه فرصة لانطلاق جهد وطني يسعي لحل هذه المشكلات، والقضاء على مظاهر المواطنة المنقوصة.

(٢)

حادث "الكشح"
نموذج لإدارة الشأن الطائفي

يعتبر حادث قرية «الكشح» بمحافظة سوهاج نموذجا لادارة الشأن الطائفي، فالحادث ليس طائفيا بل جنائيا، لكنه بسبب سوء الادارة الحكومية تحول الي حادث طائفي، وهو ما ينذر بالقلق من امكانية تكرار مثل هذه الحوادث في المستقبل القريب، والتي يكون له اثر سلبي على التماسك الاجتماعي في مصر..

٢-١- ماهية الحادث

قرية الكشح هي احدي قرى محافظة سوهاج التي تتميز بالهدوء، ولم تعرف يوما احداث عنف طائفي. ويزيد عدد السكان الاقباط عن ٧٠٪ من سكان القرية .. وحسب ما ورد في تقرير المنظمة المصرية لحقوق الانسان عثر اهالي القرية مساء يوم الجمعة ١٤ اغسطس ١٩٩٨ على جثة شابين هما سمير عويضة (٢٥ سنة) وكرم تامر (٢٧ سنة)، وقد انطلق ضباط وجنود شرطة مركز «دار السلام» من فكرة ان الجاني لابد ان يكون مسيحيا حتي لا تحدث اضطرابات وقلاقل بين سكان القرية من المسلمين والاقباط..

وخلص التقرير الي ان «رجال شرطة مركز دار السلام ومديرية امن محافظة سوهاج قد توسعوا في ممارسة «العقاب الجماعي» ضد اهالي قرية الكشح في اعقاب مقتل المواطنين القبطيين سمير عويضة وكرم تامر. وشملت هذه الممارسات الاحتجاز العشوائي لعدة مئات من المواطنين وترويع السكان واحتجاز الرهائن وممارسة التعذيب ضد المحتجزين والرهائن لاجبارهم علي الادلاء باعترافات ومعلومات حول مرتكبي الحادث. كما شملت قوائم المحتجزين اسرا بأكملها وضمت امهات وعجائز وفتيات واطفالا، كما كانت قوات الشرطة التي تذهب للقبض على الاهالي والمشتبه فيهم من منازلهم تقوم باهانة وترويع جميع افراد الاسرة» (٣١).

صدر هذا التقرير يوم ١٩٩٨/٩/٢٨ اي بعد اكثر من اربعين يوما من وقوع الحادث.

وخلال هذه الفترة تولت صحيفتا «وطني» و«الاهالي» نشر وقائع تعذيب المواطنين في قرية «الكشح» الا ان أيا من المسئولين المصريين لم يتصدا بالرد على ما نشرته هاتان الصحيفتان..

وفور وقوع عمليات التعذيب الجماعي للاقباط التقى الانبا ويصا- اسقف البلينا- بمفتشي مباحث امن الدولة بسوهاج الذي وعده بالتدخل لاخلاء سبيل مئات الابرياء المقبوض عليهم، ولكن لم يحدث شئ، وسارت معاملة الشرطة للمواطنين من سئ لاسوأ، فأرسل الانبا ويصا مذكرتين حول الاحداث لكل من وزير الداخلية ومحافظ سوهاج، وقد قام وزير الداخلية بتحويل المذكرة التي ارسلت اليه الي مفتش مباحث امن الدولة، وقام

المحافظ بتحويل المذكرة التي ارسلت اليه الي مدير امن سوهاج، وتوجه وفد برئاسة الانبا باخوم- اسقف سوهاج- لمقابلة مدير الامن الذي اساء معاملة الكهنة المرافقين للاسقف، وهددهم بسوء العاقبة، بل واعتبر ان مقابلة الانبا ويصا اسقف البلينا لمفتشي مباحث امن الدولة هي بمثابة شكوي ضده[٣٢].

وجهت اجهزة الشرطة الاتهام الي المواطن «بقطر ابو اليمين ميخائيل» باعتباره اقوي المشتبه فيهم، وذلك بزعم ان ابنته هنية بقطر ابو اليمين (١٥ سنة) كانت على علاقة بأحد القتيلين. فلما علم الوالد بهذه العلاقة قام بقتل الشابين بمشاركة احد ابنائه. ويروي تقرير المنظمة المصرية لحقوق الانسان ان الرجل واولاده لاقوا تعذيبا شديدا علي ايدي افراد الشرطة، وذكر بقطر ابو اليمين «بانني لا اظن ان هناك طريقة في التعذيب لم يستعملوها معي لاجباري على الاعتراف بأنني قتلت المذكورين، صعق بالكهرباء في اماكن حساسة، تهديد باحضار زوجتي وبناتي واغتصابهن، تعليق علي باب غرفة الحجز، ضرب بالعصا والايدي.. فقد استمر تعذيبي لمدة ٢٠ يوما، ولم يخففوا جرعات التعذيب الا بعد ان تقيأت دما»[٣٣]

وبعد يوم من وقوع الحادث وجهت الشرطة اصابع الاتهام الي شخص اخر يدعي موريس شكر الله، حيث قام رجال الشرطة باحتجاز زوجته وطفله جمال موريس (عام ونصف) رهائن لاجباره على الاعتراف بقتل سمير عويضة وكرم تامر..

وبعد عدة اسابيع من وقوع الجريمة القت اجهزة الامن القبض على مرتكبي حادث مقتل سمير عويضة وكرم تامر، حيث كشفت التحريات ان القاتل يدعي شيبوب وليم ارتوري الذي كان برفقة المجني عليهما ليلة الحادث اثناء لعبهما القمار وتعاطي المخدرات.. وقد حدث شجار بينهم علي اثره قام المتهم باخراج مسدسه غير المرخص واطلق النار على المجني عليهما فقتلا في الحال..

ويفيد تقرير المنظمة المصرية ان الشهود تعرضوا لتعذيب بشع من جانب الشرطة لنزع اعترافات تفيد بان القاتل هو «شيبوب».

ودارت شهادات المواطنين الذين انتهكت حقوقهم، وتعرضوا لتعذيب، حول اسماء ضباط شرطة بعينها هم اشرف عبد القادر، ابو الفضل ثابت، هاني جمال، اسلام البردي، الطاهر علي اسماعيل.

وقد روى جمال اسعد وفهمي هويدي رواية للحادث بها بعض الاختلاف، وهي ذات الرواية التي تروجها الاجهزة الامنية..

تذهب هذه الرواية الي ان القاتل اسمه «شيبوب وليم سليمان» ، وان له ١٣ سابقة، وقد ادين في جرائم اخرى منها السكر والسرقة. واحد القتيلين هو ابن عمه «تامر سليمان ارسل»، والثاني اسمه سمير عويضة حكمي.. والشاهدان اللذان ساعدا سلطات التحقيق على الوصول الي الجاني هما اثنان من الاقباط، كانا ضمن المجموعة المشاركة في «لعب الميسر» الاول اسمه عبده ميخائيل

ملك، والثاني ياسر شهيد علام، وهما يقضيان فترة التجنيد الاجباري في قوات الامن بالمنيا وقد كانا في عطلة اثناء الحادث..

ويقول فهمي هويدي ان اسقف البلينا الانبا ويصا كان وراء اثارة الحادث وتضخيمه، حيث اشارت - على حد قوله- التحقيقات والتقارير (لم يقدم مصدر هذه التقارير) الي ان اسقف البلينا ارسل بعض القسس الذين قضوا اياما في القرية واثاروا الناس ضد الشرطة والنيابة وانه اوفد احد القسس الي المنيا لاخراج الشاهدين من معسكر الامن المركزي واقناعهما بتغيير اقوالهما، وان الشاهدين قضيا الليلة داخل دير السيدة العذراء في المنيا، ثم ذهبا بعد ذلك في سيارة القسيس الي النيابة حيث غير احدهما اقواله، واعترف الثاني بالضغوط التي مارسها عليه القسيس وانتهي الامر باحتجاز الشاهدين»[٣٤].

ويشير جمال اسعد الي ان الانبا ويصا اسقف البلينا كان احد المعتقلين ضمن الاعتقالات التي جرت في سبتمبر ١٩٨١، مما جعل هناك ما يشبه «الثأر» بين الاسقف واجهزة الامن (٣٥).

٢-٢- ملاحظات أولية

ظل حادث الكشح بعيدا عن اي معالجة رسمية منذ حدوثة في منتصف اغسطس حتي اواخر شهر اكتوبر عندما نشرت صحيفة «الصنداي تليجراف» تقريرا عن الحادث حوي بعض المبالغات.. وهو ما يعني ان هناك اكثر من شهرين مرا علي «الصمت الحكومي» تجاه المشكلة، وهو ما ادي الي اشتعال الموقف.. ونسجل هنا عدة ملاحظات اولية :[٣٦]

١ - ان حادث الكشح تناولته صحيفتا «وطني» و«الاهالي» ولم يتحرك اي مسئول رسمي للرد على ما اوردته هذه المعالجات الصحفية من وقائع. فهذا يعني ان المسئولين لا يقرأون ما تنشره الصحف.. او انهم لا يصدقون ما يقرأون.. او انهم يتجاهلون ما يصدقونه.. والمحصلة النهائية ان عامة الشعب بل والمثقفين صاروا يتعاملون مع الموضوع بدون معلومات رسمية.. وهو ما فتح الباب امام الشائعات التي تنزع بطبيعتها اما الي التهوين او التهويل..

٢ - لم يتصد المسئولون للرد والايضاح الا عندما نشرت صحيفة بريطانية تقريرا عن الحادث.. اي ان الاستنفار الحكومي لم يكن ليحدث لولا ان صحيفة اجنبية تناولت الحادث، دون ادني اعتبار لما نشرته الصحافة المصرية.. وهو ما يعني سيادة ثقافة العار (التي تخشي الفضيحة) علي حساب ثقافة الذنب (التي تخشي الرذيلة).

٣ - حدث تعذيب لعدد كبير من المواطنين علي ايدي قوات الشرطة وهو يشبه الي حد كبير ما حدث خلال هذا العام في عدة قرى متفرقة مثل دمرو.. القرنة.. الفواخرية.. كفر الجراية.. بلقاس.. الحامول.. وفي بعض هذه الاحداث جرت محاسبة لرجال الشرطة المتسببين في الانفجارات الاجتماعية التي رافقتها. اما أحداث قرية الكشح فقد حدث فيه تجاوز

من جانب الشرطة في مواجهة اقباط فقط.. ويقال انه تجاوز زاد علي حده.. مما ادي الي تحول «الحادث الجنائي» الي «حادث طائفي».. وبدلا من ان تسرع الادارة الي تدارك الموقف ليس فقط حفاظا على كرامة مواطنين مصريين بل ايضا لاحتواء انفجار وشيك.. زادت الادارة من تعنتها وتجبرها وهو ما قاد الي سوء العاقبة.

٤ - من عادة الاقباط ان يهرعوا الي «الكنيسة» طلبا للنجدة بعد ان اوصدت دونهم الابواب.. وقد سلك اسقف البلينا الانبا ويصا السبيل الطبيعي بالشكوي الي الجهات الامنية المسئولة.. الا ان شيئا لم يحدث.. ولم يتدخل اعضاء مجلس الشعب عن محافظ سوهاج، وكذا اعضاء المجالس الشعبية والمحلية، ووجهاء المحافظة من الاعيان والمثقفين وهو ما ادي الي تزايد حدة الموقف وتحول الموقف الي ما يشبه المواجهة بين الكنيسة والامن..

٢-٣ ردود الافعال

ليست ردود الافعال تجاه حادث قرية «الكشح» لان الحادث وقع منذ منتصف شهر اغسطس ولم يحدث صدى مؤثر في المحيطين السياسي والثقافي، وظل الحال حتي او اخر شهر اكتوبر عندما نشرت صحيفة «الصنداي تليجراف» تقريرا عن الحادث، اذن ردود الفعل ليست تجاه الحادث بل ازاء ما نشرته الصحيفة البريطانية..

أ - الموقف الرسمي

اتخذ الموقف الرسمي تجاه هذه القضية عدة صور سياسية وقانونية وادارية.

١ - اعتبر النظام ان الحملة ضد مصر جاءت ردا علي الموقف المصري من مفاوضات «واي بلانتيشن» وقال الرئيس مبارك ان «الاتهامات وردت في تقرير رئيس الوزراء الاسرائيلي»(٣٧). وفي مناسبة اخرى اوضح الرئيس مبارك انه «اذا كانت هناك دوائر تفتعل خلافا بين الاقباط والمسلمين في مصر، وتستهدف التأثير على القرار المصري فإننا لا نقبل ذلك ونرفضه ولا نهتم به» واضاف «انني رئيس لكل المصريين بغض النظر عن معتقداتهم، والمصريون كلهم سواسية يتمتعون بحقوق المواطنة، واي مساس بنسيج هذه الامة سيواجه بالحسم والقانون» وابدي الرئيس اسفه لمشاركة مصريين في الاساءة الي بلدهم .(٣٨)

وأكد وزير الداخلية حبيب العادلي «أن ما حدث في قرية «الكشح» يؤكد ان هناك نوعا من محاولات ضرب الاستقرار في مصر، وان التصعيد لم يكن مرتبطا بالقضية نفسها، بل جاء في توقيت مقصود، وربطت هذه الجهات الادعاءات بحدوث تجاوزات من الشرطة»(٣٩).

وذكر وزير الاوقاف محمود حمدي زقزوق «ان كل الشواهد تؤكد ان هناك قوى خارجية لا تريد لمصر ان تنمو وتقوي، ولا ان يكون لمصر مواقفها المبدئية الثابتة والمستقلة، ومن اجل ذلك يفتعلون بين حين وآخر مثل هذه المؤامرات الرخيصة»(٤٠)

٢ -.قامت نيابة سوهاج بالتحقيق مع الانبا ويصا اسقف البلينا واثنين من القساوسة بعدة تهم هي اثارة الفتنة الطائفية والتجاوز في الخطب الكنائسية وتحريض شهود حادث مقتل الشابين المسيحيين لتغيير شهادتهما امام النيابة.

٣ - طالب اعضاء مجلسي الشعب والشوري بمحاكمة المتورطين في احداث قرية «الكشح»، وبدا واضحا من سير المناقشات داخل البرلمان ان الاعضاء يرون ضرورة «اخذ موقف حكومي ضد العناصر التي اتصلت بوسائل الاعلام الاجنبية دون اتباع القنوات الشرعية »[٤١].

٤ - اعدت الهيئة العامة للاستعلامات ردا مكتوبا ارسل لصحيفة الصنداي تليجراف» البريطانية، جرى فيه تفنيد «المزاعم» التي وردت في المقال الذي اثار الزوبعة.[٤٢]

٥ -قام عددمن المحافظين باصدار العديد من قرارات ترميم الكنائس التي احتفت بها الصحافة القومية بها وافسحت صفحاتها لنشر اخبار هذه القرارات، وذلك في محاولة لاثبات بطلان ادعاءات الصحافة الغربية.

ب-الكنيسةوالدولة"المفاوضاتالعسرة"

كان من الطبيعي ان يستفز الحادث القيادة الدينية ليس فقط للتعذيب الذي تعرض له عدد كبير من الاقباط، ولكن ايضا لانها المرة الاولي منذ احداث سبتمبر ١٩٨١ الذي يمثل فيها احد الاساقفة امام جهات التحقيق الرسمية.

ومما زاد من الاستنفار انه كان هناك ما يشبه الاجماع علي وجود تجاوز من جانب الشرطة في حق المواطنين الاقباط ورغم ذلك لم تتخذ أية اجراءات عقابية في مواجهة الضباط المتسببين في هذه الاحداث.

وجرت مفاوضات بين البابا شنودة الثالث ومسئولين سياسيين وعلي رأسهم د. اسامة الباز، وبين البابا شنودة وعدد من القيادات الامنية، وقد غلب على بعض هذه النقاشات احيانا طابع الحدة.. حيث كان مطلب الدولة وقتئذ اصدار بيان عن الكنيسة يدين الحملة الخارجية، وينحو باللائمة علي اقباط المهجر، في حين كان مطلب الكنيسة محاسبة المقصرين قبل اي شئ..

ويلاحظ انه خلال هذه «المفاوضات» بين الجانبين، كتب ابراهيم نافع رئيس تحرير «الاهرام «مقالات بعنوان «الرد عليهم وحده لا يكفي» وهو عبارة عن رسالة من احد الاقباط المهاجرين الي كندا، واعتبر هذه الرسالة بمثابة رسالة من النظام الي الكنيسة.. حيث انه للمرة الاولي يقال صراحة في صدر الصحيفة القومية الاولي «ان الشراذم الذين يؤلبون الرأي العام الخارجي ضد وطنهم يعملون بترتيب مع اقباط داخل مصر، ومع رجال داخل كنيستها الوطنية، وهذا امر يمس صورة الاقباط، ويمس صورة الكنيسة الوطنية المصرية»[٤٣].

وبعد نشر هذا المقال بيومين، شن مصطفي بكري - رئيس تحرير الاسبوع- هجوما علي الانبا ويصا اسقف البلينا متهما اياه «بالتعصب الاعمي»[٤٤].

وعلي أية حال فقد اصدر وزير الداخلية قرارا «بتحريك» عدد من الضباط المتهمين بتعذيب المواطنين في حادث «الكشح» في مواقعهم حتي لا يؤثروا علي سير التحقيقات التي تجريها النيابة.. وفي اليوم التالي مباشرة (١١/٥) اصدر البابا شنودة بيانا عن الحادث اكد البابا فيه على ان جريمة قرية الكشح هي جريمة قتل عادية لا علاقة لها اطلاقا بالوحدة الوطنية. ولكن كل ما في الامر ان بعض رجال الشرطة حدثت منهم تجاوزات واعتداءات اثناء التحقيق في الجريمة، وان ما نشر في وسائل الاعلام الاجنبية كان مبالغا فيه، واضاف البابا شنودة «نحن لا نقبل التدخل الاجنبي في امورنا الداخلية التي نقوم بحلها في هدوء مع المسئولين في بلادنا، وقد صرحت بهذا مرارا»[٤٥].

ومن الملفت أنه بعد صدور بيان البابا شنودة استمرت الاقلام في تناول الحادث، حيث طالب فهمي هويدي البابا شنودة بتحريك القيادة الكنسية اسوة بما فعله وزيرالداخلية مع ضباط الشرطة [٤٦].

وانتقد احمد عز الدين موقف البابا شنودة الذي قبل التفاوض قبل اصدار بيانه، لانه لا يوجد رابطة في نظر الكاتب بين «بيان ينفي صفة الطائفية وتحتاجه مصر في وقت عصيب ومأزوم.. وبين تجاوز يشمل مواطنين مصريين اغلبهم من الاقباط»[٤٧].

كما نشرت صحيفة «الاهرام» تصريحا منسوبا الي الانبا باخوم اسقف سوهاج اتهم فيه اسقف البلينا الانبا ويصا «بتعجل النتائج واللجوء الى الخارج» وهذا ليس من طبع الاقباط، خاصة ان الدول الاجنبية تضخم المسائل بشكل مرفوض للاساءة بمصر» واشار الي ان «حدة طباع اسقف البلينا وشدتها كان لها دور في الاندفاع للخارج، وهو دائم السفر للخارج للعلاج وله اصدقاء»[٤٨]

وقد اثار هذا التصريح استياءً في الاوساط القبطية، وعقب الانبا باخوم على هذا التصريح الذي نشر بالاهرام بالنفي مؤكدا «ان الحديث لمندوب الجريدة انصب علي تأكيد الوحدة الوطنية، ولم يتطرق من قريب أو بعيد الي اي تصرف منسوب الي الانبا ويصا الذي نكن له كل محبة وتقدير، ونثق انه قادر على انتهاج سبل الحكمة من اجل رعاية مصالح ابنائه»[٤٩].

د- النخبة الثقافية والحادث

تعاملت النخبة الثقافية مع حادث «الكشح» مثلما تعاملت مع احداث اخرى مشابهة، دون ادني ابتكار او تجديد في الاداء الذهني او الحركي..

١ - حديث المؤامرة..

انطلقت عناصر من النخبة الثقافية للتعامل مع حادث «قرية الكشح» على أنه مؤامرة، وهي في ذلك تستمد رؤيتها من تصور النظام للحادث.. ونتيجة لهذا التصور وضعت هذه العناصر نفسها في خدمة «الوحدة الوطنية» التي تهددت من جراء حادث «الكشح» دون ادني التفات لاسباب الحادث ذاته، واستخلاص الدروس المستفادة منه. ويكفي ان نطالع العناوين الصحفية لنكتشف ذلك..

- الوطن لا يقبل القسمه على اثنين.
- ليس اضطهادا ولكنه سوء تصرف.
- الاقباط ينفون الاضطهاد ويحذرون من الفتنة.
- ورقة الاقباط والصيد في الماء العكر(٥٠)
- مصر لا تعرف كلمة اقلية واختراقها مستحيل.
- هجوم اقباط المهجر على مصر قنابل دخان (٥٢).
- فشلت المؤامرة وسقط الرهان (٥٣).

ومن الملاحظ ان المعالجات الصحفية غلب عليها استعراض صور الوحدة الوطنية، ورفض المؤامرات التي تحاك لمصر في الظلام، والاحتفاء الشديد بمسيرات ومؤتمرات الوحدة الوطنية في محافظة سوهاج، واحاديث اهالي قرية الكشح عن الوئام والمحبة بين المسلمين والمسيحيين دون الحديث عن بذور المشكلة وتداعياتها.

٢ - حديث التعميم علي المشكلات

انطلقت الكتابات والتصريحات التي تنفي عن الاقباط الحرمان من بعض حقوق المواطنة، وذهب التيار الاسلامي الذي غلب عليه الصمت حيال هذه التطورات، الي اثبات مواطنة الاقباط «الكاملة»، ونفي مشاكل الاقباط.

قال مأمون الهضيبي - المتحدث الرسمي باسم الاخوان المسلمين- «ان الاقباط ليس علي رأسهم ريشة حتي يتم اعفاؤهم من معاناة الشعب المصري، واذا كان بعض الاقباط عذبوا في احداث «الكشح» كما زعم الغرب فهناك الاف المصريين من اخوانهم المسلمين يتم تعذيبهم منذ سنوات ولم تتحدث تلك الصحف عنهم»

واشار ابو العلا ماضي الي ان مشاكل المسلمين هي نفسها مشاكل الاقباط، والتعذيب ليس مقصورا على الاقباط فنحن نتقاسم معهم «الكرباج» (٥٤).

ويلاحظ ان التيار الإسلامي لم يعتبر نفسه طرفا في قضية «الكشح» كما لم يعتبر نفسه من قبل طرفا في «معركة قانون التحرر من الاضطهاد الديني»، لانه على ما يبدو نظر الي ان اطراف هاتين المعركتين هم الدولة والغرب والاقباط، وهو يرى أن اضعاف «الدولة» في هذه المعارك، وبذر بذور القطيعة بين النظام والاقباط يؤديان في نهاية المطاف الي قوة هذا التيار، واتاحة السبيل امامة لتقديم نفسه بديلا سياسيا للحكم.

وقد تبني الاقباط المعينون في البرلمان هذا الخطاب حيث تحدثوا جميعا عن رفض الفتنة الطائفية، والتعصب، وعدم الاعتراف بان هناك مشاكل للاقباط(٥٥).

٣ - حديث «المواطنة الكاملة»

انطلق عدد من المثقفين من اعتبار ان السجال حول مسألة الوحدة الوطنية لا يجب ان يغفل الحديث عن مشاكل الاقباط، وعما حدث بالكشح على وجه التحديد..

وفي هذا الصدد اكد سلامة احمد سلامة «أن هذا وقع في شهر اغسطس وتبعته تداعيات وتفاعلات كثيرة، بسبب التكتم الذي فرضته اجهزة الامن علي الوقائع التي اتهم فيها ضباط شرطة بارتكاب انتهاكات

وتجاوزات ضد اهالي القرية» . . وأضاف «والمشكلة هنا هو ان ثمة نمطا من الممارسات التي اعتاد عليها رجال الشرطة، تستفحل بصورة خاصة في القرى والاقاليم البعيدة، تنطوي علي انتهاكات وتجاوزات جسيمة واهدار لابسط مبادئ حقوق الانسان»[٥٦].

وانتقد نبيل عبد الفتاح «التنصل من مسئولية التجاوزات البيروقراطية والامنية في واقعة قرية الكشح وكان يفترض ان تكون اجراءات المساءلة الادارية للمسئولين عن استخدام العنف مع الاهالي مبكرة وضعا للامور في نصابها الصحيح»[٥٧].

وذهب سمير مرقس الى انه «من الامور اللافته للنظر والتي يشهدها مجتمعنا منذ فترة انه عند معالجة بعض الآثار التي تترتب علي بعض الاحتقانات الطائفية او التي تتحول الي «طائفية» (حادثة الكشح) هو ان الذي نكلفه بعلاج هذه الاثار يكون البيروقراطية او الجهاز الاداري المصري الذي يتسم بذهنية نفسية تحكمها اللوائح والبنود ويهدف دائما الي الضبط والاحتواء[٥٨].

٢-٤ ما بعد حادث "الكشح"

تمخض عن حادث قرية "الكشح" عدة تداعيات ظلت تنتج آثارها في الواقع المصري بعد انتهاء الحادث، وهو ما ينذر بتفجر الاوضاع مرة اخرى، او علي الاقل ابقاء بذور الانفجار كامنة في احداث اخرى قد تحدث مستقبلا . .

١ - عدم محاكمة الضباط المتورطين في حادث «الكشح»، حيث ان هناك ما يفيد ان تقرير الطب الشرعي كشف عن عدم حدوث حالات انتهاك لحقوق الانسان، ويتردد ان اثنين من الضباط المتهمين في الحادث وهما ابو الفضل ثابت واسلام البدري قدما شهادات تفيد حصولهما على اجازة في نفس الفترة التي ارتكبت فيه اعمال التعذيب في القرية.

٢ - يتردد ان القضية التي بدأت بتحقيقات النيابة مع الانبا ويصا اسقف البلينا لاتزال قائمة، رغم ان هناك انطباعا ان الاتفاق بين البابا شنودة واجهزة الامن كان احد بنوده اغلاق ملف هذه القضية . . فإن كانت القضية لاتزال قائمة فمن المحتمل اثارتها عند اللزوم . .

٣ - قام احد المحامين وهو ممدوح نخلة - مدير مركز المنظمة المصرية لحقوق الانسان برفع دعوي قضائية ضد كل من وزير الداخلية ومحافظ سوهاج ومدير امن سوهاج للمطالبة بمبلغ ٥ ملايين جنيه كتعويض عن الاضرار التي لحقت باهالي قرية «الكشح» من جراء التعذيب الذي قام به ضباط مباحث الكشح ومركز دار السلام التابعين لمحافظة سوهاج، ونجم عنه عاهات مستديمة لاكثر من عشرين شخصا، واجبار الشهود على الاعتراف بجريمة قتل لم يشاهدوها مطلقا . . وقد حصل المحامي المذكور على توكيلات من اهالي القرية.

٤ - قامت الحكومة بالتضييق على المنظمة المصرية لحقوق الانسان التي نشرت التقرير الخاص بانتهاكات حقوق الانسان بقرية الكشح، ونشرت صحيفة «الاسبوع» صورة ضوئية لشيك حصلت عليه المنظمة

من السفاوة البريطانية نظير تقديم تقرير قرية الكشح في حين لم يثبت ان للشيك ادني علاقة بحادث الكشح. وعلي اثر ذلك القي القبض على حافظ ابو سعده امين عام المنظمة ثم افرج عنه. . ولاتزال هناك قضية تأخذ مسارها الطبيعي، هذا في الوقت الذي جمدت فيه المنظمة نشاطها لمدة شهر احتجاجا على تلك الحملة، كل هذه التطورات تفيد ان ملف الكشح لازال مفتوحا.

(٢)

التطورات داخل الجماعة القبطية

شهد عام ١٩٩٨ عدة تطورات داخل المحيط القبطي، بعض هذه التطورات يتعلق بادارة الشأن الديني داخل كل جماعة مسيحية، والبعض الاخر يمس العلاقات بين الكنائس المتنوعة وهو ما يطلق عليه «العلاقات المسكونية».

٢-١- التطورات داخل الكنائس المصرية

شهدت الكنائس المصرية المتنوعة العديد من الاحداث والفعاليات خلال عام ١٩٩٨، ودارت هذه التطورات حول ادارة الشأن الديني من حيث تنظيم «الاكليروس»، وترتيب الشئون الدينية التي جاءت على النحو المعتاد دون حدوث اية تغيرات جذرية. .

ومن المهم الاشارة في هذا الصدد الي ان هناك عددا من الانشطة الثقافية والمجتمعية التي شهدتها الكنائس المصرية، وهذه الانشطة تعد امتدادا للانشطة التي عرفتها هذه الكنائس في سنوات سابقة. .

أ- الكنيسة القبطية الارثوذكسية

استمر نشاط اسقفية الشباب بشكل مستقل او بالتعاون مع اسقفية الخدمات الاجتماعية خلال عام ١٩٩٨.

فقد عقدت مجموعة التنمية الثقافية باسقفية الشباب بالتعاون مع المركز القبطي للدراسات

الاجتماعية باسقفية الخدمات اللقاء السنوي السابع يومي ١٧ و١٨ سبتمبر بعنوان «الشباب وثقافة السوق. . رؤية انسانية». شارك في اعماله مثقفون ينتمون الي تيارات سياسية وفكرية متنوعة. . حيث تحدث المستشار طارق البشري عن «رؤية قيمية» لثقافة السوق، وتحدث د. جوده عبد الخالق عن البعد الاقتصادي للظاهرة، في حين تناول د. احمد عبد الله الجانبين الاجتماعي والسياسي لثقافة السوق. وعرض الانبا موسى اسقف الشباب والقس بنيامين مرجان وسامح فوزي رؤية مسيحية لثقافة السوق. . وقد حضر اللقاء وشارك في اعماله عدد من المثقفين وهم نبيل عبد الفتاح ود. سيف عبد الفتاح واحمد الجمال ود. عماد صيام. .

وقد نظمت مجموعة التنمية الثقافية دورة تدريبية في مجال التنمية الثقافية في الفترة من ١٥ فبراير حتي ٥ ابريل للشباب. وشمل هذا البرنامج الدراسي عدة محاور تتعلق بالثقافة والايمان وتاريخ مصر والعالم الجديد والتذوق والمهارات الثقافية فضلا عن قضايا الشباب.

وعقدت مجموعة المشاركة الوطنية باسقفية الشباب مؤتمرها السنوي حول التعليم بين المشاركة والتلقين. شارك فيه تربويون ومهتمون بالشأن العام، حيث تحدث د. علي الدين هلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم عن التعليم والمشاركة، وتحدث الخبيران التربويان د. كمال مغيث ود. الهام عبد الحميد عن الجانب الابداعي في العملية التعليمية، وقد نظمت هذه المجموعة خلال عام ١٩٩٨ دورة تدريبية للشباب، ولقاءً شهريا للنخبة المثقفة، مسلمين واقباطا، تحدث فيها عدد من المثقفين من بينهم د. سعد الدين ابراهيم رئيس مركز ابن خلدون، د. اسامة الغزالي حرب رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية، د. هالة مصطفي الخبير بمركز دراسات الاعمال، طارق حجي رجل الاعمال، د. محمد السيد سليم الاستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وعادل حسين امين حزب العمل. . وغيرهم.

وعقدت لجنة التنمية الاقتصادية بأسقفية الشباب ندوة حول «مستقبل الشباب في عالم الخصخصة» تحدث فيها د. ثروت باسيلي رجل الاعمال وعضو مجلس الشورى. .

وهكذا فإن نشاط المجموعات المتنوعة داخل اسقفية الشباب خلال عام ١٩٩٨ جاء مواكبا مع التحول السياسي والاقتصادي الذي تشهده مصر حاليا، حيث انصبت الانشطة في اطار تعميق «المشاركة» والتعرف علي «السوق» ومناقشة المسكون الثقافي الخاص به.

ب-الكنيسةالكاثوليكية

بالاضافة الي انعقاد الجمعية العمومية الثامنة عشر للمجلس الرعوي العام للكنيسة الكاثوليكية والذي دار في إطار ديني بحت، عقدت الكنيسة الكاثوليكية مؤتمرا في الفترة من ٢٨ حتى ٣٠ ديسمبر ١٩٩٨ حول موضوع «الاسرة في الالف الثالث» حضره الكاردينال الفونسو لوبيز رئيس المجلس البابوي للاسرة بالفاتيكان وعدد من رجال الكنيسة الكاثوليكية في الشرق الاوسط الي جانب المتخصصين في هذا المجال. ناقش المؤتمر

موضوعات تخص الاسرة مثل تنظيم الاسرة والاجهاض والموت الرحيم، فضلا عن الجوانب الروحية والرعوية للاسرة.

ج- الكنيسة الانجيلية

يلاحظ مبدئيا تقلص نشاط الكنيسة الانجيلية في اعقاب وفاة رئيس الطائفة د. صموئيل حبيب، إذ لم يستطع الرئيس الجديد د. صفوت البياضي ان يستمر في مسيرة تأكيد الحضور العام للطائفة الانجيلية في مصر..

وقد استمرت الهيئة القبطية الانجيلية* للخدمات الاجتماعية في نشاطها الدراسي والاجتماعي حيث نظم «منتدى حوار الحضارات» عدة حلقات دراسية شارك فيها رجال دين مسيحيون ومسلمون مع اساتذة الجامعات ورجال الاعلام.

ونظم المنتدى لقاء بالاسكندرية حول «الفكر الديني واشكاليات التطورالحضاري» قدمت فيه دراسات عن العولمة والدين للاستاذ نبيل عبد الفتاح، وعن انثروبولوجيا التدين في المجتمع المصري للدكتور ثروت اسحق، كما تحدث المستشار طارق البشري والاب كريستيان فان نسبن عن تجديد الفكر الديني في مصر، وتحدث د.حسن حنفي والقس مكرم نجيب عن اشكاليات التجديد الديني الراهنة، واختتم اللقاء بكلمة للدكتور احمد شوقي حول توجهات كوكبية في الدين..

وعقد المنتدي لقاءً آخر في بورسعيد بعنوان «المنظور الديني لحقوق الانسان: مقاربة ثقافية..في الفترة من ٢٤-٢٦ نوفمبر ١٩٩٨، تحدث فيه د.طه ابو كريشة عن الاسلام وحقوق الانسان، وتحدث د. اكرام لمعي عن الخطاب الديني في مصر، وتحدث د. كمال مغيث عن التعليم وحقوق الانسان، وتناول د. محمد السيد سعيد العلاقة بين التعليم والتمكين في اطار العيد الخمسين للاعلان العالمي لحقوق الانسان وتحدث د.عادل عازر عن التربية لحقوق الانسان في الاسرة المصرية.

وعقد لقاء ثالث بالزعفرانة حول تجديد الفكر الديني في اطار التجديد الثقافي في الفترة من ١٦-١٨ ديسمبر، تحدث فيه نبيل عبد الفتاح عن «قراءة في مكونات الازمة في الثقافة المصرية»، وتناول شوقي جلال «رؤى ومداخل للتجديد الثقافي»، وتحدث د. محمد حافظ دياب ود. ثروت اسحق عن «الثقافة اليومية والتدين الشعبي»، وقدم عبد الرشيد سالم والقس مكرم نجيب رؤية حول «تجديد الخطاب الديني».

يذكر ان منتدى حوار الحضارات ينظم انشطته في اطار برنامجين هما الدين والحضارة، وحوارات مصرية، ويتناول البرنامج الأخير قضايا المجتمع المدني والحوار الاسلامي المسيحي.

٢-٢ العلاقات المسكونية

شهدت العلاقات المسكونية عدة احداث تخص

---

* يعتمد هذا الجزء على اسهام الاستاذ اديب نجيب سلامة

التفاعل بين الكنائس المصرية، او بين هذه الكنائس وغيرها من كنائس الشرق الاوسط.

أ - الرسالة الرعوية : الحضور المسيحي

عقد بدعوة من مجلس كنائس الشرق الاوسط لقاء لرؤساء كنائس المنطقة يومي ٢٣، ٢٤ يناير ١٩٩٨، وهو اللقاء الثاني من نوعه، حيث عقد لقاء مماثل عام ١٩٨٥ لكنه كان على نطاق اضيق. شارك في اللقاء رؤساء كنائس المنطقة من بينهم رؤساء الكنائس المصرية الثلاثة البابا شنودة الثالث (الكنيسة الارثوذكسية)، والبطريرك اسطفانوس الثاني (الكنيسة الكاثوليكية) والقس صفوت البياضي (الكنيسة الانجيلية). تداول الحاضرون ورقة اعدت للقاء بعنوان «الحضور المسيحي: شهادة حية للمسيح وانجيله».

تحوي هذه الوثيقة المهمة عدة افكار اساسية، هي ان الحضور المسيحي في الشرق الاوسط هو «شهادة حية لشخص المسيح وانجيله الخلاصي»، وان كنائس المنطقة مرسلة من الله كي تقوم برسالتها، لذا فإن «انغلاق هذه الكنائس علي ذاتها هو بمثابة تنكر لهويتها ورسالتها، وهو انغلاق دون مقاصد الله الذي ارسلها لتكون اداه خلاص وشهادة له». وتقول الوثيقة ان عدد المسيحيين «ليس هو معيار حضورنا ومعناه، بل مدى امانتنا للمسيح والتزامنا برسالتنا في كنائسنا». وان التراث المسيحي الفريد ساهم في «بناء الحضارة العربية الاسلامية».

وتتحدث الوثيقة بشكل خاص عن «قلق المسيحيين علي وجودهم»، وترجع اسباب القلق الي الهجرة المتزايدة والعزوف عن المشاركة، وتزايد التمييز الطائفي الذي تغذيه مواقف فكرية وفقهية تضيق بالتعددية، وتفاقم الدور الذي تقوم به حركات الاسلام السياسي حيث «يعاني المسيحيون مع هذه التيارات من وثبة التطاول على معتقداتهم الدينية والتشكيك فيها من خلال بعض وسائل النشر والاعلام دون اتاحة الفرصة امام حوار متكافئ وصادق.

ورصدت الوثيقة عدة شروط هي التضامن بين الكنائس، واستثمار موارد الكنائس الاقتصادية والاعلامية والبشرية، والاهتمام بالمؤسسات العلمية والمراكز الثقافية.

عقب الاجتماع صدرت «رسالة رعوية» الي مسيحيي الشرق الاوسط اكدت اهمية الوجود المسيحي في الشرق، مشيرة الي الصعوبات التي يواجهها مسيحيو المنطقة، لكنها دعت الي تعزيز التعاون الاسلامي المسيحي والتمسك بالمواطنة والمشاركة في الحياة العامة، واحترام التنوع وتحقيق المساواة الكاملة واعرب الرؤساء الروحيون الموقعون علي الرسالة عن قلقهم من هجرة المسيحيين الشرقيين الي بلدان الغرب مؤكدين علي ضرورة الاستمرار في حمل «رسالة لهذا الشرق وهي الشهادة للقيم الانجيلية».

وفي ختام الرسالة الرعوية تمني رؤساء كنائس المنطقة ان يمثل المسيحيون «جماعة حياة تمتلئ قلوبها بالمحبة الانجيلية التي لا حدود لها، وبالشجاعة في

الدفاع عن الحق».

ب - الاعلام المسيحي في الالف الثالث

عقب لقاء رؤساء كنائس المنطقة عقد مجلس كنائس الشرق الاوسط لقاءً في الفترة من ١٣-١٩ فبراير تحت عنوان «دور الاعلان المسيحي في الالف الثالث» شارك فيه اعلاميون مسيحيون من مصر الي جانب اعلاميين من دول الشرق الاوسط الاخري.. تناول اللقاء اثر المتغيرات الدولية والاقليمية على المجتمعات العربية، وكيفية النهوض بالاعلام المسيحي، وتنمية مهارات الاعلاميين المسيحيين. ويرتبط انعقاد هذا المؤتمر بلقاء رؤساء كنائس المنطقة الذي دعا الي تعميق مشاركة المسيحيين في الشأن المجتمعي لبلادهم.

ج - توتر ارثوذكسي/ انجيلي

شهد عام ١٩٩٨ توترا ملحوظا في العلاقات بين الكنيستين القبطية الارثوذكسية والكنيسة الانجيلية، ولم تنجح الجهود التي بذلت لاحتواء هذا التوتر..

ويعود هذا التوتر في العلاقات بين الجانبين الي شكوي الكنيسة الارثوذكسية من قيام مجموعات انجيلية بالتبشير بالمذهب البروتستانتي في الاوساط الارثوذكسية، مستغلين القدرات المالية المتوافرة لديها في جذب الشباب والفئات المهمشة من خلال الانشطة والمساعدات الاجتماعية التي لا تستطيع الكنيسة الارثوذكسية القيام بها..

وقد دفعت الكنيسة الانجيلية بإن هذه الجماعات لا تتبعها رسميا، كما ان التنظيم الكنسي الانجيلي الذي يفتقر الي الهيراركية الصارمة يحول دون السيطرة علي هذه الجماعات.

ولم تقبل الكنيسة القبطية هذا الدفع، وصدر «قرار مجمعي» (أي قرار صادر عن المجمع المقدس للكنيسة الارثوذكسية) يحذر من نشاط الطوائف غير الارثوذكسية، وتم اعداد برنامج لقاءات مكثفة باسم مؤتمرات «تثبيت الايمان»، عقدت في عدة محافظات بهدف تبصير وتوعية الشعب بحقائق الايمان الارثوذكسي.

وجدير بالذكر ان بعض القسس الانجيليين اثاروا في الفترة الاخيرة ظاهرة «كنائس البيوت»، وهي عبارة عن مجموعات شبابية انجيلية تلتقي في البيوت، ولا تتبع الكنيسة الانجيلية رسميا، وتشتق لنفسها اطارا خاصا في الفكر والحرية، وبالتالي فهي تخلق انتماء موازيا، وشكلا تنظيميا خارج نطاق تنظيم الكنيسة الانجيلية ذاتها.. وتثير هذه الظاهرة اشكاليتين.. الاولي تتعلق بالمرجعية الدينية حيث ان هناك رئيسا للطائفة الانجيلية بكنائسها المتعددة، وهذه الحركات الشبابية لا تتبع هذه الرئاسية.. الاشكالية الثانية قانونية وتتعلق بمدى مشروعية نشاط هذه المجموعات ، وتثير هذه الظاهرة تساؤلات عديدة حول المشروعية القانونية لهذا الشكل الجديد.

أبرز الشخصيات القبطية
خلال عام ١٩٩٨

١ - الدكتور ميلاد حنا

من مواليد حي شبرا بالقاهرة عام ١٩٢٤، وهو استاذ الهندسة الانشائية بكلية الهندسة جامعة عين شمس، الي جانب اشتغاله بالفكر حتي انه يعد أحد ابرز دعاة حقوق الانسان، والدفاع عن الاقباط من منطلق المساواة بين المصريين، له دراسات عديدة في مجال الاسكان احدثت صدى داخل مصر وخارجها. حصل خلال عام ١٩٩٨ علي جائزة سميون بوليفار محرر امريكا اللاتينية والممنوحة من اليونسكو تقديرا لجهوده في دعم العلاقات الاسلامية المسيحية في مصر، والدفاع عن حقوق الانسان خلال جهوده في تأسيس المنظمتين العربية والمصرية لحقوق الانسان.

وكان د. ميلاد حنا قد حصل علي وسام «النجم القطبي» من ملك السويد نظراً لدوره في دعم العلاقات المصرية السويدية.

«قبول الآخر.. فكر واقتناع وممارسة» عنوان آخر اصدارات د. ميلاد حنا في عام ١٩٩٨.



٢ - دكتور راغب مفتاح

ولد في حي الفجالة في ديسمبر ١٨٩٨، وحصل علي البكالوريا من مدرسة التوفيقية بشبرا عام ١٩١٤، ثم حصل علي بكالوريوس الزراعة من جامعة بون بالمانيا عام ١٩١٩، احب الحان الكنيسة القبطية، وبرع فيها حتي صار استاذا ورئيسا لقسم الالحان والموسيقى القبطية بمعهد الدراسات القبطية منذ انشائه عام ١٩٥٤.

هذا العام احتفلت الكنيسة القبطية بالعيد المئوي لميلاد راغب مفتاح، كما قامت الجامعة الامريكية بالقاهرة بطبع النوته الموسيقة لالحان القداس (الباسيلي) احد القداسات الثلاثة بالكنيسة القبطية)، والتي وضعها د. راغب مفتاح..



٣ - المهندس سمير مرقص

من مواليد سبتمر ١٩٥٩، حصل علي بكالوريوس الكيمياء الحيوية بكلية الزراعة، عمل خبيرا في مجال التنمية في احدي الهيئات لمدة سبع سنوات، ثم شارك مع اخرين في تأسيس هيئة تنموية في بني سويف لمدة عام.

اسس وادار المركز القبطي للدراسات الاجتماعية باسقفية الخدمات، وقد قام المركز باصدار عدة مطبوعات ابرزها كتاب «المواطنة» عام ١٩٩٨ الذي قدم له، ويعمل سمير مرقس حاليا كأمين عام مشارك لمجلس كنائس الشرق الاوسط ممثلا للكنيسة القبطية الارثوذكسية، الي جانب عمله كمستشار تنموي لمركز الفسطاط.

ومن خلال عمله بمجلس الكنائس دفع الحوار الاسلامي المسيحي بدءا من عام ١٩٩٥، بالتعاون مع الفريق العربي للحوار الاسلامي المسيحي، وقد عقدت عدة ندوات في هذا الاطار هي ندوة القدس (بيروت ١٩٩٦)، والمواطنة وحقوق الانسان (القاهرة ١٩٩٧).

وخلال عام ١٩٩٨ اهتم سمير مرقس بنقد وتحليل قانون «التحرر من الاضطهاد الديني» بالاستناد الي مصادره الاصلية، وكان في طليعة الكتاب المصريين الذين كتبوا دراسات ومقالات حول هذا الموضوع بمجلة اليسار وجريدتي النهار البيروتية والشعب القاهرية، هذا الي جانب مقالاته حول مفهوم «المواطنة»، والتي تمثل اساسا لمشروع دراسي في مواجهة الطائفية، وطرح الذمية.

وسمير مرقس له دراسات عديدة حول التنمية التفاعلية، ولاهوت التحرير، ومشاركة الشباب القبطي، وحركة مدارس الاحد، والمجلس الملي العام، ويعد حاليا دراسة مفصلة حول الغرب والمسألة الطائفية في الشرق الاوسط.



٤ - المهندس نبيل صموئيل ابادير

من مواليد عام ١٩٤٧، وهو حاصل علي درجة البكالوريوس في العلوم الزراعية (١٩٧٠) ودبلوم في التنمية وتعليم الكبار من جامعة سان اكزافييه في كندا (١٩٧٧)، ثم حصل علي درجة

الماجستير في الادارة العامة من جامعة هارفارد بالولايات المتحدة (١٩٩٢)، ويعد حاليا لدرجة الدكتوراه في مجال الدين والتنمية.

يشغل نبيل صموئيل حاليا مدير عام الهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية خلفا للراحل القس صموئيل حبيب.

وشارك خلال عام ١٩٩٨ في العدد من الانشطة والفعاليات المدنية ابرزها مشاركته في اعمال المؤتمر الدولي حول تعليم الفتاة والذي عقد في واشنطن، وكان نبيل صموئيل عضوا في الوفد الرسمي المصري الذي رأسه الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم، كما شارك في المؤتمر الدولي لمنظمة الشركاء في التنمية (الجنوب للجنوب) الذي عقد في القاهرة برئاسة الدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة. ايضا تم تعيين نبيل صموئيل عضوا في اللجنة المكونة من ممثلي الجمعيات الاهلية والمجتمع المدني لاعداد مشروع القانون الجديد المنظم للعمل الاهلي في مصر.



٥ - المهندس يوسف سيدهم انطون

من مواليد يناير ١٩٥٠، عمل مهندسا معماريا بمكتب المهندسين الاستشاريين مصطفي شوقي وصلاح زيتون (١٩٧١-١٩٨٩)، وهو شريك مؤسس لمكتب المهندسين المعماريين عاطف رفلة ويوسف سيدهم منذ عام ١٩٧٥ حتي تاريخه.

ويوسف سيدهم هو المشرف علي جريدة «وطني» الاسبوعية، واحد ابرز المدافعين عن حقوق الاقباط انطلاقا من المواطنية الكاملة للمصريين بغض النظر عن دياناتهم.. وخلال عام ١٩٩٨ تبني يوسف سيدهم فكرة عقد لقاء الحكماء لمناقشة هموم الاقباط، كما قام بزيارة الي الكونجرس لتبيين موقف المصريين عامة والاقباط خاصة تجاه قانون «التحرر من الاضطهاد الديني»، كما قام بكتابة سلسلة من المقالات حول قضية «الكشح» جعلت القضية ساخنة حاضرة..

يوسف سيدهم بالاضافة الي نشاطه في المجالين الهندسي والصحفي عضو بالمجلس الملي العام للاقباط الارثوذكس، والجمعية المصرية لتدعيم الوحدة الوطنية.



٦ - الاستاذ منير فخري عبد النور

من مواليد اغسطس عام ١٩٤٥، حصل علي بكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية قسم احصاء (١٩٦٧)، ثم حصل علي ماجستير اقتصاد من الجامعة الامريكية بالقاهرة (١٩٧٠) شغل العديد من المناصب ابرزها المندوب الاقليمي لبنك الاتحاد الاوربي بمصر والشرق الاوسط، ونائب رئيس بنك امريكان اكسبريس الدولي، وحاليا هو العضو المنتدب للشركة المصرية للصناعات الزراعية الغذائية (فيتراك)..

ومنير فخري عبد النور عضو اللجنة العليا لحزب الوفد، وقد سبق ان خاض الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٥، إلا انه واجه دعاية طائفية من قبل مرشح الحزب الوطني مما اثر علي حياد المناخ الانتخابي..

وقد قام خلال عام ١٩٩٨ بزيارة الكونجرس لايضاح موقف المصريين والاقباط علي وجه الخصوص تجاه قانون «التحرر من الاضطهاد الديني».

ومنير فخري عبد النور عضو بمجلس امناء مركز ابن خلدون، وامين صندوق اللجنة المصرية لتدعيم الوحدة الوطنية، وعضو مجلس ادارة الجمعية المصرية للتنوير، ونادي روتاري القاهرة، وهو ايضا عضو المجلس الملي العام.



الدكتور سليمان نسيم

موعد.. لم يتم

ولد د. سليمان نسيم في ١٩ ديسمبر ١٩٢٣ ورحل عن عالمنا في ١٢ يوليو ١٩٩٨ بعد حياة حافلة بالثراء العلمي والبحثي في مجال التربية..

حصل علي درجة الماجستير عام ١٩٦٣، ثم رقي الي درجة الاستاذية في التربية سنة ١٩٧٣ قبل حصوله علي الدكتوراه عام ١٩٧٨.

والدكتور سليمان نسيم له عديد من المؤلفات في مجال التربية القبطية، ودور القوى السياسية والفكرية والاجتماعية في

صياغة التعليم المصري الحديث (من ١٩٢٣ الي ١٩٥٢)٠٠

وشغل د٠ سليمان نسيم رئيسا لقسم التربية بمعهد الدراسات القبطية، ومديرا لتحرير مجلة مدارس الاحد، وكاتبا بجريدة وطني والاهرام٠

كان رحمه الله عضوا بفريق العمل في مشروع «جعل التعليم اكثر حساسية»، وهو المشروع الذي يتبناه مركز ابن خلدون٠٠ وكان علي موعد مع اعضاء الفريق يوم وفاته٠٠ انتظره الجميع ولم يأت لانه لبي نداء ربه٠٠

لم يكن يدور بخلد الباحثين المشاركين انهم يوم ١٢ يوليو ١٩٩٨ سوف يشاركون في تشييع جثمان الراحل الكريم٠



اصدارات عام ١٩٩٨
حول الشأن القبطي

حفل هذا العام باصدار مؤلفات كثيرة حول الاقباط ماضيا٠٠ وواقعا٠٠ ومستقبلا، وقد اخذت هذه المؤلفات مناحي شتى، وزوايا رؤية مختلفة٠٠

١ - «المواطنة تاريخيا - دستوريا- فقهيا»

* المؤلفون : د٠ اسماعيل صبري عبد الله٠

د٠ وليم سليمان قلاده٠

د٠ محمد سليم العوا٠

* الناشر : المركز القبطي للدراسات الاجتماعية٠

يتناول الكتاب- الذي قدم له سمير مرقس مستشار المركز- دراسات قيمة حول جوهر مفهوم المواطنة، وتطور تطبيق المفهوم في الخبرة المصرية- ويحفل الكتاب بطرح جديد للفقه الاسلامي تجاه «المواطنة» يتجاوز طرح «الذمية» التقليدي، وينطلق من ارضية النضال المشترك كأساس للدولة الحديثة٠٠

الكتاب جاء تسجيلا لندوة عقدها المركز القبطي، ولذا فان الدراسات المنشورة رافقها نقاشات الحاضرين٠٠ مما اثرى العمل الذي يعتبر الاول ضمن سلسلة تحمل اسم «المواطنة»٠



٢ - «الخروج من نفق الطائفية٠٠ هموم الاقباط»

* المؤلف : سامح فوزي٠

* الناشر : مركز ابن خلدون للتنمية- دار محمد مختار للنشر٠

يتناول الكتاب - الذي قدم له د٠سعد الدين ابراهيم- شهادات اكثر من ثلاثين مثقفا مصريا، من مختلف التيارات السياسية والفكرية حول المشكلات القبطية٠٠ دارت الشهادات حول الاجابة علي ثلاثة اسئلة هي :

- هل هناك مشاكل للاقباط؟
- ما هي هذه المشكلات؟
- كيف يمكن التصدي لحل هذه المشكلات؟

ومن خلال الاجابة علي الاسئلة استطاع الباحث ان يعد دراسة تحليلية، تقاطع فيها السياسي مع الفكري، وبدا واضحا ان حل مشاكل الاقباط يتمثل في ثلاثة اضلاع٠٠ اولهما يتمثل في الدولة التي يجب ان تكفل سياساتها وقوانينها المساواة للمواطنين بصرف النظر عن دياناتهم، وثانيها المجتمع المدني الذي يجمعل الحوار والاختلاف والصراع في المجتمع علي اساس اجتماعي يتجاوز الطائفية، وثالثها الحركة الاسلامية التي تتكأ باجتهاداتها جرح المواطنة المنقوصة ، ولم تقدم حتي الان سوي «خطاب الذمية» بصيغ متباينة

الكتاب يحفل بوثائق عديدة الي جانب شهادات المثقفين والدراسة التحليلية٠



٣ - النموذج المصري للوحدة الوطنية

* المؤلف د٠ ادوار غالي الدهبي٠

* الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة القراءة للجميع

يرمي الكتاب الي ابراز تفرد النموذج المصري للوحدة الوطنية، وانطوي علي عدة محاور بعضها مس الجانب العقيدي في الاسلام والمسيحية، وبعضها تاريخي ذو طابع انتقائي تعامل مع بعض الاحداث التاريخية المنتقاه، واخذ الطابع الروائي لتأكيد الوحدة الوطنية٠٠

غلب علي الكتاب سمة «الاحتفالية» و«التبريرية» وافتقد الي التحليل الجاد للموضوع، والدراسة المتعمقة لاشكالياته.



٤ - المشاركة الوطنية للاقباط في العصر الحديث (الجزء الاول)

* المؤلف : امير نصر
* الناشر: المركز القبطي للدراسات الاجتماعية

قدم له نيافة الانبا موسي اسقف عام الشباب بالكنيسة القبطية، والمهندس سمير مرقس، ويتناول الكتاب الذي جاء الثاني ضمن سلسلة «المواطنة»، نشأة مفهوم المواطنة في الخبرة المصرية بدءاً من جهود تأسيس الدولة الحديثة في عهد محمد علي، وما تلاه من عهود شهدت سقوط الجزية وزوال عهد الذمية والعبور الي المواطنة الكاملة. ويحوي هذا المؤلف المهم وثائق تثري التحليل التاريخي الذي استند اليه الكاتب امير نصر.



٥ - مصر القبطية المصريون: يُعمدون بالدم

* المؤلف : محمود مدحت
* الناشر : مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الانسان.

قدم له د. يونان لبيب رزق، وراجعه الراحل د. سليمان نسيم.. ويميط الكتاب اللثام عن حقبة «منسية» من تاريخ مصر هي الحقبة القبطية، ويتناولها الكاتب بوصفها حلقة ضمن حلقات تاريخ مصر الذي يمتد دون انقطاع من مصر القديمة مرورا بمصر القبطية حتي الفتح الاسلامي لمصر...

الكتاب مهم في مادته التي استندت الى مرجع موثوق بها، وفي توقيته الذي زاد فيه الجدل حول التاريخ المدرسي الذي يفتقد الي التواصل باسقاط الحقبة القبطية من بنيته.



٦ - النص والرصاص، الاسلام السياسي والاقباط وأزمات الدولة الحديثة في مصر

* المؤلف : نبيل عبد الفتاح
* الناشر: دار النهار البيروتية.

يمثل هذا الكتاب مشروعا فكريا متكاملا للمؤلف الذي يتولى رئاسة تحرير تقرير الحالة الدينية، فيه يعالج ظاهرة الاسلام ومشكلات المواطنة الكاملة للاقباط في ضوء أزمات الدولة الحديثة في مصر..

في الكتاب تحليل معمق لاشكالية تطبيق الشريعة الاسلامية، ومشكلة المشاركة السياسية للاقباط، وأزمة الاجتهاد الديني في قضية المواطنة.



الهوامش

١ - سامح فوزي، الخروج من نفق الطائفية ، هموم القباط، القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، ١٩٩٨.

٢ - الوفد ١٠/٧/١٩٩٨.

٣ - الاسبوع ١٣/٤/١٩٩٨.

٤ - الوفد ١٠/٧/١٩٩٨

٥ - الاهرام ١٩/٤/١٩٩٨.

٦ - الاخبار ٢١/٣/١٩٩٨.

٧ - الاهرام ٢٩/٣/١٩٩٨.

٨ - الاهرام ٢٩/٣/١٩٩٨.

٩ - الحياة ١٢/٥/١٩٩٨.

١٠ - الحياة ٢١/٣/١٩٩٨.

١١ - الوفد ٢٤/٣/١٩٩٨.

١٢ - وطني ٢٦/٤/١٩٩٨.

١٣ - وطني ٢٦/٤/١٩٩٨.

١٤ - الشعب ١١/١١/١٩٩٧.

١٥ - الشعب ١٩٩٨/٤/٧.
١٦ - بيان غير منشور بعنوان «بيان من مصر».
١٧ - وطني ١٩٩٨/٧/٥.
١٨ - الاهالي ١٩٩٨/٨/١٩.
١٩ - وطني ١٩٩٨/٧/١٢.
٢٠ - وطني ١٩٩٨/٧/١٩.
٢١ - الاسبوع ١٩٩٨/٨/٣.
٢٢- الشعب ١٩٩٨/٢/٣.
٢٣- الشعب ١٩٩٨/٥/١٨.
٢٤ - الاهرام ١٩٩٨/١٢/١.
٢٥ - ١٩٩٨/٤/٢٦.
٢٦- الشعب ١٩٩٨/٤/١٧.
٢٧ - الاهالي ١٩٩٨/٤/٨.
٢٨ - الاهرام ١٩٩٨/١١/١١.
٢٩ - الاهرام ١٩٩٨/١١/١٦.
٣٠ - اليسار فبراير ١٩٩٨.
٣١ - تقرير المنظمة المصرية لحقوق الانسان حول حادث قرية «الكشح» ص٣.
٣٢ - وطني ١٩٩٨/٩/٢٠.
٣٣ - تقرير المنظمة المصرية، ص٧.
٣٤ - الاهرام ١٩٩٨/١١/١٠.
٣٥ - الاخبار ١٩٩٨/١٠/٢٧.
٣٦ - الاسبوع ١٩٩٨/١١/٢.
٣٧ - الاهرام ١٩٩٨/١١/٢.
٣٨ - الاهرام ١٩٩٨/١١/١١.
٣٩ - الاهرام ١٩٩٨/١١/٩.
٤٠ - الاهرام ١٩٩٨/١١/٦.
٤١ - الوفد ١٩٩٨/١١/٥.
٤٢ - الوفد ١٩٩٨/١٠/٢٧.
٤٣ - الاهرام ١٩٩٨/١٠/٣١.
٤٤ - الاسبوع ١٩٩٨/١١/٢.
٤٥ - وطني ١٩٩٨/١١/٨.
٤٦ - الاهرام ١٩٩٨/١١/١٠.
٤٧ - الاسبوع ١٩٩٨/١١/١٦.
٤٨ - الاهرام ١٩٩٨/١١/٩.
٤٩ - وطني ١٩٩٨/١٢/٦.
٥٠ - العربي ١٩٩٨/١١/١٦.
٥١ - الاهرام ١٩٩٨/١١/٨.
٥٢ - الاسبوع ١٩٩٨/١١/٢.
٥٣ - الاسبوع ١٩٩٨/١١/١٦.
٥٤ - العربي ١٩٩٨/١١/١٦.
٥٥ - الاهرام ١٩٩٨/١١/٧.
٥٦ - الاهرام ١٩٩٨/١٠/٣١.
٥٧ - الاهرام ١٩٩٨/١١/١٦.
٥٨ - الاهرام ١٩٩٨/١١/١٦.

جنوب وادي النيل

النوبيون والجنوبيون

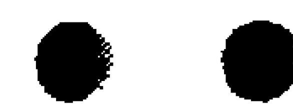
١- النوبة في جنوب السودان

زينب جمعة



٢- النوباويون

عصمت عبد المنعم



٢- جنوب السودان

عصمت عبد المنعم

النوبة في جنوب مصر

زينب جمعة

الجذور التاريخية للنوبة:

يطلق اسم النوبة عامه علي المجموعات البشرية التي تقطن في المنطقة الممتده من اسوان جنوبا حتي منطقة وادي حلفا عبر الحدود السودانية، ويرجع اصل كلمة النوبة الي لفظ نب"Nub" ومعناها في اللغة المصرية القديمة الذهب وهو معدن كثر تواجده في هذه المنطقة تاريخيا.

أما عن اصل هذه المجموعة البشرية «النوبة» فهناك عدة آراء ادلي بها المؤرخون يمكن حصرها في الآتي:

- الرأي الاول ويقول ان اصل هذه المجموعة يرجع إلى قدماء المصريين الذين استقر بهم المقام في تلك المنطقة الغنية واسسوا حضارتهم هناك.

- أما الرأي الثاني فيقول أنهم من اصل زنجي - افريقي اسسوا حضارتهم في تلك المناطق واختلطوا بالمصريين، ولما زاد الضغط عليهم بسبب الحروب نزحوا جنوبا حيث اسسوا مملكة مروي، والتي اعقبتها حضارتا علوة والمقره وامتدت حتي وسط السودان الخرطوم حاليا. والجدير بالذكر ان هناك قبيلة تسكن في اواسط السودان تدعي قبيلة النوبة «نوباويين» ذات اصل افريقي خالص.

السلالة النوبية :

ينقسم النوبيون الي عدة سلالات الكنوز - الفاديجا- العرب في مصرثم المحس والسكوت والدناقلا في السودان، ونركز هنا على السلالات النوبية الموجودة في مصر.

اولا سلالة الكنوز:

يقيم الكنوز في المنطقة ما بين اسوان وكروسكو، وتتألف من سبعة عشر قرية، تبدأ بقرية دابو في الشمال وتنتهي بقرية المضيق جنوبا.

ثانيا : سلالة الفاديجا:

تقطن هذه المجموعة في المنطقة الممتدة من كروسكو حتي وادي حلفا بالسودان ويظهر في ملامح هذه المجموعة سحنات ألبانية مجرية، وذلك بسبب الاختلاط والتزاوج الذي تم بينهم والحاميات العسكرية التي

ارسلها محمد علي باشا لتلك المناطق، ومن اهم قري هذه السلالة روسكو، ادندنان، بلانه.

ثالثا : سلالة العرب

تبدأ منطقتهم من كيلو ١٤٥ حتي كيلو ١٨٣ جنوبا، وسكان هذه المنطقة ينحدرون من قبيلة العقيلات وقد نزحوا من الجزيرة العربية واستقروا بتلك المناطق بعد الفتح الاسلامي العربي لمصر.

لهجات النوبة :

لكل عنصر وسلالة من سلالات النوبة، لهجته الخاصة، فالكنوزفي الشمال يتحدثون الموتوكية، اما الفاديجا في الجنوب يتحدثون الفديجية، والعرب في الوسط يتحدثون العربية، واللهجات النوبية لا تكتب فهي لغة خطاب فقط، ومن الملاحظ ان النوبيين قاوموا الاندماج في الثقافة العربية مع تقبلهم للاسلام كديانة، فهم يتعاملون مع لهجاتهم باصرار ولديهم ثقافاتهم الخاصة وطقوسهم المميزة لهم كمجموعة اثنية شبه منغلقه علي ذاتها.

السد العالي والتحولات الاقتصادية-الاجتماعية في منطقة النوبة:

منذ مطلع هذا القرن شهدت منطقة النوبة عملية تهجير واسعة، وذلك اثر بناء خزان اسوان الذي اغرق مساحات واسعة من الاراضي الصالحة للزراعة، وازدادت معدلات الهجرة عند تعلية الخزان في١٩١٢م -١٩٢٣م.

اما المرحلة الحاسمة في ازمة النوبة فكانت ببناء السد العالي الذي ترتب عليه اجتياح المياه لما تبقي من مساحات واراضي زراعية شملت منطقة الفاديجا والكنوز فتم ترحيل النوبيين من ارضهم ونزعهم نزعا من تاريخهم وتفكيك النسيج الاجتماعي والنسق الثقافي واضافة صعوبات جديدة في طرق كسب العيش. وتم ترحيل النوبيين نحو الشمال من اسوان. وقد سعت الدولة بعد ان وعت درس الترحيل الاول:١٩٠٢-١٩١٢- ١٩٢٣م» من جراء بناء خزان اسوان، إلي استيعاب النوبيين ثقافيا من مشروع حضاري قومي بتوفير سبل حياة افضل واكمل انور السادات مساعي الاستيعاب الثقافي مع اعطائهم حق التمايز الثقافي بان سمح لهم بانشاء نوادي نوبية يمارسون فيها طقوسهم واجتماعياتهم الخاصة.

اما عن المشاكل التي ماتزال ماثلة حتي الان فهي مشكلة التعويضات عن الاراضي المفقودة والنخيل الذي اغرق بالمياه، حيث انه لم يتم تعويض النوبيين الذين فقدوا اراضيهم ونخيلهم منذ عام ١٩٠٢م مع مفارقة جوهرية وهي ان الحكومة تقوم ببيع الاراضي المستصلحه (حول السد العالي اراضي نوبية) لغير النوبيين. ومازال هناك اكثر من ٩٠٠٠ اسرة نوبية مغتربة لم تنل حقها في السكن بعد ان اسقطت في الحصر الذي قامت به الدولة بغية تعويض المتضررين ، كما تشير التقارير الفنية الي ان المساكن التي اقامتها الدولة لتهجير ابناء النوبة عام ١٩٦٢ كانت علي اراضي رملية وتربة طينية انشئت علي عجلة دون اساسات قوية مما اي لتصدع كثير من المساكن وبالتالي الانفاق علي

الترميم واعمال الصيانة. علاوة علي ذلك فقد انتشرت ظاهرة هجرة النوبيين للبلدان العربية والاوربية بعد ان ضاقت بهم الحياة في بلادهم نتيجة لتعنت واهمال الحكومة المركزية لاحتياجاتهم وتوفير فرص العمل لهم.

بدائل وحلول للتنمية في النوبة :

اولا: اعادة توزيع الاراضي المستصلحة لمستحقيها.

ثانيا : الاهتمام ببحيرة ناصر التي من خلالها يمكن توفير فرص عمل جديدة للنوبيين.

ثالثا : ضرورة اعادة ترميم وتجديد المباني السكنية.

رابعا: ضرورة تنفيذ خطة الاسكان لاستيعاب النوبيين المغتربين في بيئاتهم الثقافية والاجتماعية.

من ناحية اخرى فقد ترتب علي بناء السد العالي غمر المياه للآثار القديمة فوجهت هيئة اليونسكو نداءاً للجامعات ومراكز البحث العلمي في العالم والتي تهتم بتسجيل وحفظ تاريخ الانسان القديم الذي يقع في منطقة النوبة التي ستغمرها المياه بنشوء السد العالي، فاستجابت عدة مراكز وجامعات لنداء اليونسكو، ومنها علي سبيل المثال المتحف الوطني الكندي بالتعاون مع جامعة هارفارد الامريكية وقامت بمسح لعصر ما قبل التاريخ للنوبة السفلي.

وجامعة لابلاتا الارجنتينية بالاشتراك مع وكالة الحفر الوطنية. والمعهد التشيكوسلوفاكي للمصريات.

وانشاء المتحف النوبي عام ١٩٩٧، والذي يضم ٢٥٠٠ قطعة اثرية. وهناك دول اخرى اجنبية عديدة شاركت في النداء الثقافي الذي وجهته هيئة اليونسكو.

النوبيون وشبهة الانفصال :

هناك اصوات نشاز تثير شبهة الانفصال بالجزء النوبي من مصر، تحت دواعي واسباب لا تؤهل لبناء دولة وطنية مستقلة. وهذه الاصوات مدعومة من جهات اجنبية لها المصلحة في اثارة النزاعات العرقية تمهيدا لتغذية روح الانفصال وبالتالي اضعاف مصر كدولة لها تأثيرها في الساحة العربية - الافريقية.

ونحن لا ننكر بأن هناك ازمات طاحنه في الجنوب النوبي بمصر، فالنوبيون يعانون حقا من اهمال السلطة المركزية لقضاياهم الاقتصادية/الخدمية. الثقافية والتعليمية، اضافة لتمايز النوبيين الثقافي (لهجات/ طقوس الخ) هذه الخلفية الاجتماعية - الاقتصادية- الثقافية لا تشكل اساسا موضوعيا للانفصال وتكوين دولة مستقلة، وانما تصلح لخلق حركة سياسية رافضه لسياسة التهميش المتبعة من قبل المركز، وداعية لتوزيع عادل للثروة الوطنية، واعادة توزيع الاراضي للمتضررين من النوبة، ورسم خطط تنمية اقتصادية- اجتماعية شاملة لارجاء الوطن ككل، خصوصا وان الدستور المصري يعامل كل المصريين بتنوعهم العرقي- الطائفي - الديني بمرجعية قانونية واحدة، وفقا لمبدأ المواطنة.

مشروع توشكي بين العلم والحقيقة :

- تقع توشكي غربا وشرقا علي الضفة الغربية

والشرقية للنيل القديم- اي قبل انشاء السد العالي- بطول ٣٠ كيلو متر من الناحية الغربية للنيل، وتبعد بحوالي ٢٤٠ كيلو متر جنوب خزان اسوان، وهي تقع جنوب الموقع الحالي لمحطة الرفع بحوالي خمسة كيلو متر. وشرقا كانت اراضيها ضيقة وصخرية وملاصقة للنيل لهذا كان معظم سكانها يلجأون لقرية توشكي للزراعة. ولقد غرقت تماما قريتا توشكي الغربية والشرقية بقيام السد العالي، حيث تم تهجير حوالي ٢٠٠٠ اسرة نوبية وتمليكهم اراضي مستصلحة بجوار مدينة كوم امبو بمحافظة اسوان، وسميت قريتهم الجديدة بنفس اسم قريتهم القديمة «توشكي».

وفي عام ١٩٩٨ طرح مشروع استصلاح اراضي توشكي القديمة - حول السد العالي- وعودة اهاليها لمسقط رأسهم بغية تعمير المنطقة، ومحاولة لاعادة النسيج الاجتماعي - الثقافي لهذه المجموعات التي تعرضت للهجرة الاجبارية شمالا بعد بناء السد، وللهجرة خارج الوطن بغرض كسب العيش. ومن اهداف مشروع توشكي الاخري استيعاب الشباب النوبي في فرص عمل جديدة، وذلك لانتشار البطالة بصورة مخيفة انعكست علي تمزقات وظواهر اجتماعية - سياسية سلبية مثل التطرف الديني الذي اعاق نمو المنطقة الاقتصادي بضربه لمواقع السياحة، وكذلك محاولة الدولة لخلق اقتصاد منتج بدلا عن اعتماد النوبيين علي التمويلات النقدية في دول الخليج واوروبا.

النوبيون ومؤسسات المجتمع المدني:

اولا: الانتخابات والاستفتاءات:

النوبيون يتوزعون علي الاحزاب السياسية المصرية كل حسب ميوله واتجاهاته ومصالحه السياسية والاقتصادية، ويشاركون في الانتخابات وكل الاستفتاءات بنسبة عالية نسبيا.

ثانيا: العنف السياسي وحقوق الانسان النوبي:

لم يتعرض الانسان النوبي لاي شكل من اشكال العنف والقهر السياسي. كما لم يتعرضون لاي شكل من اشكال القهر وانتهاكات حقوق الانسان، عدا قضية التهجير والتعويضات التي لم ينالوها حتي الان، والتي يناضل ابناؤهم من خلال الدستور وقوانين البلاد ومن خلال المؤسسات التشريعية والتنفيذية ومؤسسات المجتمع المدني الاخري لتحقيقها.

ثالثا: النوبيون والحركة الثقافية:

ساهم ابناء النوبة المثقفون في دفع حركة الثقافة المصرية واغنائها بتمايزهم الثقافي وفنونهم الشعبية الخاصة في محاولة لتعريف المجتمع المصري والعالم العربي والاوروبي بخصائص الشعب النوبي وثقافاته الجديرة بالاحترام، فقد انشأوا عدة جمعيات ومراكز تقوم بتسجيل وتوثيق وحفظ وتجديد الثقافات النوبية، مثل جمعية التراث النوبي والتي تهتم بالحفاظ علي الهوية الثقافية للمجتمع النوبي في مجالات الفن التشكيلي والمعمار والموسيقى واللغة. وتعمل الجماعات علي اصدار نشرات ثقافية عديدة تسمي في الغالب باسماء

القرى النوبية الـ ٤٣ مثل صوت توشكي - صوت ادندان- صوت ابريم.

رابعا: النوبيون والجمعيات الخيرية التطوعية :

تطور مفهوم العمل الاجتماعي التطوعي واخذ مناحي اعمق بعد ان ادرك القائمون علي الامر ضرورة بعث وتنشيط العامل الذاتي في تماسك النوبة اقتصاديا واجتماعيا فأخذ العمل الاجتماعي لا يقتصر علي الانشطة الثقافية فحسب.

خامسا: النوبيون والجمعيات الخيرية التطوعية:

وفق الاحصاءات الرسمية لوزارة الشئون الاجتماعية هناك ٤٤ جمعية وناديا نوبيا في ٢١ محافظة من محافظات مصر، يمارس النوبيون نشاطهم الاجتماعي من خلالها.

ولقد تطور مفهوم العمل الاجتماعي- التطوعي واخذ بعدا اعمق بعد ان ادرك القائمون علي الامر ضرورة بعث وتنشيط العامل الذاتي في تماسك النوبة اقتصاديا واجتماعيا، فأخذ العمل الاجتماعي لا يعتمد علي الانشطة الثقافية - الاجتماعية فحسب، متجاوز للعب دور اقتصادي في تماسك المجموعة النوبية، فعمل علي تكوين جمعية للاسكان تهتم ببناء المساكن، وتأسيس شركة النوبة الزراعية التي تهتم بالثروة السمكية، ومازالت الجهود تتواصل للارتقاء بابناء النوبة.

النوباويون

عصمت عبد المنعم

مقدمة :

يفضل البعض تسمية المسألة القومية في السودان بالحركة الاقليمية او الجهوية او حركة الاقليات القومية المهمشة، وإذا توخينا الدقة في التسميات والمصطلحات فإنها حركة شعوب وقبائل في جنوب وغرب وشرق السودان، ضد الاستعمار واستمرار واقع التخلف، تأثرت بأزمات الحكم الوطني بعد الاستقلال الذي حال دون ممارستها لاية درجة من الحكم الذاتي في اطار اللامركزية ووحدة السودان، وبالتالي صعدت الي السطح القضايا الرئيسية التي تمثل عقدة الصراع القومي في السودان ويمكن ايجازها في الاتي:

١ - الهوية الوطنية.

٢ - وضع الدين ودوره في دولة متنوعة الاديان والثقافات واللغات.

٣ - التوزيع غير العادل للموارد الاقتصادية .

٤ - احتكار قلة للسلطة وبالتالي تهميش قطاعات واسعة في نيل حقوقها السياسية والمدنية الكاملة.

تحت هذا الاطار تبرز مشكلة النوباويين كأقلية مهمشة والتي تطور فيها الصراع من الاحتجاج غير العنيف في الستينيات الي الاحتجاج العنيف الذي وصل ذروته في بداية الثمانينيات بدخولها لدائرة الكفاح المسلح لنيل حقوقها .

خلفية تأريخية للاحداث:

النوباويون كغيرهم من القوميات المتميزة في السودان في تطور صراعها عبر سنين طويلة ولاجيال عديدة، فبعد نهاية الحرب العالمية الاولي وبصورة اكثر تحديدا بعد ثورة اللواء اليف في ١٩٢٤ تبلورت ملامح السياسة البريطانية في السودان، وكان محور هذه السياسة هو محاربة الشعور القومي والحيلولة دون نشوء قوي مستنيرة، فاصدرت قانون المناطق المقفولة وغيرها من القوانين التي كرست لشرذمة السودان، وادت الي بناء سلسلة من الوحدات العرقية المكتفية ذاتيا في اطار الانتقاد المعيشي، ولفرقة وتفكك وتحلل الروابط والعصبيات القبلية الضيقة، وانكفاء كل قبيلة علي

نفسها، وشجع المستعمر النعرات الانفصالية.

ولم يتغير الحال كثيرا بعد جلاء المستعمر فإن الحكومات الوطنية، التي توالت علي الحكم في السودان ديمقراطية كانت ام عسكرية اسهمت في تكريس واقع التخلف، وفي الحفاظ علي ذات النسيج الاقتصادي والاجتماعي الذي بدا بمرور الزمن وكأن لا مصلحة لها في تغييره، وقد ساعد هذا الفشل علي الحفاظ علي خريطة السودان الاقتصادية/ الاجتماعية كما تركها المستعمر تقريبا. خاصة فيما يتعلق بالاختلالات الخاصة بعدم التوازن الاقليمي والقومي، اذن كان واقع التطور غير المتساوي لمناطق السودان بشكل عام والنوباويون بصفة خاصة له القدر المعلي في تراكم وانفجار المشاكل، بل هو الاساس لمشكلة النوباويين.

باستلام حكومة البشير لمقاليد السلطة في ١٩٨٩م عبر الانقلاب العسكري الذي قادته الجبهة الاسلامية عن طريق كوادرها في القوات المسلحة، بدأت مرحلة جديدة وشكل اخر للصراع والذي يعتمد بالاساس علي التأصيل الاستقلالي وغير الواقعي لاسلمة كل السودان وتجريد مكوناته الحضارية من تاريخيتها، وذلك بالقطع المتعسف لكل جذور هذه الحضارة الافريقية التي ينتمي اليها النوباويون وانعكست هذه السياسة في عدة محاور:

١ - انكار الحقوق السياسية والمدنية للنوباويين وفرض سياسة الاسلمة بالقوة عبر عمليات التطهير العرقي التي مارستها الحكومة السودانية علي النوباويين بشتى الطرق ابتداءً من اصباغ عملية الابادة بالصبغة الدينية مرورا بترحيل النوباويين الي معسكرات خارج مناطقهم وحتي رفض الحكومة لاي مساعدات اغاثية من المنظمات العالمية للنوباويين

٢ - في المحور الثقافي، ان التقاليد والفن غير العربي وكافة انواع الادب لا يجد اي تشجيع اومساندة من قبل الحكومة لانها تكرس لثقافة واحدة اسلامية عربية متجاهلة التعدد الثقافي الذي يميز السودان.

٣ - في المجال التعليمي، تغير المنهج الدراسي في المدارس واصبح مهتما كليا بالتاريخ العربي علاوة علي تكثيف التربيةالاسلامية وحذف كل ما يتعلق بالشئون الافريقية التي تتعلق بقطاع كبير من القوميات السودانية.

٤ - وكانت اخر الاحداث اجازة الدستور الدائم في هذا العام والتي كانت ابرز بنوده والتي تتعلق بتعميق الصراع القومي، اعتماد الديني الاسلامي كمصدر اوحد للتشريع والقوانين.

احداث ١٩٩٨

اولا: المعارك

اتي عام ١٩٩٧م ليؤكد أن إنهاء التمرد في جبال النوبة ما هي إلا فرقعات اعلامية تطلقها الحكومة وادعاءات تكذبها تقارير منظمات حقوق الانسان العالمية، فالحرب مازالت قائمة وعمليات التطهير العرقي والانتهاكات مستمرة ابتداء من التشريد والترحيل القسري الي القذف الجوي

قام الجيش الحكومي في اطار عملياته لصيف ١٩٩٨م بشن عدة هجمات علي المناطق التي تقع تحت سيطرة الجيش الشعبي من جبال النوبة الذي يقوده يوسف كوه «عضو القيادة العسكرية للحركة الشعبية التابعة لقرنق» فلقد حدثت حملة تحركات عسكرية علي منطقتي جلد وتلمين، إلا أن قوات الجيش الشعبي في المنطقة نجحت في صد ذلك الهجوم محدثة خسائر فادحة في اوساط القوات الحكومية قوامها ٢٨ قتيلا وعدد كبير من الجرحي، وتزامن مع ذلك الهجوم ايضا، هجوم اخر شنته قوات الحكومة علي منطقة غرب كادقلي «عاصمة الاقليم» استطاعت فيه ان تدخل قرية كوفة التي كانت قد تم اخلاؤها من قبل المواطنين قبل الهجوم.

وفي نفس الوقت قامت القوات الحكومية في حامية كرنقو بقصف مواقع الحركة في المناطق المحيطة بجبال كرنقو، وردت قوات الجيش الشعبي علي الهجوم بقصف مقر الجيش في كرنقو.

وفي المنطقة الشرقية من جبال النوبة تحركت القوات الحكومية من حامية مندي بهدف الهجوم والاستيلاء علي منطقتي كركر وكاودة، الا ان تلك القوات ظلت مرابطة خارج مندي حتي اوائل مايو، ثم تلا ذلك ان قامت قوات الحكومة في حاميتي الرقض ومندي بهجوم مشترك علي قرية ابا حيث رئاسة قيادة النوباويين، قتل فيها ٨ اشخاص فيهم امرأة وطفلة.

وفي اوائل يونيو قامت القوات الحكومية بقصف قافلة محملة بالبضائع والمعدات التابعة لبرنامج تنمية المجتمع التابع لمنظمة نوب، مما ادي الي مقتل اعداد كبيرة من النوباويين المرافقين للقافلة، كما قتل مراقب حقوق الانسان سايمون نوح، واستطاعت القوات الحكومية نهب الحقائب والامتعة الاخرى، وكما هو الحال دائما فإن المدنيين هم الضحايا في مثل هذه الهجمات التي تقوم بها القوات الحكومية، وليس هناك من شك ان الحاجة الي الاحتياجات الانسانية اصبحت اكبر مما كانت عليه من قبل.

ومع بداية اغسطس وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة السودانية تفاوض الجيش الشعبي في اديس ابابا لاقرار السلام في المناطق الواقعة تحت سيطرة الجيش الشعبي في الجنوب وجبال النوبة والانقسنا قامت القوات الحكومية بقصف جوي علي تجمعات المدنيين في جبال النوبة والقت القنابل الحارقة والعنقودية علي قريتي «كاودة - ولمون» وقد اسفر القصف عن مقتل ٦ مواطنين، وجرح اخرون، وقد انعكس هذا القصف علي مفاوضات السلام، فقد ذكر «ياسر عرمان» الناطق الرسمي باسم الجيش الشعبي التابع لقرنق «ان هذا القصف يؤكد عدم جدية الحكومة السودانية في البحث عن سلام».

ثانيا: المجاعة

بالطبع ادت سلسلة المعارك الدائرة في منطقة النوباويين طيلة هذا العام الي تفاقم ازمة المجاعة بين النوباويين الذين يسكنون الكهوف في الجبال ويعيشون

علي ثماو النباتات البرية خاصة بعد تدمير المعدات التي يستخدمونها للحصول علي حاجياتهم الضرورية التي خلفوها وراءهم في قراهم التي تم تدميرها. ومما زاد من سوءاً التقرير الذي اوردته منظمة نوب للاغاثة حيث ذكر فيه «إن الجهود التي تبذل لتوصيل المساعدات الانسانية والبرامج التنموية الي مجتمعات النوبة المعزولة في الجبال ليست بذلك الامر من السهولة واليسر، فهناك مشاكل ومعوقات كبيرة تعترض الطريق في تلبية سكان هذه المناطق يمكن تلخيصها في الآتي :

١ - الميزانية الكبيرة التي تحتاجها المنظمة لتوصيل هذه المواد، فالمنظمة لا تستطيع استخدام العربات نسبة لوعورة وطبيعة المنطقة، مما يضطرها لاستخدام الطائرات ذات التكلفة العالية.

٢ - تواصل العمليات العسكرية في هذه المناطق يقطع الطريق امام المنظمة لتوصيل مواد الاغاثة.

وقد ناشدت المنظمة في خاتمة تقريرها كل المنظمات لتقديم يد العون لتوصيل المواد الاغاثية الطارئة والعناية الصحية بالاطفال والخدمات الاجتماعية.

رؤية تحليلية :

استنادا علي التقارير السابقة وما استجد في هذا العام، فإن مسألة الصراع العرقي - السياسي الدائر في اكثر من منطقة في السودان «جنوب السودان- جبال النوبة- غرب شرق» اثبتت ان نظام الحكم القائم في السودان اثبت طيلة التسع سنوات السابقة عجزه الفعلي عن تقديم حل وطني للصراعات القومية، بل حال دون قيام بني وطنية حديثة لتطور العلاقات المتقاطعة بين القوميات المتعددة التي يتميز بها السودان، بل عجزت في تفكيكها وصهرها ضمن وطنية حديثة وذلك للاسباب الاتية:

١ - اصرار الحكومة السودانية علي الباس صراعها مع النوباويين وبقية القوميات ثوب الصراع الديني واقرار الجهاد عبر اجهزتها واعلان التعبئة العامة للمواطنين والزج بهم في ميادين القتال والتحايل علي محاولات الحل السلمي. فالمسألة القومية في السودان وفي جذورها «اقتصادية - اجتماعية - سياسية» وليست دينية بأي حال من الاحوال، فالسودان علي تعدد دياناته ومعتقداته لم يعرف في تاريخه المعاصر الاضطهاد الديني الي ان فرضت الشريعة في ١٩٨٣، واقامت بعدها الحكومة الحالية الدولة الدينية.

٢ - التأصيل الاستعلائي وغير الواقعي لاسلمة وتعريب السودان عبر اقرار القوانين التي قننها الدستور الحالي بتحديد الشريعة الاسلامية مصدرا للتشريع والقوانين واعتبار ما سواها باطلا، وذلك بالقطع شكل متعسف لنفي النوباويين ذوي الحضارة الافريقية، وقطع الحوار الممتد بين الثقافات والحضارات المختلفة وتكريس الهيمنة العرقية والثقافية للمركز.

٣- تواصل العمليات العسكرية علي النوباويين امعانا في التطهير العرقي ورفض الحكومة السودانية لاي مبادرات لاغاثة المنكوبين من المدنيين النوباويين

حتي وصلت الحالة الي ابشع صور الانتهاك الانساني..

ثالثا : رؤية مستقبلية

ان حركة القوميات المهمشة في السودان في جوهرها هي الحصاد الطبيعي للتفاوت التنموي المركب :اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا بين اقاليم السودان بما فيهم جبال النوبة «النوباويين».

من هذه المقولة يتضح جليا ان الوحدة ليست عملية استاتيكية جامدة بل تعتمد علي دلالات ظرفية ومكانية وتاريخية، ودراسة موضوعية لامكانياتها ومعوقاتها، اي توفر الارض المناسبة لقيامها، وتتمثل في الاتي :

١ - ازالة سلطة الانقاذ الوطني ذات الحزب الواحد لتفتح الطريق للديمقراطية والمشاركة، وقيام نظام حكم جديد لسودان جديد يقوم علي دستور ديمقراطي مدني تشارك فيه كل القوى السياسية ويعترف بالسودان كدولة متعددة القوميات والكيانات الثقافية، ويعتمد التعددية والمواطنة وفقا لمقولات حقوق الانسان كبنود اساسية في الدستور الجديد.

٢ - تبني قرارات مؤتمر التجمع الوطني المعارض المقام في أسمرة ١٩٩٥ حول المناطق المهمشة في السودان، وهي كالاتي :

أ - ايقاف الحرب واصلاح ما دمرته في مناطق الصراع.

ب - اعادة اللاجئين و النازحين من الجنوبيين والنوباويين الي ديارهم وتوفير الامن والاستقرار لهم.

ج - اقرار تقرير المصير والحكم الذاتي للمناطق المهمشة كحق اصيل من حقوق الانسان يمارسه مواطنو تلك المناطق لتقرير مصيرهم بالطريقة التي تلائمهم. اي حل المسألة القومية حلا ديمقراطيا وذلك باحترام حقوق القوميات المتآخية في بلد واحد.

٣ - ربط الديمقراطية السياسية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية عبر انتهاج سياسة اقتصادية سليمة تضمن توزيعا متوازنا للسلطة والثروة.

٤ - تنفيذ برامج تنموية في هذه المناطق واستيعاب الاقليات المهجرة في المرافق العامة والمشاريع التنموية.

المراجع :

١ - التقرير السنوي للملل والنحل والاعراق ١٩٩٧م

٢ - وثيقة البيان الختامي لمؤتمر التجمع الوطني الديمقراطي «مؤتمر القضايا المصيرية من ١٥-٢٣ يونيو ١٩٩٥ اسمرا».

٣ - نشرة النفير عدد ابريل ١٩٩٨ «تصدرها منظمة النوبة للتنمية والاغاثة واعادة التعمير» ومنظمة ابناء جبال النوبة.

٤ - يوسف حسين «المسألة القومية في السودان، الاوضاع بين الجماعات المتصارعة» ورقة نقاشية قدمت في مؤتمر «الملل والنحل والاعراق الخامس» مركز ابن خلدون.

٥ - الشرق الاوسط اللندنية ١٩٩٨/٨/٥م.

جنوب السودان

عصمت عبد المنعم
باحث سوداني

مقدمة

وجدت التجمعات القبلية والقومية تاريخيا قبل ظهور نظام الدولة المعاصرة، ولكنها ظلت في معظم البلدان بعد سياسات الاحلاق والاستيعاب واعادة رسم الحدود الدولية في التاريخ الحديث، لذا اصبح من الطبيعي أن تحتوي معظم دول العالم اليوم علي اكثر من قومية داخل الدولة الواحدة، وقوميات اخرى متداخلة في اكثر من دولة واحدة.

السودان كغيره من الدول لم يفلت من هذا التقسيم، فهو يعد من اكثر الدول تنوعا من حيث التركيب البشري- الاثنولوجي نتيجة للهجرات التي تمت الي اراضيه منذ الاف السنين من القارات المختلفة عبر طرق مختلفة، فإلي جانب القومية العربية السودانية في الشمال والوسط هناك تكوينات قومية وقبلية اخرى ذات اصل افريقي في الجنوب في دارفور وجبال النوبة والانقسنا ومنطقة البحر الاحمر، وقد يساعد جدول رقم (١)، لعدد سكان المناطق الجنوبية الاقليمية ونسبتهم للعدد الاجمالي لسكان السودان، في توضيح حجم المشكلة.

جدول رقم (١)

عدد سكان الجنوب	٦ر١ مليون
عدد سكان جبال النوبة	٥ر١ مليون
عدد سكان دارفور	٧ر٣ مليون
عدد سكان جبال البحر الاحمر	٩ر٠ مليون
عدد سكان الانقسنا	٦ر٠ مليون
الجملة	٨ر١٢ مليون

هذا التقسيم يوضح بشكل او بآخر أن السودان هو تجمع لملل ونحل واعراق او قوميات مختلفة تداخلت فيما بينها بأشد اواصر التعايش والتصاهر والانصهار في كتلة واحدة تسمي سياسيا بجمهورية السودان، ومن المؤكد أن التعدد والتنوع مظهر من مظاهر القوة، وإن كان السودان يعاني من ازمات مزمنة ومشاكل لا حصر لها من هذا التنوع، فإن السبب الرئيسي لهذا لا يكمن في التنوع والتعدد نفسه، فهناك اسباب تاريخية منذ الاستعمار واستمرار واقع التخلف، أثار ازمات للحكم الوطني بعد الاستقلال أعاق استكمال تكوينها القومي، بناء اقتصادياتها وبلورة ثقافتها وارثها الحضاري، كما حال دون ممارستها لاي درجة من الحكم الذاتي في اطار اللامركزية ووحدة السودان. هذا الواقع افرز منذ استقلال السودان مناطق مهمشة واخرى اقل نموا وثالثة مهملة، ويتم اضطهادها لعدة اسباب، ولكن ابرزها ان الدولة منحازة ثقافيا وجغرافيا للوسط النيلي -العربي- الاسلامي دون بقية الفئات، والمجموعات الاثنية القومية الاخرى، حتي اصبح انفجارها خطرا يهدد باستمرار الوحدة الوطنية للدولة وبمرور الزمن تحولت من الاحتجاج السلمي الي الاحتجاج العنيف في اكثر من منطقة في السودان «جنوبيون- نوباويون-بجا- دارفور».

وسوف نركز في هذا الجزء علي الجنوبيين من بين هذه الحركات جميعا، فحركة شعوب وقبائل الجنوب بصفة خاصة ظلت تلعب دورها وتلقي بثقلها الكثيف وحضورها الفاعل وتأثيرها المباشر في مجريات السياسة السودانية اكثر من غيرها، لدرجة انه لا يمكن تجاوزها او الالتفاف حولها بأي شكل من الاشكال.

الجنوبيون :

نبذة تعريفية :

اقر عدد من الباحثين بصعوبة وضع تقسيم كامل ومقنع للجماعات الاثنية وثقافتها الرئيسية والفرعية لقبائل جنوب السودان في الوقت الحاضر، نسبة لما حدث من اختلاط وتفاعل بين مختلف الجماعات السلالية واللغوية والثقافية للقبائل الجنوبية، وكما اسلفنا يقدر عدد الجنوبيين اليوم بحوالي ١ر٦ مليون نسمة يناضلون من اجل الاعتراف بهم سياسيا وبوجودهم كجماعة قومية داخل الدولة، لها خصوصيتها وذاتيتها، ونيل حقوقهم الكاملة بعد التهميش الذي مارسته عليهم الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال، كما اكد الباحثون ايضا، انه رغم ان الجنوبيين لا يمثلون سوي ربع سكان السودان تقريبا إلا أنهم يشملون بداخلهم كل السلالات واللغات والثقافات والديانات المنتشرة في بقية القارة الافريقية تقريبا، علي كل الاحوال ووفقا لما ورد في كتب تاريخ السودان الحديث تم تقسيم القبائل الجنوبية إلي مجموعتين:-

أ - مجموعة القبائل النيلية .

ب - مجموعة قبائل الزنوج السودانيين

أ - المجموعة النيلية :

تشمل هذه المجموعة قبائل الدينكا «اكبر القبائل الجنوبية»- النوير- الشلك - الانواك ، بالاضافة لمجموعات سلالية صغيرة تعرف اصطلاحا «النيليون الحاميون»، تعتبر المجموعة النيلية اكثر عددا من المجموعة الثانية واشد قوة ونفوذا واكثر تطورا من حيث النظم الاجتماعية، لذلك نجد ان هذه المجموعات تلعب الدور الاساسي والفعال في الحرب الاهلية الدائرة في السودان، وتتركز القبائل النيلية في منطقتي بحر الغزال واعالي النيل، وهي تعتمد الرعي كحرفة اساسية في نمط حياتها الاقتصادية لذلك تعتبرها مصدر اعتزاز في تقاليد تلك القبائل.

ب - مجموعة الزنوج السودانيين:

تشتمل هذه المجموعة علي قبائل الزاندي، «اكبر قبيلة في هذه المجموعة» والمورو- الماري- البونجو، وتعتبر هذه القبائل آخر موجات الهجرة الرئيسية التي وفدت علي جنوب السودان من اتجاه الغرب، لذلك نجد ان لديها امتدادات ضخمة في الدول المجاورة «زائير افريقيا الوسطي» ورغم قلة عدد هذه المجموعة عن المجموعة النيلية إلا أنها اكثر تجانسا فيما بينها حيث لعب حلول الزاندي الاوائل دورا فعالا في امتصاص وصهر القبائل الصغيرة في جسم قبائل الزاندي الاكبر، ونجحت في ذلك الي حد كبير، لذلك نصادف في كثير من الادبيات اصطلاح مجموعة قبائل الزاندي، ويطلق علي المجموعة ككل للدلالة علي عملية الصهر والاندماج، وتعيش معظم قبائل المجموعة غرب النيل قرب الحدود الجنوبية والجنوبية الغربية للسودان، وتعتمد في نمط حياتها الاقتصادية علي الزراعة.

خلفية تاريخية للحرب الاهلية منذ ١٩٨٣

مهما كانت التسميات والمصطلحات المستعملة فإن مسألة الحرب الاهلية الدائرة في الجنوب ليست مسألة اكاديمية بحته، بل هي جرح غائر في جسد السودان يستنزف قدراته المادية والبشرية، فقد ادت الحرب المندلعة في جنوب السودان بين الحكومة المركزية والجيش الشعبي/ الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة قرنق الي مقتل حوالي ١ر٤ مليون شخص واكثر من ١٥ مليار دولار تكاليف حربية من جانب الحكومة منذ بدء المعارك في ١٩٨٣.

وفيما يلي التسلسل الزمني لتطورات هذه الحرب.

التاريخ	الحدث
١٩٨٣	ادي قرار الرئيس جعفر نميري اعطاء الاستقلال الذاتي للجنوب (بناء علي اتفاق اديس ابابا ١٩٧٢) وتطبيق الشريعة الاسلامية الي اشتعال الحرب بعد ١١ عاما من الهدوء والعقيد جون قرنق يؤسس الجيش الشعبي لتحرير السودان
١٩٨٦	قرنق يرفض الانضمام الي حكومة الصادق المهدي المنبثقة عن انتخابات ديمقراطية «كوكادام»
١٩٨٨	مبادرة الميرغني -قرنق والتي حققت نجاحا باهرا طمس بانقلاب يونيو ١٩٨٩م
١٩٨٩	انقلاب يقوده نظام عسكري اسلامي النزعة «موالي للجبهة الاسلامية»
١٩٩٢-١٩٩٣	فشل مفاوضات السلام بين الحكومة وقرنق في ابوجا «١، ٢»
١٩٩٤	فشل مفاوضات السلام التي اقيمت تحت رعاية «ايقاد في نيروبي».
١٩٩٥	المعارضة الشمالية والجيش الشعبي يتفقون علي اسقاط النظام السوداني «مؤتمر القضايا المصيرية» اسمرا.
١٩٩٦-١٩٩٧	في ابريل اتفاق بين الحكومة وستة فصائل جنوبية تشكل الاقلية ، ينص علي تنظيم استفتاء علي تقرير المصير في الجنوب في نهاية فترة انتقالية من اربع سنوات، وقرنق يرفض الانضمام للاتفاق.
نوفمبر ١٩٩٧	فشل المفاوضات التي استؤنفت في نيروبي بين الحكومة المركزية والجيش الشعبي بعد توقف استمر ثلاث سنوات، وفي هذه الجولة طالب قرنق بفصل السودان الي دولة كونفيدرالية ولم يتفق الطرفان فانتهت المفاوضات بقرار تكملتها في ابريل ١٩٩٨م

تطورات الحرب الاهلية ١٩٩٨:

اتسمت الحرب الاهلية في هذا العام بثلاث سمات اساسية :

١ - اتساع رقعة الحرب الاهلية.

٢ - تفاقم الازمة الغذائية وانتهاك حقوق الانسان.

٣ - انهيار اتفاقية الخرطوم للسلام.

اولا : اتساع رقعة الحرب الاهلية :

شهد عام ١٩٩٨م مواجهات عسكرية ضارية بين القوات الحكومية وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة جون قرنق، وقد وصفت هذه المواجهات بأنها الاشد في الثلاث سنوات الاخيرة، حيث وصلت الي حوالي ٢٠ مواجهة عسكرية، كانت محصلتها كالاتي :

التاريخ	المعركة
١٩٩٨/١/٣٠	قامت قوات قرنق بشن هجوم واسع علي مدينة واو عاصمة اقليم بحر الغزال، وثاني اكبر مدن جنوب السودان، واستولت علي ٦ مو اقع استراتيجية في المدينة «زقلونة- ميريال- اجس - مطار واو- جبل خير- حامية اريات»، وقتل في هذه المواجهة ٢٠ من الجيش السوداني ، واسر ١١٠٨ اخرون.
١٩٩٨/١/٣١م	واصلت قوات قرنق الهجوم علي مدينة واو واستطاعت قطع الامداد عن القوات الحكومية، واستولت علي حاميتين تابعتين للقوات الحكومية في مدينتي اويل وقوقريال.
١٩٩٨/٢/١	القوات الحكومية تصد هجوما علي مدينة واو وتحاول اعادة الاوضاع الي طبيعتها، وذكرت الحكومة انها استطاعت ان تقتل حوالي ٥٠٠ مقاتل تابع لقوات قرنق.
٢/٣	قوات الجيش الشعبي التابعة لقرنق تسقط طائرة عسكرية تابعة للجيش السوداني ولقي مصرعه كل من علي متنها .
٢/١٥	قوات الجيش الشعبي تعاود الهجوم مرة اخرى علي مدينة واو وتقتل ٢٣ من القوات الحكومية.
٢/١٨	القوات الحكومية تقتل اربعة مدنيين بأحدث مدن الجنوب بتهمة الاشتباه فيهم بالتعاون مع قوات قرنق.
٢/٢٣	القوات الحكومية تهاجم مواقع المتمردين قرب مدينة تورين وتقتل ٨ وتأسر ١٢ من قوات قرنق، ونتيجة لحملات التنشيط التي يقوم بها الجيش الحكومي في المنطقة وحدة

التاريخ	المعركة
٣/١	المواجهات توالت عمليات نزوح المدنيين الجنوبيين حتي وصل عددهم ١٥٠,٠٠٠ نحو الحدود الكينية والي مدينة واو.
٣/٢٦	صدت قوات الجيش الشعبي هجوما علي مواقعها من قبل القوات الحكومية وقتلت ٦٣ مقاتلا تابعا للحكومة.
٥/١٧	القوات الحكومية تدمر معسكرا تابعا للقائد كاربينو كوانيني المنشق عن الحكومة بمنطقة نيام ليل وقتلت ٤٠٠ مقاتل تابع لقوات كاربينو.
٥/١٩	قوات الحركة الشعبية تهاجم حامية تابعة للجيش الحكومي بالقرب من سد الرصيرص وتقتل ستة جنود وتأسر ٣٠ اخرين من قوات الحكومة بينما فقدت الحركة الشعبية ٣ قتلي.
٦/١٩	قوات الجيش الشعبي التابعة لقرنق تهاجم خمسة حاميات تابعة للقوات الحكومية بالقرب من النيل الازرق وتقتل ١١٢ مقاتلا حكوميا وتأسر ١١٢ اخرون
٧/٢٦	قوات الجيش الشعبي تهاجم منزل والي ولاية شمال بحر الغزال وتقتل ١٢ جنديا حكوميا، ومدنيا واحدا.
٧/٣٠	القوات الحكومية تهاجم معاقل قوات الجيش الشعبي في النيل الازرق وتفقد ٩٣ جنديا. القوات الحكومية تهاجم قوات تابعة لقرنق في الولاية الاستوائية وتقتل ٤٥ مقاتلا تابعا لقرنق.
٩/١٦	الجيش الشعبي يستولي علي حامية الجبلين ٦٢ كلم من «جوبا» عاصمة جنوب السودان، وحامية ليديا «٥٠ كلم من جوبا» ويقتل ٣١ جنديا حكوميا ويأسر ٦٠٠ مجاهدا من قوات الدفاع الشعبي الميلشيات التابعة للحكومة السودانية.
٩/٢٧	القوات الحكومية تشن هجوما علي معاقل قوات قرنق في بحر الجبل شرق الاستوائية وتقتل ١١ وتجرح ٣٨.
١٠/١	مواجهات بين القوات الحكومية والجيش الشعبي اسفرت عن مقتل ٥٠ واسر ٤ تابعين للجيش الشعبي، و١٦ قتيلا و٢٠ جريحا من القوات الحكومية

ثانيا: تفاقم الازمة الغذائية وانتهاك حقوق الانسان:

نسبة لتصاعد الحرب الاهلية وحدة المواجهات العسكرية التي تمت في جنوب السودان بين الاطراف المتنازعة وقلة اجراءات وقف اطلاق النار، ادي ذلك الوضع الي انتشار المجاعة بشكل كثيف وصفتها التقارير العالمية للمنظمات الانسانية بانها من اكبر المجاعات التي اجتاحت افريقيا في السنوات الاخيرة.

فقد ذكر التقرير الذي اصدرته مفوضية العون الانساني انه نتيجة للعمليات العسكرية بين القوات العسكرية السودانية وبين قوات الجيش الشعبي التابعة لقرنق ارتفعت اعداد النازحين من ١٠ الاف الي ٥٤ الف نازح نحو مدينة واو، ونسبة لصعوبة توصيل المواد الغذائية للمواطنين المتضررين من الحرب في بحر الغزال اضطرت المفوضية إلى اسقاط المواد الغذائية جوا للمواطنين الذين يعانون من سوء تغذية حاد، وامراض فتاكة «ملاريا - اسهالات- عشى ليلي». وعلي صعيد اخر ذكر عضو في الكونجرس الامريكي بعد زيارته لجنوب السودان، انه شاهد فعليا عملية تجارة الرقيق التي يمارسها تجار شماليون علي الجنوبيين الاسري من معارك بحر الغزال، وقد ذكر انه شاهد جثث وهياكل عظمية لاشخاص سقطوا اثناء محاولات فرارهم من تجار العبيد بالاضافة لاطفال يعانون من سوء تغذية حاد.

وفي يونيو انتهت اعمال مؤتمر دول ايقاد الدولي الذي عقد لمناقشة القضية السودانية باصدار توصيات كان اهمها في جانب الاحتياجات الانسانية، فقد اقر المؤتمرون ضرورة توسيع رقعة المناطق التي يجب ان تصلها المساعدات الانسانية، وفي نفس المؤتمر اعلن ممثل الدول الاوربية انهم سيوقفون المساعدات في القريب العاجل اذا لم تجد الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان صيغة ملائمة تساعد في وصول المعونات الي مستحقيها.

كما أكد مسئول سوداني ان عشرة الاف عائلة نزحت الي الاراضي التشادية هربا من المعارك الدائرة في ولاية غرب دارفور بين القبائل العربية والافريقية.

وفي تقرير آخر اعلن كرستوفر هارتش المندوب العام المساعد للجنة الدولية للصليب الاحمر ضرورة توزيع اكبر كمية من المساعدات الانسانية وكيفية توصيلها لمن يحتاجون اليها فعليا، حيث انه لا توجد ضمانات لوصول هذه المساعدات خاصة الاتهامات الموجهة لاطراف النزاع باستيلائهم علي هذه المواد، كما ذكر ان حوالي اكثر من ٧٠ الف شخص ينزحون الي واو التي تبلغ ٢٠٠ الف نسمة تزداد حالتهم الصحية سوءاً حيث ان معدل سوء التغذية يفوق الـ ٥٦٪ وهي نفس النسبة تقريبا في مدينة تونج التي تقع جنوب مدينة واو، وتشعر اللجنة الدولية ايضا بالقلق للوضع في شرق البلاد حيث تقدم بالاشتراك مع الهلال الاحمر السوداني المساعدة لنحو ٣٠ الف شخص نزحوا بسبب المعارك وتتوقع اللجنة زيادة عددهم.

ثالثا : انهيار اتفاقية الخرطوم للسلام:

وقد عقدت هذه الاتفاقية في ابريل من العام السابق بين الحكومة السودانية، وبين ٦ فصائل جنوبية منشقة عن الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقد نصت هذه الاتفاقية علي مجلس تنسيق مؤلف من ٢٥ عضواً لادارة جنوب السودان وذلك خلال فترة انتقالية مدتها اربع سنوات، ومهمة هذا المجلس التنسيق بين الولايات الجنوبية والاشراف العام، وتم وضع ترتيبات امنية خاصة في الاتفاق، بموجبها تظل قوات الفصائل الموقعة علي الاتفاق تحت قيادة قادتها الحاليين اثناء الفترة الانتقالية، كما نصت علي اجراء استفتاء في نهاية الفترة الانتقالية، ويجري الاستفتاء بين خياري الوحدة او الانفصال. إلا أنه في مطلع هذا العام انشق القائد كاربينو كوانين «احد قواد الفصائل الموقعة علي الاتفاقية» عن الحكومة، وشارك بقواته في الهجوم علي مدينة واو جنبا الي جنب مع قوات قرنق.

وتبع هذا الانشقاق اندلاع الحرب بين فصيل رياك مشار، رئيس مجلس الجنوب، وبين فصيل فاوليفو مانيب، والاثنان من الفصائل الموقعة علي الاتفاق، بسبب الاتهام الذي وجهه فاولينو الي رياك بالتزوير في انتخابات والي ولاية الوحدة بجنوب السودان، والتي فاز بها احد اتباع رياك مشار، وانتقلت المعارك بين الفصيلين الي الخرطوم العاصمة، عندما قررت الحكومة نزع السلاح من جميع الفصائل الموقعة علي الاتفاقية عدا قوات رياك مشار التي اشرفت علي عمليات نزع السلاح، ودخلت في اشتباكات مسلحة مع الفصائل الاخرى التي رفضت تسليم السلاح.

عقب هذه الاشتباكات لجأت الحكومة الي قوات الامن والاستخبارات العسكرية لنزع السلاح من كافة الفصائل، مما اثار حفيظة هذه الفصائل فاصدرت بيانا ادانت فيه سلوك السلطة وانعدام الثقة بين الطرفين.

مفاوضات السلام خلال ١٩٩٨م

اولا: محادثات نيروبي مايو ١٩٩٨م»

تحت رعاية الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف «ايقاد» وبحضور مراقبين من دول افريقية واوربية افتتحت في ٤ مايو ١٩٩٨م جولة جديدة من المفاوضات بين وفدي الحكومة السودانية والحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي يقوده جون قرنق، ومنذ البداية تركزت اجندة المفاوضات علي موضوعين رئيسيين :

أ - حق تقرير المصير لمواطني جنوب السودان.

ب - علاقة الدين بالدولة.

وعلي هذا الاساس قدم كلا الطرفين مسودة يوضح فيها موقفه، وكانت علي النحو الاتي : -

موقف الحكومة السودانية:

١ - ان حكومة السودان تؤكد التزامها بسلام عادل شامل ودائم، وتقر بأن الحل الشامل للنزاع يتطلب مشاركة جميع الاطراف في العملية السلمية، وتدرك ان مبادرة ايقاد تتيح فرصة نادرة لتحقيق سلام شامل، وتعتبر اعلان المبادئ الذي اصدرته ايقاد اطارا لحل

النزاع وتقتنع بأن التسوية السياسية والسلمية يجب ان تكون هدفا مشتركا لاطراف النزاع، وتؤكد التزامها بوحدة البلاد وسلامة اراضيها.

٢ - تقرير المصير :

أ - يجب اعطاء الفرصة اولا لتطبيق الفيدرالية في البلاد.

ب - تحديد فترة انتقالية تسمح باعمال اعادة البناء وعودة النازحين الي جنوب السودان.

ج - يجري استفتاء في نهاية الفترة الانتقالية يشارك فيه سكان جنوب السودان بحدوده المعروفة منذ ١٩٥٦ لتقرير مصيرهم السياسي بين خيارين هما الوحدة والانفصال، وستوضع كل التأمينات والضمانات لضمان حرية الاختيار.

٣ - الدين والدولة :

أ - يجب ان يقوم السودان علي اساس حدوده السياسية والجغرافية وبنيته الاجتماعية.

ب - تضمن حرية الاعتقاد والعبادة وممارسة شعائر الدين الكاملة لكل السكان.

ج - الشريعة الاسلامية هي مصدر التشريع في السودان باستثناء جنوب السودان.

موقف الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان:

١ - تؤكد الحركة الشعبية التزامها الثابت بحل سلمي للصراع السوداني الذي يستمر منذ عقود وذلك من خلال تسوية تفاوضية، وتدرك ان وحدة السودان لا يمكن الحفاظ عليها باستعمال القوة بل يجب اقامتها علي الارادة الحرة لشعوبه، وتستند الي اعلان المبادئ الذي اصدرته ايقاد واكدت عليه كقاعدة، وجدول اعمال لعملية السلام.

٢ - تقرير المصير :

أ - تعيد تأكيد التزامها بمبدأ حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان وغيره من شعوب السودان المهمشة، وهو حق اساسي للانسان يجب ممارسته كعنصر عضوي في اي حل نهائي ودائم لمشكلة الصراع المسلح في السودان.

ب - ان شعب جنوب السودان وابيبي وجنوب كردفان وجنوب النيل الازرق، سيمارسون قبل نهاية المرحلة الانتقالية حق تقرير المصير من خلال استفتاء تحت اشراف ومراقبة دوليين ليختاروا اما البقاء ضمن سودان واحد موحد علي اساس الترتيبات العسكرية والسياسية للمرحلة الانتقالية، او اي تغييرات فيها يجري الاتفاق عليها، والمرحلة الانتقالية تكون من سنتين من تاريخ اقرار اي اتفاق يقدم علي خطة السلام.

٣ - الدين والدولة

الحركة الشعبية تأخذ في اعتبارها ان وحدة السودان نظرا لتنوعه الديني لا يمكن ادامتها ما لم يتم استبعاد الدين عن حيز السياسة واقامة دولة تلتزم العلمانية بدقة حيث ينفصل الدين عن الدولة عبر الخطوات الاتية : -

أ - العودة الي النظام القانوني السائد في السودان قبل سبتمبر ١٩٨٣ «قوانين الشريعة الاسلامية» من

خلال الالغاء الفوري لكل القوانين والاجراءات القائمة علي الشريعة، كل المراسيم والسياسات التي تنال من الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية لغير المسلمين.

ب - ليس للدولة عدا في قانون الاحوال الشخصية حق في اصدار القوانين او صياغة سياسة مهما كانت، استنادا الي تعاليم اي ديانة.

ج - تشكل المحاولة الحالية التي تقوم بها الجبهة الاسلامية لاصدار دستور اسلامي عقبة رئيسية امام محادثات السلام الجارية، وامام وحدة البلاد، لذا يجب الغاء كل الاجراءات الرسمية المتعلقة باصدار هذا الدستور.

وفي ١٩٩٨/٥/٦ اختتمت المباحثات واصدر المؤتمرون البيان الختامي للمفاوضات التي شملت عدة اختلافات في معظم البنود المدرجة في جدول اعمال المؤتمر وكان ابرز هذه الاختلافات:

١ - علي الرغم من اتفاق الطرفين علي اجراء استفتاء لتقرير المصير في الجنوب تحت اشراف دولي، الا انهما لم يحددا موعدا لذلك، كما اختلف الطرفان علي تعريف جنوب السودان وحدوده الجغرافية، اذ اعتبر وفد الحكومة الحدود هي نفسها حدود المديريات الجنوبية الثالثة السابقة (اعالي النيل- الاستوائية- بحر الغزال)، بينما يري وفد الحركة الشعبية ان الحدود تشمل ما يسمى بمناطق التماس المهمشة وتقع جنوب ولاية النيل الازرق وجنوب كردفان ودارفور، وتعرف بالانقسنا وابيبي وجبال النوبة

٢ - اختلف الطرفان علي علاقة الدين بالدولة، ففي حين تري الحكومة انها استثنت جنوب السودان من تطبيق الشريعة، علي الجانب الاخر، ترى الحركة الشعبية ان الدستور الدائم الذي تعد له الحكومة السودانية في الخرطوم «دستور اسلامي» بكل ما تحمل الكلمة من معني.

٣ - رفضت الحركة الشعبية اقتراح وقف اطلاق النار جملة وتفصيلا، ويرون لذلك بأن اي قرار لوقف اطلاق النار يجب ان يتخذ في اطار اتفاق سلام شامل.

وعقب هذا البيان صدرت ردود افعال متباينة علي اتفاق الحكومة السودانية والحركة الشعبية، حيث بدأت هذه المفاوضات وكأنها اقيمت في ظل غياب ارادة سياسية جادة للتوصل الي اتفاق سلام، واخيرا حدد البيان الختامي موعدا لجولة اخرى من المفاوضات، تجري في اغسطس القادم بأديس ابابا.

ثانيا : محادثات «اديس ابابا» اغسطس ١٩٩٨م

بناء علي توصيات جولة نيروبي التي صدرت في مايو ١٩٩٨، بدأت من الرابع من اغسطس بالعاصمة الاثيوبية اديس ابابا جولة جديدة من المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقد اعلن وزير الخارجية الكيني المفوض من منظمة «ايقاد» الراعي لهذه المفاوضات بأن المحادثات بين الطرفين ستتركز علي : -

١ - الخطوات العملية لتنفيذ الاستفتاء علي تقرير

المصير-الذي اتفق عليه الطرفان كمبدأ في الجولة السابقة، والحدود الجغرافية التي ينطبق عليها.

٢ - علاقة الدين بالدولة وتطبيق الشريعة الاسلامية.

٣ - وقف اطلاق النار بين الطرفين لتردي الظروف الانسانية في المناطق المتأثرة بالحرب، وقد كان موقف طرفي النزاع علي النحو الاتي :

موقف الحركة الشعبية

١ - في تقرير المصير: قدمت الحركة الشعبية خطة سلام جديدة ترتكز علي خريطة جديدة تضع كل المناطق التي ترغب الحركة الشعبية في اشتراكها في الاستفتاء «الانقسنا - ابيبي - جبال النوبة» بالاضافة لاقاليم الجنوب «اعالي النيل- الاستوائية - بحر الغزال».

٢ - في علاقة الدين بالدولة: ان الدستور الاسلامي الذي اجازته الحكومة السودانية يوضح نياتها في مسألة علاقة الدين بالدولة، فالحكومة تريد توطيد دعائم دولة اسلامية تمارس من خلالها سياسة التمييز الديني بين المواطنين، لذلك لا تريد الحوار في مسألة الدين والدولة.

٣ - في وقف اطلاق النار : الالتزام بعدم عرقلة المساعدات الانسانية وعدم استخدامها لاهداف عسكرية وسياسية.

موقف الحكومة السودانية

١ - في تقرير المصير تري الحكومة السودانية ان الاستفتاء يجري في مديريات الجنوب المعترف بها منذ الاستقلال «بحر الغزال- اعالي النيل- الاستوائي» فقط، وتهدف الي محاولات من الحركة الشعبية بعد ضمها خرائط جديدة. لمناطق الاستفتاء بغرض التوسع علي حساب قضية الجنوب.

٢ - في علاقة الدين بالدولة: تري الحكومة السودانية ان موضوع علاقة الدين بالدولة ليس مثار خلاف لان الدستور تضمن استثناء الجنوب من تطبيق الشريعة الاسلامية.

٣ - في الموقف من اطلاق النار:

الالتزام بعدم عرقلة المساعدات الانسانية وعدم استخدامها لاهداف عسكرية وسياسية.

وبناء علي هذه المواقف من الطرفين انتهت المباحثات في ١٩٩٨/٨/٦ الي الفشل والغموض واصدرت المنظمة «ايقاد» الداعية للمفاوضات بيانا اعلنت فيه عن اسفها لعدم تمكن ممثلي الحكومة، والجيش الشعبي من التوصل الي اتفاق بشأن مسألتي الدين والدولة، اضافة الي الاختلاف حول تعريف جنوب السودان، ودعا البيان المجتمع الدولي الي انتهاز فرصة وقف اطلاق النار لزيادة المساعدات الانسانية للمواطنين المتأثرين بالحرب في جنوب السودان، كما اوضح البيان ان الطرفين سيلتقيان مجددا في نيروبي بعد ستة اشهر، وبرغم وضوح البيان في تحديد اسباب فشل المفاوضات، رفضت الحكومة السودانية اقرار مشروع البيان الختامي وعدم الالتزام ببنوده.

رؤية تحليلية :

اولا- هناك عدة عوامل ساهمت في تطورات الحرب الاهلية في هذا العام:

١ - رفض اطراف النزاع لمبادرات المصالحة وتمسكها بموقف احادي ادي الي انسداد افق الحل السلمي، وساهم بشكل كبير في اتساع رقعة الحرب الاهلية الدائرة في جنوب السودان، فمن جانب الحكومة السودانية واصلت في صبغ الحرب بالصبغة الدينية، ولم تتوقف طيلة العام عن اعلان التعبئة العامة وتجنيد المدنيين بكميات كبيرة والدفع بهم الي ميادين القتال تحت دعوي تطهير الاراضي السودانية من القوى الكافرة، وبالمقابل رفضت الحركة الشعبية رغم سوء الاحوال الصحية والانسانية لمواطني الجنوب، اي مبادرات لوقف القتال.

٢ - اضافة بعد جديد للحرب الاهلية من قبل طرفي النزاع بتحويل الجوع الي سلاح سياسي في النزاعات، فلم تتردد سلطة الخرطوم في استخدام المجاعة كآلية لسياسة الارض المحروقة والتطهير العرقي، وعلي الجانب الاخر تدير الحركة الشعبية هذه السياسة بطريقة ماهرة لاستجلاب المساعدة، وليس وجود معسكراتها العسكرية في وسط معسكرات اللاجئين من قبيل الصدفة، فهذه الطريقة تسمح لمقاتلي الجيش الشعبي الاستفادة من المؤن والادوية، واحتمال انضمام عناصر جديدة استردت نشاطها بفضل العناية التي توفرها لهم المنظمات الانسانية.

٣ - فشل سياسة «فرق- تسد » التي تنتهجها الحكومة السودانية في نزاعها مع الجنوبيين بغرض تحويلها من شمالية - جنوبية الي جنوبية - جنوبية وذلك لعدة اسباب :

أ - اشعال الفتنة القبلية وسط القبائل الجنوبية الموقعة علي الاتفاقية الخرطوم للسلام بتعيين رياك مشار «قبيلة النوير» رئيسا لمجلس الجنوب وابعاد كارينو كوانين «قبيلة الدينكا - اكبر القبائل الجنوبية» وتكرر نفس السيناريو في احداث انتخابات ولاية الوحدة.

ب - قيام اتفاقية الخرطوم للسلام منذ البداية علي العناصر الضعيفة والغير مؤثرة نسبيا في وسط الجنوبيين مقارنة بالحركة الشعبية التي يقودها جون قرنق.

٥ - تمثل عمليات نزع السلاح المتكررة التي تمارسها الحكومة علي الفصائل الموقعة الاتفاقية نقضا للبنود التي تنص علي احقية هذه الفصائل بالاحتفاظ بسلامها حتي نهاية الفترة الانتقالية.

ثانيا :

واصلت الحكومة السودانية زحفها قدما نحو تأسيس دولة دينية تعترف بكيان واحد «عربي -اسلامي» دون وضع اعتبار للقوميات الاخرى التي تشكل النسيج الاجتماعي للسودان المتعدد الملل والنحل والاعراق، حيث عملت هذا العام علي تقنين المرجعية الاسلامية كاساس للتشريع في الدستور المجاز في النصف الثاني

لهذا العام، وانعكس هذا الموقف علي مفاوضات السلام التي تمت في هذا العام «نيروبي مايو ١٩٩٨ - اديس ابابا اغسطس ١٩٩٨» حيث رفض مفاوضو الحكومة السودانية مناقشة بند علاقة الدين والدولة، وهو البند الاساسي الذي تسبب في تعثر وفشل المفاوضات.

رؤية مستقبلية :

هنالك حقيقة ثابتة وهي ان الهوية الحضارية السودانية المتميزة تبلورت عبر مخاض ممتد لقرون وحقب اسهمت فيها العوامل الاتية :-

- الحضارة المروية قبل الميلاد.
- الممالك المسيحية في الشمال والوسط ونفوذها غربا وجنوبا وشرقا نحو البحر الاحمر.
- السلطتان الافريقية العربية الاسلامية في الوسط والغرب وهيمنتها شمالا وشرقا.
- الكيانات الافريقية القبلية والعرقية في الجنوب، والحراك والتمازج من الشمال الي الجنوب ومن الجنوب الي الشمال.
- اصالة اجتهاد شيوخ الصوفية الاسلامية في تلاقي تعاليم الاسلام والاعراف والتقاليد الافريقية والنيلية، ونماذج الثقافة العربية الاسلامية والثقافة المحلية.
- النضال الوطني الجماعي ضد التسلط الاجنبي من ١٨٢١ حتي ١٩٥٦.

من هذه الخلفية التي تمثل العصب الاساسي لتاريخ السودان يتضح جليا ان الحلول المتعجلة والمتسرعة لا تغوص عميقا في كل تجليات مشكلة جنوب السودان وجذورها العميقة، وتقود هده الحلول بعيدا عن اسس الحق والعدل والديمقراطية الي تجدد الانفجارات في المسألة القومية، لذلك يجب ان تحتوي الحلول علي الاتي:

١ - عقد المؤتمر الدستوري المقترح باشتراك كل اطراف وممثلي الحركة السياسية والنقابية والحركة الاقليمية في الشمال والجنوب والشرق والغرب للبت في مسائل التوزيع العادل للسلطة والثروة والهيكل الدستوري بما يرسي دعائم راسخة للحل السلمي الديمقراطي للمسألة القومية ولازمات الحكم في السودان.

٢ - الاقرار بواقع التنوع والتعددية والعرقية والثقافية والدينية في السودان واستناداً الي ذلك : -

- رفض سياسة التعريب والاسلمة.
- رفض الاستعلاء القومي والثقافي والديني.
- فصل الدين عن السياسة والدولة والالتزام بحقوق المواطنة كأساس في التعامل.

٣ - دستور ديمقراطي يقنن الاسس والمبادئ اللازمة للحل الديمقراطي للمسألة القومية، ولتجاوز ازمة الثقة الممتدة لارساء ضمانات كافية لذلك : -

- اثبات حق تقرير المصير.
- اللامركزية والحكم الذاتي الاقليمي لجنوب السودان.
- جمهورية برلمانية لا رئاسية يقف علي رأسها مجلس للسيادة و تتمركز السلطة التنفيذية فيها في

مجلس الوزراء الخاضع لمراقبة ومساءلة البرلمان

· قانون ديمقراطي للانتخابات يخصص دوائر كافية ليشمل القوى الحديثة.

٤ - خطة للتنمية الصناعية والاصلاح الزراعي تضع في اعتبارها واقع التخلف والتهميش المزمن في مناطق الاقليات القومية.

وبهذا نكون قد وضعنا اساسا اقتصاديا/ اجتماعيا/ سياسيا/ ثقافيا للسير علي الطريق المؤدي الي بروز كيانات سودانية: حديثة تتجاوز واقع التشتت والي اكتمال التكوين القومي للامة السودانية متعددة الاعراق والثقافات والديانات، وبروز حركة ديمقراطية تنظم الحركة السياسية والقوى الحديثة ومنظمات المجتمع المدني وطلائع القوميات المهمشة في بناء السودان الواحد علي اسس الديمقراطية و العدالة الاجتماعية وحقوق الانسان.

المراجع:

١ - التقارير السنوية للملل والنحل والاعراق ٩٣-١٩٩٨م مركز ابن خلدون القاهرة

٢ - يوسف حسين -المسألة القومية في السودان الاوضاع بين الجماعات المتصارعه · ورقة نقاشية مقدمة في المؤتمر السنوي الخامس للملل والنحل والاعراق- مركز ابن خلدون ٢٩- ٣ مايو ١٩٩٨م

٣ - التنوع الثقافي في السودان وبناء الدولة الوطنية- ابحاث الندوة مجمعة في كتاب - مركز الدراسات السودانية - القاهرة ١-٣ ابريل ١٩٩٥

٤ - الصحف اليومية :

١ - الحياة اللندنية.

٢ - الاهرام.

٣ - الشرق الاوسط

٤ - الوفد.

٥ - سند دولوت جان- اقليات في خطر- مكتبة مدبولي

٦ - ابيل الير- جنوب السودان «التمادي في نقض المواثيق والعهود- ١٩٩٢.

٧ - المؤتمر القومي الدستوري - دعوة للحوار حول قضايا الوطن - الحزب الشيوعي السوداني ١٩٨٨-١٩٩٢م.

البربر

خالد عمر بن ققه

بربر الجزائر

تدمير ذاتي وحضور اعلامي

خالد عمر بن ققه
صحفي وكاتب جزائري

حدثان تزامنا معا، وتداخلا الي درجة صَعّب معها التمييز، أيهما سبب لوجود الآخر، هما: تطبيق التعريب في عيد الاستقلال الثالث والثلاثين للجزائر (٥ يوليو ١٩٩٨) واغتيال المطرب البربري «معطوب الوناس». وقد اختلفت الرؤى وتعددت في نظر المراقبين والخبراء السياسيين حول العلاقة بينهما، وذهب البعض الي اعادة قراءة التاريخ الجزائري من جديد. وموقع البربر فيه، ودورهم بما في ذلك تاريخهم قبل الفتح الاسلامي، وبدت المشكلة البربرية في النهاية مشكلة «لسان» بالدرجة الاولي، غير أن هذا كان هو الظاهر اما ما يختفي وراء ذلك، فهو المطالب الاقتصادية علي غرار كل المناطق الجزائرية، وكالعادة حاول السياسيون - اقطاب الحركة البربرية - توظيفها لحسابهم، غير ان رد الفعل الشعبي -في منطقة "القبايل"- حال دون ذلك. فما الاسباب؟ وهل هناك مطالبة لحقوق اقلية داخل المجتمع الجزائري ام أن الأمر اعمق واكبر، ذلك ما نحاول معرفته تفصيلا في هذا التقرير الخاص بالامازيغ- البربر- في الجزائر سنة ١٩٩٨.

مر الوضع في الجزائر بهدوء تام في المنتصف الاول من سنة ١٩٩٨، ذلك لأن الجزائريين جميعهم بمختلف قطاعاتهم وطبقاتهم وجماعاتهم واحزابهم وسلطاتهم، كان همهم كيفية الخروج من مأزق الارهاب. بعد أن تحولت الاتهامات من طرف المجتمع الدولي، ومنظمات حقوق الانسان من الجماعات الاسلامية المسلحة، الي عناصر الشرطة والجيش... لقد كان من الضروري، وحفاظا علي بقاء الدولة قوية رغم استمرارية الارهاب، هو اتخاذ موقف مشترك تجاهه، ولذلك لم يكن فرصة لعودة المطالب للحركة البربرية، او لغيرها من الجماعات وحتى المناطق، لأن الهم العام طغى - بشكل واضح - على المطالب الاخرى، بما فيها تلك المتعلقة بالحقوق الثقافية.

الواضح ان مسألة الاجماع علي المقاومة حالت دون تمكن المجتمع الدولي من التدخل في احداث الجزائر رغم كثرة المجازر، وزيادة اعداد القتلى، واتهامات المعارضة الاسلامية الموجودة في الخارج النظام بارتكابه لتلك الجرائم، وكذلك بالرغم من الفشل الواضح للدبلوماسية الجزائرية في تقديم صورة اكثر تعبيرا عن مقاومة السلطات للارهاب، وقد انتهي ذلك بزيارة البعثة الاممية للجزائر، والتي اعتبرتها السلطات لجنة استطلاع، في حين قامت هي بدور لجنة تقصي الحقائق، على رغم ان الحكومة الجزائرية قد اعربت عن ارتياحها للتقرير الذي اسفر عن تلك الزيارة.

المهم ان وفد الأمم المتحدة الذي زار الجزائر، والتقي بأحزاب المعارضة ومنها الاحزاب ذات الاتجاه البربري الواضح والعلني مثل «التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية، او ذات الاصول البربرية مثل «جبهة القوى الاشتراكية»، لم يشر الي مسألة الاقليات لا من قريب ولا من بعيد، مع ان التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية. يركز دائما في خطابه السياسي علي مواجهة الاصولية الاسلامية، وتبعا لذلك مواجهة عروبة الجزائر بل إنه ذهب الي اعتبار حكومة «احمد او يحي» وهو اصلا - قبايلي- الي انها حكومة اصولية، مشيرا الي مشاركة الاسلاميين من خلال «حركة مجتمع السلم» كما اتهم النظام عدة مرات بإعادة الاسلاميين الي الساحة ومداهنتهم.

من ناحية أخرى فإن المطالب التي قامت من اجلها الحركة البربرية، قد تحققت، واقصد المطالب الثقافيه وحتي لا ينتهي بها الامر الي الفشل او الحل انتقلت الي العمل السياسي ضمن الاحزاب البربرية غير انها عادت للظهور من حديد في بداية النصف الثاني من السنة الماضية ١٩٩٨، وذلك حين دخل التعريب حيز التطبيق بقوة القانون، وبوقوفها ضده دخلت في حرب مع اغلبية المجتمع الجزائري من ناحية، وساندتها بالمقابل- الادارة من ناحية اخرى، وكان رهانها علي هذه الاخيرة يضمن لها النجاح من منطلق تعطيل تطبيق القانون، ولكنها في الوقت ذاته، فسرت المجتمع الجزائري، الذي يتجه يوميا نحو مزيد من التعريب

الحرب من اجل الآخر:

لقد اثارت ردود الافعال من الاحزاب البربرية تجاه قانون «التعامل بالعربية» علي مستوي جميع مؤسسات الدولة الجزائرية، العديد من الاستفهامات لدى النخبة ولدي العامة ايضا، ليس لأن ردود تلك الافعال لا مبرر لها، وانما لكونها تزامنت وتطابقت مع رد فعل فرنسا علي تطبيق قانون التعريب، حتي انها حاولت الضغط من خلال الاتحاد الاوربي بها واعتبرته الجزائر تدخلا في شئونها الخاصة، مما جعل الحركة البربرية بما فيها الاحزاب السياسية في حالة اتهام من طرف الاحزاب الوطنية الاخرى والشعب الجزائري.

وقد وجدت الاحزاب البربرية نفسها مضطرة للتراجع. اولا: لكون السلطة ممثلة في الرئيس «اليمين زروال» رفضت المطالبة بعدم تطبيق التعريب، وثانيا: لانه

اصبحت محل اهتمام من طرف الشعب والقوى السياسية، وثالثا: وهو الاهم، تخلت- وربما عن غير وعي منها- عن دفاعها عن حقوقها كأقلية بمطالبة المجتمع، اي الاغلبية بالتخلي عن حقوقها، اي انها اصبحت تواجه مجتمعا بأكمله كان بعض افراده وجماعاته يساندها بين الحين والاخر، وان لم يكن مقتنعا باثارتها لبعض القضايا التي تمس تماسك المجتمع الجزائري وترابطه عبر مئات السنين.

غير أنها رغم التراجع، حاولت ان تحافظ على الظهور بالقوة في مواجهة السلطات، فالقوى الاشتراكية، خرجت بعد لقائها بالرئيس زروال، لتعلن ان القانون - اي قانون التعريب- سيطبق تدريجيا، لكن الامر لم يكن كذلك، لان الرئيس زروال، اصر علي تطبيق القانون مادام صادرا عن البرلمان ويسانده كل المجتمع، ناهيك على انه قانون سيادي، ولو اضطر الي استعمال القوة، علي اعتبار ان التعريب في الجزائر من الثوابت وهو خيار لا رجعه فيه.

اما بالنسبة للتجمع من اجل الثقافة والديمقراطية، والحركة الثقافية البربرية فقد وجدا في اغتيال المطرب «معطوب الوناس» منفذا للتعبير عن رفضهم لقانون التعريب بوسيلة اخرى، وساعدها في ذلك الاهتمام الدولي باغتيال الوناس، وبالذات الفرنسي، الا ان لجوءهما للتعبير عن موقفهما من خلال اثارة القلاقل والفوضي وتدمير مؤسسات الدولة في منطقة - القبايل- وسّع من الرفض الشعبي لهم وجعلهم محل اتهام بتعطيل العمل الوطني، ناهيك عن شعور عامة المواطنين بأنهما يقومان بحرب من اجل الاخر- فرنسا تحديدا- وهذا سيؤثر - بلا شك- على الانتخابات الرئاسية القادمة في ابريل ١٩٩٨ اذا تقدمت تلك الحركة بمرشح، علي غرار ما حدث في ١٩٩٥.

لقد حاولت الحركة البربرية توظيف اغتيال الوناس سياسيا، حتي تجعل من مطالبها الثقافية - التي تحققت في السابق- تعود من جديد، ولاشك أنها اعلاميا - خصوصا في الخارج - قد نجحت، لكنها بالمقابل خسرت معركتها سواء في جمع المواطنين في منطقة القبايل- أو حتي في الحفاظ علي المكتسبات التي حققوها، إضافة لذلك حركت في المواطنين مشاعر العداء تجاه تلك المناطق، وذلك لأن الاغتيال طال كل المواطنين والفئات وشخصيات سياسية وخارجية، وفنانين وصحفيين، ولم تحرك تلك المناطق ساكنا، فكيف لاغتيال فنان منها لا يحظى باهمية لدي عامة المواطنين تثير هذه الفوضى كلها؟

واضح أن الحركة البربرية حاولت أن تجعل من اغتيال المطرب «الوناس» حدثا سياسيا يعبر عن دخول الارهاب في الجزائر مرحلة نوعية جديدة لتثبت في النهاية أن هناك صراعا بين البربر والعرب طبقا للنظرة الفرنسية القديمة، غير أنها لم تفلح في ذلك لثلاثة أسباب رئيسية:

الأول: أن المطرب معطوب الوناس لم يكن معاديا للعرب بقدر عدائه للحركة الاسلامية، التي اختطفته

احدي جماعاتها عام ١٩٩٤، وحملته رسالة تعددت تفسيراتها، وكان الهدف منها زيادة مساحة العداء ضد الحكومة.

الثاني : أن المطرب الوناس، لم يكن معروفا خارج حدود تلك المنطقة، فهو يعبر عنها فقط، ثم أن اغتياله لم يكن الاول بين الفنانين، بل سبقه من هو اشهر منه، مما يعني ان الذين يعادون الحركة البربرية - حسب زعم هذه الاخيرة- ليس لهم فائدة من اغتياله.

الثالث: رغم أن الحركة الثقافية البربرية هي التي جندت الشارع في مناطق «القبايل» بعد اغتيال الوناس، إلا أنها لم توفق في تحويل مأتمه الي قضية سياسية، وذلك بعد ضغط سكان المنطقة، وعائلته ايضا التي رفضت علانية مشاركة الاحزاب البربرية في تشييع الجنازة، وسمحت فقط لقياداتها بالمشاركة بصفتهم الشخصية، غير أن الاحزاب البربرية وبالذات التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية وظف حدث اغتيال الوناس سياسيا بعد عودته الي العاصمة - مقر حزبه-.

وإذا كانت الحركة الثقافية البربرية للأسباب السابقة ولا نرى غيرها لم تستطع تصدير العداء خارج مناطقها ليعم كل المجتمع، فإنها قامت في الوقت ذاته بشغل الرأي العام الوطني والدولي بما يحدث في تلك المناطق، حين قامت بعمليات تدمير ذاتي ليست منفصلة بالطبع علي باقي عمليات التدمير التي شهدها المجتمع الجزائري، ظهرت في اعمال الشغب مثل : تدمير المؤسسات وقطع خطوط الكهرباء والهاتف، وتحطيم لافتات المؤسسات الحكومية، وظهرت ايضا كتعبير عن موقف سياسي، من خلال الشعارات التي رفعت أثناء وبعد جنازة «الوناس».

ولم يكن جديدا بالنسبة للحكومة موقف الحركة البربرية، فقد تعودت علي عدائها منذ سنوات، لكن الامر الجديد هو محاولتها تحريك سكان المنطقة من خلال حادث «الاغتيال»، لرفض التعريب، وربما لهذا السبب جاءت ردود الافعال من بعض الشخصيات الجزائرية -بالتلميح تارة وبالتساؤل تارة اخرى- متهمه الحركة البربرية باغتيال «الوناس» من اجل خلق حالة من الفوضي وتحقيق اهدافها السياسية.

من ناحية اخرى فقد عملت تلك الحركة ايضا علي فصل مناطقها من خلال اشاعة الفوضي وتعطيل حركة المؤسسات والمواصلات، وهذا لم يسبق ان حدث في تاريخ الجزائر علي الاطلاق، إذ إلى وقت قريب كان موقف الحركة البربرية - كما ذكرت سابقا- معاديا للسلطة، وربما لايزال، ان لم يكن قد زاد رغم المكاسب التي حققتها، لكن ان تتحول المطالبة بالحقوق الي تضييع الحقوق الموجودة ، امر يثير العديد من التساؤلات.

وقياسا علي الاحداث المماثلة في السنوات السابقة، فإن الاحداث المأساوية في تلك المناطق تأتي كرد فعل مثلما الحدث سنة ١٩٨٠، حين قام الطلبة البربر باضرابهم وباثارة الفوضى والشغب من طرف الحركة البربرية كرد فعل علي الاضراب الذي قام به الطلبة المعربون من اجل تعميم اللغة العربية في المجال الرسمي، ومع ذلك كله فلم يحدث مثل الذي حصل في

الصيف الماضي (صيف ١٩٩٨)، وهو المطالبة بالغاء اللغة العربية، ويبدو ان هذا يعد خطوة جديدة نحو مطالب اخرى لا علاقة لها بالمطالب الحقيقية المتمثلة في احياء الثقافة البربرية والاعتراف بها رسميا، وهو ما قامت به السلطات سواء من خلال انشاء محافظة سامية علي مستوى الرئاسة للغة البربرية او باعتبار الامازيغية من الثوابت الوطنية، كما جاء ذلك في الدستور الجديد، او حتي من خلال اتاحة الفرصة لاستعمالها في المدارس، والاذاعة والتلفزيون، واصدار صحف، بل وتشجيع الدراسة بها، لكن لماذا يا ترى تتحول الحركة الثقافية البربرية عن مطالبها؟ وما مستقبل هذه الحركة؟ وما موقفها من اللعبة السياسية؟

التوظف السياسي للمعاناة

القراءة الظاهرة لبيانات الحركة البربرية والمتابعة لنشاطها ونشاط الاحزاب البربرية، يعطينا اجابات الاسئلة السابقة، فمن ناحية اولي لم تتخل عن مطالبها الثقافية، وانما بعد أن تحققت اغلبها تتحول اليوم الي توظيف ما تحقق لصالح العمل السياسي للاحزاب البربرية، غير ان هذا لا يعني اعترافها بأنها أقلية داخل المجتمع، وانما تصر علي أنها اكثرية. وصحيح ان البربر هم الاكثرية اذا اخذنا في الاعتبار كل فئات وطوائف البربر الاخرى داخل المجتمع الجزائري، والتي تصر علي عروبة الجزائر واسلامها، لكن الذين يطالبون بحقوق البربر -الامازيغ- الآن- هم «سكان منطقة القبايل»، وبالتالي هم مجرد أقلية لا تعترف بحجمها الحقيقي.

اذن فالتحول في المطالب هو تتويج للمراحل السابقة بعد ان اعترف بها علي مستوي النص، وعلي مستوى الممارسة ايضا، حيث تتواجد افراد وجماعات بل احزاب ايضا على مستوى كل مؤسسات الدولة بدءاً بالبلديات، وانتهاء بمؤسسة الرئاسة، ولا داعي لذكر اسماء الاشخاص الذين يحكمون الجزائر الآن وهم من البربر، ولا يوجد مواطن واحد يعارض ذلك، اولا لأنهم جزائريون، وثانيا : لانهم، علي طول فترات التاريخ الجزائري- لم يكونوا دعاة انفصال او استقلال ذاتي، او تشكيل وطن مستقل، ولذلك من الناحية النظرية والتطبيقية لا تعد الامازيغية- البربرية- خطراً علي وحدة الجزائر، وان كان بعض السياسيين يقول عكس ذلك، بهدف الابقاء علي سلطتهم في الحكم علي اعتبار أنهم دعاة وحدة وطنية ولا احد غيرهم.

من ناحية اخرى فإن البربر في الجزائر- ورغم ما حققوه- لا مستقبل لهم بهدف تكوين جماعة مستقلة داخل المجتمع الجزائري، رغم حفاظهم على ثقافاتهم ولغتهم، تلك اللغة التي لم تعبر عن اي ابداع انساني حسب آراء الباحثين في الانثربولوجيا وعلم الاجتماع، والتاريخ والانسانيات واللغة والاداب، ذلك لان لغتهم شفاهية وليست مكتوبة، ولذلك يقوم بعض مثقفيهم بدعم الفرنسية والمحافظة عليها علي حساب العربية.

غير أن القول بعدم وجود مستقبل لهم من حيث الاستقلال الداخلي، او حتي التأثير على البناء الكلي للمجتمع الجزائري، لا ينفي بقاء وتطور حركتهم السياسية، وبالمقابل تراجع المطالب الثقافية، اولا:

لكون الاحزاب السياسية اصبحت اكثر تأثيرا وقوة، وثانيا: لكون المطالب الثقافية كانت مجرد خطوات ومنافذ حين كانت سلطة الدولة قوية ولم تتح الفرصة التعددية بعد، وثالثا: لأن المجتمع الجزائري في عمومه لا يولي اهتماما الآن للمطالب الثقافية.

هكذا اذن تبدو الحركة الثقافية البربرية متداخلة مع الاحزاب السياسية وتتجه نحو مزيد من التنازل لصالح العمل السياسي، والذي يعطل انتهاء دورها الثقافي امران : الاول : عدم الاستجابة من طرف سكان منطقة القبايل بشكل مباشر للاحزاب، والثاني : حاجة الاحزاب اليها لتنفيذ سياساتها. وواضح ان الحركة البربرية والاحزاب، كل منهما في حاجة للآخر، فالحركة تحتمي بالاحزاب لتحقيق المطالب السياسية التي تعجز عنها، والاحزاب تعود اليها لتحريك القاعدة الشعبية بهدف الضغط على السلطة، وخير مثال علي ما نقول هو توظيف اغتيال «معطوب الوناس».

وإذا كانت الحركة البربرية، وكذلك الاحزاب البربرية - لا مبرر لوجودها الا بتأييد المواطنين لها- سكان مناطقها- واؤلئك عاشوا مختلف التجارب ويدركون جيدا حدود اللعبة السياسية، فلماذا يعملون على مساندة وتأييد ما قامت به الحركة الثقافية البربرية بعد اغتيال الوناس؟

يرى بعض السياسيين الجزائريين ذو الاصول البربرية ان هناك توظيفا سياسيا للمعاناة التي يواجهها سكان منطقة «القبايل»، وهي جزء من المعاناة التي يواجهها الشعب الجزائري ككل. فحسب رأي احدهم، ان ما اعتبر شغبا وفوضى من سكان تلك المناطق هو بالفعل كذلك، لكن ليس عملا عشوائيا، او فوضويا فقط، وانما له مبرراته، التي ارجعها - المتحدث السابق- الي حالة التذمر التي يعيشها اغلبية الجزائريين، أي أنها حالة عامة، اذن فالتذمر الذي حصل الصيف الماضي، واعاد البربر الي واجهة الاحداث، واختصار نشاطهم كله في مجرد رد فعل عما حدث لمطربهم المشهور، هو تعبير عن موقف سياسي تجاه ما قامت به حكومة احمد او يحي- وهي حكومة ائتلافية لم تشارك فيها الاحزاب البربرية- لذلك وجدت اعمال الشغب والفوضي مناصرين لها ومؤيدين، مع ان اعمال التدمير التي حصلت تضر في الاساس بمصالح هناك.

وعلي رغم ان حركة التذمر التي قادتها الحركة البربرية قد رفعت شعارات معادية للحكومة، معظمها بالفرنسية، إلا أن بعض الجزائريين - من النخبة خاصة - تخوفوا من رفض سكان منطقة القبايل للعربية والاسلام، غير أن قيادات وابناء تلك المنطقة الذين ينشطون ضمن فعاليات الاتجاه العربي- الاسلامي رأوا أن ذلك الخوف لا يوجد ما يبرره لأن العربية تدرس في كل المدارس، والجيل الجديد من السكان كلهم يحسنون العربية، ويتعاملون بها مع المجتمع، ويقتصر تعاملهم بلهجتهم «البربرية» علي اسرهم وبعض محيطهم الاجتماعي الضيق، اما بالنسبة للاسلام فإن منطقة «القبايل» يوجد بها اكبر عدد من المساجد علي مستوى التراب الجزائري ، كما ان كثيرا من ابنائها قيادات فاعلة داخل التيارات والاحزاب الاسلامية.

وتلتقي عناصر النخبة المثقفة من سكان منطقة «القبايل» مع النخب الاخرى في قضية اساسية، وهي: الشعور بالقلق من سيطرة السياسي علي الثقافي، ولهذا يتخوفون من استفزاز السكان - بقراراتهم- للمسئولين، وفي اعتقادهم ان السكان ليسوا ضد التعريب من حيث هو قضية تتعلق بالثوابت الوطنية، وإنما ضده كقانون صادر عن السلطات الجزائرية، مما يعني في نهاية الأمر، أن موقف السكان، موقف سياسي - كما ذكرت سابقا- ويجب النظر اليه من هذا المنطلق.

وواضح ان انشغال الحركة الثقافية البربرية بالمطالب السياسية، يأتي لوجود فوضي عامة في البلاد، وعدم الامتثال الكامل لسلطة الدولة، وهناك من يرى أن الحركة البربرية - الامازيغية- لم تعد لها مطالب، ليس هذا فقط، بل هناك من ينفي وجود اي اضطهاد تجاه الحركة الامازيغية، ونجد ذلك واضحا في حوار اجريته مع احمد المراني العضو القيادي السابق للجبهة الاسلامية للانقاذ، ونشر في جريدة الحياة اللندنية بتاريخ ١٩٩٨/٧/١٩)، إذ يقول: «ليست هناك مطالب للحركة الامازيغية، لأن الثقافة واللغة الامازيغية غير مضطهدة في الجزائر، ولم يثبت في أية مرة ان شخصا تحدث باللغة الامازيغية او علمها لابنائه وتعرض للعقاب، اذن فهناك حرية تامة، وأنا امازيغي مائة بالمائة وولدت في قلب منطقة القبائل الكبرى في قرية «ايكوران» البعيدة عن مدينة تيزي أوزو بثلاثين كيلو، اشهد علي ذلك... » ويضيف المصدر السابق مبينا «ان الحركة البربرية حصلت علي مكاسب لم تكن تتوقعها» وعندما قدمت اخيرا مطالب لتدريسها في المدارس ذهبت رئاسة الجمهورية الي ابعد من ذلك وكونت للامازيغية مجلسا اعلي، وهذا يدل دلالة واضحة علي انها ليست مضطهدة، وهناك الآن مدارس تقوم بتدريس اللغة الامازيغية باشراف الدولة.. »

غير أن الموقف السابق يخص احمد مراني، ذلك لأن هناك من يصر القول بأن اللغة الامازيغية مضطهدة ، بدليل أنها لم تعمق مثل اللغة العربية، لكن احمد مراني نفسه يؤكد علي أن الادعاء بالاضطهاد هو محاولة لتثبيت اللغة الفرنسية، وجعلها هي اللغة الطبيعية- وبالتالي فالصراع الدائر بين دعاة التعريب، والحركة البربرية، يخدم في الاساس اللغة الفرنسية، واذاكانت هناك مطالبة بتعميم اللغة الامازيغية كباقي اللغات الاخرى، فذاك مرهون بقدرة اللغة الامازيغية نفسها علي الانتشار والتوسع، ويضيف «مراني» علي مستوى الواقع يلاحظ ان هناك اغلبية مطلقة في الجزائر لا تفهم ولا تقرأ اللغة الامازيغية، ونضيف في ذلك، فإن هناك لغات متعددة لجماعات مختلفة من البربر اذ اهملت بعد الاهتمام بلهجة القبائل، فستؤدي الي مزيد من الفوضي.

وبالنسبة للأحداث التي وقعت في المناطق البربرية، ونتيجة لها طالب بعض الساسة من الاحزاب البربرية بتراجع السلطات عن قرارها او بالاحرى تنازل الدولة عنه، فإن بعض المراقبين رأي فيها عملا هادفا هو توظيف تلك الاحداث لصالح الاحزاب السياسية، اولا: لعلمها اي الاحزاب - أن السلطات لا تملك حق التنازل بما في ذلك رئيس الجمهورية نفسه. وثانيا انها احزاب

ضعيفة واقلية داخل البرلمان لكونها تعلم ان القانون صادر عن البرلمان، ولم تعارضه وهو ما جاء في رد الرئيس «زروال» علي قيادات الاحزاب البربرية. وثالثا: ان الفشل في الدفاع عن حقوق المواطنين من الناحية المادية جعل تلك الاحزاب تهرب الي الامام، بغية التغطية على اهدافها الحقيقية، وهي في ذلك لا تختلف عن باقي الاحزاب الجزائرية.

مبهور "اللحظة" والضغط المستمر

وسياسة الهروب الي الامام سواء من خلال القيام بأعمال تعبر عن الرفض، ويتواصلها اياما متتالية تحولت الي تدمير ذاتي، وهو اسلوب لم يُفدْ الحركة البربرية في الجزائر، صحيح انها اعادت الاعتراف بوجودها وحاولت في خضم الاحداث السريعة في البلاد ان تواصل اثبات وجودها، وعلي صعيد الاعلام الداخلي والخارجي، وايضا علي الصعيد السياسي تبوأت صدارة الاحداث، ونالت اهتماما كبيرا، لكنها مع ذلك ظلت مجرد حدث تناولته الصحافة لم يحقق اي ضغط يذكر علي الدولة، إلا اذا اعتبرنا تدمير المؤسسات والحرائق.. الخ. افعال ضغط- سلبية - علي اعتبار ان السلطات مجبرة علي اعادة تصليح وترميم ما دمر بسبب رد الفعل من الجماعات البربرية التي تتكون منها الحركة والاحزاب في تلك المناطق.

وعلي رغم ان الاحداث التي وقعت الصيف الماضي (صيف ١٩٩٨) قد اعادت الي اذهان الجزائريين تلك الصورة التي نقلت احيانا، ولم تنقل احيانا اخرى كثيرة من مناطق «القبايل»، الا انها في الوقت ذاته كشفت عن الوجه الآخر للحركة البربرية، وجه مخالف لوجهها الذي ظهرت به في البداية وهو المطالبة بحقوقها الثقافية واللغوية، مما ادي الي مزيد من الاضرابات والاضطرابات في مناطق اخرى، او ما يعرف في الجزائر بانفجار الجبهة الاجتماعية.

لقد بدت تلك "المناطق» مختلفة تماما عن باقي المناطق الجزائرية التي تعاني من هضم حقوقها، خصوصا الاقتصادية، وتساءل الشعب الجزائري عن الهدف من حرق المؤسسات، وذهب بعض المحللين الي اعتبار ذلك عملا ارهابيا يتوافق مع اعمال الجماعات الارهابية، بل يتممها، بل ان بعضا من المواطنين ورجال السياسية استغرب من الاسلوب الذي اتبعته السلطات في محاولة منها لتهدئة الامور، وكان ينتظر منها ان ترد بقوة، وهذا التصور كشف عن تعامل الدولة مع مواطنيها في مختلف المناطق الجزائرية، غير أن الذين طالبوا بتدخل الدولة بشكل اقوى- وربما دون وعي منهم- هم في الأساس يطالبون بعودة الدولة قوية، وهي لو كانت بالفعل كذلك لما تواصلت الاحتجاجات والاضطرابات في مناطق اخرى.

وعلي العموم فإن سنة ١٩٩٨ في الجزائر يمكن ان نطلق عليها اسم "عام تفاقم المشكلات الاجتماعية"، اذ رغم استمرار العنف، فلم يكن مقلقا بالنسبة للمواطنين، لادراكهم ان قوات الامن والشرطة تبذل جهودا كبيرة وملموسة في مواجهة الارهاب، لكن بالمقابل يشعر المواطنون بغياب رقابة الحكومة على الاسعار، وبظهور طبقة مكونة من جماعات الفساد، وبعض الساسة

القدامي، وبانفتاح مستفز، وقاتل للطبقة الوسطى التي تمثل عامة الشعب الجزائري، وبما أن «القبايل» جزء لا يتجزأ من الشعب الجزائري، فقد لجأوا للتعبير عن مشكلاتهم الاجتماعية مثل باقي المواطنين، انطلاقا من مرجعيتهم القديمة، والمتمثلة في المطالبة بحقوقهم الثقافية واللغوية.

لا شك ان السلطات حاولت الخروج من هذا المأزق، حتي ان احد القريبين من صنع القرار، اعتبر قرار الرئيس اليمين زروال في ١١ سبتمبر ١٩٩٨ الماضي باجراء انتخابات رئاسية مبكرة، محاولة جادة لابعاد الجزائر عن التفجيرات الاجتماعية والمؤسساتية التي كان ينتظر حدوثها في ٩ اكتوبر ١٩٩٨ وبالضبط في الذكري العاشرة لاحداث اكتوبر التي وقعت في ٥ اكتوبر ١٩٨٨، والتي كانت الحركة البربرية تنوي استغلالها وتوظيفها لمزيد من اثارة الشغب والفوضى، والدخول في صراع مباشر مع السلطات.

واختصارا لكل ما سبق، وايضا لتأكيد بعض الحقائق، حول «الامازيغ في الجزائر سنة ١٩٩٨، فإنه يمكن القول ما يلي :

(١) تميزت السنة الماضية بعودة قوية للحركة البربرية، من خلال تحريك سكان منطقة القبائل، لكنها حولتهم من جماعة مطالبة بالحقوق الي مجرد جمهور تحكمه لحظة الفعل والخطاب، ولا يتعدي تلك «اللحظة» لغياب التنسيق اولا، ولكونه تحول إلى مجرد رد فعل ثانيا.

(٢) دخلت مطالب الحركة البربرية الي منطقة محظورة، وذلك حين وظفت سياسيا من طرف الاحزاب في مواجهة تطبيق قانون التعريب، وايضا حين رفضت التعامل بالعربية في بعض المدن وهو - كما نعرف - رفض مباشر لسلطة الدولة.

(٣) من خلال ضغطها المتواصل ولاسابيع بدت كأنها تعمل من اجل عدم الاستقرار، وليس مطالبة بالحقوق، خصوصا بعد ان قامت بحرق المؤسسات، التي يستفيد منها السكان في تلك المناطق.

(٤) وتبعا لما سبق فقد كشفت عن تميز مناطقها عن باقي مناطق الوطن الاخرى، مما أثار مطالبة ولايات اخرى (محافظات) باعطائها نفس الحقوق التي تتمتع بها مناطق «القبايل».

(٥) باثارتها لاغتيال «المطرب معطوب الوناس» دون الاهتمام بنفس القدر بالاغتيالات الاخرى، جعلها تفقد بعض شعبيتها، اولا لاحساس المواطنين بأنها تحاول التميز عنهم، وثانيا: لكون اغتيال «الوناس» اثار الاعلام الفرنسي. واعتبر بمثابة تدخل في قضايا وشئون الجزائر، خصوصا وانه جاء في وقت طالبت فيه فرنسا بوقف قانون التعريب وهو ايضا نفس ما طالبت به الحركة البربرية.

(٦) نتيجة لما قامت به من اضطرابات، بدت كأنها تخلت عن مطالبها الحقيقية، والاكثر من هذا افرجت بعض الشخصيات المسئولة، والتي هي من اصول «قبائلية» -بربرية- وقد تسبب هذا في زيادة فشل تلك الشخصيات ، ويحتمل ابعادها من السلطة في العام الجاري (١٩٩٩).

(٧) تراجعت بشكل واضح عما حققته السنوات الماضية علي الصعيد السياسي، اذ لم يعد لممثليها نفس المصداقية السابقة داخل البرلمان، لكون احزابها عارضت خارج المجلس الشعبي الوطني، ولم تقدم او تقترح أي مشروع قانون- رفضا او قبولا- مع انها تمثل نسبة عشرة بالمائة تقريبا من العدد الاجمالي للمقاعد داخله.

(٨) خسرت التأييد الشعبي لها، حتي من بعض سكان منطقة القبايل، وزادت مساحة الرافضين فيهم المنتمين للاحزاب الوطنية والاسلامية، كما انها وضعت نفسها في مواجهة مع الاغلبية حين دخلت في حرب غير متكافئة بل وباطلة حول مسألة «قانون التعريب».

موقع الاحزاب البربرية علي خريطة العمل السياسي:

ان الحقائق السابقة، والتي بينت نشاط الحركة البربرية خلال سنة ١٩٩٨، حيث تداخل العمل السياسي مع الاقتصادي من جهة، ومع الثقافي من جهة ثانية، تدفعنا الي طرح السؤال التالي: بعيدا عن اعتبار الحركة البربرية مباعة ثقافية- خصوصا الاحزاب- ما هو وزنها السياسي في الجزائر حاليا؟

تبدو المطالب البربرية مختصرة في الحزبين القويين: جبهة القوي الاشتراكية والتجمع من اجل الثقافة والديمقراطية- قد تحققت أغلبها لكن لم تعد القضايا القديمة مطروحة بنفس حدتها، اولا لكون المشكلة الثقافية لم تقدم الاساس، وثانيا: لان البلاد- اي الجزائر- تواجه وضعا سيئا عاما تضاءلت فيه المطالب الثقافية البربرية، وثالثا: ان الحركة البربرية بدخول العمل السياسي المنظم من خلال الحزبين السابقين- الجبهة والتجمع- تحاول ان تكون ذات بعد وطني، وهذا يتناقض بالطبع مع هدف وجودها، اذ انها اساسا احزاب جهوية.

والواقع ان المصادمة الديمقراطية وقيام التعددية الحزبية، حول العمل السري للبربر الي عمل مشروع تحكمه ضوابط وقوانين، وبذلك قلل من الاحتقان، بل ومن الاضرابات والمظاهرات، والاعمال السرية الاخرى، والتي كثيرا ما ادت الي مجابهات بين قوات الامن والحركة البربرية في المناطق التي تتواجد فيها، مع زيادة النفور الشعبي العام منها علي اعتبار انها تخلق تميزا داخل المجتمع، وتعمل علي الفوضى ناهيك عن اتهامها في ذلك الوقت بالعداء للوحدة الوطنية، فلقد عملت علي ترسيخ هذه الصورة لدي المواطنين الاخرين، بهدف ابعادها عن أي تأييد شعبي، وحتي اعطائها الفرصة لشرح مطالبها العامة للمواطنين، وربما لهذا السبب الذي اوجد حالة من الكراهية والشك والحذر، وبعضهم يرفض بث نشرات اخبار باللهجة القبائلية - البربرية- في التليفزيون في عهد حكومة «سيد احمد غزالي (١٩٩١)، علما بأن هناك اذاعة تبث كل برامجها بالقبائلية منذ الاستقلال وماتزال الي الآن، ولا تثير اية حساسية لدي المواطنين.

المهم ان التعددية السياسية في الجزائر، وما صاحبها من اجراء للانتخابات في يونيو ١٩٩٠ - انتخابات محلية - ساعدت الي قيام حزب بربري جديد

هو التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية، وعودة الحزب البربري المعارض منذ الاستقلال بقيادة «حسين ايت احمد»، الي الجزائر، بعد ان قضى الفترة من ١٩٦٣ الي ١٩٨٩ معارضا في فرنسا، وقد تمكن من العودة بعد اعادة اعتماده في ١٩٨٩/١١/٢٠مرة اخرى في الجزائر.

غير ان اعادة اعتماد جبهة القوي الاشتراكية لم تغير من الافكار القديمة لزعيمها «حسين آيت احمد» المتمثلة في دعوته الي انشاء مجلس تأسيسي والهدف منها وضع دستور جديد، وتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة، ثم الانتخابات التشريعية، بدل الانتخابات المحلية، غير ان هذه الفكرة رفضت من السلطة ومن اغلبية القوى السياسية، مما دفع به الي مقاطعة الانتخابات المحلية، ووجد الحزب البربري الاخر«التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية الفرصة متاحة له فقرر المشاركة.

وجاءت نتائج الانتخابات المحلية في يونيو ١٩٩٠ علي نحو غير متوقع ليس للجبهة الاسلامية للانقاذ التي فازت بمعظم المقاعد، حيث حصدت وحدها ٨٥٣ بلدية من مجموع ١٥٤١بلدية، و٣٢ ولاية من مجموع ٤٨ مجلسا ولائيا، وانما بالنسبة لحزب التجمع الذي جاء في المرتبة الثالثة وحصل علي ٨٧ مجلسا شعبيا بلديا ومجلس ولائي واحد، وهو بذلك اصبح من الاحزاب الثلاثة الوحيدة الفائزة، جبهة الانقاذ وجبهة التحرير والتجمع، وهذا يعني تحوله من العمل المرفوض حينا والمقبول حينا اخر. الي العمل الشرعي والقانوني- بل والمتحكم في شئون البلاد وسلطتها، صحيح ان البلديات التي حصل عليها كانت في المناطق التي يسكنها البربر، لكن لم تكن الاشارة اليه علي اساس انه حزب جهوي او عرقي، وانما حزب وطني، وهذه اول مرة منذ ظهور المسألة الامازيغية بعد الاستقلال يتم استبعاد الوصف الجهوي ليحل بدله الوطني.

ما يلاحظ في تلك الانتخابات المحلية ان مناطق «القبائل» الامازيغ- صوتت بالاغلبية ضد الجبهة الاسلامية للانقاذ، مما دفع ببعض العناصر من الانقاذ الي التشكيك الديني في سكان المنطقة، والواقع ان ذلك لم يكن له لا علاقة بالدين علي الاطلاق، وانما للدور النشط لعناصر «التجمع من اجل الثقافية والديمقراطية» الذين ينتمون للحركة الثقافية البربرية، ومما يؤكد ذلك ان ولاية تيزي وزو التي اغلبية سكانها من البربر، تتصدر قائمة مجموعة ولايات - محافظات- الجزائر- بعدد مساجدها البالغ ١٠٣٠، علما بأن عدد المساجد في الجزائر طبقا لاحصائيات ١٩٨٨- يبلغ (١١٢٢١) مسجدا، اي بمعدل مسجد لكل ٢١٠٨ ساكن.

ومنذ تلك اللحظة التاريخية الحاسمة بالنسبة للجزائر، اصبح التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية قوة سياسية مؤثرة، وسعى الي احتلال مكانة «جبهة القوى الاشتراكية، وقد ادركت هذه الاخيرة خطورة حزب التجمع، فتخلت عن افكارها الرافضة للمشاركة في الانتخابات وشاركت مع معظم الاحزاب في انتخابات ٢٦ ديسمبر ١٩٩١، التي جاءت نتائجها في الدور الاول

علي النحو التالي :

- الجبهة الاسلامية للانقاذ ١٨٨ مقعدا
- جبهة القوي الاشتراكية ٢٥ مقعدا .
- جبهة التحرير الوطني ١٨ مقعدا
- المستقلون ٣ مقاعد .

اما عدد المقاعد الاخري المتبقية والبالغة ١٩٨ فتوجد في حالة اختلاط بين الاحزاب الثلاثة السابقة، ولا وجود للتجمع من اجل الثقافة والديمقراطية ولذلك شارك فيما يعرف بلجنة انقاذ الجزائر التي كانت سببا في الغاء الانتخابات، وادخال الجزائر في دوامة العنف، وتحول بذلك الحزبان البربريان - الجبهة والتجمع - الي المعارضة، ولكن كل منهما يعارض طرفا نقيضا للذي يعارضه الحزب الاخر . فجبهة القوي الاشتراكية كانت تعارض السلطة، وبالذات الجيش علي اعتبار انها ضمن الاحزاب الثلاثة الكبرى الفائزة، ولهذا تلاقت في وقت سابق معها، واتفقت معها - خصوصا مع الانقاذ - ان لا احد من الاحزاب الثلاثة يستعمل العنف ضد الحزبين الاخرين، اما التجمع فكان يعارض ما يسميه «بالظلاميين» ويقصد الجبهة الاسلامية للانقاذ .

هكذا اذن سار كل منهما في طريق، وعاد «ايت احمد» الي فرنسا، وان كان حزبه قد ظل يعمل في الجزائر، وشارك في كل جولات الحوار التي اجرتها السلطة مع المعارضة منذ بداية ١٩٩٤، والي غاية اعلان زروال في بداية ١٩٩٥ علي اجراء انتخابات رئاسية مسبقة، وبذلك لم يعد يهم جبهة القوي الاشتراكية والتجمع من اجل الثقافة والديمقراطية المسألة البربرية، وانهما صارا يركزان علي البعد الوطني، فآيت احمد شكل مع احزاب قوية اخري خصوصا جبهة الانقاذ وجبهة التحرير، والحركة من اجل الديمقراطية في الجزائر- ما يعرف باحزاب روما، التي انبثقت تحت اشراف جمعية سانت اجيديو في ١٩٩٥ ، واتفقت علي صيغة لاخراج الجزائر من الأزمة، اما سعيد سعدي رئيس حزب التجمع، فقد ساند السلطة في مواقفها رافضا اي اشراف خارجي وبذلك اصبح قطبا قويا في المعارضة، مؤيدا من السلطة، ويحظي بتقدير بعض المواطنين خارج منطقته لموقفه الجديد .

ولقد استطاع سعيد سعدي في وقت قصير ان يحقق ما عجز «ايت احمد» عن تحقيقه خلال عقود من الزمن، اذ افلح في تحول المسألة الامازيغية من وجود حزب معارض الي شريك فعلي في تقرير مصير البلاد .

ولهذا كان ضمن المتنافسين الاربع في الانتخابات الرئاسية - ممثلا فيها للحركة البربرية ومطالبها، وتمكن من الحصول علي ١٠٪ تقريبا من اصوات الشعب الجزائري، وجاء في المرتبة الثالثة، وقد اعترف اثناء الحملة الانتخابية باكتشافه للجزائر، ومعرفة معظم الولايات، واستقبل فيها بترحيب واسع لم يكن يتوقعه، حتي ان بعض المهتمين بالمواقف السياسية، وبتوجهات الرأي العام، يرون انه انتقل في تلك الانتخابات الرئاسية من البعد الجهوي الضيق الي رحابة الوطن واتساعه، واكتشف قصر نظرة في عدم البحث عن عناصر غير بربرية وعن عجزه السياسي في نشر برنامجه الحزبي .

يلاحظ ان نتائج تلك الانتخابات لم تكن مرضية

لجبهة القوي الاشتراكية، اولا لكونها جعلت التجمع من اجل الثقافة يحل بديلا عنها، وثانيا: انها دعت الي مقاطعة الانتخابات فلم يستجب لها، وثالثا: ان مرجعية العمل الثوري التي يعتمد عليها «ايت احمد» لاستمرار زعامته، لم تعد مهمة «للقبائل» لكونه يعارض من الخارج، وايضا لكونه ساهم مع احزاب روما، ورابعا: لان سعيد سعدي في حملته الانتخابية اعطي صورة اخرى غير التي يعرفه بها الشعب، مما ساعد في التقليل من النظر الي المسألة البربرية من موقع العداء.

وواضح ان الاسباب السابقة نفسها قد ساعدت علي تنشيط العمل السياسي والتنافسي بين الحزبين- جبهة القوي، والتجمع، لذلك ما ان اعلن عن اجراء الانتخابات التشريعية (١٩٩٧) حتي سارعا للاشتراك فيها، وبدا ان التجمع يملك قاعدة شعبية اوسع، اذ شارك بـ ٣٨ قائمة شاملة لـ ٣٩١ مترشحا، وجاء ترتيبها حسب القوائم المقدمة من الاحزاب والتحالف والاحرار السابع بالنسبة للتجمع والثامن بالنسبة لجبهة القوي الاشتراكية.

وباجراء الانتخابات التشريعية في ١٩٩٧/٦/٥ ومشاركة الحزبين السابقين فيها بالاضافة الي شخصيات بربرية اخري داخل العديد من الاحزاب، اصبح العمل السياسي من اولويات الاحزاب البربرية، ولم يعد الحديث عن اية حقوق تضمهم وحدهم، وانما في اطار التنافس بين الاحزاب، صار التركيز منصبا علي القضايا الوطنية، فجبهة القوي المدنية تصر في خطابها السياسي علي السلم المدني والمصالحة الوطنية، والتجمع من اجل الثقافة يطالب بمواصلة مواجهة الارهاب وابعاد الاسلاميين، مع ان مناطق البربر اقل عنفا، باستثناء بعض الحوادث المتفرقة ضد «البربر منها» التي اغتيل فيها المطرب «معطوب الوناس».

يلاحظ ان مشاركة الحزبين السابقين قد عبرت عن وزنها السياسي داخل مناطق القبائل وعلي المستوي الوطني، وللعلم فإن نسبة المشاركة في الانتخابات انذاك بلغت ٦٥٪ ، وهي نسبة عالية مقارنة مع الانتخابات البرلمانية في ١٩٩١، وقدكانت اكثر نسبة مشاركة في المناطق التي تتواجد فيها الجماعات الارهابية، وعلى النقيض من ذلك فإن المناطق الاقل عنفا- او ينعدم فيها العنف تماما - مثل مناطق القبائل تحدث اقل مشاركة، ومع ذلك فقد تمكن الحزبان البربريان (جبهة القوي والتجمع) من الحصول علي ١٩ مقعدا لكل منهما، اي ما مجموع ١٠٪ من مقاعد البرلمان، وهي نسبة تؤكد علي ان جميع اصوات البربر والمقاعد الخاصة بهم والبالغة ٣٣ مقعدا، قد حصل عليها الحزبان السابقان، كما تبين ايضا ان الحزبين السابقين لم يتمكنا من التواجد والقبول علي المستوي الوطني، لانهما لم يحصلا من المناطق الاخرى الا علي خمس مقاعد، وهذا يعني ان امامهما الطريق طويلا- قد يكون عقودا من الزمن- حتي يتمكنا من تحقيق وجودهما وقبولها علي المستوي الوطني .

المدهش في تلك الانتخابات ان الحزبين البربرين- جبهة القوي والتجمع- شككا في نتائج الانتخابات واعتبارها مزورة في بعض المناطق التي لم يحصلا فيها

علي اية نتائج، وذلك في اطار التشكيك العام الذي ابدته بعض الاحزاب حول نتائج الانتخابات، غير ان فوزها بالعدد الاجمالي في ولاياتهم -محافظاتهم- يكشف عن التزام سكان منطقة «القبايل» بتأييد ودعم حزبيهما، المهم ان كل منهما تمكن من الحصول علي ١٩ مقعدا سمحت له بتشكيل كتلة برلمانية، لحين تقديم المشروع، او قرار او طلب معارضة.. الخ، وبالطبع يخضع لمناقشة البرلمان، لكن لم يفعل شيئا، كان في مقدورهما التقدم بطلب عدم تطبيق اللغة العربية، فلم يفعلا لعلمهما أن التصويت لن يكون لصالحهما، اضافة الي ذلك، ان الصراع لايزال قائما بين الحزبين، حول مسائل متعددة مثل : الموقف من الاسلاميين، وكيفية التعامل مع السلطة، وتوظيف غضب سكان مناطق القبايل ضمن الغضب العام من مواقف الحكومة او العمل علي توظيفه بشكل خاص، ومسألة الزعامة التاريخية، ومسألة مستقبل الحركة، ومستقبل الجزائر ككل.

ان الصراع بين الزعامات المختلفة للبربر سيتواصل مادام الخلاف شخصيا وليس فقط موضوعي، وهذا سيجعل المسألة البربرية تنتهي مع الوقت، اولا لكونها حققت اغلب مطالبها، وثانيا: لان الاحزاب البربرية اخذت منها «المسألة البربرية» حين وظفتها سياسيا. واستولت عليها، حين اعتبرتها احدي الثوابت الاساسية للهوية الوطنية مثلها مثل الاسلام والعروبة. وثالثا: لان مطامح السياسيين - من البربر- قد تغيرت، وصار همهم الاول التركيز علي كيفية الوصول الي السلطة، وهذا لن يحدث الا اذ تخلوا عن التوظيف السياسي والعرقي للامازيغية، ونظروا اليها ضمن رؤية وطنية شاملة.

والواقع ان الصراع بين الاحزاب البربرية- لان هناك احزاب اخرى صغيرة، واخري قادتها بربر لكن لم تعلن عن نزعتها العرقية- يقع علي ارضية واحدة، لذلك لا خيار لها في المستقبل الا التعاون، وهو ما يبدو صعبا في الوقت الراهن، ويتجلي ذلك بوضوح في التحضير للانتخابات الرئاسية المزمع اجراؤها في ابريل القادم، حيث لم يكشف النقاب بعد ان اية شخصية قوية منها، وان كان البعض يري احتمال ترشيح سعيد سعدي، وهو ما يصطدم مع طموحات ايت احمد، في حين يذهب اخرون الي احتمال تأييد رضا مالك.

لاشك ان ترشيح اية شخصية بربرية- لا يغير من وضع البربر شيئا ذلك لانهم من الناحية الواقعية يتحكمون في اهم المؤسسات، والنشاط التجاري، وقطاع الخدمات، ثم اي مرشح منهم لن يفوز طبقا لاصوات الاغلبية، لكن يمكن للمرشحين منهم ان يتفاوضوا مع الرئيس القادم حول مزيد من المكاسب، مقابل تدعيمه باصوات مناصريهم، وليس شرطا ان تصل تلك المكاسب الي سكان منطقة «القبايل» انما سيستفيد منها السياسيون المتمركزون في العاصمة، وبذلك لن يحقق انصارهم الا ما يحققه عامة الشعب الجزائري. وضمن الخطة الوطنية، والمشاريع العامة.

البربر في المغرب

نموذج لاستيعاب الاقليات

طه محمد عبد المطلب
خبير في العلوم السياسية

ينحدر البربر من القبائل الاصلية في شمال افريقيا ، وهم مسلمون سنيون يقطنون في المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس واكبر تركز للبربر يقع في المغرب حيث يعيش ٩ر٧ مليون منهم وتبلغ نسبتهم ٤٥ / من اجمالي عدد السكان بالمغرب ومعظمهم لازال محتفظا بالترات واللغة الخاصة.

وقد بدأ الاستعمار الاوروبي للمغرب في عام ١٨٣ وكانت السلطات الفرنسية تنحاز للبربر وتفضلهم عن غيرهم واصبح الكثير من زعمائهم شديد الثراء واصبح السلطان غير المنتمي للبربر مجرد حاكم صوري في دولته.

وتغيرت الاوضاع بعد الحرب العالمية الثانية، عندما انبثق حزب الاستقلال بزعامة السلطان محمد الخامس الذي اصبح رمزا لحركة الحرية والاستقلال من الحكم الاستعماري.

وينقسم المجتمع المغربي الي طبقات تتكون من المدني والريفي ويتمركز البربر الريفيون جغرافيا في الجبال، ويؤدي ذلك الي زيادة احساسهم بالعزلة ولا يستطيع اي حزب سياسي ان يضمن الولاء المطلق لهم والبربر مندمجين جزئيا فقط مع المجتمع ، كما ان دور الملك في مناصرة بعض زعماء البربر الاقوياء ساهم في زيادة الخلافات الداخلية بينهم.

وعاني البربر بالمغرب من الاهمال والفقر اثناء فترة الحكم الاوروبي وبعد حصول المغرب علي الاستقلال طالبوا بزيادة الاعتمادات المالية. لمنطقتهم لرفع مستوى المعيشة وبالاضافة الي ذلك طالبوا بأن تكون لهم مدارسهم الخاصة، وان يتولوا بأنفسهم عملية الادارة المحلية ولكن الحكومة المركزية تباطأت في الاستجابة لمطالبهم مما ادي الي الثورات الداخلية وبعض انشطة

المقاومة.

وفي الستينيات والسبعينيات مرت البلاد بفترة سلام وزاد الوعي الثقافي ونتج عن ذلك مطالبة شباب البربر المتعلمين للحكومة المغربية بأن يتم التدريس في مدارسهم بلغتهم الخاصة، وقاموا محاولات الحكومة في تعريب المناهج، كما طالبوا بأن تكون لغتهم لغة دراسية اختيارية في باقي المدارس، وطالبوا الحكومة بأن تنشئ معاهد تقوم بتدريس الثقافة الخاصة بهم وحاولت الحكومة ان تحقق اهتمامات البربر الثقافية.

ويعتبر البربر جزءاً من الثقافة الاسلامية في المغرب مهما كانت خلافاتهم التاريخية ضد الثقافة العربية السائدة لم يجادلوا تحدي الحكم الاسلامي وشرعية السلالة الحاكمية في المغرب.

ويطالب البربر بشكل عام بالاعتراف بهويتهم المستقلة وثقافتهم داخل الاطار العام الشامل للدولة المغربية وتقوم الحكومة بالاستجابة الي مطالبهم الثقافية.

التوارق

شهر زاد العربي

التوارق في العالم العربي

اقلية مسالمة.. واكثرية منقسمة

شهــــر زاد العربي
صحفية وباحثة جزائرية

مقدمة

يمثل «التوارق» خارج البعد الجغرافي لامتدادهم وانتشارهم اقلية داخل عدد من الدول التي تلتقي في الحدود، وغالبا ما تختلف في الثقافة والتاريخ واللغة. انهم - التوارق - يشكلون رابطة تجمع بين تلك الدول فيما يعرف بمنطقة الصحراء الكبرى. إلا أن تمددهم وانتشارهم حولهم الي مجموعة اقليات هنا وهناك، هذا اولا، وثانيا: جعل منهم مجتمعات مغلقة رغم محاولات الاستيعاب داخل المجتمع العام ومن طرف السلطات، اما بتقديم الخدمات او بفرض القانون، او بالمشاركة السياسية او بتطوير المناطق التي يسكنونها وهو ما نجده واضحا في التجربة الجزائرية والليبية.

يلاحظ ان التوارق يتوزّعون علي حدود عدة دول في الصحراء الكبرى، اذ ينتشرون ما بين حدود جمهورية مالي الشمالية الغربية مع موريتانيا الي حدود السودان، مرورا بشمال مالي وشمال النيجر وشمال تشاد وجنوب غرب ليبيا وجنوب شرق الجزائر، كما توجد مجموعات منهم في بوركينا فاسو ونيجيريا. وبصفة عامة فإن التوارق يتواجدون - تحركا وتجمعا وتفاعلا- وسط الصحراء الكبرى، متخذين من الواحات التي تشق جبال التاسيلي والهقار وايبير واضغاغ، وان كان الجزء الاكبر منهم يعيش في منطقة السهول والمراعي الفسيحة التي تسمي باللغة التارقية «ازواغ»، وهي منطقة ممتده من اعالي نهر السنغال غربا الي بحيرة تشاد شرقا ومن اطراف المناطق الرملية الي غابات السفانا جنوبا[1]

ويذهب الباحثون الي القول :"ان التوارق نزحوا من الشمال الي الجنوب، وتوغلوا في الصحراء بدافع حب البقاء، هروبا من الجيوش التي كانت تهاجمهم مثل الرومان والوندال والبرتغاليين والاسبان والفرنسيين، هذا في لحظات الحرب، اما في زمن السلم فقد تحركوا في تلك الصحراء الممتدة مندفعين الي عمق افريقيا لنشر الاسلام. واحيانا بهدف الاستيلاء علي الممالك والسيطرة عليها.

وتجمع بين التوارق وتميزهم عن الآخرين تلك السمة الثقافية المتمثله في الزي شبه الموحد، حيث يظهر صارخا ومثبتا للتمييز ومعبرا عن الانغلاق احيانا، ومعتمدا علي مرجعيته انطلاقا من السلوك، حيث بدأ الرجال فيه اقل بأسا وجلدا من النساء... انه لباس يخص الرجال متكونا من القميص الفضفاض، والسروال الواسع والحذاء العريض المصنوع من جلد الجمل والعمامة الكبيرة ذات اللثام الضيق، ومع طول الزمن وامتداده انتسبوا الي ذلك الزي حتي ان العرب سموهم «الملثمون».

وبعيدا عن تلك السمة الثقافية وغيرها من السمات الاخرى، فإن الذي يُطرح دائما كسؤال يمثل اشكالية تتعدد اجاباتها داخل المجتمع الاصلي، والانثربولوجيا الثقافية والاجتماعية، وموقعهم فيها، هو كيف تحول التوارق من قوة اجتماعية ضاربة لها انظمتها الاجتماعية والثقافية والسياسية الي مجرد اقليات موزعة هنا وهناك، تدين بالولاء لسلطانها في احدي الدول وتدين في نفس الوقت بالولاء الي السلطات السياسية والاجتماعية في مختلف الدول التي تنتمي اليها؟

لا شك ان الاجابة عن السؤال السابق لا تأتي بشكل مباشر، لأن طبيعة تكوين التوارق وقوتهم وتفاعلهم مع المجتمعات التي يتواجدون فيها رفضا او قبولا حربا او سلما- يقتضي بالضرورة المرور عبر جوانب معرفية تحدد ثلاث مسائل سياسية :

اولها: النسب والجذور والانتماء.

ثانيها: اللغة ومستوياتها وعلاقتهم بالبربر الاخرين.

ثالثها: نوعية النظام السياسي عندهم.

والمسائل الثلاثة السابقة الذكر- لا تعني غياب الانظمة الثقافية، وما تحويه اوعيتها من عادات وتقاليد مثل : نظام المساكن واساليب العلاج والطب الشعبي، كما لا يقتصر فيها توزيع الطبقات اجتماعيا، ولا الغاء النظام الاقتصادي ولا حتي نشاطهم الثقافي اليومي من خلال الادب والرقص والموسيقي والالعاب الشعبية، كما لا يعني ايضا ذكر المسائل السابقة الغاء او استبعاد تاريخهم البطولي بما في ذلك تكوينهم لدولة المرابطين في الاندلس، ولا حروبهم ضد فرنسا ثم ضد الحكومات الوطنية في الدول التي يتواجدون فيها حاليا.

وللتأكيد ثانية فإن المسائل الثلاثة السابقة؛ يأتي ذكرها تفصيلا - كما هو لاحق - لتبيان دورهم وموقعهم الاجتماعي من منظور انهم اقليات داخل المجتمعات التي ينتمون اليها، علما بأن ما ينطبق عليهم في دولة ما كأقلية لا ينطبق عليهم بمفهوم واحد، فمرة هم اقلية لغوية، ومرة ثانية هم اقلية دينية، وثالثة عرقية، ودون الدخول في اسباب ذلك وتفصيلاته، تجدر الاشارة الي ان توزيعهم جغرافيا واحيانا مطاردتهم في مختلف الحدود الجغرافية لم يحول دون بقائهم متميزين ثقافيا ومتكيفين مع طبيعة هذه السلطة او تلك. وجعل في الوقت ذاته صعوبة معرفة اعدادهم.

اولا: النسب والجذور والانتماء

تتعدد النظريات والاراء حول اصول التوارق، غير ان اهمها ما ذكرته بعض كتب التاريخ من أن انتماءهم للعرب يعود في الاساس الي كون كثير من الذين ينتمي اليهم البربر هم من اصول عربية، ونجد ذلك جليا في تاريخ ابن خلدون، فمن ناحية اولي، تأتي الصياغة وفي عنوان مقدمته بوجود جنسين هما العرب والبربر، ومن ناحية ثانية؛ يرجع بعض قبائل البربر الي العرب، حتي انه يذهب الي القول، انه لا خلاف بين تشابه العرب من ان صنهاجة وكتامة - رغم الخلاف الدائر- المشهور انهم من اليمن، وأن «افريقش لما غزا افريقيا انزلهم بها [٢].

وحتى علي فرضية ان البربر جميعهم لا ينتمون -حسب ادعاءات البعض- الي العرب حديثا، فإنهم ومن وجهه نظر ابن خلدون دائما عبارة عن قبائل شتي من حمير ومضر ولقيط والعمالقة وكنعان، وقريش تلاقوا بالشام ولغطوا، فسماهم افريقشي لكثره كلامهم بالبربر[٣]. وتذهب بعض روايات كبار السن عندهم- علي حسب ما ذهب اليه بعض الباحثين المهتمين بالتوارق الي التأكيد علي انتسابهم للقبائل العربية وبالذات حمير، وانهم جاءوا الي منطقة الشمال الافريقي بعد خراب سد مأرب، والملاحظ ان كبارهم يحتفظون بشجرة النسب مثلما هو الحال بالنسبة للقبائل الرحل في الصحراء الجزائرية، وهؤلاء يعيدون النسب الي قريش او الي رسول الله صلي الله عليه وسلم او باقي الخلفاء الراشدين، وبعضهم يرى انه من سلاله عقبة بن نافع او بعض الفاتحين الآخرين، وهذا لا يعني اثباتا للجذور والنسب فقط وانما يعني ايضا اسلامهم.

من ناحية اخرى فإن قبائلهم المتفرقة هنا وهناك تبين من خلال دلالات اسمائها الي انتمائها الي شبه الجزيرة العربية، فقبيلة «كل انصار»- والتي تعني بالعربية اهل الانصار- المقيمة حاليا بشمال مالي، هذه القبيلة تنتمي في اصولها حسب ما يذكر مؤرخوها وكبار السن فيها الي قبيلة الانصار الموجودة بالمدينة المنورة ويذهب بعض قادتها الي القول : «أن قبيلتنا هاجرت من الحجاز هروبا من الفتنة التي «وقعت بين الامام علي ومعاوية»، وتشير المصادر الي ان معظم ما تحمله نخبتها المثقفة هو اللغة العربية والدين والقرآن والادب، ويحملون ثنائية لغوية تستعمل حسب الحاجة إذ يتحدثون اللغة العربية الي جانب التارقية»[٤].

وهناك قبائل اخرى متعددة مثل «افوغاسي» وتعني بالعربية «اشعال النار»، التي جاء جدها محمد المختار من المغرب وهو شريف عربي استقر في منطقة الصحراء وتزوج من تارقية وعلي عادة التوارق، وهي عادة عربية قديمة ان الولد يتبع امه. اصبح اولاد محمد المختار توارق يحملون اسم القبيلة، بجانب ذلك هناك قبائل اخرى متعددة مثل «ريقناتن» و«كل اغلال» و«كل السوق» الي غيرها من الاسماء الاخرى ذات الطابع العربي التي تؤكد نسبهم وجذور انتمائهم الي القبائل العربية القديمة[٥].

غير ان الانتماء السابق كما يبدو لا علاقة له بتسميتهم بالتوارق والاختلاف واضح بين المؤرخين والانثربولوجيين، اذ ذهب بعضهم ان تسميتهم بالتوارق، هي اصلا التوارك، ويعلل ذلك بأن هذا الاسم جاء

لكونهم تركوا طريق الهداية، لكن يبدو هذا الرأي مجرد تكهن لا يرقي حتي الي مستوي التخمين، وهناك رأي آخر يري بأن تسميتهم بالتوارق تعود الي طروقهم الصحراء وتوغلهم فيها، ورأي ثالث يرجع التسمية الي انتسابهم الي طارق بن زياد، فاتح الاندلس.

اما التوارق فانهم يطلقون علي انفسهم «إيموهاغ» واصلها ايموزاغ جمع امازيغ[٦] غير ان هذا الاسم خاص بمناطق غدامسي مرزق، غات بالاراضي الليبية وتمنراست وما جاورها بالاراضي الجزائرية، وللعلم فإن سكان هذه المناطق ينطقون حرف«ز» «هـ» في حين نجد التوارق الذين يسكنون كيدال وازواغ الغربي بمنحي نهر النيجر يطلقون علي انفسهم ايموشاغ. ويعود ذلك لنطقهم حرب «ز»، «ش»، اما في منطقة اميير وازواغ الشرقي فإنهم ينطقون اسمهم بايموجاغ، اي انهم ينطقون حرف «ز» «ج»، وكما نرى فإن الاسم يختلف حسب النطق الذي يرتبط اصلا بالمكان.

ثانيا : اللغة ومستوياتها وعلاقة التوارق بالبربر الاخرين:

ان اشكالية الاسم بالنسبة للتوارق تطرح للدلالة علي تنوع اللغة وثرائها، ومع ان الاختلاف في بعض الحروف فقط- كما رأينا سابقا- إلا أن ذلك لا ينفي وجود كلمات اخري بالنسبة لعموم الاسم، فمثلا توارق النيجر يطلقون علي انفسهم اسم «كلتمامق» أو «كلتماشق» كما هو بالنسبة لتوارق مالي، او كلتمامق ، كما هو بالنسبة لتوارق ليبيا والجزائر، اذن فالاختلاف يظل قائدا في نطق الحرف ما قبل الاخير من الكلمة، وهي في جميع المناطق تعني كلمة مكونه من جزئين، الاول «كل» اي اصحاب، وثاني تماجق ومعناه بالعربية «اللغة التارقية».

ويذهب المؤرخون الي القول :«ان التوارق عرفت بعض قبائلهم باسم «اسجلماسن» في العصور الوسطى ولما انتشر الاسلام. والعربية ترجمت هذه الكلمة بما يقابلها«الملثمون»، وصار ذلك مصطلحا يطلق علي قبائل البربر في الصحراء الكبرى، لاتباعهم عادة «التلثم» وكلمة توارق جمع لكلمة تارقي اطلقها العرب عليهم نسبه لقبيلته «تارغا» حسب رأي بعض الباحثين، وفي رأي آخرين فإن الاسم اشتق من وادي «تارقا» ونسبة له.

والتوارق رغم وجودهم في عدة دول من الصحراء الكبرى، الا انهم شعب واحد، حافظ علي هويته الحضارية الاصلية وله لغة تسمي «التماشاك» وحروف هذه اللغة تسمى «التافيناغ»، والتي تلتقي مع العربية في عدة حروف من ناحية النطق وتختلف معها في الكتابة، لذلك يعتبرهم الباحثون احدى الشعوب الافريقية النادرة الذي «يمتلك ابجدية نظيفة يعود وجودها الي ثلاث الاف سنة قبل ميلاد المسيح عليه السلام، كما تشهد علي ذلك الكتابات والنقوش الموجودة في مناطقهم[٧].

ويذهب البعض إلى القول بأن الابجدية الخاصة بالتوارق استعاروها من الابجدية الفينيقية والتي استعملها النوميديون[٨] ايضا، واذ سلمنا بجذورهم العربية، فإن لغتهم «تماشاك» تعد احدي اللهجات

العربية القديمة التي قضي عليها الاسلام عندما وحد لغة العرب في لغة قريش التي انزل الله بها القرآن ، وهناك العديد من الكلمات التارقية التي لها نفس المعني بالعربية مثل : «اركض» «الدبارة» «امغار» وكلمات اخري تحمل المعني المجازي مثل تسميتهم للماء بأمان والعرب يقولون الماء امان ويطس وفي العربية وطس الشئ في الماء اي غطسه والنوم عندهم يحمل الكلمة السابقة «يطس» بمعني الغطس في اللاوعي.[٩]

وتحتوي ابجدية التوارق - تيفناغ- علي اثنين وعشرون حرفا ولهذا يضطر التوارق تركيب حرفين لاعطائهم حرفا غير موجود في لغتهم، وتلتقي حروفهم مع الحرف الحميري القديم المسند فكثير من الحروف مثل: حرف «ل» «اا» و«ش» "8"وحرف «ت» «+» حيث لا يزال هذا الحرف مستعملا في الكتابة الاريترية حتي الان، والحرف الوحيد الذي تشترك فيه اللغة التارقية مع العربية الحديثة هو حرف «د»[١٠].

وحروف التيفناغ تكتب من اليمين الي اليسار في الغالب اما اذا اراد التارقي ان يتناول موضوعا له طابع السرية، ويتوقع ان تقع رسالته في يد الاعداء فإنه يضطر الي الكتابة في كل الاتجاهات من اليمين الي اليسار ومن اليسار الي اليمين ومن أعلى الي اسفل ومن اسفل الي أعلى، وهذا غير متوفر في لغات اخرى ناهيك علي ان العلم بهذه اللغة نفسها لا يمنع تضييع الفرصة علي المطلع لان فك رموزها يستغرق وقتا طويلا.

والي وقت قريب ظلت تلك اللغة مرهونة في اتقان حروفها بالنساء خاصة والخدم بالدرجة الثانية، وبعض الرجال القلائل الذين تعلموها من النساء بالدرجة الثالثة. ودون الدخول في التفاصيل فإن اتقان اللغة والمعرفة بها هو نوع من السلطة، ويبدو ان المرأة هي صاحبة السلطة المعنوية داخل المجتمع التارقي، الا ان الامور تطورت بعد ذلك واتسعت مساحة الاهتمام باللغة التارقية علي اعتبار انها لغة بربرية[١١] وذلك بدعم واشراف مباشر من فرنسا حين حاولت وماتزال دفع بربر شمال افريقيا ومنهم التوارق بالطبع الي اكتساب هوية خاصة بهم تميزهم عن هويتهم الحالية العربية الاسلامية.

يلاحظ ان الحركة الامازيغية في الجزائر، وبتدعيم من فرنسا لجأت الي حروف التيفناغ التي هي لغة عربية قديمة ثم جزائرية بعد ذلك لتعتمدها كلغة خاصة بالبربر، وكانت تلك هي الوسيلة الوحيدة لتوسيع دائرة البربر رغم ان الاختلاف كان بيِّنًا بين دعاة الامازيغية من القبائل والتوارق علي مستوى الثقافة، ونظام المعيشة وطبيعة التجمع والسلطة والعلاقات الاسرية والمجتمعية، ومختلف الانظمة الاجتماعية التي تحدد طبيعة ونشاط الحياة.

ثالثا : النظام السياسي عند التوارق

وضع التوارق لانفسهم نظاما سياسيا تعارفوا عليه وحافظوا علي نواميسه ومنعوا اي مساس به او خروج عنه حتي لو تم ذلك بالقوة وبالحروب المحلية، غير انهم مع ذلك كله لم يتمكنوا من اقامة دولة في الصحراء الكبرى، وان كانوا قد شكلوا القوة الحقيقية قيادة وسلطة وجيوشا في القرن العاشر الميلادي (الثاني

الهجري) حين اقاموا دولة المرابطين «الملثمون» وباستثناء هذه السابقة، فإنهم لم يمارسوا السلطة، إلا في مناطق الصحراء الكبرى المفتوحة.

لقد أسس التوارق نظام السلطنة، وقسموا مناطقهم الي عدة سلطنات يرأسها سلطان يختارونه لذلك، ويتولى منصب السلطان شيخ اقوى قبيلة من القبائل التي تشكل الاتحاد او السلطة ويطلق عليه اسم الرئيس الاعلي للبلاد، تساعده مجموعة رؤساء القبائل. وللرئيس وظائف سياسية عسكرية وغالبا ما يكون محاطا بمجموعة من القانونيين والحكماء والعلماء، كما أنه يقوم بتدريب الشباب علي الاسلحة المتنوعة كالسيف والرمح وغيرها.

وللرئيس «السلطان» وسيلة خاصة لاسماع اوامره لمرءوسيه تتمثل في الطبل، التي تحكم عملية التعامل معه نواميس وقوانين متعارف عليها، ولضرباته المختلفة معانٍ ورسائل تفهمها القبائل، وبما ان الاعلان عن الحرب او عن غزو الاعداء او اختفاء احدي القوافل الهامة او الاعلان عن رفع الخطر، وجميعها تتعلق بالسلطان مباشرة، فإن الطبل وطريقة ضربه، والشخص المكلف بضربه- وهو عادة ما يكون من العبيد - تحت تصرفه في اي وقت يشاء، بل انها جزء من سلطته.

ويأتي تسلسل السلطة في وجود شيخ علي رأس كل قبيلة الي جانب السلطان، يتولي الاشراف علي شؤون قبيلته ويحمي مصالحها ويجمع منها حصتها من الاموال المطلوبة لخزانة السلطة، او لتمويل الحرب، كما يقود رجاله في حالة الحرب او الغارة علي احدى الجهات المعادية، والواقع ان هذا النظام السياسي القديم وجد قبل انتشار الاسلام في الصحراء الكبري، لكنه بعد دخولهم الدين الاسلامي استحدثوا منصب الامام ويتولاه احد الفقهاء المتضلعين في الفقه الاسلامي مهمته ارشاد السلطات وتنويرها في مسائل الدين الحنيف، ويشرف علي القضاء، ويصادق علي احكامه ويعتني بأمور التعليم والمساجد ويساهم بالرأي في حل الخصومات والنزاعات القبلية ويذهب الباحثون الي التشكيك في وجود هذا المنصب الآن وتحويل منصبه في بعض السلطنات الي مجرد مستشار او قاضي تابع للسلطات ثم تم الغاؤه نهائيا بعد ذلك.

بجانب المناصب الثلاثة السابقة، السلطان، وشيخ القبيلة، والامام، فإن هناك مجلس عام يتكون من جميع شيوخ القبائل يجتمع بدعوة من السلطان، ويحق لهذا المجلس تعيين او عزل السلطان بسبب المرض او الشيخوخة او عدم القدرة علي قيادة السلطنة، وذلك بعد نقاش طويل وغالبا ما يكون من احد افراد العائلة الحاكمة، وتنطبق عليه شروط الاختيار.

ان طبيعة السلطة وتوزيعها داخل المجتمع التارقي تبين وجود نظام خاص بهم، لكن بعد اندماجهم في المجتمعات الحضارية كما هو الحال بالنسبة لتوارق الجزائر، لا نعرف مدى التزامهم بنظام السلطنة، وايضا علاقتهم مع التوارق الاخرين في الصحراء الكبرى، وبعيدا عن كل هذا فأنهم يعتبرون انفسهم جزءاً من المجتمع الجزائري، وكذلك الحال في ليبيا، ولهذا لم تنفع معهم المحاولات المستمرة من دعاة الحركة

الامازيغية، كما انهم لم يدخلوا في حرب او صراع مع السلطات الجزائرية او الليبية، علي عكس ما هو حاصل في بعض الدول الاخرى التي يتواجدون فيها، انهم اكثرية توزعت علي عدة دول فاصبحت في الظاهر مجموعة اقليات، غير انها مع ذلك كله ظلت مسالمة.

والقول بأن التوارق مجموعة اقليات مسالمة، فإن ذلك يأتي من باب المقارنة بينها وبين اقليات اخرى في الدول العربية. حيث ان تواجدهم علي حدود عدة دول افريقية لم يشكل حتى الان خطرا علي الوحدة الترابية لتلك الدول التي لم تستوعب وجودهم الي الآن، باستثناء الجزائر وليبيا. وربما لا يعتبرون خطرا لكونهم لم يقيموا دولة في تلك المناطق هذا من ناحية الا اذا اعتبرنا الدول التي نشأت في شمال افريقيا والتي منها الرستميون والصفاويون والادارسة والفاطميون والزيريون والمرابطون والموحدون والمازنيون والعصفيون وبنو عبد الواد، ولم يقيموا تلك الدول علي اساس عرقي من ناحية اخرى، وللعلم لأن الدول السابقة شاملة للبربر جميعهم ولا تخص التوارق فحسب.

وقد بقوا علي الحال السابق عقودا من الزمن الي ان بدأت الثورات في افريقيا تتحرك ضد الاستعمار، وحصلت بعض البلدان علي استقلالها وادي ذلك الي نشوء الاحزاب مطالبة بالاستقلال، وكان ذلك بعيدا عن اهتماماتهم لانهم موغلون في الصحراء مع ذلك كله كانوا يتابعون باعجاب الثورة الجزائرية، وما زاد في اهتمامهم بها قيام فرنسا عام ١٩٥٨ بتفجير القنبلة الذرية في الحدود الجزائرية المالية، ومات كثير من لاطفال والشيوخ نتيجة للاشعاع الذري واسمى سكان المنطقة ذلك العام «بعام الكحة» لان الناس اصابهم السعال من جراء الاشعاع.

ورغم ان فرنسا قامت بتجربتها النووية فقد حاولت تفجير قنبلة سكانية في المنطقة اذ اعلن الرئيس الفرنسي الجنرال ديغول بأنه يسعي لاعطاء الصحراء الكبرى استقلالها بعيدا عن البلدان المجاورة ويكون هذا الاستقلال تحت الحماية الفرنسية ويسمي باسم جمهورية الصحراء او جمهورية التوارق، بل إن فرنسا ذهبت الي ابعد من ذلك حين دعت وفدا من توارق مالي والنيجر الي باريس لحضور احتفال عيد الثورة الفرنسية في ١٤ يوليو ١٩٥٨، غير ان بعض العقلاء منهم رفض ذلك واعتبر هذا طعنه في ظهر الثورة الجزائرية ومحاولة لخذلان الجموع الافريقية المسلمة الراغبة في الاستقلال ولهذا عادوا الي مناطقهم قبل انتهاء مدة الزيارة المقررة. وان كان آخرون منهم قد استجابوا للنداء الفرنسي.

لقدكانت تلك المحاولة الفرنسية سببا مباشرا في انضمامهم لصفوف الثورة الجزائرية، ليس هذا فقط بل ان بعض المصادر التاريخية، تتحدث علي ان توارق مالي والنيجر قد استقبلوا ممثلي جبهة التحرير الوطني وساعدوهم بالاموال والرجال، وبات واضحا ان المخطط الاستعماري الفرنسي لم يلق قبولا لدي التوارق، ليس علي صعيد ثنائية العلاقة بينهم وبين الجزائريين فحسب بل علي صعيد العلاقة بينهم وبين الافارقة في الدول الاخري التي يتواجدون فيها ايضا، غير ان الموقف

السابق في الدول الافريقية الاخرى باستثناء الجزائر وليبيا جعلت الافارقة السود بعد الاستقلال يتبوأون المراكز المهمة في السلطة الجديدة لسببن رئيسيين ، الاول ان التوارق مثل العرب قاطعوا المدارس الفرنسية، ورفضوا الخطط التي وضعتها فرنسا لتثقيفهم من منظور استعماري والثاني: وهو نتيجة للسبب الاول ويتمثل في ثقة الفرنسيين في الافارقة بحكم تبعيتهم من جهة وثقافتهم الفرانكوفونية من جهة اخرى، وهذا يذكرنا بالحالة الجزائرية عند الاستقلال اذ استولي علي الادارة الجزائريون ذوو الثقافة الفرنسية وماتزال الجزائر تعاني منهم الي الان.

وعلي العموم فإنه بالنسبة الي الدول الاخري التي يتواجد فيها التوارق مثل النيجر ومالي واجه التوارق والعرب هناك استعمارا جديدا ظهر من خلال تعاملهم مع الحكومات الزنجية خصوصا بعد تغلغل فكرة القومية الزنجية لدي الزنوج المتعلمين في فرنسا كما يذهب الي ذلك الدكتور محمد سعيد القشاط، وهكذا عاد التوارق الي الحياة في صحرائهم بعيدا عن بطش الحكومات الجديدة وفي عهد مود بيوكيتا الذي حكم مالي بزنوجها وعربها وتوارقها واظهر وجها تقدميا، اعطاه مكانه لدي بعض حكام العرب ووسع من علاقاته بهم، وبالذات جمال عبد الناصر واحمد بن بللا، ويرجع ذلك لانه كان من المطالبين بالاستقلال عن فرنسا غير انه اثناء فترة حكمه كان معاديا للعرب والتوارق، ظهر ذلك بعد تطبيقه الاشتراكية في مالي وتضييق الخناق علي شعبه بالضرائب مما جعله يرسل جنوده للشمال حيث يقيم التوارق في صحرائهم فاستولوا علي ابلهم واغنامهم مما دفع التوارق الي الثورة، مع انهم لا يملكون الا بنادق قليلة بعضها غير صالح، وكان رد حكومة مالي عنيفا اذ هاجمت الخيام وقتلت الاطفال والرجال واستباح الزنوج نساء العرب والتوارق واخذوهن قهرا الي باماكو حيث تزوجوهن غصبا كسبايا، وطبق الزنوج نظرية الارض المحروقة ومع ذلك استمرت الثورة حتي ان الروايات تتحدث عن احد ابطال التوارق المسمي «ببطل الجبل» لانه وقف وحيدا يقاوم جنود مالي في الجبل يوما كاملا.

ولقد استمرت الحرب بين حكومات النيجر ومالي وبين التوارق الي غاية ١٩٩٣ بطرق مختلفة ولفترات منقطعة تخللتها تدخلات ومساومات من عدة اطراف، وقد اثر النزاع الحدودي بين المغرب والجزائر في ١٩٦١ سلبا علي حركة التوارق ضد الدول الافريقية التي استعملت معهم القوة، حيث تم تسليم بعض قياداتهم من سلطات المغرب وايضا من الجزائر لحكومة مالي كمحاولة لايجاد تأييد لكل من الدولتين من طرف الدول الافريقية الاخرى.

يلاحظ ان التوارق لم يكونوا البادئين بالعنف، ولكن اجبروا علي ذلك- كما تابعنا- وهكذا لا ينفي عنهم صفة الاقلية المسالمة التي لا تشكل خطرا علي الدول التي تتواجد فيها، وما الاتفاق الذي حصل بين التوارق والدول الافريقية المجاورة للجزائر باشراف السلطات الجزائرية الا دليلا علي ذلك، هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فإن المتابعة المتأنية لثوراتهم - ان جاز التعبير-

باستثناء ثورتهم ضد فرنسا تبين ان ما قاموا به مجرد دفاع عن النفس وان المعارك التي دخلوها كانوا مجبرين علي خوضها.

ان اتفاق الجزائر بين التوارق والدول الافريقية المجاورة قد حقق مزيدا من السلم الي المنطقة وابعدها عن فتيل حرب تقوم بها جماعات متمردة . وهيأ معاملة افضل للتوارق مع تلك الدول حققت اهم مطلب لهم هو حرية التنقل بين الدول المتجاورة، علي ان يحمل ساكن كل منطقة وثائق تدل علي هويته. وحسب بعض الدبلوماسيين فإن حركة الذهاب والعودة من والي مختلف الدول التي يتواجد بها التوارق، كانت خطوة جادة لاعادة لم شمل العائلات التارقية المنتشرة هنا وهناك عبر الحدود، وهو ما اوجد نوعا من الراحة النفسية واندماجهم في النسيج الاجتماعي لكل دولة مع احتفاظهم بتميزهم داخل كل مجتمع.

ان محاولة استيعابهم في الجزائر وفي ليبيا تختلف عن محاولات استيعابهم في الدول الاخري ذلك انهم في الدول الافريقية الاخري لا يعتبرون ذوو هوية مشتركة مع الافارقة اما في الجزائر وليبيا فقد اعتبروا جزء من المجتمع اولا لكونهم مسلمين، وثانيا انه لا وجود لمشكلة هوية بالنسبة لهم، وقد انعكس هذا بشكل مباشر علي حياتهم المعيشية، اذ قل حلهم وترحالهم في الصحراء الكبرى وزاد من انتمائهم للوطن الذي ساهم في تثقيفهم وتعليمهم، وقد اصبحوا نموذجا يقتدي به من طرف التوارق الآخرين حتي ان سكان النيجر ومالي يحاولون الالتحاق بهم.

يلاحظ انه في التسعينيات حاولت جماعات اخرى من التوارق الالتحاق بتوارق الجزائر للقرابة الدموية بهم غير ان السلطات الجزائرية اعادتهم، لكنها في الوقت نفسه لم تمنعهم من الزيارة، خصوصا بعد تلك المشاكل الاقتصادية التي عاشتها تلك الدول. اذن فالروابط الدموية لم تنقطع بين التوارق، ويسمح لهم بالتحرك ومايزالون معتمدين علي نظام السلطنة، وكل هذه مؤشرات تؤكد علي انهم لا يشكلون علي الاقل في الوقت الراهن اي خطر علي الدول التي يتواجدون فيها ما لم يحدث تدخل خارجي اقوي من ارادة الدول الافريقية، او يحدث توظيفهم في اطار الصراعات بين تلك الدول علي غرار مع حدث في الماضي القريب.

الهوامش

١ - د. محمد سعيد القشاط- التوارق عرب الصحراء الكبرى، دار المحيط العربي، ليبيا، د-ت. ص ١٨ بتصرف.

٢ - العنوان الذي وضعه عبد الرحمن ابن خلدون في كتابه علي الصيغة التالية : "كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في ايام العرب والعجم والبربر هي ومن عاصرهم من ذوي السلطان الاكبر». يبين ان هناك ثلاثة اجناس هم العرب والعجم والبربر، لكنه عند تحليله لاصول بعض القبائل البربرية ارجعها الي اصول عربية قديمة، ونجد ذلك واضحا في المجلد السادس من كتابه السابق.

٣ - عبد الرحمن بن خلدون: كتاب العبر، المجلد

السادس، المرجع السابق ص ١١٧ بتصرف.

٤ - د. محمد سعيد القشاط، التوارق عرب الصحراء الكبرى. المرجع السابق ص ٢٤ بتصرف.

٥ - د. محمد سعيد القشاط المرجع السابق ص ٢٤ بتصرف.

٦ - يشترك «القبايل» وهم بربر الجزائر الذين يسكنون منطقة «تيزي وزو» والمناطق الجبلية الاخرى القريبة من الجزائر «العاصمة حيث تتمركز الحركة البربرية في الاسم «امازيغ» التي ينطقونها امازيغن مع التوارق، غير انهم لا ينتهون مثلهم إلى نفس النتيجة، ففي الوقت الذي يصر بعضهم علي ان اصولهم غير عربية يذهب التوارق الي عكس ذلك، فهم يعتقدون انهم عرب جاءوا للمنطقة قبل مجئ الاسلام.

٧ - مثال ذلك النقوش الموجودة علي صخور جبال مناطق الطابيبلي ومناطق «الهفار» بالجنوب الجزائري.

٨ - «النوميديون» هم السكان الاصليون للجزائر ولذلك ينفي كثير من الباحثين الجزائريين وجود بربر في الجزائر، ويفتخرون بانتسابهم لبعض القيادات النوميدية امثال مسينيسا ويوغرطا.

٩ - نجد ذلك مفصلا في البحث المرجعي للدكتور «عثمان سعدي» والذي نشره اول مرة- حين كان سفيرا «للجزائر في العراق- تحت اسم : الاصول العربية للبربر، ووزعت منه الاف النسخ ثم اعاد نشره في الجزائر تحت عنوان: «عروبة الجزائر عبر التاريخ» وصدر في طبعته الاولي عن الشركة الوطنية للنشر والتوزيع: الجزائر، ١٩٨٢.

١٠ - ابجدية تيفناغ: هي نفس الحروف الفينيقية او الليبية القديمة، والجدول الذي نعرضه في نهاية الهوامش مقارنة بين ابجديته او الابجدية العربية.

١١ - من بين الوثائق الصادرة عن الاكاديمية البربرية في باريس، والتي انشأتها فرنسا سنة ١٩٦٧، هذه الوثيقة التي تحمل رقم ثلاثة (٣) التي صدرت في ١٩٧٣ نجد ما يلي:

«إذا كان العرب يدينون في وضع حروفهم الهجائية بالفضل للاراميين، والاوربيون يدينون للفنيقيين «فإن البربر لا يدينون لاحد في وضع الحروف الهجائية للغتهم: اي انهم قد اخترعوا - اذن - هذه الحروف التي ترجع الي عهد ضارب في القدم (٣٠٠٠ سنة)، والتي حافظ لنا عليها اخواننا التوارق في الصحراء..» وللعلم فالنص الاصلي للوثيقة بالفرنسية ولمزيد من التفصيل يمكن العودة الي المرجع الذي اعتمدنا عليه في نقل هذه الوثيقة، وهو :

د - احمد بن نعمان: فرنسا والاطروحة البربرية في الجزائر . منشورات دحلب الجزائر ١٩٩١، ص ١٣٨.

الأكـــراد

رجائي فايد

الأكراد

رجائي فايد
باحث وكاتب

مقدمة

يرجع أصل الأكراد إلى مجموعات بشرية تنحدر من اصول عرقية (آرية - هندو- اوربية) استوطنت المناطق الجبلية في آسيا الصغرى في منطقة جغرافية متصلة وضمن الحدود السياسية الحالية لخمس دول هي تركيا وايران والعراق والشام (سوريا ولبنان) والاتحاد السوفيتي سابقا (أرمينيا). وذلك قبل الميلاد بأكثر من الف عام علي أقل تقدير، وهي المنطقة التي تعرف حاليا بكردستان اي ارض الاكراد.

وعندما فتحها الاسلام لم تذب كغيرها في الثقافة العربية اذ حمت طبيعتها الخاصة اهلها من الذوبان في اي ثقافة او حضارة اخرى فاحتفظوا بخصوصياتهم القومية ولغتهم الخاصة... واللغة الكردية هي لغة غنية بالملاحم والقصص والشعر والشعراء الذين لهم مكانة متميزة في كردستان.. فالأكراد حتي الاميين منهم ذواقون للشعر يحفظونه ويرددونه ويغنونه في اصوات جبلية شجية.. وبين الجبل والاكراد علاقة خاصة.. فهو الملجأ وقت الخطر.. وما أكثر سنوات الخطر في تاريخ كردستان..!!.. وهو ايضا المكان الافضل للاحتفال بالمناسبات المختلفة، فلا معني لأي احتفال في مكان آخر غير الجبل، سواء كان الاحتفال بمناسبة اجتماعية او دينية او وطنية أو قومية.

والكردي شجاع وحذر في الوقت ذاته.. ميال للعزله وفضولي تجاه الغريب.. دائما في مواجهة الآخر يحيط نفسه بسياج سميك من الشك إلى أن يثق وعندئذ يثق بلا حدود. ملابسه خاصة.. لغته خاصة.. عاداته خاصة.. تقاليده خاصة به وحده.. نحن هنا امام شعب شديد الخصوصية وكما قال جمال الاتاسي (هناك في شمال العراق شعب آخر غير هذا الذي في بغداد او البصرة..).

وتصل المساحة الكلية لكردستان الي حوالي ٥٠٠ الف كيلو متر مربع.. أما عدد الاكراد فلا يوجد رقم

محدد لهم لان تعدادهم يتم بمعرفة الدول التي ينتمون إليها والتي لا تفصح أي منها عن هذا العدد.. وهو بشكل عام يتراوح بين ٣٥ مليون الي ٤٠ مليون، وهم بذلك يكونون اكبر قومية علي ظهر الارض لاتزال بدون كيان سياسي.

ولكن متى نشأ ما يسمى بالقضية الكردية..؟ وكيف قسمت كردستان هكذا..؟

لقد كانت البداية في القرن الخامس عشر حيث جرى التقسيم الأول لكردستان بين الامبراطورية العثمانية والامبراطورية الصفوية الايرانية ، وفي عام ١٩١٦ وبموجب اتفاقية سايكس بيكو تم تقسيم المنطقة التابعة للخلافة العثمانية بين تركيا والعراق والشام (سوريا ولبنان) والاتحاد السوفيتي سابقا ليصبح هذا هو التقسيم الثاني لكردستان.. وتنشأ ما سمي بالقضية الكردية التي مازالت قائمة حتي الان.

وخلال عام ١٩٩٨ استطاعت الحركة الكردية العراقية أن تحقق لنفسها عدة انتصارات هامة:

اولها: توقيع اتفاقية المصالحة الكردية الكردية في واشنطن بتاريخ ١٩٩٨/٩/١٧.

وثانيها: ما تم علي الصعيد العربي حيث شهد عام ١٩٩٨ ما يمكن ان يسمي بربيع العلاقات المصرية الكردية، فقد حدث خلاله:

١ . مؤتمر الحوار العربي الكردي بالقاهرة مايو ١٩٩٨ والذي نظمته اللجنة المصرية للتضامن.

٢ - المؤتمر السنوي للملل والنحل والاعراق لمركز ابن خلدون مايو ١٩٩٨، والذي شهد هذا العام حضورا كرديا متميزا، من حيث العدد والمستوي القيادي والحوارات.

٣ - ندوة اللجنة المصرية للتضامن لتقييم اتفاقية المصالحة الكردية، وشارك في تلك الندوة بعض القيادات الكردية وشخصيات سياسية مصرية وعربية وعراقية معارضة وحكومية.

وقبل أن يودعنا عام ١٩٩٨ استجد علي الساحة الدولية حدث هام جذب الاهتمام الدولي الواسع بالقضية الكردية ووفر لها زخما اعلاميا غير مسبوق، وهو القاء القبض علي عبد الله اوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني التركي في مطار روما وما اعقب ذلك الحدث من تداعيات استفادت منها كل الاطراف الكردية.

واذا كان عام ١٩٩٨ هو بحق عام خروج اكراد العراق من النفق المظلم الي بوابة الامل. فإنه بالنسبة لاكراد تركيا هو عام الخروج من النفي الطوراني الي الاعتراف الدولي الواسع بهويتهم ومشروعية مطالبهم.

اولاً :

أكراد العراق

من النفق المظلم
إلى بوابة الأمل

الخلافات والمصالحة

كانت المصالحة الكردية الكردية، وكما قدمنا هي أهم الأحداث علي ساحة كردستان العراق خلال عام ١٩٩٨.. ولكي يتسنى لنا معرفة أهمية ذلك فإنه يجب التعرض الي عدة نقاط هي:

١ - جذور الخلافات : ترجع جذور الخلافات الكردية الحديثة الي بداية تأسيس الحزب الديموقراطي الكردستاني في العراق عام ١٩٤٦ والتركيبة المتناقضة لقياداته.. فرئيس الحزب هو الملا مصطفي البارزاني بتكوينه العشائري (كان حينئذ في بداية منفاه الاختياري في الاتحاد السوفيتي ١٩٤٦-١٩٥٨) وسكرتارية الحزب تولاها حمزه عبد الله ثم ابراهيم احمد، وكلاهما يساري ماركسي فكان الامر الطبيعي حينئذ ان يحدث الخلاف بل والصراع عند كل حدث يتطلب اتخاذ موقف. وظلت رئاسة الملا مصطفي البارزاني للحزب اشبه بالرئاسة الشرفية حتي عودته من منفاه في الاتحاد السوفييتي عام ١٩٥٨لتصبح رئاسته فعلية ويحدث الخلاف ومن ثم الصراع، وفي هذا السياق كان دائما يتم التمييز بين جناحين داخل الحزب..

- البارزانيين بزعامة الملا مصطفي البارزاني.
- وجماعة البارتي (الحزب الديموقراطي الكردستاني) اي قيادات الحزب.. حمزه عبد الله وابراهيم احمد وجلال طلباني وآخرون.

وظلت تلك الخلافات قائمة بين الجناحين في كافة العهود المتلاحقة:

●في عهد عبد الكريم قاسم أدت أحداث الموصل ثم كركوك الي قيام الملا مصطفي بإبعاد حمزه عبد الله عن سكرتارية الحزب وتعيين ابراهيم احمد بدلا منه ارضاءاً لعبد الكريم قاسم.

●وفي عهد عبد السلام عارف اعترضت قيادات (البارتي) علي قبول الملا مصطفي لنظام اللامركزية الذي اعلنه عارف، اضافة الي اعتراضهم علي الاسلوب القيادي للملا، فقاموا بعزل الملا مصطفي في كونفرانس ماوت عام ١٩٦٤ مما حدا بالملا الي القيام باجراء مضاد ضد هؤلاء كانت الغلبة في النهاية له، وتدخل الخلافات الي مرحلة الصراع المسلح.

● وفي عهد البعث (البكر- صدام حسين) تفاوض الملا مصطفي مع الحكومة بعيدا عن التيارات الكردية الاخرى والتي كان اهم رموزها حينئذ وحتي الآن جلال طلباني، واسفرت تلك المفاوضات عن توقيع اتفاقية

الحكم الذاتي في ١١ مارس آذار ١٩٧٠. وعندما رفضت الحركة الكردية التطبيق الحكومي لهذه الاتفاقية ولجأت الي الكفاح المسلح عارض ذلك جلال طلباني. وعندما تخلت ايران عن دعم الحركة الكردية نتيجة لاتفاقية الجزائر في مارس ١٩٧٥ رأي الملا مصطفي البارزاني انهاء الكفاح المسلح واعطى اوامره بذلك، لأنه رأي ان الاستمرار في الكفاح المسلح في ظل المستجدات التي طرأت هو بمثابة الانتحار، لكن جلال طلباني وقيادات كردية يسارية اخرى كان لها رأي آخر بضرورة الاستمرار في القتال للمحافظة علي المكاسب التي تحققت للحركة الكردية.. ونتيجة لذلك وفي اول يونيو ١٩٧٥ اسس جلال طلباني الاتحاد الوطني الكردستاني بدعم واسناد كاملين من سوريا وانسلخ نهائيا عن الحزب الديموقراطي الكردستاني في حين غادر الملا مصطفي البارزاني وانجاله كردستان الي الولايات المتحدة الامريكية ليموت في مستشفى البحرية الامريكية في مارس ١٩٧٨.

وفي عام ١٩٨٣ دخل الاتحاد الوطني الكردستاني منفردا في مفاوضات مع السلطة العراقية استمرت لمدة عام في ظل معارضة من قبل القيادة المؤقتة للحزب الديموقراطي الكردستاني التي كانت قد تشكلت علي الساحة واصبح لها وجود جديد اضافة الي معارضة بعض الفصائل الكردية الاخرى التي تشكلت هي الاخرى علي الساحة الكردية.

خلال هذه الفترة كانت الخلافات والصراعات بين الفصائل الكردية المختلفة مستمرة ولا تخلو تلك الخلافات من القتال المسلح وعمليات العنف المتبادل الي ان تشكلت الجبهة الكردية من سبعة احزاب من ضمنها الحزب الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. وتم الاتفاق علي أن يتولى مسعود البارزاني قيادة الجبهة في الداخل في حين يتولى جلال طلباني قيادة الخارج.

وعندما حدثت الانتفاضة الكردية ضمن الانتفاضة الشعبية العراقية عقب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م دخلت الجبهة في مفاوضات مع الحكومة المركزية الي أن توقفت تلك المفاوضات في خريف عام ١٩٩١ لتتولي الجبهة مسئولية ادارة المنطقة ونظمت الانتخابات العامة في ١٩/٤/١٩٩٢ لتسفر عن اقتسام السلطة بين الحزبين الرئيسيين (الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني).

والواقع أن عملية انقسام السلطة تلك لم تؤد الي توحد حقيقي لكردستان العراق بل بقيت في حقيقتها مقسمة علي ارض الواقع من حيث السيطرة الفعلية والولاء، ففي الوقت الذي كانت فيه هناك مؤسسات دستورية علي السطح (برلمان- حكومة) فإن تيارات اخرى كانت تحت السطح تتماوج بعنف وتنتظر الفرصة لتغرق المكان بأسره بعنفها هذا. لقد كان هناك شعور تاريخي عميق داخل كل حزب بأنه الاولي لقيادة الشعب الكردي وان عملية اقتسام السلطة بين الحزبين هو غبن لحق به ولابد من تصحيحه، وراح كل طرف يستقطب ما

يستطيع من القوى السياسية الكردية الي صفه، كما راح ايضا يمد بصره الي الخارج طالبا العون والسند من قوى خارجية مختلفة، وتبودلت الاتهامات وازدادت التناقضات حدة، وبات المسرح مهيئا للعنف، والقتال الصريح فقط ينتظر الفرصة التي هي بمثابة اشارة البدء، وجاءت تلك الفرصة بأسرع مما كان متوقعا، وهي مشكلة الارض.

وتتلخص تلك المشكلة في أن الحكومة العراقية في السابق كانت قد سنت قانونا بمقتضاه تصادر املاك المواطن الذي يتغيب تاركا داره وارضه، ثم تملك تلك الارض الي مواطن اخر، وبموجب سند ملكية، ويلاحظ ما يلي:

- من يترك املاكه هكذا هو في الاغلب تركها للالتحاق بالحركة الكردية.

- ومن يتملك هذه العقارات هو في الاغلب ايضا من اتباع واعوان النظام.

- اصبح للعقار الواحد تبعا لذلك اكثر من مالك.

وعندما استقرت المنطقة في ظل الادارة الكردية عاد الغائبون ليطالبوا بعقاراتهم التي يملكها ويحوزها الآن آخرون.. وكانت مشكلة امام الادارة الكردية عجزت عن ايجاد حل لها، فكل المتنازعين لديهم سندات صحيحة..

وكانت تلك المشكلة هي الفرصة التي كانت تنتظرها الساحة الكردية لتتحول الخلافات الي صراعات مسلحة واسعة النطاق.

ففي نوفمبر ١٩٩٤ وفي منطقة حدودية هي قلقه دزه اصطحب احد العائدين مجموعة مسلحة واسترد ارضه بقوة السلاح ليشتعل الصراع الدموي.

٢ - التدخلات الاجنبية : جذب هذا الصراع مختلف القوى الاجنبية لتناصر هذا الطرف علي ذاك، وهي قصة كثيرا ما تكررت طوال التاريخ الكردي الحديث، حيث تعد احدي القوي الاجنبية حزبا كرديا بذاته بالدعم والاسناد المادي والعسكري ان دخل صراعا ضد الحكومة المركزية او ضد فصيل كردي اخر (حصلت قيادة جمهورية مهاباد في ايران عام ١٩٤٦ علي وعد سوفييتي بالدعم والاسناد والتأييد وقامت الجمهورية، وفي الوقت المناسب لم يصل الدعم وسقطت الجمهورية واعدم قادتها).. واستنادا الي هذا الوعد يدخل الحزب الموعود صراعا وقد يأتي الدعم جزئيا او لا يأتي علي الاطلاق.

وقراءة لاحداث السنوات الاخيرة يتضح ذلك لنا بجلاء، فخلال عام ١٩٩٦ تلقي الاتحاد الوطني الكردستاني وعودا من امريكا والغرب بالدعم والاسناد ضد الفصيل المنافس (الحزب الديمقراطي الكردستاني) وتمكن الاتحاد من خلال دعم امريكي جزئي من تحقيق بعض الانتصارات علي منافسه، ولأنه في أحيان كثيرة يجب الصراع الكردي الكردي غيره من الصراعات، لذلك لجأت قيادات الحزب الديمقراطي الكردستاني في ٣١ اغسطس ١٩٩٦ الي صدام حسين طالبه معونة قواته في صراعها ضد منافسها التقليدي (الاتحاد الوطني

الكردستاني).. وكان صدام حسين في أشد الاحتياج الي هذا التدخل ليحقق لنفسه الكثير.

- للتأكيد علي أنه مازال الاقوى والاكثر تأثيرا علي الساحة العراقية بما فيها المنطقة الكردية.

- خرق الحظر المفروض عليه شمال خط العرض ٣٦.

- تحقيق اي نصر هو في أمس الحاجة اليه بعد هزيمة عاصفة الصحراء.

وتمكن الحزب الديموقراطي الكردستاني بمعاونة قوات الحرس الجمهورية من طرد قوات الاتحاد الوطني من اربيل ثم من السليمانية بل من كل كردستان العراق الي اريان.

وبعد انسحاب قوات الحرس الجمهوري تمكنت قوات الاتحاد الوطني الكردستاني وبمعاونة قوات الحرس الشوري الايراني من العودة واسترداد مدينة السليمانية واجزاء من محافظتي كركوك واربيل لتصبح مدينة السليمانية مركز حكم الاتحاد الوطني الكردستاني والاحزاب المؤتلفة معه، في حين بقيت اربيل العاصمة الاقليمية لكردستان العراق هي مركز حكم الحزب الديموقراطي الكردستاني والاحزاب المؤتلفة معه.

وكأن عوامل الصراعات والاقتتال الداخلي لم تكن كافية كي تستقبل المنطقة عاملا جديدا وخطيرا وهو حزب العمال الكردستاني التركي بزعامة عبد الله اوجلان حيث اقام قواعد له في الشمال العراقي الكردي لينطلق منها لمهاجمة الاراضي التركية واشتد الصراع نتيجة لذلك، فالاتحاد الوطني الكردستاني يتحالف مع حزب العمال الكردستاني وضد الحكومة التركية في حين ان الحزب الديمقراطي الكردستاني يعادي حزب العمال الكردستاني ويتحالف في ذلك مع تركيا في مجال مطاردتها لقوات وقواعد هذا الحزب.. وتبلور هذا الموقف الي صراع دموي علي ارض كردستان العراق طرفاه الاتحاد الوطني الكردستاني وحزب العمال الكردستاني التركي من ناحية ومن الناحية الاخري الحزب الديمقراطي الكردستاني والقوات التركية.. وفي ظل هذا الوضع اصبح الوجود العسكري التركي في الشمال العراقي الكردي شبه دائم حيث ان الاجتياحات التركية بالدبابات والطائرات مستمرة، بل وصل الامر بتركيا الي الاعلان عن عزمها اقامة حزام امن تركي في الشمال الكردي العراقي علي غرار الحزام الامني بالجنوب اللبناني.

٣-الأكراد في مطحنة الصراعات: لقد تكبدت الحركة الكردية ثمنا فادحا نتيجة لصراعاتها حيث تكونت لها امام العالم الخارجي صورة سيئة علي أساس أنها حركة غابت عنها الرؤية الصحيحة فجبت خلافاتها الداخلية خلافاتها الرئيسية مع الآخر، واصبح الضحايا من الاكراد نتيجة لهذه الخلافات لا يقلون كثيرا عن ضحايا الصراع مع الحكومات العراقية المتعاقبة، ويسأل المراقبون دائما في حيرة: ماذا يريد الاكراد بالضبط..؟.. ثم تتردد المقولة الشهيرة: الاكراد اصدقاء الجميع ولكن عدوهم الوحيد هو الأكراد..!!..

لقد أدي اقتسام كردستان العراق بين الحزبين الرئيسيين الي وقوع المنفذ الجمركي في ابراهيم الخليل علي الحدود التركية في منطقة نفوذ الحزب الديموقراطي الكردستاني، فاحتفظ لنفسه ومنطقة نفوذه فقط بواردات هذا المنفذ الجمركي. وفي نفس الوقت فإن الطاقة الكهربية التي تغذي اربيل كانت ترد من سد دوكان وتمر في منطقة عمل الاتحاد الوطني الكردستاني الذي قام من جانبه بقطع التيار الكهربائي عن مدينة اربيل لتعش المدينة في ظلام دامس، ويدفع المواطن الكردي المسكين ثمن خلافات قياداته، اضافة الي الفاتورة الباهظة التي يسددها كل يوم من أمنه وأمانه وحياته ذاتها.

وساطات المصالحة:

مع بداية الصراع ظهرت وساطات دولية واقليمية في محاولة لعقد مصالحة بين الطرفين. ومن أهمها كانت وساطة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران من خلال رسالته الي كل من مسعود البارزاني وجلال طلباني في مارس ١٩٩٥ منوها بما يسببه القتال الدائر في كردستان بالاضرار بقية الشعب الكردي... الخ.. وفي نفس السياق كانت هناك وساطات اخرى دولية واقليمية الا ان أهم الوساطات علي الاطلاق هي تلك الوساطة التي قام بها الدكتور محمود عثمان وعزيز محمد وهما شخصيتان كرديتان مرموقتان حيث وجها في ابريل ١٩٩٧ رسالة الي الزعيمين الكرديين اقترحا فيها تنظيم مؤتمر وطني شامل للمصالحة الوطنية بين الاحزاب والتنظيمات الكردستانية العراقية.

وقد تم تنشيط هذه الوساطة فيما بعد حيث تولاها منفردا عزيز محمد السكرتير العام السابق للحزب الشيوعي العراقي من خلال زيارات مكوكية بين اربيل حيث مقر مسعود البارزاني والسليمانية حيث مقر جلال طلباني، لتسفر في النهاية تلك الجهود الدؤوبة عن قيام جلال طلباني بتوجيه رسالة الي مسعود البرزاني في ٩٧/١٢/٣١ حملها عزيز محمد مقترحا مشروعا شاملا للتآخي والسلام في كردستان العراق ومعلنا مبادرته بايقاف جميع الحملات الاعلامية طوال شهر رمضان المبارك، علي امل ان يصبح ذلك مستقبلا قرارا نهائيا ودائما. كما بادر باعادة التيار الكهربائي الي مدينة اربيل (١٦ شهرا كاملا بلا كهرباء نتيجة للصراعات).

وبعد عدة رسائل متبادلة تقرر في فبراير ١٩٩٨ تشكيل لجنة تنسيق عليا من المكتب السياسي للطرفين لتجتمع اسبوعيا وبرئاسة عزيز محمد. وانتظمت هذه اللجنة في اجتماعاتها الاسبوعية وحققت نتيجة لذلك نتائج طيبة.

نقلة نوعية جماهيرية

تشكلت في كردستان العراق جماعة لانصار السلام حيث قدمت لزعامة الحزبين مذكرة من اجل السلام الداخلي وقع عليها ما يقرب من (٢٠٠٠٠٠) مواطن كردي.. إن هذا الموقف يعتبر نقلة جماهيرية نوعية وسلوكا مستنيرا يؤكد أن الجماهير الكردية هي وقود كل صراع وهي ايضا صاحبة المصلحة الحقيقية في إنهاء

الصراعات واحلال السلام.

ومع استمرار لجنة السلام لاعمالها وبصورة منتظمة تم الاتفاق علي ما يلي :

أ - وقف الحملات الاعلامية نهائيا.

ب - بدء عمليات التطبيع بين الحزبين.

ج - اطلاق سراح الاسرى.

د- عودة المهجرين من كلا الجانبين الي مساكنهم.

هـ - مواجهة اي تجاوزات مستقبلية بالتفاهم.

و- الاتفاق علي مبدأ تشكيل الحكومة الائتلافية الانتقالية التي تمهد لاجراء الانتخابات، وتم ارجاء مناقشة اسلوب تشكيلها وتوزيع حقائبها لاجتماعات لاحقة، واصبح السلام الداخلي علي الابواب وبجهد كردي خالص.

وتدخلت امريكا!!

بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢١ زار كردستان العراق ديفيد ويلش نائب مساعد وكيل وزارة الخارجية الامريكية لشئون الشرق الاوسط يرافقه وفد يتكون من السادة / ديفيد بيم المستشار السياسي لعملية مراقبة الشمال- واندريو موريس مسئول قسم العراق في الخارجية الامريكية وعدد من المستشارين الامريكيين.. وصحب هذا الوفد ثلاثة مسئولين رسميين من الخارجية التركية (الصالح التركي منذ البداية) بصفة مراقبين، وتم توجيه الدعوة لكل من مسعود البارزاني وجلال طلباني لزيارة واشنطن والاجتماع بوزيرة الخارجية الامريكية مادلين اولبرايت.

اتفاقية واشنطن

بعد مفاوضات استمرت ثلاثة ايام وفي حضور امريكي تم التوقيع في واشنطن بتاريخ ١٩٩٨/٩/١٧ بين كل من مسعود البارزاني وجلال طلباني علي اتفاقية المصالحة الكردية ووقع علي هذه الاتفاقية ديفيد ويلش بصفته شاهدا عليها.

وفي المؤتمر الصحفي الذي اعقب التوقيع اعلنت مادلين اولبرايت مدى اهتمام الحكومة الامريكية بأمن ورفاهية شعب كردستان وحمايته ولن تكون هناك انفال اخرى او قمع اخر.. كما اكدت علي اهتمام حكومتها برفاهية الشعب العراقي (.....!!!)

ثم القي مسعود البارزاني كلمة أكد فيها نواياه الحسنة لانجاح الاتفاق وان اجراءات المصالحة الكردية ضمن وحدة العراق وسيادته، كما القي جلال طلباني كلمة مرحبا بالاتفاق واصفا اياه بالتاريخي.

نحن والاتفاقية:

تباينت الآراء العربية والمصرية عموما من هذه الاتفاقية بين مهاجم لها علي اساس انها ضد العراق ومصلحته خصوصا انها تمت برعاية امريكية وامريكا صاحبة الموقف المتشدد تجاه حصار العراق، وبين مرحب بها علي اساس انها خطوة علي طريق المصالحة الكردية العربية في اطار الدولة العراقية. ولقد نشرت صحيفة الاهرام القاهرية بتاريخ ١٩٩٨/١١/٢٣ لكاتب هذه السطور كلمة حول هذه الاتفاقية جاء فيها: (المصالحة الكردية الكردية والتي تمت علي الارض

الامريكية مؤخرا كنت اتمني منذ زمن ان تتم، ولكن فوق ارض عربية وبرعاية عربية لأن المصالحة في المنظور العربي وبالرعاية العربية ستصبح بكل تأكيد خطوة علي طريق رفع المعاناة عن الشعب العراقي بعربه واكراده. فالتناحر والتقاتل الذي طال امده بين الحزبين الرئيسيين كان يصعب من امكانية التوصل الي حل نهائي وواقعي وعقلاني للمشكلة الكردية في اطار عراق موحد، هذا الاقتتال فتح الباب واسعا امام التدخلات الاجنبية اقليمية ودلية مما اوجد حالة من الخطورة البالغة علي امن وسلامة العراق بل وعلي الأمن القومي العربي بأسره، كما أن هذا الاقتتال العبثي خلق فاتورة باهظة الثمن دفعها الشعب الكردي المسكين.. لقد طالبت بهذه المصالحة من خلال لقاءات شخصية متعددة بقيادات كردية ومن خلال مراسلات متبادلة.. وليت المصالحة كانت قد تمت علي ارض عربية، لكنها تمت، وعلينا ان نتعامل مع الواقع الجديد ونوظف هذه المصالحة لصالح شعب العراق بعربه واكراده لتكون مدخلا لمصالحة شاملة عربية كردية تؤدي الي حصول الاكراد علي حقوقهم القومية المشروعة في اطار وحدة وسلامة اراضي العراق..).

ولقد نظمت اللجنة المصرية للتضامن ندوة لدراسة وتحليل هذه الاتفاقية سوف نتعرض لها فيما بعد.

تركيا والاتفاقية:

رغم ان تركيا كات متواجدة منذ الخطوة الاولي حيث رافق ثلاثة مسئولين اتراك الوفد الامريكي عند زيارته للمنطقة.. الا انه لوحظ غياب تركيا في واشنطن وفي مراسم التوقيع علي الاتفاقية.. وهاجمت تركيا تلك الاتفاقية بحجة أنها تهدد سلامة الاراضي العراقية !!.. وكأن سلامة الأراضي العراقية اصبحت هما تركيا..!! وهي التي مطالبها لا تخفي علي أحد بخصوص ضم ولاية الموصل اليها. والعجيب ان تركيا في حقيقة الأمر ربحت من هذه الاتفاقية التي نصت على حماية الحدود التركية وعدم انتهاكها وانهاء قواعد حزب العمال الكردستاني التركي على اراضي كردستان العراق، وتعهد الحزبان بالقيام بهذه المهمة.

اذا لماذا تهاجم الاتفاقية..؟

ولن نجد اجابة علي هذا السؤال سوي ان تركيا في حقيقة الامر لا تريد أمنا او أستقرارا في الشمال العراقي الكردي، ففي ظل غياب الامن والاستقرار تظل الحجة قائمة للقوات التركية كي تجتاح الشمال الكردي العراقي من وقت لآخر، بل وتستقر فيها ليتجدد الحلم التركي القديم في ضم ولاية الموصل.

من نتائج المصالحة.. الخطاب الاعلامي كنموذج:

لقد حدث تغير ايجابي هائل علي القضية الكردية بين عام ١٩٩٧، ١٩٩٨ مما جعلنا نصف هذا التغيير بأنه بمثابة الخروج من النفق المظلم الي بوابة الامل.

والخطاب الاعلامي كان اول من شمله هذا التغيير، وبعقد مقارنة بسيطة بين امثلة لمفردات الخطاب الاعلامي عام ١٩٩٧ بمثيلتها عام ١٩٩٨ سيتبين لنا حجم التغيير الهائل الذي تم.. وسوف نعتمد في

استخراج هذه المفردات علي الصحف الكردية التي تصلنا من كلا الحزبين باللغة العربية (خه - بات لسان حال الحزب الديموقراطي الكردستاني، والاتحاد لسان حال الاتحاد الوطني الكردستاني) .

ففي عام ١٩٩٧ كان الخطاب الاعلامي يحفل بمفردات التراشق الاتية :

(مغرورين بجهلهم- الملاحقات ضد المثقفين- الجاني على رهطه- الجحوش والارهابيون- اعداء البلاد- العناصر المنكوبة- الخيبة والاحباط والاندحار- بئس القيادة وبئس المصير- العزلة والاستنكار- النهج التخريبي والتدميري - الخيانة- العلاقات التاريخية مع اسرائيل- ممارسات مدانة ضد الشعب الكردي ..الخ) .

وفي رد السيد مسعود البارزاني على رسالة الكاتب اليه والتي نشرت في تقرير مركز ابن خلدون للعام الماضي اقر بأن الخطاب الاعلامي كان متدنيا بين الحزبين، وانه من جهته حاول جاهدا ايقاف هذا التدني وانحي بالائمة على الطرف الآخر، في حين انه من خلال حوار الكاتب المباشر مع السيد/ جلال طلباني اقر ايضا بنفس الامر، وحمل الطرف الآخر مسئولية ذلك.

وايا كان المسئول هذا او ذاك فإن ايقاف الحملات الاعلامية كانت اول ثمرة للتقارب الكردي الكردي وبعدها قطف الشعب الكردي العديد من الثمار.

وفي عام ١٩٩٨ كان الخطاب الاعلامي مختلفا تماما وبنسبة ١٨٠° كاملة، فلم تعد هناك اي اتهامات متبادلة بين الحزبين، بل علي العكس توحد هذا الخطاب ليشيد بخطوات السلام، ونقل لهفة الشعب الكردي لاتمام المصالحة الكردية. والي مفردات الخطاب الاعلامي لعام ١٩٩٨، وننقل نموذجاً منها: -

نتجت عن الازمة محن والام شديدة عاني منها المواطنون وعاني منها انصار الطرفين واصدقاء شعبنا ايضا .. استعادة الثقة والاطمئنان. . ان الف يوم من الحوار افضل وانفع واصح من ساعة قتال واحدة.. وتشكلت لجنة التنسيق العليا والتي واصلت اجتماعاتها بمثابرة واصرار وعززت الثقة واعادت الكثير من اسباب التفاهم والاطمئنان وصانت اجواء الاستقرار. . ان اقرار السلام الداخلي ضرورة ومطلب وهدف لا يمكن ان نحيد عنه.. اجواء تبعث على الارتياح والتفاؤل. . السلام مسألة حياتية.. لن نتهاون في تقديم اي ضرب من ضروب الفداء والمبادرات والتضحيات من اجل السلام. .الخ) .

ما اشد الفارق في الخطاب الاعلامي لكلا الحزبين بين عامي ١٩٩٧، ١٩٩٨ وهو ولا شك مؤشر لما حدث في كردستان العراق من طفرة نتيجة لهذه المصالحة في نواحي اخرى كثيرة .

حقا لقد استطاع اكراد العراق بهذه المصالحة أن يحققوا لانفسهم الخروج من النفق المظلم إلى بوابة الامن، ويقي امامهم الكثير ليتسنى لهم اجتياز تلك البوابة.. أمامهم انجاز تشكيل الحكومة المؤقتة الائتلافية.. امامهم الاتفاق علي كيفية توزيع موارد المنطقة .. امامهم التحضير للانتخابات العامة..

امامهم لجراء الانتخابات ذاتها .. امامهم وهو الاهم القبول بنتائج هذه الانتخابات مهما كانت لان هذا هو المحك الحقيقي لاثبات مصداقية القيادات الكردية امام شعوبها .. ومن بعد ذلك امامهم الدخول في مفاوضات شاقة وعسيرة مع الحكومة المركزية للاتفاق على الشكل النهائي معها . ان كل خطوة من هذه الخطوات تتطلب حكمة بالغة وتغليب الصالح العام علي المصالح الشخصية الضيقة .. واذا تحققت كل تلك الخطوات وبشكل يرضي عنه الجميع فإن اكراد العراق حينئذ يكونون قد اجتازوا بوابة الامل الي رحابة المستقبل.

ثانيا :

أكراد سوريا ولبنان

أ - اكراد سوريا :

يصل عدد الاكراد في سوريا الي حوالي مليون ونصف مليون نسمة، وهم يقيمون في محافظات الحسكة وحلب والقامشلي، ويشكلون القومية الثانية في سوريا (يوجد في سوريا عرب واكراد وارمن وآشور وسريان) ولا توجد خلافات عميقة بين العرب والاكراد داخل سوريا، رغم ان سوريا تتجاهل الي حد ما مسألة الاعتراف بالقومية الكردية علي اراضيها، دون ان تكون هناك اي تفرقة من قبل الحكومة بين القوميات والاقليات.

وهناك بعض الملاحظات نتوقف عندها:

١ - في عام ١٩٥٨ تم توزيع العرب على منطقة الجزيرة والتي غالبية سكانها من الاكراد لاقامة ما يسمي بالحزام العربي (منطقة الجزيرة غنية بالموارد البترولية والمعدنية).

٢ - في عام ١٩٦٠ تم تجريد حوالي ١٥٠ ألف كردي سوري من جنسيتهم السورية (في عهد الوحدة بين مصر وسوريا) علي اساس انهم مهاجرون من تركيا الي سوريا، وهؤلاء حاليا محرومون من حقوقهم

السياسية وحق المواطنة.

٣ - يوجد في سوريا العديد من الاحزاب الكردية ولكن معظمها احزاب غير شرعية، ومن الاحزاب التي تأخذ صفة الشرعية الحزب الديموقراطي الكردي السوري والذي عقد مؤتمره القطري الثامن في ابريل ١٩٩٨ وقد جاء في البيان الختامي للمؤتمر بعض الفقرات التي سنعرضها لاهميتها من حيث القاء الضوء علي علاقة تلك الاحزاب بالحكومة السورية وبالاكراد في الدول الاخرى:

(... ان الشعارات التي انعقد المؤتمر في ظلها كانت تتمحور حول دعوات إلى تعزيز وصيانة وحدة الحزب السياسية والفكرية، من اجل وحدة نضال الحركة الوطنية الكردية في سوريا، وتعزيز الوحدة الوطنية في البلاد علي اساس من العدالة والمساواة واشاعة الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الانسان، اضافة الي الدعوة الي حماية تراث البارزاني الخالد في الوطنية والاخلاص لقضية الشعب الكردي..).

ومن الاحزاب الكردية الاخري في سوريا ما يلي :

- الحزب الديموقراطي التقدمي في سوريا.
- الحزب اليساري الكردي في سوريا.
- الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا.
- حزب الوحدة الديموقراطي في سوريا (يكيتي).
- حزب الاتحاد الشعبي الكردي في سوريا .

ويجمع هذه الاحزاب التحالف الديموقراطي الكردي في سوريا وامينه العام صلاح بدر الدين والذي ارسل برقية تحية الي مؤتمر الحوار العربي الكردي الذي انعقد في القاهرة في ابريل ١٩٩٨.

٤ - ان طموحات اكراد سوريا لا تتجاوز الحقوق الثقافية فقط.

٥ - ورغم ان لهم مطالب ثقافية فإن اكراد سوريا اسهموا اسهامات كبيرة في الحركة السياسية والثقافية الحديثة في سوريا حيث يذكر التاريخ الحديث العديد من الاسماء الكردية مثل :

اديب الشيشكلي «رئيس جمهورية سابق»
محمد سعيد رمضان البوطي «مفكر اسلامي شهير»
سليم بركات « أديب ومفكر».
خالد بكداش «الامين العام للحزب الشيوعي السوري»
احمد كفتارو «مفتي الديار السورية حاليا».

ب - أكراد لبنان:

يتراوح عدد الاكراد في لبنان في حدود ٢٠٠ الف نسمة، وهم يتواجدون في معظم مدن لبنان، وعلاقتهم جيدة بالحكومة اللبنانية، وكذلك بباقي الشعب اللبناني. القليل من هؤلاء الاكراد يحمل الجنسية اللبنانية في حين ان البعض الاخر إما أنه تتم حاليا دراسة منحه هذه الجنسية، اوانه يحمل بطاقات اقامة مؤقتة، ويرجع ذلك الي ان هؤلاء دخلوا لبنان هربا من قمع كمال اتاتورك وخلفاؤه لاكراد تركيا، وساعدهم على الاقامة في لبنان الزعيم اللبناني كمال جنبلاط.

ولاكراد لبنان احزاب ونشرات وصحف، ومن هذه

الاحزاب حزب روزكاري الكردي اللبناني. وفي اواخر ابريل ١٩٩٨ تقدم وفد من اكراد لبنان بمذكرة الي رفيق الحريري رئيس الوزراء حينئذ طالبوه فيها بالاعتراف الحكومي وتمثيل المواطنين الاكراد اللبنانيين في المؤسسات والهيئات اللبنانية والعامة في الجمهورية اللبنانية. كما طالبوا بتجديد اقامة الاكراد اللبنانيين الذين لازالوا محرومين من حقوق المواطنة في لبنان.

ثالثا :

أكراد تركيا

مقدمة

رغم ان هذا التقرير معني اساسا بالاقليات والملل والنحل في الوطن العربي، الا ان ما حدث خلال الاعوام السابقة وعام ١٩٩٨ علي وجه الخصوص من تأثيرات تركية خطيرة علي الشمال الكردي العراقي، ومن ازمة كادت ان تصل الي حافة الاصطدام المسلح بين تركيا وسوريا وكان السبب واحدا في الحالتين، وهو حزب العمال الكردستاني التركي وقواعده التي اقامها في الشمال العراقي الكردي، وقيام القوات التركية بمطاردة تلك القواعد والقوات، وتباين موقف الحزبين الرئيسيين من حيث معاداة طرف والتحالف مع طرف آخر ادي ذلك الي اقتتال بينهما قبل مبادرة ١٩٩٧/١٢/٣١ وعلي الجانب السوري كان الاتهام التركي لسوريا بتواجد قواعد للحزب في سوريا وسهل البقاع اضافة الي تواجد عبد الله اوجلان نفسه في سوريا وحسب الاتهام التركي مما خلق ازمة خطيرة في المنطقة.

ازاء ذلك فإنه من الصعب في هذه الدراسة تجاهل الشأن الكردي التركي.

أكراد تركيا والنفي الطوراني

يشكل الاكراد داخل تركيا حوالي ٣٠٪ من اجمالي عدد السكان، وبذلك يصل عددهم الي حوالي ٢٠ مليون نسمة. وعن علاقة الحكومة التركية بالاكراد يقول الشاعر الكردي الكبير بيره ميرد (الحكومة التركية آلة لا تستطيع العمل في كردستان ان لم تدهن بدماء الشعب الكردي).

وتري النظرية الكمالية الطورانية ان الحضارة التركية هي المصدر الاول لكل حضارات العالم (المصرية - الصينية- الهندية - الفارسية - اليونانية ...الخ) وان اللغة التركية هم ام لغات الدنيا، وكان الشعب التركي الخارج من هزيمة وتقسيم دولة الخلافة يحس احساسا داخليا بالمرارة وفي حاجة ماسة الي مثل هذه النعرة، فساعد ذلك كمال اتاتورك كثيرا في ترسيخ هذه الفكر وفي الأذهان التركية، ونصب الجيش حارسا علي هذه الفكرة التي ان عارضها احد ولو بالكلام فمصيره السجن.

وعلي هذا الاساس كانت نظرة حكام تركيا الي الاقليات الغير تركية داخل تركيا هو النفي الكامل.. يقول عصمت اينونو عام ١٩٣٠ (للأمة التركية وحدها حق المطالبة بالحقوق الجنسية والعنصرية في هذه البلاد، ولا حق لهذا لأية عناصر اخرى).

ويقول محمود اسعد بك وزير العدل (التركي هو السيد الاوحد والصاحب الاوحد للبلاد، اما الاشخاص المنحدرون من اصل تركي غير نقي فلهم حق واحد: ان يكونوا خداما وعبيدا).

وطبقا لهذه النظرية بالغة العنصرية فليس امام غير الاتراك في تركيا سوي :

١- اما الاندماج والتتريك، والغاء اي انتماء بل والغاء الذاكرة القومية تماما.

٢ - او يتركوا تركيا، لان تركيا للاتراك فقط اصحاب الدم النقي.

وكان لابد ان تحدث انتفاضات كردية ضد هذا النفي فتوالت، الانتفاضات ومنها انتفاضة الشيخ سعيد عام ١٩٢٥- انتفاضة اراران عام ١٩٣٠ - انتفاظة ديرسيم ١٩٣٥، وقد ووجهت كافة الانتفاضات بعمليات قمع وحشية تمثلت في هدم القرى وتشريد سكانها والاعدام واسقاط الجنسية التركية، كما واكب ذلك حملة ثقافية منظمة تنفي تماما وجود ما يسمى بالاكراد في تركيا حيث منعت السلطات استعمال كلمة كرد، اما ارتداء الزي القومي والاغاني الشعبية فقد منع ذلك تماما.

الحركة الكردية بعد الحرب العالمية الثانية

امتثالا لرياح التغيير الدولية اضطرت حكومة عصمت اينونو ان تسمح ببعض الحريات للشعب التركي فسمحت بتشكيل الاحزاب عام ١٩٤٦ وتنظيم اول انتخابات تشريعية عام ١٩٥٠ وفي عام ١٩٦٠ فتح حزب العمال التركي ابوابه للاكراد للانضمام لصفوفه ومن خلال هذا الحزب استطاع ان يصل الاكراد الي البرلمان ولكن ليس بصفتهم القومية الكردية. وفي عام ١٩٦٠ ايضا وبشكل سري تأسس الحزب الديمقراطي

الكردستاني التركي دون أن تكون له ميلشيات مسلحة وفي عام ١٩٦١ اشترك الاكراد مع الاتراك التقدميين في انشاء احزاب مشتركة. وفي عام ١٩٦٧ اجتاحت المناطق الكردية مظاهرات ضخمة قمعتها الحكومة. وفي سنة٧٩ حكم بالسجن علي وزير من اصل كردي لانه قال (في تركيا اكراد وانا واحد منهم).

وفي عام ١٩٧٩ تكاثرت الاحزاب اليسارية التركية وساندها الاكراد بالدعم والانضمام اليها وواكب ذلك تصعيد حكومي ضد الاكراد بالقمع والارهاب، وفي هذه الفترة ظهرت احزاب كردية علي الساحة اما بصورة سرية في الداخل او علنية في الخارج ومنها :

١ - الحزب الاشتراكي الكردستاني.

٢ - الحزب الديمقراطي الشعبي وهو حزب علني وشرعي ولا يحمل اي اشارة لهويته الكردية ومن خلاله تمكن ٢٢ كرديا من الوصول الي البرلمان الي ان تبين للحكومة الكردية الهوية الحقيقية للحزب، فتم حله وزج باعضائه في السجن.

٣ - حزب العمال الكردستاني التركي P.K.K وهو محور الصراع الحالي وقد اسسه عبد الله اوجلان والذي سنتوقف عنده.

عبد الله اوجلان:

فجأة اصبح ملء السمع والبصر .. استطاع ان يقفز بالقضية الكردية الي الصدارة بين قضايا العالم.. فمن هو ..؟

١ - حتي عام ١٩٧٤ كان طالبا ماركسيا في كلية العلوم السياسية بأنقرة، وكانت عقيدته السياسية النضالية اممية، إلى ان اعتقل عام ١٩٧٤ لاشتراكه في مظاهرات يسارية.

٢ - داخل السجن اعاد النظر في مفاهيمه لينتهي إلى ان اولويات النضال هناك في كردستان وضد الحكومة التركية الفاشية.

٣ - اسس حزب العمال الكردستاني التركي عام ١٩٧٨ وشكل ميلشياته المسلحة (الكريلا) ولقيت دعوته اصداءا واسعة بين اكراد اوروبا، فاصدروا الصحف الكردية، واسسوا عدة مراكز ثقافية كردية في اوروبا كما اسسوا محطة تليفزيونية فضائية (MED T.V).

٤ - في ١٥ اغسطس ١٩٨٤ بدأ الكفاح المسلح ضد القوات المسلحة التركية.

٥ - كرد فعل متوقع قام الجيش التركي بعملية عسكرية سميت بالضربات الوقائية الواسعة حيث قام باخلاء اكثر من ٦٠٠٠ قرية كردية من سكانها وقد اعطي هذا زخما بشريا مضافا لميلشيات الحزب.

٦ - ومنذ ذلك الحين وحتي الآن فشلت ثاني اقوي قوة في حلف الاطلنطي في القضاء علي قوات حزب العمال الكردستاني او تنال من عبد الله اوجلان.

قراءة في فكر عبد الله اوجلان

من خلال الاحاديث المختلفة التي ادلي بها عبد الله اوجلان سواء للصحف أو للمحطة الفضائية الكردية نستطيع ان نستخلص ما يلي :

١ - اهمية كردستان للوطن العربي والاسلامي : لكردستان موقع جيوبولوتيكي هام للمنطقة العربية وان شعوب الشرق الاوسط (بما فيها كردستان) متداخلة تاريخية وثقافيا ويجب ان تقوي الروابط بينهم كما يري ان الحركة الكردية مصدر قوة للشعوب العربية والاسلامية.

٢ -الشمال الكردي العراقي: لابد من حل ديمقراطي ثوري شامل لاكراد العراق ضمن الاطار العراقي.

٣ - حزب العمال والحكومة التركية : التكوين الاساسي للكمالية لا يمكن ان يقبل بالحلول الديموقراطية والانسانية، ويسعي حزب العمال الكردستاني بكفاحه المسلح من خلال قوات الكريللا (ميلشيات الحزب) إلي ارغام الحكومة التركية للجلوس علي مائدة المفاوضات.

٤ - التحالف التركي الاسرائيلي الامريكي: هذا التحالف سيعمل علي السيطرة علي المنطقة برمتها .. إنه ليس تحالفا امنيا انه تحالف استراتيجي جيبوبولوتيكي يقف وراء كل ازمات المنطقة.

يوميات ازمة اوجلان:

- ٧ اكتوبر ١٩٩٨ الرئيس مبارك يواصل مساعيه لنزع فتيل الازمة بين تركيا وسوريا، فبعد زيارة انقرة للمرة الثانية توجه الي دمشق للمرة الثانية ايضا، وهو يحمل مطالب تركيا بأن توقف سوريا دعمها للمقاتلين الاكراد وتسليم عبد الله اوجلان الي تركيا.

- ١٠ اكتوبر ١٩٩٨ انقرة تعلن انها لن تتراجع مع دمشق وتعد لاستراتيجية الرد والذي يتضمن اجراءات دبلوماسية واقتصادية و عسكرية لاجبار سوريا علي التراجع عن دعمها لحزب العمال الكردستاني، وفي غضون ذلك انتقل كمال خرازي وزير الخارجية الايرانية بين دمشق وانقرة للهدف ذاته.

- ١٣ اكتوبر ١٩٩٨ ارتياح سوري وترحيب تركي رسمي بالرسالة التي نقلها اليهم عمرو موسى.

- ١٥ اكتوبر وزير الدفاع التركي يصرح بأن زيارات وزير خارجية مصر وايران افادتا بأن (معسكرات الارهابيين) علي الاراضي السورية اغلقت وان عبد الله اوجلان غادر سوريا.

- ٢١ اكتوبر الحكومة التركية تأكد لها ان عبد الله اوجلان موجود في العاصمة الروسية وانه يسكن في احدي ضواحي موسكو .

- ٢٨ اكتوبر : تركيا تطلب من روسيا رسميا تسليمها عبد الله اوجلان.

- ١٤ نوفمبر اعلنت وزارة الداخلية الايطالية امس انها اعتقلت عبد الله اوجلان عقب وصوله الي مطار ليوناردو دافنشي بروما، بينما ذكرت محطة (M.E.D) الكردية ان اوجلان طلب اللجوء السياسي لايطاليا.

- ١٥ نوفمبر مسئول بارز في حزب العمال الكردستاني يصرح بأن اوجلان مستعد للمحاكمة التي سيحولها الي عملية سياسية هدفها الحصول علي اعتراف دولي بشرعية مطالب الاكراد. وفي روما اكد وكيل وزارة العدل ان قضية اوجلان معقدة تتعلق بحياة

انسان وليس معقولا تسليمه اذ يواجه حكم الاعدام في تركيا، وتباينت الاحزاب الايطالية المؤتلفة في الحكومة في مواقفها تجاه قضية تسليم عبد الله اوجلان لتركيا.

- ١٨ نوفمبر : رئيس الوزراء الايطالي يعلن رفض تسليم عبد الله اوجلان الي تركيا، وفي محاولة تركية يائسة تردد سعي تركيا الي تعديل القانون والغاء عقوبة الاعدام والتأكيد علي ان اوجلان سيحظي بمحاكمة عادلة نزيهة في حال تسليم ايطاليا له.

- ٢١ نوفمبر : ازمة سياسية خطيرة بين تركيا وايطاليا بسبب رفض رئيس الوزراء الايطالي تسليم اوجلان، وتركيا تؤكد بأنه علي الحكومة الايطالية ان تتعامل مع هذه الحالة بجدية، لان الارهاب هو جريمة ضد الانسانية، واصبح مستقبل العلاقة الايطالية التركية مرهونا بتسلمي اوجلان.

وقد اطلق القضاء الايطالي سراح عبد الله اوجلان مع تحديد اقامته في روما ورفض الطلب التركي بتسليمه اليها.. استقبلت تركيا القرار الايطالي باستياء بالغ وقال وزير الدفاع التركي ان بلاده ستعيد النظر في التعاون العسكري مع ايطاليا.. وسارت مظاهرات تركية حاشدة في انقرة واستنبول منددة بالقرار الايطالي، واعلن رئيس الوزراء الايطالي عدوله عن السفر الي استنبول لحضور مباراة في كرة القدم بين البلدين.

- ٢٣ نوفمبر تركيا تتقدم بمذكرة احتجاج خامسة للسفير الايطالي في انقرة وتستعد للطعن في قرار القضاء الايطالي.

- ٢٥ نوفمبر الاتحاد الاوروبي يهدد تركيا بعقوبات تجارية بسبب مقاطعة السلع الايطالية، والدولية الاشتراكية تدين تداعيات قضية اوجلان خاصة ما يتعلق بمقاطعة السلع الايطالية والمظاهرات المعادية سواء داخل تركيا او خارجها.

- ٢٦ نوفمبر تركيا تتراجع عن المطالبة بالزعيم الكردي مع اصرارها علي محاكمته ولو في الخارج والرئيس الفرنسي جاك شيراك يتضامن مع ايطاليا في ازمتها مع تركيا. اوجلان يعلن انه يرغب في اقامة حكم ذاتي في كردستان دون المساس بوحدة وسلامة الاراضي التركية، وقدم اقتراحا للسلام من ٦ نقاط هي :

١ - وقف العمليات العسكرية ضد القرى الكردية.

٢ - عودة اللاجئين الي قراهم.

٣ - حكم ذاتي للمنطقة الكردية دون المساس بوحدة وسلامة اراضي تركيا.

٤ - الاعتراف بحق الاكراد في الحريات الديمقراطية التي يتمتع بها الاتراك.

٥ - الاعتراف بالهوية واللغة والثقافة الكردية.

٦ - التعددية والحرية الدينية.

- ٩٨/١٢/١٤ طيرت وكالات الانباء تصريحات لاوجلان يعلن فيها تخليه عن الكفاح المسلح واتخاذ المنهج السلمي، وسوف نحاول في السطور القادمة تحليل هذا الخبر..

لقد سبق لاوجلان اطلاق تصريحات مشابهة، منها الاعلان عن وقف اطلاق النار من جانب واحد عامي ٩٣،

٩٤ لان هذا القتال ادي الي مقتل ٣٠ الف شخص، لكن الحكومات التركية المتعاقبة رفضت ذلك لان هناك خيار وحيد امام اوجلان ان يسلم نفسه الي السلطات التركية لمحاكمته بتهمة ارتكاب جرائم ارهابية.

وكمحاولة لفهم هذا التوجه الجديد لعبد الله اوجلان فإنه يجب الرجوع الي المستجدات التي طرأت الي الساحة الكردية وهي :

١ - الاتفاق الكردي الكردي في واشنطن والذي اغلق حدود كردستان العراق امام قوات هذا الحزب وتعهد الحزبان الكرديان العراقيان بضمان امن حدود تركيا.

٢ . الضغط التركي علي سوريا والذي اثمر هو ايضا علي نفس النتيجة اغلاق الاراضي السورية وحدودها امام نشاط لقوات الحزب.

في ظل هذه المستجدات فإنه لا يمكن عمليا ان يواصل الحزب نشاطاته العسكرية لان هذه معناها الاقدام على الانتحار.

لذلك لم يكن امام عبد الله اوجلان امام هذه المستجدات سوي الاعلان عن تغيير نهجه من الكفاح المسلح الي الكفاح السلمي..

ونصل الي آخر الفصول بالنسبة لقضية عبد الله اوجلان فقد تردد ان اتفاقا تم ويقضي بتسليم اوجلان الي البانيا.. واذ صح هذا الخبر فإن الامر يأخذ وضعا جديدا.. فالتواجد التركي داخل البانيا ليس بالقليل فضلا عن ان الظروف الخاصة لالبانيا اقتصاديا وامنيا ومع التغلغل التركي فيها فإنه يمكن الاستنتاج ببساطة ان تسليم اوجلان لالبانيا هو في حقيقته اذا تم تسليم لتركيا مع حفظ ماء وجه ايطاليا.

هذا اذا لم يستجد علي الساحة امور اخرى بشأن هذه القضية التي تقدم لنا في كل يوم مفاجآت جديدة.

ملاحق ووثائق

عام الحوار العربي الكردي

من الامور الهامة التي استجدت علي الساحة خلال عام ١٩٩٨ والتي جعلت هذا العام هو ربيع العلاقات العربية الكردية ، ما يلي :

١ - مؤتمر الحوار العربي الكردي.. القاهرة يومي ٢٧ ، ١٩٩٨/٥/٢٨.

٢ - المؤتمر السنوي لمركز ابن خلدون للملل والنحل والاعراق.. القاهرة يومي ٢٩ ، ٥/٣٠ ١٩٩٨.

٣ - ندوة اللجنة المصرية للتضامن لمناقشة اتفاقية المصالحة الكردية في واشنطن.

١ - مؤتمر الحوار العربي الكردي :

تم تنظيم هذا المؤتمر من قبل اللجنة المصرية للتضامن وشاركها في الدعوة الحزبان الرئيسيان في كردستان العراق (الحزب الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الكردستاني).

وقد تشكلت لجنة تحضيرية للاعداد للمؤتمر برئاسة الاستاذ احمد حمروش رئيس اللجنة المصرية للتضامن وعضوية السادة الاساتذة :

د. حلمي الحديدي، السفير احمد توفيق خليل - السفير محب السمرة - احمد نافع - د. سعد الدين ابراهيم- انجي رشدي- د. رفعت السعيد - نبيل زكي- رجائي فايد- درية عوني.

وشارك في عضوية اللجنة عن الجانب الكردي السيدان/

عمر بوتاني ممثلا عن الحزب الديمقراطي الكردستاني

عدنان المفتي ممثلا عن الاتحاد الوطني الكردستاني.

وواجهت اللجنة في عملها عدة عقبات:

١ - المشاركة الحكومية العراقية : رغم مفاتحة الجانب الحكومي العراقي اكثر من مرة الا ان ذلك قوبل بالرفض التام بل حاولت الجهات الرسمية العراقية عبثا منع المؤتمر من الانعقاد بمختلف السبل.

٢ - حدود المشاركة الكردية : وقد رؤى ان تقتصر المشاركة والحوار علي اكراد العراق فقط علي اساس انهاالمشكلة الاكثر الحاحا في الوقت الحاضر ولها تداعياتها الخطيرة علي المنطقة .

٣ - مشكلة مشاركة بعض قوى المعارضة العراقية الغير كردية، ورؤى عدم توجيه الدعوةاليها على اساس ان المؤتمر ليس مؤتمر المعارضة العراقية وليس ضد الحكومة في بغداد.

وقائع جلسات المؤتمر: كانت الجلسة الافتتاحية هي جلسة مراسم تحدث في بدايتها رئيس اللجنة المصرية للتضامن ثم تليت رسالة السيد: مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني ثم القي السيد جلال طلباني الامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني كلمته ومن بعده القي السيد سامي عبد الرحمن رئيس وفد الحزب الديمقراطي الي المؤتمر كلمته.

وكانت كل الكلمات تدور في اطار واحد هو وحدة العراق وتحقيق الطموحات القومية للشعب الكردي ضمن هذا الاطار.

وفي جلسة العمل الاولي التي رأسها أ. محمد فائق رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان مع السيد/ جلال طلباني وكان موضوع هذه الجلسة (العلاقات التاريخية العربية الكردية) تحدث خلالها عدد من الاساتذة الباحثين والسياسيين الاكراد والعرب والمصريين وقد نوهوا جميعا بالعلاقات التاريخية التي تربط العرب بالاكراد علي مر التاريخ.

وفي جلسة العمل الثانية بعنوان (كردستان الحاضر والمستقبل في اطار وحدة العراق) رأس هذه الجلسة السفير احمد توفيق خليل والسيد/ سامي عبد الرحمن وتحدث فيها ايضا عدد من الاساتذة والباحثين اكرادا وعربا ومصريين، وتحدثوا عن مشاكل الحاضر وطموحات المستقبل مع التأكيد علي وحدة وسلامة الاراضي العراقية.

وفي جلسة العمل الثالثة بعنوان (الرؤية العربية الكردية لقضايا السلام واستقرار المنطقة) تناول الباحثون قضية السلام في المنطقة والاخطار المحدقه به وتطابقت الرؤية الكردية مع العربية في هذا الشأن، مع التأكيد علي ضرورة ايجاد حل شامل وعادل وانساني للقضية الكردية في اطار الدولة العراقية، و اقترح الاكراد نظام الفيدرالية كأفضل حل لهذه المعادلة الشائكة.

وفي الجلسة الختامية تلي البيان الختامي ولوحظ ان اهم ما استحوذ علي مناقشات الحضور من محتويات البيان هو لفظ الفيدرالية.

أهم القضايا التي تم طرحها في المؤتمر :

١ - التنويه بالعلاقات التاريخية والمصيرية بين العرب والأكراد والتي كان العطاء فيها متبادلا.

٢ - أهمية الحوار كأسلوب متحضر للتعرف علي هموم الآخر والوصول الي حل عقلاني ومنطقي لأي مشكلة.

٣ - الأكراد لا يطالبون بالانفصال عن دولة العراق بل هم يؤكدون حرصهم على وحدة وسلامة الاراضي العراقية.

٤ - ضرورة التوصل الي صياغة هذه المعادلة الهامة .. تحقيق طموحات الاكراد القومية العادلة والمشروعة مع الحفاظ على وحدة الدولة العراقية.

٥ - ضرورة ان تقوم وحدة الدولة العراقية على اساس الود والتفاهم وليس علي اساس القسر والارهاب.

٦- الفيدرالية كاقتراح من جانب الاكراد وحسب قرار البرلمان الكردي المنتخب يجب ان تكون اساسا لوحدة التراب العراقي.

٧ - الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والتعددية هي الضمان الوحيد لوحدة التراب العراقي.

٨ - المطالبة برفع الحصار الظالم عن شعب العراق بعربه واكراده.

٩ - المطالبة بتحقيق الاماني المشروعة للشعب العربي وفي مقدمتها تحقيق الاستقرار والامن والامان للمنطقة واقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

٢ - القضية الكردية في المؤتمر الخامس للملل والنحل والأعراق :

ينظم مركز ابن خلدون في مايو من كل عام مؤتمرا سنويا للملل والنحل والاعراق، وتأخذ القضية الكردية احد محاور هذا المؤتمر.

وفي المؤتمر الخامس والذي عقد يومي ٢٩، ١٩٩٨/٥/٣٠ كان هناك اهتمام من نوع خاص بالقضية الكردية (أليس العام هو ربيع العلاقات العربية الكردية حسب وصف رئيس المركز).

ففي الجلسة الافتتاحية وبعد كلمة الدكتور سعد والذي تحدث عن هذا المؤتمر والهدف من انعقاده والرسالة التي يقوم بها مركز ابن خلدون تحدث السيدان جلال طلباني وسامي عبد الرحمن فنوها بمركز ابن خلدون وبالدور الذي يقوم به مع التأكيد علي قضية الديمقراطية التي لم تعد مطلبا ترفيهيا بل هي علاج للمشاكل وان

العصر الحالي هو عصر الكيانات الكبيرة. وقد نوها ايضا بسعة وعمق المعلومات التي ادلي بها الاساتذة المصريون عن القضية الكردية في مؤتمر الحوار العربي الكردي. كما نوها بأنه ان الأوان لكي يعي المجتمع الدولي الحقوق المشروعة للشعب الكردي.

وفي جلسة العمل الاولي والتي خصصت لاكراد العراق ورأسها الدكتور ابراهيم الامين الوزير السوداني الاسبق تحدث فيها الاستاذ جوهر نامق سالم رئيس برلمان كردستان العراق والدكتور فؤاد معصوم اول رئيس وزراء باقليم كردستان العراق.. فتطرقا الي تاريخ الاكراد في المنطقة وهو تاريخ موغل في القدم والتطورات التي حدثت علي كردستان من بداية القرن العشرين حتي الان كما اكدا علي تحديد عدد من الثوابت منها:

١ - الارتباط الجدلي بين الديموقراطية للعراق والحقوق القومية للشعب الكردي داخل الاطار العراقي.

٢ - وحدة نضال العرب والاكراد والتركمان والاشوريين وسائر ابناء الشعب العراقي من اجل الديمقراطية.

٣ - اذا دعت الضرورة الي اقامة علاقات مع دول الجوار فلا يمكن ان تكون علي حساب المصالح العليا للشعب العراقي.

وكان هناك السؤال الهام: ماذا يريد الاكراد في العراق: و كانت الاجابة هامة وحاسمة:

١ -المسألة الكردية تحل في العراق وليس خارجه.

٢ - الحوار اسلوب حضاري لحل جميع المشاكل.

٣ - العنف من كافة الدول والحكومات المتعاقبة لم يقض علي الحركة الكردية، بل اتقدت جذوتها في الوقت الذي لا تستطيع فيه الحركة ان تصل بقواتها الي مشارف بغداد واسقاط النظام.

٤ - صراع الاكراد مع السلطة في بغداد ليس علي الحكم ولكن علي اسلوب الحكم.

٥ - المسألة الكردية في العراق مرتبطة بالمسألة الديمقراطية. بعد ذلك جرت مناقشات صحية واسعة من الحضور حول كل ما تم طرحه من قضايا وافكار وكان من الذين شاركوا في المنافشة اكراد ومصريون وعرب.

٢ - ندوة اللجنة المصرية للتضامن لمناقشة المصالحة الكردية

بتاريخ ٩٨/٩/٢٠ نظمت اللجنة المصرية للتضامن ندوة هامة لمناقشة وتقييم اتفاقية المصالحة الكردية في واشنطن بتاريخ ٩٨/٩/١٧.. رأس الجلسة الاستاذ احمد حمروش وحضرها من الجانب الكردي السيدان / عمر بوتاني رئيس مكتب العلاقات العربية بالحزب الديمقراطي الكردستاني وغازي الزيباري من قيادات الحزب- كما حضرها عدد ضخم من المثقفين والسياسيين العرب والمصريين.

وكان اهم ما طرح في هذا اللقاء:

١ - الاكراد هم الاكثر حرصا علي وحدة الاراضي العراقية.

٢ - المصالحة التي تمت في واشنطن كانت

تحصيل حاصل، لان جهود المصالحة كانت قد قطعت شوطا بعيدا قبل اجتماع واشنطن.

٣ - لا يجوز للعرب ان يستكينوا للأمور بل يجب أن تكون لهم مبادراتهم .

٤ - التأكيد علي أن هذا الاتفاق لوكان قد عقد في اي عاصمة عربية لكان افضل .

٥ - هذا الاتفاق هو اتفاق تاريخي للشعب الكردي.

٦ - لفظ الفيدرالية المنصوص عليه في الاتفاقية هو لتعزيز الوحدة العراقية وليس العكس.

٧ - ضمانات تنفيذ الاتفاقية هو ايمان القيادات الكردية ان صالح الشعب الكردي مع السلام وليس العكس.

٨ - اللقاءات بين الاحزاب الكردية والحكومة المركزية في بغداد مستمرة.

٩ - منذ بداية القرن وحتي الان والاكراد يناضلون من اجل حقوقهم، والحكومات العراقية والاجنبية المتعاقبة تقابل هذا بمختلف صنوف القمع وماذا كانت النتيجة. . الاكراد لم ينتهوا ولم يتوقفوا على النضال وايضا لم يحصلوا علي حقوقهم والخسائر الفادحة لكل الاطراف. . صوت العقل يقول لابد من الجلوس إلى طاولة مفاوضات للتفاوض ومن ثم الاتفاق على وضع يرضي جميع الاطراف.

المراجع:

١- نشرة المجتمع المدني، مركز ابن خلدون (دراسة للدكتور سعد الدين ابراهيم) .

٢ - صحيفة الاهرام القاهرية.

٣ - صحيفة البيان الاماراتية.

٤ - صحيفة الحياة اللندنية.

٥ - مجلة الوسط، لندن.

٦ - مجلة الاوج، اثينا دمشق، متحالفة مع حزب العمال الكردستاني التركي.

٧ - مجلة الاهرام العربي.

٨ - مجلة كولان لسان حال الحزب الديمقراطي الكردستاني.

٩ - مجلة الدستور، لندن.

١٠ - صحيفة خه-بات، لسان حال الحزب الديمقراطي الكردستاني.

١١ - صحيفة الاتحاد، لسان حال الاتحاد الوطني الكردستاني.

١٢ - صحيفة المنار الكردي، لسان حال الاتحاد الوطني الكردستاني (مكتب الخارج) .

طوائف لبنان

حمدي البصير

الطوائف اللبنانية
بين تذويب الطائفية
والانقلاب على "الطائف"

حمدي البصير

مقدمة

لبنان هو أكثر أقطار الوطن العربي تعقيدا وتنوعا من الناحية الإثنية، فرغم إنه من أصغر البلدان العربية مساحة (١٠٤٥٢ كيلو مترا) وسكانا حوالي ٣٫٦ ملايين نسمة، إلا أنه يضم أكبر مجموعة من التكوينات الدينية والطائفية والمذهبية التي توجد في الوطن العربي من المحيط إلى الخليج.

وليس في لبنان أغلبية وإنما مجموعة من الأقليات الطائفية، التي لا يمثل أي منها في الوقت الحاضر أكثر من ثلث السكان، ويبلغ عدد الأقليات الطائفية المعترف بها سبعة عشرة طائفة، ثلاث منها اسلامية والبقية طوائف مسيحية، هذا غيرجماعات إثنية اخرى لا تصنف حسب الديانة أو الطائفة ولها وجود فعلي، وإن لم يكن معترفا بها قانونيا في الكيان السياسي الرسمي مثل الفلسطينيين والأكراد.

وتاريخ لبنان السياسي والاجتماعي هو تاريخ التعايش والتوتر والصراع بين معظم هذه الأقليات، والفواصل القاطعة في هذا التاريخ هي تلك التي ترتبط بصعود وهبوط هذه الأقلية أو تلك،، وقد حكم عمليات التعايش والتوتر والصراع من ناحية وعمليتي الصعود والهبوط من ناحية أخرى أربعة عوامل رئيسية هي :

أ - الوزن الديموجرافي او السكاني لكل طائفة.

ب - التكوينات الاجتماعية- الاقتصادية داخل كل طائفة.

ج - القوى الإقليمية المحيطة بلبنان في المنطقة - أهمها سوريا-.

د- القوى الدولية الكبرى من خارج المنطقة -أهمها فرنسا-.

لم تكن هذه العوامل الاربعة كلها متساوية في الأهمية عبر العصور، ولكنها كانت دائما حاضرة ومتفاعلة، وكان لكل منها حد أدنى من التأثير في كل الحقب، وكان لبعضها حد أقصى التأثير في حقبة معينة أو أخرى.

وكان لبنان- ما قبل الانتداب الفرنسي عام ١٩٢٠- رقعة جغرافية اصغر بكثير من لبنان اليوم، وكانت هذه الرقعة عبارة عن سلسلة من الجبال بإمتداد البحر المتوسط، بموازاة طرابلس في الشمال الي صيدا في الجنوب، وهي التي تعرف باسم جبل لبنان.

وقد استوطن في جبل لبنان، خلال الفترة من القرن السادس الي السادس عشر الموارنة والشيعة والدروز ، ورغم ان الموارنة من بين هذه الجماعات الثلاث، هي التي بدأت تفد الي الجبل اولا في القرن السادس الميلادي، نتيجة اضطهادهم بواسطة فرق مسيحية اخرى في موطنهم الاصلي بشمال سوريا- في المنطقة الواقعة ما بين حماة وحلب- إلا أنهم ظلوا محصورين في جيب صغير حول بلدة بشري في شمال جبل لبنان، وسرعان ما لحق بهم ابتداء من منتصف القرن التالي - السابع الميلادي- اعداد كبيرة من المسلمين الشيعة، الذين خسروا معركة صراعهم مع معاوية والامويين، وانتشر الشيعة في معظم ارجاء لبنان واحاطوا بالجيب الماروني المسيحي وهيمنوا على الجبل سياسيا وعسكريا، وعاش الموارنة في كنف هذه الهيمنةالسياسية للشيعة دون اختلاط او تفاعل اجتماعي يذكر لعدة قرون، وعاشوا بعيدا عن سيطرة الحكومة المركزية الاسلامية - السنية- والتي سيطرت على المدن الساحلية مثل انطاكية وطرابلس وصيدا وصور والتي سكنتها اغلبية مسلمة سنية ، فأصبح جبل لبنان بجيبيه الماروني واغلبيته الشيعية من القرن السابع إلى العاشر محاطا بسواحل وسهول تسيطر عليها الدولة الاسلامية، وتقطنها اغلبية سنية، وابتداء من القرن الحادي عشر أخذ الموحدون الدروز كتكوين بشري ديني اسلامي متميز يظهرون علي ساحة جبل لبنان، وهم اصلا من الشيعة الذين كانوا يقطنون الجبل منذ القرن السابع ثم اعتنقوا المذهب الجديد الذي نشأ في مصر في عهد الخليفة الفاطمي الشيعي الحاكم بأمر الله ٩٩٦-١٠٢١ ورغم ان المذهب الجديد لم يلق نجاحا في موطنه الاصلي مصر، إلا أن بعض الفرق الشيعية الاسماعيلية، التي كانت تسكن وادي القيم عند الاطراف الجنوبية لجبل لبنان، احتضنت المذهب الجديد، وتحمست له وبدأ اتباع مذهب الدروز يتركزون في مناطق الشوف بجبل لبنان، ومع نهاية القرن السادس عشر اتحد الموارنة والدروز في ظل اسرة حاكم سنية هي الاسرة المعنية، وبدأوا في التمرد علي الشيعة واجبروهم علي الانسحاب من قلب جبل لبنان، والانحسار نحو اطرافه والي سفوحه شمالا وجنوبا. والاتحاد بين الدروز والموارنة ضد الشيعة كان يعني ان اسوار العزلة السياسية والاجتماعية بين الطوائف الثلاث بدأت تنخفض تدريجيا، وقد ساعد علي ذلك سلسلة من الاحداث التاريخية والعالمية والاقليمية اهمها الحروب الصليبية والفتح العثماني للمشرق، فتحول جبل لبنان في العهد العثماني الي متصرفيه (١٨٦٤) ثم تكون لبنان الجديد في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠.

وقد شهد لبنان في القرنين الاخيرين التاسع عشر

والعشرين ثلاثة صراعات مسلحة كبري بين طوائفه، الاول : في الفترة ما بين ١٨٤٠ الي ١٨٦٠ والثاني عام ١٩٥٨، والثالث هو الحرب الاهلية -١٩٧٥-١٩٩٠، والتي انتهت بعد توقيع اتفاقية الطائف ١٩٨٩، وقد سبق اتفاق الطائف وفي إطار ايجاد صيغة للتعايش السلمي من الطوائف اللبنانية بعيدا عن التناحر والعنف، تم توقيع الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ وأهم محتوياته هي :

١ - ان يكف المسيحيون عن الارتباط الوريدي بفرنسا والغرب، وان يكف المسلمون عن المطالبة بالوحدة السورية او العربية.

٢ - ان يطالب جميع اللبنانيين بالاستقلال عن فرنسا، وان يرفضوا ان تكون لبنان دولة عربية قابلة للجمع او الاتحاد مع اي دولة عربية اخرى.

٣ - ان يكون رئيس الجمهورية مسيحيا مارونيا ورئيس الوزراء مسلما سنيا ورئيس مجلس النواب مسلما شيعيا.

٤ - ان يكون تمثيل الطوائف المسيحية معا الي الطوائف الاسلامية معا في البرلمان اللبناني بنسبة ٦:٥.

٥ - تراعي نفس النسبة بقدر الامكان في توزيع المناصب التنفيذية والادارية الأخرى في الحكومة وجهاز الدولة.

وبتوقيع اتفاق الطائف في ٢٤ اكتوبر ١٩٨٩ انتهت حرب استمرت ما يقرب من ١٥ عاما بين الطوائف اللبنانية ١٩٧٥-١٩٩٠، حيث توصل ٦٢ نائبا لبنانيا نصفهم من المسلمين والاخر من المسيحيين في مدينة الطائف بالسعودية الي صيغة للوفاق الوطني باشراف لجنة ثلاثة عربية، سميت باتفاق الطائف وتم فيه الاتفاق علي احتفاظ الموارنة برئاسة الجمهورية التي جرى نقل جانب من صلاحيتها الي رئاسة الوزراء ، واصبح البرلمان مقسما بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين فرفعت حصة المسلمين من ٤٥ الي ٥٤ مقعدا.

وفي اطار اتفاق الطائف عقد مجلس النواب اللبناني اجتماعا في نوفمبر ٨٩ وتم انتخاب رينيه معوض رئيسا للجمهورية، وبعد اسبوعين تم اغتياله، و تولى الياس الهراوي رئاسة الجمهورية، والذي انهي تمرد العماد الميشال عون وقام بحل المليشيات المسلحة وبالتالي استعادت المؤسسات اللبنانية شرعيتها خاصة بعد اقرار الاصلاحات الدستورية التي احدثت التوازن بين المسلمين والمسيحيين وعملت علي الانهاء التدريجي للطائفية في لبنان.[1]

الطوائف الرئيسية في لبنان

اولا: التفاعلات الداخلية

١ - الشيعة

الطائفة الشيعية هي أكبر الطوائف اللبنانية ويتراوح عددها ما بين ٨٥٠، ٩٠٠ الف نسمة تقريبا. ويمثلون حوالي ٢٨٪ من عدد السكان ويمثلون الضلع الثالث في «الترويكا» اللبنانية، فرئيس مجلس النواب اللبناني شيعي - كما اسلفنا- وأعطت لهم اتفاقية الطائف وضعا متساويا- هم والسنة-مع الموارنة في مجلس النواب كما اعطى لهم جهادهم في الجنوب ضد العدو الاسرائيلي وضعا معنويا قويا بين الشعب اللبناني.

والثالوث الممثل للشيعة سياسيا ودينيا في لبنان هو المجلس الاسلامي الشيعي الاعلي ويرأسه الشيخ محمد مهدي شمس الدين، وحزب الله ويرأسه الشيخ حسن نصر الله، وحركة «امل» ويرأسها المحامي نبيه بري، رئيس مجلس النواب بالاضافة الي بعض الكيانات السياسية والدينية والصغيرة.

واذا كان المجلس الشيعي هو المرتكز الروحي لشيعة لبنان والواجهة النشطة خارجيا لهم، فإن حزب الله يتزعم المقاومة في الجنوب ضد المحتل الاسرائيلي ورأس الحربة نحو تحريره، وكذلك فإن حركة أمل هي العقل السياسي للشيعة والشريك المناسب في الحكم وحجر الزاوية في حصول الشيعة - المحرومين تاريخيا- علي كافة حقوقهم «سلميا».

وعلي الرغم من الاختلافات في وجهات النظر بين ثالوث الشيعة خاصة في الانتخابات البلدية والرئاسية، إلا أنها لم تصل الي حد القتال -كالعادة- خاصة بين «امل وحزب الله» واتفق الثالوث علي مقاومة ثورة الجياع الشيعية، واعتبار قائدها صبحي الطفيلي مثيرا للفتنة، وباركوا قمع واخماد ثورته بقذائف المدفعية واسالة دماء قادةالجياع في المدرسة الدينية الشيعية، فقد اعتبر الاطراف الثلاثة ان ثورة الطفيلي ستهدد مكانتهم الدينية والسياسية، فالمجلس الشيعي الاعلي اعتبر الطفيلي ارتد عن المرجعية الدينية خاصة الايرانية، وحركة امل خافت من تقويض مكاسبها السياسية اذا نجحت الثورة، اما حزب الله فقد رأي في تحركات الطفيلي، وجياعه في هذا الوقت.

ولم يشهد مؤتمرا امل وحزب الله العامين اي جديد سوى "التجديد للقيادات التاريخية للتنظيمين نبيه بري لامل «من ١٦ عاما- وحسن نصر الله لحزب الله - من ٢ اعوام- كما حدثت تغيرات طفيفه في القاعدة، وان كان ذلك قد تم في اطار ديمقراطي في التنظيمين.

وقد زار رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلي محمد مهدي شمس الدين مصربدعوة من وزارة الاوقاف والتقي مع وزيرها محمود حمدي زقزوق كما التقي بشيخ الازهر الشيخ سيد طنطاوي ومفتي الديار المصرية الشيخ نصر فريد واصل في اطار محاولات التقريب بين المذهبين السني والشيعي ، كما التقي بالانبا شنودة الثالث بابا الاقباط الارثوذكس، وكذلك وزير الخارجية

عمرو موسى، كما قام مهدي شمس الدين بزيارة الي الكويت والتقي بوزير الخارجية الكويتي صباح الاحمد الجابر، كما التقي شمس الدين بخامينئي وخاتمي عند زيارته لطهران ورفض الحماية الغربية للنجف او تقسيم العراق.

ودعا المجلس الشيعي في لبنان بحماية الحوزات الدينية في النجف بعد اغتيال مراجع دينية عراقية، وطالب في بيان له "بتشكيل اطار قانوني حقوقي عربي اسلامي يحفظ للحوزات والمراجع كرامتهم ويسعي للحيلولة دون زج العراق وشعبه في دوامة المساوامات الدولية ولعبة التدخلات الخارجية تحت شعار حماية حقوق الاقليات.

وأعرب رئيس المجلس الشيعي الاعلي عن رفضه للدعوة التي اطلقتها مؤسسة الامام الخوئي بلندن بوضع النجف تحت الحماية الدولية واعتبر المؤسسة خارجة عن المرجعية الدينية، وقد ساند المجلس الشيعي سوريا في خلافها مع تركيا بسبب قضية اوجلان، واعتبر ان التهديدات التركية لسوريا تجئ لحساب اسرائيل، ودعا المسلمين للوقوف بجانب سوريا. والدور الخارجي النشط للمجلس الشيعي يأتي تفسيرا لايدلوجيته التي تعتبر ان الحركة الاسلامية في لبنان مشغولة بالجهاد في مقاومة اسرائيل، وهي تخطط وتعمل لبلوغ هذا الجهاد بانهاء الاحتلال، وهذا يشغلها عن التفكير في وضع الخطط لحركة السلام في العالم بعد تكاملها مع الحركات الاسلامية الاخرى.

٢ - الموارنة

الطائفة المارونية هي اكبر طائفة مسيحية في لبنان الان (٢٠٪ من السكان) بعد ان كانت اكبر طائفة في لبنان كلها عام ١٩٤٣ (٣٤٪ من السكان) وهي ثاني اكبر طائفة بعد الشيعة، وطبقا للميثاق الوطني بل واتفاق الطائف يستحوذ الموارنة علي عدد كبير من المناصب الهامة كرئاسة الجمهورية وعدد مهم من الوزارات الي جانب رئاسة الجيش وبعض الهيئات، ويرأس الطائفة البطريرك الكاردينال نصر الله صفير، ويعقد جلسة عظات كل احد في بكركي، وتعتبر بكركي - مقر البطريركية المارونية - هي المؤسسة الروحية المسيحية، وتقوم بدور المرجعية المسيحية الاولي في لبنان بعد سقوط مرجعية الجبهة اللبنانية. اما حزب الكتائب فهو اكبر الاحزاب السياسية المارونية ويرأسه الدكتور جورج سعادة، وقد جددت رئاسته للمرة الخامسة للحزب في مارس ١٩٩٨.

ويعقد مجلس المطارنة الموارنة اجتماعا شهريا برئاسة صفير. وأبرز الاجتماعات التي عقدها المجلس كانت في بداية مارس ١٩٩٨ مع رئيس الوزراء اللبناني- السابق- رفيق الحريري في بكركي، والذي سلم فيه البطاركة الموارنة له مذكرة «تتضمن خلاصة لكل العظات والتصريحات والآراء التي قالها الكاردينال صفيرفي قضية المهجرين، وعدم تأمين الاموال اللازمة للعودة والكيل بمكيالين، وعدم وجود قانون متوازن، وصولا الي موضوع الوفاق الوطني وعدم تحقيق ذلك

الوفاق رغم مرور ٩ سنوات علي وثيقة "الطائف"، اضافة الي الوضع الاقتصادي والسياسة الضريبية المعتمدة من الحكومة وعدم انشاء المجلس الاقتصادي، وكذلك عدم وجود سياسة تقييمية وصحية».

وجاء في المذكرة ان «الدورة الاقتصادية لا تشمل جميع الناس، والثروات تتركز في يد قلة، والسياسة الضريبية اوصلت البلاد الي الازمة الاقتصادية الخانقة» واعتبرت المذكرة ان الحكومة اخطأت بعدم محاربة الفساد وتوطيد نزاهة الحكم «واشارت الي» تغييب المسيحيين عن وظائف الادارة العامة وخصوصا الموارنة منهم.

وطالبت مذكرة المطارنة الموارنة بحكومة وفاق وطني، وتساءلت : إلى متي سيستمر الاستقواء بالخارج داخل السلطة اللبنانية وتجاهل حقيقة التركيبة اللبنانية؟ ولماذا سجلت عائلات اسلامية في قرى مارونية في كسروان وجبيل، بينما لا يعود المهجرون الي مناطقهم؟ ودعت المذكرة الي حفظ التوازن الديموجرافي من خلال الغاء مرسوم التجنيس ورفض التوطين.

وفيما يتعلق بحرية الاعلام سألت المذكرة "لماذا يخضع الاعلام المرئي والمسموع لتجاذب سياسي؟ واقترحت المذكرة عددا من البدائل هي «تخفيض عدد الوزارات، وتخفيض عدد الموظفين الذين لا عمل لهم، وتفعيل الوزارات بحيث تصبح منتجة، والغاء الصناديق المالية الخاصة التي لا رقابة عليها، واعتماد الكفاءة في التوظيف والشفافية في شئون الدولة، والتصرف بطريقة تجعل الانتماء للدولة وليس لشخص الحاكم[٣]

وانخراط الكنيسة المارونية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في لبنان يعكس مدى تنامي المعارضة المسيحية - المسيحية في لبنان والتي تعارض من اجل لبنان جديد خالي من الطائفية، وكذلك جمع البطريركية المارونية بين وظيفة الارشاد الروحي والمعارضة السياسية علي حساب الكيانات المسيحية التقليدية، وحتي الناشئة منها وهذا يؤكده نشاطات البطريرك صفير الذي يدلو بدلوه في عظة الاحد من كل اسبوع في مختلف القضايا السياسية والاقتصادية التي تشهدها الساحة اللبنانية.

ولعل ابرز القضايا التي تبناها صفير في عام ١٩٩٨ هي قضية مدينة جزين الجنوبية ذات الاغلبية المارونية المسيحية، والتي تدخل ضمن المناطق العسكرية في الشريط الجنوبي المحتل، ويحق للمقاومة ممارسة انشطة عسكرية فيها طبقا لتفاهم ابريل، وبالفعل نفذ حزب الله بعض العمليات داخلها استهدفت الكثير من المتعاونين مع جيش لبنان الجنوبي الموالي لاسرائيل، وطالت بعض تلك العمليات المدنيين الابرياء في جزين مما أثار حفيظة سكانها والبطريرك الماروني.

ويرى صفير أن «استهداف الجنوبيين من دون تفريق بين متعامل وبريء، انما يصب في تفريغ المنطقة من ابنائها الصامدين تحت ظلم الاحتلال، فإن بات التعامل معهم وكأنهم كلهم خونة للوطن فمن الظلم ان يقتل اللبناني اخاه اللبناني».

ويخشي البطريرك من ان يؤدي افراغ جزين الي تشجيع بعض مشاريع التوطين وينقل اليها الفلسطينيون من مخيماتهم في بيروت في اطار خطة اعمارها . وقد طالب حزب الله مرارا من البطريرك ان يطالب بانسحاب جيش لحد منها لتحييدها، والرد التقليدي لصفير هو انه لا يملك ان يأمر لحد بشئ لانه ينفذ اوامر اسرائيل.

وقد التقي وفد من اهالي جزين بصفير في ١٩ سبتمبر ١٩٩٨ برئاسة الاب يوحنا سليم والذي طلب من البطريرك السعي الحثيث لدي الفاتيكان لتعين موفد بابوي خاص يقيم في جزين خلفا للاب الراحل سلستينو بوهيفاز، واشار الي ان الاسباب التي دعت البابا يوحنا بولس الثاني الي المبادرة بتعيين موفد بابوي الي المنطقة عام ١٩٨٥ «لاتزال قائمة، بل ان الوضع الراهن اشد خطورة».

ودعا سليم البطريرك صفير لزيارة جزين وتفقد الرعية وسلمة مذكرة بمطالب اهاليها والتي تتركز في اجراء اتصالات مع المراجع الدولية للحفاظ علي سلامة سكان من جزين واتخاذ قرار عاجل من مجلس الوزراء بتسليم القوي الشرعية الموجودة في جزين مسئولياتهم في حفظ الامن فور انسحاب جيش لبنان الجنوبي، واصدار عفو عام عن جميع الذين اضطرتهم الظروف القاهرة في غياب الدولة الي العمل خارج اطار الشرعية، اي التعاون مع لحد[٤]

وفي استقباله للوفد «الاغترابي اللبناني» من الارجنتين برئاسة الاب حنوب اندراوس الذي يقوم باحصاء المنحدرين من اصل لبناني في العالم، دعا البطريرك صفير «المقيمين والمغتربين الي تعميق وحدة لبنان التي تعتبر ارض القداسة التي توحد بين ابنائها في الولاء رغم تعدد طوائفهم».

وطالب ايضا اللبنانيين إلى «تعميق العيش المشترك بالعدالة والمساواة والاحترام المتبادل»، وذلك اثناء استقباله لوفد اللجنة المارونية بالكويت برئاسة شربل شمالي. والبطريرك صفير بموافقه السياسية تلك اصبح يمثل المعارضة المسجلة الحقيقية في لبنان، علي الرغم ان بكركي مؤسسة روحية لانه اختلف عن المعارضة السياسية المسيحية التقليدية، والتي تطالب بكل شئ او العزوف عن قبول اي شئ وكأنها الطائفة الوحيدة في لبنان، فوافق صفير على اتفاق الطائف وطالب المسيحيين بالمشاركة السياسية في كل شئ خاصة الانتخابات، واصبح مرشدا روحيا للطائفة المارونية ، وفي نفس الوقت رئيس حزب سياسي في لبنان لم يؤسس بعد.

٢ - السنة

المسلمون السنة في لبنان هم احد اكبر الطوائف ، وربما إلى نهاية الستينيات كانوا من حيث الحجم الكمي اكبر الطوائف الاسلامية الثلاث، وكانت اكبر طائفة بين طوائف لبنان الست عشرة، بعد الطائفة المارونية ، ولكن الشيعة يفوقونهم عددا في الوقت الحاضر وبعكس الطوائف الاخرى تتركز السنة في السواحل والسهول، ولذلك نجد ان دورهم السياسي في الجبل كأقطاعيات ثم

كإمارة موحدة، ثم كقائمقامتين، ثم كتمصرفية محدودة للغاية، وجاء الدخول المباشر والعاصف للمسلمين السنة إلى المسرح السياسي اللبناني مع الاحتلال الفرنسي، تحت اسم الانتداب عام ١٩٢٠، وما نتج عنه من اقتطاع وتجزئة لسوريا الكبرى، وانشاء لبنان الكبير بحدوده الدولية الحالية، ووجد السنة جنسياتهم تنتقل بين يوم وليلة من تبعيتها لبلاد الشام او سوريا الي الكيان الجديد الذي خلقته فرنسا بقرار اداري ، ففجأة وجدوا انفسهم اقلية دينية لاول مرة من ١٣ قرنا في كيان سياسي يتنكر للعروبة حضاريا ويتوجه نحو الغرب ثقافيا ويقبل المعيشة في كنف الهيمنة الفرنسية سياسيا في ظل سيطرة مسيحية مرتبطة بهذه الهيمنة، وذلك الوضع جعل السنة اكثر الجماعات غضبا وصخبا في معارضة قرارات سلطة الانتداب، ثم بدأت المعارضة تهدأ تدريجيا واذعن المسلمون السنة للواقع الذي خلقته فرنسا، ثم بدأوا يطالبون بنصيب عادل فيه عن طريق المفاوضات مع فرنسا والجماعات المسيحية الاخرى، خاصة الموارنة على مدى ثلاثة عقود في اطار عملية «التطبيق» اي تحويل الجماعة الدينية الي التفكير والممارسة الطائفية في التعامل مع الجماعات الدينية الاخرى.

ولأن السنة كانوا الاكبر حجما والاسبق في التطبيق، فقد حظوا بالنصيب الاعظم بين الطوائف الاسلامية، وجاء ترتيبهم الثاني في هذا الصدد بعد الموارنة، وهذا جعلهم معتدلين في مشاعرهم، ويفسر عدم لجوئهم الي السلاح وعدم انغماسهم بهذه الصيغة الجماعية في الحرب الاهلية الاخيرة، وهذا ايضا شأن طائفتي المسيحيين الارثوذكس والكاثوليك الي حد كبير.

ويلاحظ هنا انه لم تقم احزاب سياسية قوية بين المسلمين السنة مثل باقي الطوائف الرئيسية، وانخرط ابناء السنة الذي لا يتبعون مباشرة العائلات التقليدية الكبيرة (مثل آل الصلح وآل سلام وآل كرامي) في الاحزاب السياسية ذات التوجه القومي، خاصة التي تتبنى الفكرالناصري بشكل اوبآخر، وقاتلوا معهم وكان تنظيم المرابطون هو الوحيد التي كانت اغلبية مقاتليه سنية رغم ناصريته.

وتكونت في السنوات الاخيرة للحرب الاهلية تنظيمات عسكرية كوادرها من ابناء الطائفة السنية في كل من طرابلس وصيدا، ففي طرابلس ظهرت حركة التوحيد الاسلامي بقيادة الشيخ سعيد شعبان في عام ١٩٨٢ وجاء نشاطها في البداية كرد فعل لتجاوزات حزب الكتائب والجبهة اللبنانية ضد المسلمين في الشمال، ودخلت في صراعات بعد ذلك مع قوى وطنية اخرى في مدينة طرابلس كانت تضم ايضا بعض المسلمين السنة!! أما في صيدا، فهناك التنظيم الشعبي الناصري والذي اسسه معروف سعد والذي اغتيل وتولى ابنه مصطفي سعد رئاستها(٥).

وبجانب رئاسة الوزارة فإن السنة يتولون منصب الافتاء ومفتي الجمهورية اللبنانية الان هو الشيخ محمدرشيد قباني الذي يمارس ادواراً سياسية اكثر منها

دينية، وله علاقات حميمة مع مصر والسعودية، مكنته من اداء دور المرشد الديني والدنيوي. ورغم الامتيازات التي حصل عليها السنة إلاأن عدم وجود تنظيم عسكري لهم جعل ثقلهم السياسي غير مؤثر بشكل يتناسب مع كيانهم، وصوتهم المسموع يتركز فقط في شخص رئيس الوزراء وبعض الوزراء، حتي ان التنظيم القوي للسنة وهوحركة التوحيد الاسلامية، بدأ يعاني من الانقسام بعد وفاة مؤسسها الشيخ سعيد شعبان في يونيو ١٩٩٨ ويتصارع علي زعامتها نجله الشيخ عمار سعيد شعبان، ورئيس مجلس امناء الحركة الشيخ ماهر حمود، بل ان استقالة رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري احتجاجا علي محاولة رئيس الجمهورية الجديد اميل لحود مخالفةالدستور وانقاص بعض المكاسب من السنة ثم قبول د. سليم الحص رئاسة الوزارة وفقا لرؤية لحود سيزيد في حالات الانقسام علي المستوى الاعلي في الطائفة السنية.

٤ - الدروز

الدروز ثاني اصغر الطوائف الستة الرئيسية في لبنان من حيث كمهم السكاني، ولكن دورهم الكيفي في التاريخ اللبناني كان ومايزال يفوق حجمهم الكمي، فبعد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠ وخلق لبنان الكبير تدهور نصيب الدروز من السلطة السياسية الي المركز الرابع، من حيث عدد النواب والوزراء وكبار موظفي الدولة، رغم انهم حكموا جبل لبنان ثلاثة قرون، وانتصروا في كل معاركهم مع الموارنة.

ولكن الدروز لم يقبلوا هذا الوضع المتدني في تسلسل القوي السياسية، لذلك كانوا مهيئين للتمرد دائما علي هذه الصيغة سياسيا وعسكريا، كلما سنحت الفرصة لهم، وهم دائما في مقدمة القوى المعارضة للنظام والدولة في لبنان، فالصيغة اللبنانية القائمة منذ الاستقلال - رغم انها تعطيهم حقوقا عادلة في اجهزة الدولة ، الا انها تحرمهم مما يسمى بالرئاسات الثلاثة (رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب). بالاضافة الي منصب قائد الجيش، لذلك لعب الدروز دورا هاما في الحربين الاهليتين اللتين وقعتامنذ الاستقلال ١٩٥٨ و١٩٧٥، وفي كليهما كان الزعيم الدرزي كمال جنبلاط هو القائد السياسي للجهة المعارضة للدولة، وهيمنة الموارنة عليها، وبعد اغتياله (١٩٧٧) حل ابنه وليد جنبلاط محله في موقع زعامة الحركة الوطنية اللبنانية، وزعامة الحزب الاشتراكي التقدمي الذي اسسه والده منذ عام ١٩٤٩.

واهم مطالب الطائفة الدرزية والتي يتولي وليد جنبلاط عرضها ومحاولة الحصول عليها هي : -

١ - احداث مجلس للشيوخ ويتولي درزي رئاسته وتكون له سلطات واسعة.

٢ - تتساوي الطوائف اللبنانية الست الكبرى في عدد ممثليها في مجلس الشيوخ في اطار المناصفة بين المسيحيين والمسلمين.

٣ - رفع الظلم عن الدروز باعطائهم بعض المراكز الحساسة في الدوائر الرسمية والمصالح المستقلة اضافة

الي تمثيلهم في مجلس القضاء الاعلي وتخصيصهم بنسبة ١٥٪ من طلاب المدرسة الحربية.

٤ - والتمتع بنوع من الحكم الذاتي في محافظتين احداهما تضم القضائين اللذين يتركز فيهما الدروز وهما حاصبيا وراشيا والثانية تضم مناطق الشوف - موطنهم التاريخي- وعاليه والمتن الاعلي[٦]، وهي مطالب تبدو معقولة حتي لا يتحولوا الي قنبلة موقوته مرة اخرى .

وعلي الرغم من الموقف المعارض «التاريخي» لوليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، إلا أن القائم مقام شيخ عقل الطائفة الدرزية الشيخ بهجت غيث سعي الي الانفتاح علي كل الطوائف، ونادي مرارا خلال نشاطاته في عام ١٩٩٨ سواء بالمشاركة في المؤتمرات او الزيارات الداخلية الخارجية بتذويب الطائفية وتبني توجيهات وآراء «ترويكا» الحكم في القضايا العامة، وألح خلال مشاركته في مؤتمر «كلمة سواء» الثالث الذي ينظمه مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات في اكتوبر ١٩٩٨ وزيارته لسوريا في نوفمبر ٩٨ علي ضرورة تشكيل مجلس للشيوخ يرأسه درزي وتمثيل الدروز بفاعلية في السلطة التنفيذية.

وطالب وليد جنبلاط السلطات المعنية بتعيين «محقق عدلي» لاعادة التحقيق في قضية مقتل الشيخ حليم تقي الدين الذي لقي مصرعه عام ١٩٨٣ ببيروت واحالها مجلس الوزراء وقتئذ الي المجلس العدلي.

وكان الشيخ تقي الدين يشغل منصب رئيس محكمة الاستئناف الدرزية - اعلي منصب في القضاء المذهبي الدرزي في لبنان.

وقال جنبلاط في بيان له في نهاية ديسمبر ١٩٩٨ ان ١٥ عاما مضت والغموض المتعمد مازال حتي هذه اللاحظة يكتنف مصير التحقيق في هذه الجريمة التي نفذتها ادوات الاجهزة السوداء في عهد الرئيس امين الجميل، فلماذا اسدل الستار علي هذا الملف؟ ولماذا توقف التحقيق؟ ولماذا لا نتابع القضية حتي نهايتها من اجل انزال العقوبة بحق من قرروا هذه الجريمة ومن نفذوها؟.

وأبرز النشاط المعارض الذي مارسه جنبلاط للحكومة اللبنانية، كان في كلمته اثناء افتتاح مؤتمر دعم عودة المهجرين في ٥ يوليو ١٩٩٨ الذي اكد فيه ان التوتر الشعبي المطمور تحت السطح بسبب سياسات الحكومة اللبنانية، قد يهدد السلم الاهلي وذلك ينعكس على عودة المهجرين لان عدم الاستقرار سبب رئيسي في تأخر عودتهم الي ديارهم، وان هناك هدر واسراف - في المال العام، وطال صندوق المهجرين الذي تحول الي وسيلة انتفاع الانصار علي حساب المهجرين مستحقي التعويض، وطالب بتشكيل مجلس وطني للمهجرين، ويمول بسخاء ليضمن عودة المهجرين لديارهم عودة كريمة بدلا من ان تكون خطة اعمار لبنان من قوتهم ، وتخصيص التعويضات لهم علي اساس وطني وليس علي اساس مذهبي أو طائفي[٧].

وأقر مؤتمر الحزب الاشتراكي التقدمي الذي عقد في اوائل يناير ١٩٩٨ الوثيقة السياسية الجديدة للحزب

التي تهدف الي تنشيط الحياة الحزبية اللبنانية وتفعيل الحوار مع الاخرين والتمسك بوحدة لبنان وانتمائه العربي وترسيخ اسس جديدة للسلم الاهلي وانقاذ الحياة السياسية اللبنانية من مستنقع الطائفية وتدعيم اسس المجتمع المدني والاهتمام بالشباب وانشاء لجان خاصة منهم للحوار مع باقي الاحزاب.

وحضر المؤتمر ٥٧٤ مندوبا يمثلون المحافظات اللبنانية ومثل الشباب ٣٢٪ منهم كما ضم مجلس القيادة الجديد للحزب ١٤ شابا من بين ٣٧ عضوا، وقد اعتمد الحزب في قاعدته الجديدة علي طلبة الجامعات والمرحلة الثانوية، واوصى المؤتمر بإيقاف خصخصة الادارات بلبنان وتصفية القطاع العام وايقاف الاشراف في صندوق البلديات وتدعيم صندوق المهجرين والغاء ضم اقليم الخروب اداريا الي مدينة صيدا، واقرار نظام ضريبي عادل.

وعلي الرغم من حسم زعامة الدروز - روحيا لصالح القائم مقام شيخ عقل الطائفة الدرزية بهجت غيث بعد ان ابطل مجلس شوري الدولة تعيين سليمان عبد الخالق الموالي لوليد جنبلاط شيخ عقل للطائفة، الا ان جنبلاط يعتبر من الناحية الواقعية هو الزعيم الاوحد للدروز في لبنان بسبب مواقفه الوطنية التي تتعدي حدود طائفته وامتلاكه لمشروع سياسي مستقبلي لتدعيم وحدة لبنان واستقلاله وتذويب الطائفية فيه علي اسس ديمقراطية، واصبح رجل المعارضة الاول في لبنان سواء عندما كان شريكا في الحكم عندما عارض الخصخصة وانحاز الي الفقراء اللبنانيين وجهوده في غلق ملف المهجرين بعدالة منقطعة النظير لمحو شبح الحرب الاهلية وانفتاحه علي كل الاحزاب والطوائف وعارض تعيين لحود رئيسا للجمهورية باعتباره من العسكر، واصبح الان رئيسا لجبهة النضال الوطني المعارضة بعد تولي الحص رئاسة الوزارة وطالب في ديسمبر ١٩٩٨ بالتنفيذ الحرفي لاتفاقية الطائف ووقف الهدر- الاشراف الحكومي- وقيام ثورة ادارية شاملة في لبنان والغاء الترويكا الحاكمة.

٥ - الروم الارثوذكس

الروم الارثوذكس طائفة قديمة ومتجذرة ومنتشرة ومندمجة في المشرق العربي عامة ولبنان بصفة خاصة وهي ثاني اكبر طائفة مسيحية بعد الموارنة. وكان التنافس والصراع بينهما علي اشده في جبل لبنان، خاصة في القرون الثلاثة الاخيرة، حتي ان الارثوذكس كانوا في احيانا كثيرة يتحالفون مع الطوائف الاسلامية خاصة الدروز ضد الموارنة، واصبحوا بعد الاستقلال اكثر الطوائف انجازا وتطورا علي الصعيد الاجتماعي - والاقتصادي ويحظون بنسبة ١١٪ من مقاعد البرلمان.

ورغم انجازهم الاقتصادي والاجتماعي الا انهم يعانون من الاحباط السياسي بسبب هيمنة الطائفة المارونية عليهم وعلي مسيحيي لبنان بصفة عامة.

وينخرط ابناء الطائفة حزبيا في ثلاثة تيارات علمانية هي «القومي السوري والقومي العربي والماركسي» ومطلبهم الاول الغاء النظام الطائفي

السياسي، واقامة نظام علماني ديمقراطي حقيقي، واذا استمرت الطائفية فمطالبهم تتركز في اجراء تعديلات في شكل وتوزيع السلطة بما يقلص الهيمنة المارونية علي شئون المسيحيين ولبنان ككل، ويؤيدون المطلب الدرزي بتكوين مجلس للشيوخ الي جانب مجلس النواب الذي لابد ان يكون التمثيل فيه نسبيا علي اساس عدد سكان كل طائفة، كما انهم يؤيدون فكرة تدوير- تبادل- منصب رئيس الجمهورية بين الطوائف الستة الرئيسية او تتناوب عليه الطوائف المسحيين الرئيسية الثلاث (الموارنة الارثوذكس الكاثوليك)(٨).

ويبلغ عدد افراد الطائفة اكثر من ٣٥٠ الف نسمة وهم يمثلون حوالي ١١٪ من عدد السكان ويرأس الطائفة البطريرك اغناطيوس الرابع هذيم بطريرك انطاكية وسائرالمشرق.

وكانت مطالب البطريرك اغناطيوس في عام ١٩٩٨ تتعلق بحصول طائفته علي دوراكبر في كعكة الحكم والمشاركة في الوظائف العامة الهامة.

ففي بداية مايو ٩٨ قال البطريرك اغناطيوس في احتفال اقيم بدير التلميذ الاثري بشمال لبنان ان من يعتقد بعدم وجود لهجة طائفية في لبنان متوهم، واعتبر هزيم ان الاجهزة السياسية لا تختارها الطوائف ولا تعملها وقال ان تثميل الارثوذكس في اجهزة الحكم غير مؤثر وشكلي.

وقال هزيم عند لقائه برئيس الوزراء اللبناني- السابق- رفيق الحريري في مارس ١٩٩٨ ان ثمة غبنا يلحق بالطائفة الارثوذكسية في مجال الوظائف، وأكد ان منطقة بحمدون مركز ثقل الارثوذكس تتطلب سرعة اعمارها لعودة المهجرين الارثوذكس اليها(٩).

٦ - الروم الكاثوليك

يعد الروم الكاثوليك ثالث اكبر طائفة مسيحية في لبنان، اذ يبلغ عدد ابنائها اكثر من ٢٥٠ الف نسمة اي حوالي ٥ ـ٧٪من سكان لبنان.

وظهر الروم الكاثوليك على الساحة اللبنانية عام ١٧٢٤ عقب الانقسام الذي حل بالكنيسة البيزنطية الملكية ؛ انفصل الروم الكاثوليك (لقبوا بالروم الملكيون الكاثوليك) عن الروم الارثوذكس ، وان كانت هناك مساعي تعقد الان للوحدة مرة اخرى بين الكنيستين، وفي تعريفه للروم الكاثوليك قال المطران نيو فيطوس اولبي «هم من العرب غير المسلمين ومن الشرقيين وليسوا ارثوذكس، وكاثوليك ولكنهم ليسوا من اللاتين.(١٠)

ولا توجد فروق لاهوتية بين الموارنة والكاثوليك، ولكنهم ايضا يعارضون هيمنة الموارنة علي السلطة في لبنان وعلى الشأن المسيحي بصفة عامة. وبجانب تميز الكاثوليك اقتصاديا فهم ايضا متميزون ثقافيا، فمن بينهم فرج سليم وبشارة تقلا مؤسسا جريدة الأهرام، والشاعر خليل مطران، وقد عقد سيودس الروم الكاثوليك في منتصف يوليو ٩٨ في المقر البطريركي بالربوة، وترأسه البطريرك مكسيموس الخامس حكيم بطريركية انطاكية وسائر المشرق والاسكندرية

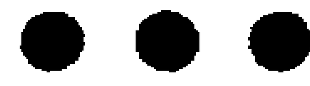
واورشاليم. وتناول فقط قضايا دينية خاصة بالطائفة اهمها بذل المساعي للاتحاد مرة اخرى مع الروم الارثوذكس، وفي مارس ١٩٩٨ حمل بيان صادر عن مطران بيروت الكاثوليك حبيب باشا والمجلس الأبرشي العام للطائفة ورابطة الروم الكاثوليك على التجاهل المتمادي لابناء الطائفة، والذين اصبحوا «ضحية استيلاء الجميع علي حصصهم» وجاء البيان عقب اخفاق ممثلي الروم الكاثوليك في انتخابات جمعية الصناعة اللبنانية، ولا تختلف مواقف طائفتي الارمن الكاثوليك برئاسة البطريرك يوحنا كسباريان وطائفة الارمن الارثوذكس برئاسة البطريرك ارام الاول كيشيشيان عن المواقف العامة للروم- الكاثوليك والارثوذكس. من حيث انهاء سيطرة المارونيين الدينية والتاريخية، والاشتراك في منظومة الحكم بفاعلية وبتمثيل قوي، وكذلك الاتفاق علي تعيين اميل لحود رئيسا للجمهورية ورفض مشروع الزواج المدني وغيرها من القضايا العامة، ولا تمثل الطائفتان ثقلا كبيرا بصفة عامة داخل الحياة السياسية اللبنانية.

ثانيا : الموقف من القضايا العامة

اتفقت واختلفت الطوائف اللبنانية حول العديد من القضايا العامة خلال ١٩٩٨ ولكن بطريقة سلمية، وبنضج ديمقراطي، وتركزت حول السعي إلى تذويب الطائفية، وتدعيم اتفاقية الطائف، والصراع بينهم حول الحصول على اكبر قدر من السلطات على حساب بعضهم البعض والذي انتهي بمحاولة انقلاب ابيض علي «الطائف» والذي تمثل في الاطاحة برئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري- برغبته من سدة الحكم وبعد صراع دستوري حسم لصالح اميل لحود رئيس الجمهورية الجديد والذي كاد - ذلك الصراع - ان يفقد اتفاقية الطائف مصداقيتها.

وأهم تلك القضايا : -

١ - الزواج المدني.
٢ - الانتخابات البلدية.
٣ - انتخاب رئيس الجمهورية.
٤ - قانون الانتخابات.



١ - الزواج المدني

في اطار الغاء الطائفية السياسية طرح الرئيس اللبناني- السابق- الياس الهراوي العام الماضي مشروع الزواج المدني علي اعتبار انه الباب المؤدي الي الغاء الطائفية السياسية في لبنان ، وهو نظام قائم بالفعل ومعترف به شرط ان يتم خارج لبنان، وهو يفتح مجالات لزواج خاص ونظام ارث جديد يتناقض مع الشريعة الاسلامية وجوهر الدين المسيحي ويبيح لراغبي الزواج من اي ديانة او طائفة او جنس الذهاب الي البلدية لتسجيل الزواج دون عقده عن طريق المأذون او داخل الكنيسة.

واستخدم الهراوي حقه الدستوري في توجه خطاب

الي نبيه بري رئيس مجلس النواب لتشكيل الهيئة الوطنية التي تتكون من رئيس الجمهورية رئيسا وعضوية رئيس مجلس النواب ورئيس الوزراء وعدد من الشخصيات العامة كما نص الدستور اللبناني في مادته ٩٥.

وكانت المخاوف من ان يتحول الجدال حول اقرار مشروع المدني المقرون بالغاء الطائفية السياسية إلى مشروع فتنة طائفية بعد ما تردد بقوة في اوائل عام ١٩٩٨ ان الهيئات المسيحية والاحزاب العلمانية تؤيد اقرار الزواج المدني وان المسلمين سيؤيدون الغاء الطائفية ، ولكن اتفقت جميع الطوائف الدينية علي رفض المشروع رغم ضغط الرئيس السابق الهراوي، كي يتم اقراره ويطبق علي اعتباران ذلك سيؤدي حتما الي الغاء الطائفية السياسية، وكان يأمل ان يكون اقوى رئيس في تاريخ لبنان المستقل الذي ينزع عقدة الطائفية ، وبالتالي تكون فرصته كبيرة للتجديد ، ولكن اجمعت كل الطوائف اللبنانية علي رفض المشروع رغم اقراره في مجلس الوزراء لأن المجتمع اللبناني لايزال يرفض الانتقال من واقعه الطائفي الي نظام زواج مدني ، كما ان الدستور اللبناني ينص على الغاء الطائفية تدريجيا تمهيدا لانتخاب مجلس نيابي غير طائفي علي عكس المجلس الحالي.

وقد عارض رئيس الوزراء اللبناني السابق - رفيق الحريري- مشروع الزواج المدني رغم اقرار مجلس الوزراء له في ابريل ٩٨ على اعتبار انه مخالف للشريعة الاسلامية، واتفق معه البطريرك الماروني نصر الله صفير في ذلك علي اعتبار انه مخالف ايضا لسر الزواج عند الطوائف المسيحية، وسيفتح الباب للفتن الاجتماعية وان لبنان ليس بعد علمانيا.

اما امين عام حزب الله حسن نصر الله فاعتبر ان موضوع الزواج المدني لن يلغ الطائفية السياسية، لانها لن تزول قسرا ولا جبرا، وقال ان الزواج المدني سيشكل طائفة جديدة تزيد الامر تعقيد، ونوه الي انه مخالف للدين الاسلامي، والهدف من ورائه سياسي، وهو التمديد لرئيس الجمهورية.

واتفق معه في المقولة الاخيرة القائم مقام شيخ عقل الطائفة الدرزية في لبنان الشيخ بهجت غيث، وقال ان الزواج المدني يدخل في اطار لعبة التمديد لرئيس الجمهورية، وقال اذا حدث ذلك سيكون تمديدا للازمات، وابدي غيث رفضه لاستعمال رجال الدين اقنعة للسياسيين لتمرير اطماعهم السياسية ، وقال مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد رشيد قباني ان الدولة تتحدي مشاعر المواطنين بطرح الزواج المدني، واعتبره مخالفا لصحيح الدين ، وهو جرثومة علمانية لن نسمح بزرعها ابدا في لبنان، بينما وصفه رئيس مجلس النواب نبيه بري- والذي وقف الي جانب مشروع الهراوي - الزواج المدني بأنه مخادنة - عشق- وقال ان الموضوع ليس الزواج المدني ولكن تحطيم سور برلين الطائفي، واتخاذ خطوات عليه نحو جعل لبنان بلدا بلا طوائف ، واعتبر الروم الكاثوليك والارثوذكس وباقي الطوائف

المسيحية ان الزواج المدني سيثير فتنة في المجتمع اللبناني وسيحدث خرقا في العائلة اللبنانية، وقد رحبت الاحزاب العلمانية اللبنانية بالزواج المدني واعتبرته الطريق الصحيح لالغاء وتذويب الطائفية السياسية وخلق لبنان جديد تتعايش فيه جميع الديانات على اساس ديمقراطي وليس مذهبيا، وابرز تلك الاحزاب؛ الحزب القومي السوري والذي اقام في نهاية ابريل ١٩٩٨ عرس جماعي للزواج المدني في مسرح بيروت، ووزع اعضاؤه خلال الحفل منشورات حملت عنوان من اجل قانون مدني اختياري للاحوال الشخصية، وقد زينت صالة الاحتفال بلافتات كتب عليها «لكل انسان الحق في حرية الفكر والوجدان والدين» و«ان مجد الامة اعطي لهؤلاء المتزوجين حديثا»، وهذا رغم معارضة كل الطوائف الدينية في لبنان والتي اعتبرت ان الزواج المدني سيزيد الطائفية ولن يذيب الطائفية.

٢ -انتخابات البلديات

مثلث الانتخابات البلدية اللبنانية التي اجريت في اوائل يونيو عام ١٩٩٨ خطوه كبيرة نحو تعميق الديمقراطية وغلق ملف الصراعات الدموية تماما بعد ان اتاحت تلك الانتخابات مشاركة واسعة لكافة الفئات اللبنانية.

فقد خرج اللبنانيون من الانتخابات البلدية والقروية بمجموعة من الدروس والعبر والظواهر الجديدة بعد انقطاع دام ٣٥ عاما لم ينتخب فيها رئيس بلدية واحدة، وقد برزت ظواهر ايجابية في الانتخابات البلدية الاخيرة لم تظهر في الانتخابات البرلمانية التي جرت مرتين منذ مؤتمر الطائف (اكتوبر ١٩٨٩) وأهم تلك الايجابيات :

١ - اثبتت الانتخابات مدى الفسحة الديمقراطية في لبنان والتي سمحت بإشراك اعداد لا بأس بها من المرشحين والناخبين، من بينهم عدد كبير من السيدات بل والشيوخ بنسبة فاقت الانتخابات التشريعية في ١٩٩٢، ١٩٩٦، بنسبة فاقت ٧٠٪ بعد ان كانت في انتخابات ١٩٩٢ ١٧٪ فقط.

٢ - رغم بروز العائلية التي كادت ان تذوب كعامل سياسي منذ مؤتمر الطائف فإن ذلك العامل لم يكن وسيلة فعالة للدعاية الانتخابية، فتكونت القوائم من مرشحين تكنوقراط، وبالتالي وضعت الكفاءات المجالس البلدية بدلاً من العائلات.

٣ - قبل ا لانتخابات البلدية كان الظن ان كل مسيحي لبناني يتحالف مع رئيس الوزراء السابق الحريري في العمل السياسي يعتبر متحالفا معه في نظر المسيحيين الاخرين، ولكن الانتخابات اثبتت العكس ونسفت نظرية التحالف واصبح الفيصل هو مصلحة اللبنانيين فقط، والتي كادت في بعض المناطق ان تسمو على الطائفية والعائلية والوصية.

اما سلبيات الانتخابات البلدية فهي الاتي :

١ - اظهرت الانتخابات ان السلم الاهلي مازال في مراحله الاولي، لان التحالفات التي حدثت تحالفات اضداد وليس تحالف انداد.

٢ - اظهرت ايضا ان الطائفية مازالت فاعلة النفوس

وكادت ان تقود الانتخابات البلدية إلى كارثة طائفية عندما امتنع مسيحيو منطقة جبيل عن انتخاب المرشحين المسلمين، فردت طرابلس علي هذا العمل بالمثل فقاطع المسلمون المسيحيين والعلويين، فلم ينجح اي مرشح علوي ولم ينجح من المسيحيين سوي مرشح واحد، ولولا فطنة تحالف الحريري بتحالفه مع فؤاد بطرس لكانت الكارثة وقعت في بيروت.

٣ - السلبية المؤسفة التي حملتها الانتخابات البلدية هي انها ادخلت رئيس الجمهورية في نزاعات محلية كان في غني عنها، فبفضل الرئيس الهراوي شخصيا اجريت الانتخابات البلدية التي كان يعارضها رئيسا مجلس النواب والوزراء نبيه بري ورفيق الحريري، ولكن كان على الهراوي ان يقف محايدا بين المرشحين ولكنه اقحم نفسه في انتخابات بلدته زحله فخرج احد ابنائه عليه (جورج الهراوي) وتحالف مع خصمه اللدود الياس سكاف[١١].

واذا كان من الملاحظ ان الكثيرين من مقاطعي الانتخابات قد عادوا وشاركوا فإن الشيعة كانوا الاحرص علي المشاركة وكانت المعارك - الشيعية - الشيعية ساخنة في العديد من المناطق لوجود ثأر قديم بين حركة امل وحزب الله لاستعادة بعض المناطق، وكذلك اثبات الوجود وكانت بلدتي الغبيري وبرج البراجنة هي ساحة معركة كبيرة بين الحركة والحزب، فقد سبق لحزب الله ان اخرج امل من البلدتين بعد معركة شرسة في ١٩٨٧، وقلص وجودها ونفوذها السياسي والعسكري، ولكن اثبتت نتائج الانتخابات البلدية ان حزب الله في طريقه لكي يتزعم الطائفة الشيعية في لبنان رغم هزيمته في بعلبك على حساب حركة امل التي اعترفت بفقد بعض مواقعها الهامة، وكان صورة الطائفية السنية مركزا في القوائم التي اعدها الحريري والتي كانت بمثابة ضوء اخضر لاختبارها، وقد دعا البطريرك صفير اللبنانية عامة والموارنة بصفة خاصة الي المشاركة في الانتخابات البلدية، واثنى علي الفائزين فيها، وقال ان الموارنة لم يكسبوا في الانتخابات ولكن لبنان هي التي كسبت، ولكن مع وجود بعض العثرات. واحتج بطاركة الروم الكاثوليك الارثوذكس والارمن علي عدم المشاركة الواسعة لابناء طائفتهم في تلك الانتخابات رغم صلاحيتهم.

واذا كانت الانتخابات البلدية تعتبر بمثابة خطوة هامة نحو تزويد الطائفية ودفعت بمرشحين تكنوقراط وفنيين علي حساب الكوادر التاريخية العائلية، الا ان الانتخابات الرئاسية جاءت كي تعيد الامرخطوة الي الوراء بعد انتخاب اميل لحود والقضاء علي احلام وطموحات الهراوي بعدم التجديد له.

٢ - انتخابات رئيس الجمهورية

انتخاب الرئيس اللبناني اميل لحود في اكتوبر ١٩٩٨ وعدم التمديد للرئيس السابق الهراوي كان استفتاء على تدعيم او تحجيم تطبيق اتفاقية الطائف، ومن ثم تكريس او تذويب الطائفية في لبنان او تحدي مستقبل العلاقة بين الترويكا الحاكمة ومن في الاطراف

الثلاثة سيحصل علي سلطات اكبر في مواجهة الاخرين.

في الفترة التي سبقت الانتخابات كانت المداولات تتركز علي ان الرئيس الهراوي شهد فترة رئاسته بمباركة سورية، ولكن أكمل باقي ثورته الاصلاحية الخاصة بنسف الطائفية وتقويض اركانها والتي بدأها بمشروع الزواج المدني، ثم تعديلات مرسوم التجنيس ومن قبلها تأكيد استقلال لبنان بعيدا عن القبضة السورية وانهاء تمرد العماد ميشال عون وحل المليشيات العسكرية وتحجيم الوجود الفلسطيني في لبنان ، وكانت تصريحات الهراوي في بداية ٩٨ توحي بأنه يتبني تنفيذ اتفاق الطائف حرفيا نحو الغاء الطائفتية السياسية رغم عدم رضاه المستتر عن تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية بموجب الاتفاق.

فقد قال الهراوي اثناء احتفال بتخريج دفعة جديدة من طلاب كلية الصحة بالجامعة اللبنانية في مارس ٩٨ «لابد من تنفيذ بنود الطائف او محوها من الدستور» وانه سيدك سور الطائفية الممتد في النفوس والنصوص».

وقد اعتبرت مني الهراوي زوجة الرئيس اللبناني الياس الهراوي ان اتفاق الطائف كان خطوة لنقل لبنان من حالة الحرب الي السلم ، ولكنه اجحف بحق بعض المؤسسات الرسمية ومنها رئاسة الجمهورية، بينما اعلنت نائلة معوض قرينة الرئيس اللبناني الاسبق رينيه معوض عن ترشيح نفسها لرئاسة الجمهورية لان الترويكا الحاكمة فشلت في تحقيق المصالحة الوطنية وطالبت بتعديل المادة ٤٩ من الدستور لترشيح مبدأ المساواة بين اللبنانيين معتبره ان الظروف التي ادت الي ادراج هذه المادة لم تعد قائمة، ومن المفترض ان يعدل الدستور ليفتح باب الترشيح امام الجميع لتجري انتخابات حرة.

واوصي الرئيس السابق الهراوي الشعب اللبناني قبل الاعلان عن عدم رغبته في التجديد ان يتخلص من النعرات المذهبية ويرسي دعائم دولة المؤسسات.

واعلان الهراوي عن رغبته في عدم التجديد كانت استجابة لرغبة مارونية امتدت بالطبع لباقي الطوائف، وكان الحاحه لطرح مشروع الزواج المدني جبرا هي القشة التي قصمت ظهر البعير واطاحت بالهراوي رغم انجازاته لانه كان موجها في الاساس ضد الحريري، وقد تبني مجلس المطارنة الموارنة في اكتوبر ٩٨ المواصفات التي طرحها البطريرك الماروني نصر الله صفير لرئيس الجمهورية الجديد والذي طالب برئيس «لا يقوي علي الضعيف ولا يضعف امام القوي، ويقود ولايقاد»، واعتبر المجلس احجام المرشحين عن اعلان ترشيحهم ليس طبيعيا وتعطيلا للنظام الديمقراطي.

واعرب المجلس عن اسفه لتغييب الشعب اللبناني عن اختيار الرئيس اللبناني، وطالب الامام مهدي شمس الدين رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلي بأن يكون رئيس الجمهورية غير منحاز وصالحا وامينا ويحمل عقيدة المقاومة.

والتخمينات التي اعلنها قادة الطوائف اللبنانية

تعكس عجزهم عن التنبؤ برئيس الجمهورية، فالمسألة لديهم ليست اختياريين العديد من المرشحين البارزين أو من يرشحهم البطريرك الماروني صفير ولكن يخضع لاعتبارات سياسية معقده خارجية - سورية - وداخلية كالاستحسان المذهبي، وتلك من ابرز مساوئ النظام الطائفي في لبنان، وتركز اختيار رئيس الجمهورية في طائفة واحدة، وفور انارة الضوء الاخضر من سوريا بترشيح اميل لحود قائد الجيش اللبناني رغم عدم دستورية ذلك ومعارضة السياسيين المارونيين-العازفين عن المشاركة - لذلك لانه عسكري، وعلق صفير علي ذلك وقال اثناء مشاركته في مؤتمر البطاركة الشرق وتدشين اول كنيسة مارونية في الاردن «ان المواصفات تنطبق علي لحود»، ولكنه تحفظ علي طريقة الاتفاق والاختيار علي الرئيس المقبل، وأكد انه سيقود البلاد الى شاطئ الامن ونصلي من اجل ان يوفق في ادارة شئون لبنان.

ورحب بطريرك انطاكية وسائر المشرق للروم الارثوذكس اغناطيوس الرابع هزيم باختيار لحود وقال «انه سباح ماهر لكنه لا يستطيع ممارسة مهارته الا اذا كان البحر مواتيا». وقال القائم مقام شيخ عقل الطائفة الدرزية الشيخ بهجت غيث ان الدروز يقفون مع اطروحات لحود ودعا اللبنانيين الي الالتفاف حول الرئيس الجديد لانقاذ لبنان ودعم وحدته، وذلك رغم تحفظ وليد جنبلاط علي اختيار لحود واعتبر ذلك تحصيل حاصل، في الوقت الذي اشاد فيه قباني بلحود ورغم شبه الاجماع علي اختيار لحود خاصة بعد تعديل الدستوركي يصلح للرئاسة الا ان المعركة الاولى التي خاضها مع الحريري والتي تعكس المطالب الدفينة للطائفة المارونية في استعادة الامتيازات التي قلصها اتفاق الطائف من رئيس الجمهورية الماروني لحساب عضوي الترويكا الحاكمة الاخرين خاصة رئيس الوزراء فأدار معركة تحميم الحريري والتي فشل فيها الهراوي سابقا عن طريق ضربه بمشروع الزواج المدني فكانت المعركة حول المادة ٥٣ من الدستور التي تنص علي «يسمي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استنادا الي استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسميا علي نتائجها، اي تدخل رئيس الجمهورية في صميم عمل رئيس الوزراء بحجة الاستشارات، وكان رد فعل الحريري المفاجئ هو الاستقالة واعتبر ذلك خيانة لاتفاق الطائف، وكانت المفاجأة هي تفريط مجلس النواب في الحريري وقبول د. سليم الحص رئاسة الوزارة مكانه. وا صراع بين لحود - والحريري والذي انتهي باقصاء الاخير برغبته فجر من جديد قضية الطائفية وحقوق كل طائفة في لبنان وتداول مصطلح الطائفية من جديد علي الساحة اللبنانية.

فقد اكد بري خلال استقباله لوفد نادي النجمة الرياضي ان الطائفية والمذهبية نحرتا صفوفنا جميعا، وقال «لابد ان نتخلص من هذا الجو الطائفي ان عاجلا او اجلا». وقال ان بدعة ترويكا الحكم لم تعد موجودة منذ بداية ١٩٩٨.

وفي اطار التهدئة التي ابدتها التشكيلة الحاكمة الجديدة في لبنان - رئيس الجمهورية والوزراء- لازالة مصطلح الطائفية وتوابعها من الذهنية مرة اخرى اتخذ مجلس الوزراء اللبناني في اول جلساته في ديسمبر ١٩٩٨ عددا من القرارات ومنها تعيينات ادت الي تبديل في طوائف بعض المناصب الامنية والعسكرية، فقد بقي قائد الجيش مارونيا بتعيين العميد ميشال سليمان مكان لحود، وبات مدير المخابرات العسكرية مارونيا بتعيين العقيد ريمون عازار بدل سلفه الارثوذكسي العميد ميشال رحباني وحل اللواء رفيق حداد الارثوذكسي في رئاستاركان قوي الامن بدل سلفه الكاثوليكي، وبات مدير الامن العام شيعيا بتعيين العميد جميل السيد مكان سلفه الماروني واصبح مدير أمن الدولة كاثوليكيا بتعيين اللواء ادوار منصور مكان سلفه الشيعي في مقابل بقاء المدير العام لقوى الامن سنيا بتعين العميد عبد الكريم ابراهيم[١٢].

٤ - قانون الانتخابات

من أبرز القضايا التي اتفقت عليها الطوائف اللبنانيين عام٩٨ بعد وجوب الانسحاب الاسرائيلي غير المشروط ليعطي كل ذي حق حقه في لبنان، هو قانون الانتخابات والذي عكس رغبة الطوائف في تغييره، بعد ان اثبتت الانتخابات البلدية فشله في تحقيق الديمقراطية والعدالة الكاملة بين المرشحين والناخبين وادى الي آثار سلبية كادت تفسد جو العملية الانتخابية برمتها وقد أكد نبيه بري رئيس مجلس النواب في نهاية ديسمبر ١٩٩٨ ان قانون الانتخابات النيابية الجديد سيكون المعبر الحقيقي الي عملية الاصلاح. واعلن تأييده وتمسكه بالدائرة الكبرى للتقسيمات الادارية الانتخابية معتبرا ان من شأن الدوائر الصغرى «ان تعمق المذهبية» وتعبر عن تكتل طائفي قد يعيد لبنان الي اجواء الفتن» واعتبر ان الدائرة الكبرى تقرر الوحدة الوطنية والتواصل الوطني.

وقد تعهدت حكومة سليم الحص في بيانها في نهاية ديسمبر ١٩٩٨ «بالإسراع في وضع مشروع قانون جديد للانتخابات يكفل صحة التمثيل الشعبي وعدالته، ونزاهة العملية الانتخابية، وتكافؤ الفرص بين المرشحين، ووضع سقف للنفقات الانتخابية وتنظيم الاعلام والاعلان الانتخابي، واعتبار هذا القانون منطلقا لمسيرة الاصلاح السياسي وتفعيل العملية الديمقراطية. ومن المنتظر ان يحقق القانون الجديد الانصهار الوطني دفعة واحدة - وان كان لهذا الامر صعوبته- ولن يطبق في الوقت الحاضر علي الجنوب نظرا للاحتلال الاسرائيلي له.

ولعل وضع قانون جديد للانتخابات في لبنان يقوم بتكسير الطائفية وتقليصها تدريجيا واعلاء النهج الديمقراطي بديلا عن التعصب المذهبي سيكون بديلا جيدا لمحاولات تذويبه الطائفية بالشعارات او بالقرارات المفاجئة والقسرية، وان كان الامر يتطلب تغييرا في ذهنية ترويكا الحكم في لبنان وفي داخل الطوائف نفسها، فليس من المناسب في ظل التغيرات الاقليمية

والدولية المتلاحقة وبدء العولمة في بسط اجناحها علي دول العالم ان يكون هناك تعصب لطائفة اومذهب والاعتماد علي الاكثرية لتكون وسيلة لحصر المناصب والمغانم علي حساب حقوق الاقليات.

والوضع في لبنان لن يتغير بالقوانين او حتي بالحروب فقد ثبت للطرفين فشلهما، ولكن بمزيد من الديمقراطية كي تعلو علي الطائفية والمذهبية التي تعتبر وصمة في جبين لبنان رغم حضارته وديمقراطيته الناضجة.

المراجع

١ - د. سعد الدين ابراهيم-الملل والنحل والاعراق، هموم الاقليات في الوطن العربي، مركز ابن خلدون ١٩٩٤ ط٢، بتصرف.

٢ - د. انطوان نصري مسرة ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في لبنان-مركز ابن خلدون من ١٩٩٥ ص١٨٨.

٣ - جريدة الشرق الاوسط- لندن - ١٩٩٨/٣/٧، العدد ٧١٤١ص ٦.

٤ - جريدة الحياة، لندن، ١٩٩٨/٩/١٨، العدد ١٢٩٨٤ ص٢.

٥ - د. سعد الدين ابراهيم، الملل والنحل والاعراق، مرجع سابق ص ٦٧٩.

٦ - د. سعد الدين ابراهيم، الملل والنحل والاعراق، مرجع سابق، ص ٦٧٨.

٧ - جريدة الشرق الاوسط ١٩٩٨/٧/٩، ص ٦، مرجع سابق.

٨ - د. سعد الدين ابراهيم الملل والنحل، مرجع سابق، ص ٨٨٩.

٩ - جريدة الحياة ١٩٩٨/٥/٤، ص ٦ ،مرجع سابق.

١٠ - تقرير الملل والنحل والاعراق ، الخامس، مركزابن خلدون ١٩٩٨ ، ص ٢٠٦.

١١ - جريدة الشرق الاوسط ٩٨/٦/١٤ ص٢.

١٢ - جريدة الحياة، العدد ١٣٠٣٧، ١٣ نوفمبر ١٩٩٨، ص٢.

١٣ - جريدة الحياة، العدد ١٣٠٧٦، ٢٢ ديسمبر ١٩٩٨، ص ٢.

١٤ - جريدة الحياة، العدد ١٣٠٧٠، ١٦ ديسمبر ١٩٩٨، ص ٢.

عرب ٤٨

أشرف بيدس

عــرب ٤٨

وحلم الدولة الفلسطينية

أشرف بيدس

لقد اختلف المهتمون بشئون عرب ٤٨ في التسمية ، وجاء اختلافهم بتباين مواقعهم الفكرية، فمنهم من يسميهم بعرب اسرائيل الحاقا باسرائيل، ومنهم من يسميهم بالعرب في اسرائيل، ومنهم من يعتمد تسمية اكثر دقه وواقعية كأن يقول الاقلية القومية العربية في اسرائيل، او الاقلية العربية الفلسطينية التي تعيش داخل اسرائيل او التي تعيش داخل الوطن المحتل.

ولكن ومهما كانت التسمية فإن عرب ٤٨، البقية الباقية من الفلسطينيين علي ارض الاباء والاجداد، تبقي كتلة بشرية استعصت علي الذوبان والتشتيت والفرقة داخل المجتمع الاسرائيلي نتيجة لعدة اسباب تاريخية وغيرها، اهمها ان اسرائيل الصهيونية ترفض اي جسم «غريب» بمعني غير يهودي داخلها. والسبب الثاني يكمن في المحيط العربي الذي يلفظ تلك الدولة ويؤكد العلاقة التاريخية بين فلسطين وسوريا، والعلاقة التاريخية بين فلسطين ومصر.

ومهما يكن من امر فقد لعب التمييز القائم في اسرائيل ضد العرب فيها دورا ايجابيا في سبيل التماسك ووحدة المصير ووحدة الهم.

ولا شك ان فلسطيني ٤٨ يختلفون عن فلسطينيين الارض المحتلة او الفلسطينيين المقيمين في الوطن العربي، ويأتي هذا الاختلاف من الظروف المعيشية التي يعيشها كل منهم، لكن الاساس في الموضوع ان قضية التواصل قائمة سواء كان ذلك داخل الارض او خارج الارض..

فعرب ٤٨ وان كانوا يحملون الهوية وجواز السفر الاسرائيلي، الا انهم لا زالوا مرابطين علي ارضهم وان تناقصت من ٩٤٪ الي ٥ر٤٪ من اراضي الدولة. ومازالوا مرابطين علي الرغم من ان ٤٥٪ منهم يعيشون دون خط الفقر بالمقاييس الاسرائيلية، وحتي ٧٠٪ من الجزء الذي يعيش في صحراء النقب، وهذه النسبة اكبر النسب في العالم، وكذلك مازالوا مرابطين علي الرغم

من ان معدل دخل الفرد العربي هو نصف معدل دخل الفرد اليهودي وان دخل العائلة اليهودية هو اربعة اضعاف دخل العائلة العربية.

لذلك ومهما يكن من امر وعلي الرغم من الهموم الاخرى التي يعاني منها عرب ٤٨ كجزء لا يتجزأ من الشعب العربي الفلسطيني ، وعلي الرغم من عملية تهميشهم في اعقاب عملية اوسلو ١٩٩٣ ، وواي ريفر ١٩٩٨.. تبقى هذه الكتلة البشرية متطلعة الي العالم العربي اولا والي الفلسطينيين المشتتين في العالم العربي وجميع انحاء العالم.. يشدها اليهم المصير المشترك والعوامل التاريخية والاجتماعية والمكونات النفسية والسلوكية.

وتبقى وتيرة التطور بالنسبة اليهم اسرع بتأثير عوامل البيئة. الا ان عرب ٤٨ في ذات الوقت لم ينسلخوا داخل المجتمع الاسرائيلي بصورة تمسخ من واقعهم او تشوه معالمهم الثقافية والتاريخية، فهم مازالوا اقرب الشبه الي اي بلد عربي اخر.. من حيث العادات والتقاليد والعلاقات مع الاخر والسلوكيات وحتي الاكلات والاعراس والمآتم.

وكما كان للحكم العسكري الذي فرض علي عرب ٤٨ حتي سنة ١٩٦٦ اثارا مريرة علي كيانهم الاجتماعي والاقتصادي والنفسي، كذلك فأن لاوسلو وواي ريفر اثارا تكاد تكون مدمرة ايضا من حيث التهميش والعزل وعدم اعتبارهم موجودين علي الخارطة السياسية. فقضية اللاجئين واموالهم المصادرة من قبل دولة اسرائيل ، وكذلك قضية الارض - وسوف نتعرض لها في متن هذا التقرير - وقضية مهجري الداخل الممنوعين من العودة لقراهم المهدومة التي اقيمت عليها المستوطنات البديلة وعيونهم تتطلع، وقضايا ضريبة الاملاك واصرار حكومات اسرائيل المتعاقبة علي عدم تعديلها بشكل جذري، اذا انها تبلغ ٢ر٥٪ من سعر الارض المعدة للبناء اوالتي دخلت منطقة العمار ضمن الخرائط الهيكلية، وعليه فقد يدفع المواطن العربي سعر ارضه خلال ١٢ سنة اذا تراكمت عليه ديون هذه الضريبة وفوائدها وربطها بجدول غلاء المعيشة.

وكل هذه المكونات تهدف الي تجريد العرب من التبعية الباقية في اراضيهم، يضاف الي هذا كله مصادرة اراضي الوقف الاسلامي باعتبار مالكه غائبا، بموجب قانون املاك الغائبين.. ولم تنجو من هذا القانون اوقاف بعض الطوائف المسيحية.

كصورة مصغرة عن العالم العربي بجميع الامه وامالة وتطلعاته فقد اختلفت اراء الجماهير العربية التي تعيش داخل دولة اسرائيل بالنسبة لموضوع اوسلو وواي ريفر، وتجاوزا لعملية التهميش الانفة الذكر فقد تتراوح الاراء ما بين مؤيد علي طول الخط ومؤيد بحذر ومعارض. لكن هذه الجماهير باغلبيتها الساحقة لا تأخذها مأخذ الجد.. وذلك بسبب اخر وهو اثره علي فعاليات بعض المنظمات الاهلية وغير الحكومية التي وصلت حد الشلل لاعتمادها كليا علي مصادر التمويل الخارجي. مما كان له الاثر ايضا علي عملية التطور في الاصل هو

المجتمع المدني .

ان من بقى من العرب داخل اسرائيل لم يكن مرتبا، بل جاء نتيجة الصدفة، وكان المخطط الصهيوني يسعى الي ترحيلهم وتطهير البلاد عرقيا، ولازال هدف دولة اسرائيل ان تكون اسرائيل «دولة يهودية » حتى انها لا تتعامل عرب ٤٨ علي انهم اقلية قومية، بل تتعامل معهم علي انهم شيع وملل وطوائف او اقليات وذلك لكي تستطيع التحكم فيهم واستغلال اي تناقض قد ينشأ بينهم، لذلك تقوم الدولة الصهيونية بخنق اي بادرة وحدوية بين الاحزاب والهيئات الشعبية علي الساحة، واحيانا تلجأ الي تأليبهم علي بعض لضرب فئة سياسية بأخري، حتي لا تستطيع واحدة منهم ابرام اي برامج مشتركة، فعملية الاجهاز علي الهيئات والاحزاب تمارسها اسرائيل حتي لا تقوى شوكة احد منهم.

وتسعى اسرائيل للسيطرة علي المنطقة لجعلها ارضا خالصة لها . واهم مجال الصراع هي الارض باعتبارها مصدرا للعيش والحياة، وبما ان الارض تشكل قيمة جوهرية ، فان كل جانب يرغب في امتلاك اكبر مساحة منها، ويتمسك العرب بارضهم لانها ارض موروثة ابا عن جد، كما انها تعني السعادة والحياة والمستقبل والامل، ويأمل اليهود من جانبهم في ترحيل العرب من ارضهم كوسيلة لعملية الاستيطان في المنطقة، وذلك لاسباب دينية وايديولوجية وامنية، وتمارس اسرائيل ضد عرب ٤٨ كافة الاساليب المستفزة، لاجبارهم علي ترك اراضيهم، وذلك ضمن مخطط صهيوني بجعل اسرائيل خالية من اي سلالات عرقية.

إذا كانت العقلانية مطلوبة في إدارة كل الأمور الإنسانية، فإنها مطلوبة بشكل أكثر إلحاحاً في أمور الصراع. فهذه الأخيرة هي أمور حياتية وجودية. وهي تقتضي الدقة في حساب قوة الخصم وقوة الذات. ولا تحتمل هذه الحسابات ولا يدخل فيها موازين الحق والعدالة والانصاف إلا بقدر محدود للغاية. كما لا تحتمل الغوغائية والشعارات الطنانة والرنانة. والأساس في حسابات القوة في الصراع مع الغير هو الإرادة ، وقوة النيران، والحشد البشري، والقدرة علي التعبئة، واستخدام أفضل العناصر الإنسانية المتاحة في مواقع القيادة، وهذا ما تحرص عليه إسرائيل دائماً

ومنذ مائة عام أنعقد أول مؤتمر يهودي صهيوني في مدينة بازل السويسرية، تحت رئاسة الصحفي اليهودي الصهيوني النمساوي هرتزل. وفي هذا المؤتمر تم إتخاذ توصيات وقرارات بالعمل من اجل انشاء وطن يهودي ودولة يهودية، لحل مشكلة اليهود في الشتات. وطرحت عدة بدائل من أوغندا الي الارجنتين، الي سيناء، الي فلسطين، ومع كل مؤتمر صهيوني تالي، كانت التوصيات، تتبلور في قرارات، والقرارات تتحول الي مخططات، والمخططات الي مشروعات، خاصة بعد أن وقع اختيارهم النهائي علي فلسطين.

ويمثل عرب اسرائيل «كتلة حرجة» داخل اسرائيل، وذلك لأنهم يمثلون احد القوى السياسية المؤثرة. وقد عرفهم القانون بأنهم اولئك الذين يعيشون في الاراضي

الفلسطينية، التي اصبحت بقوة القانون الدولي (قرار الامم المتحدة) او بقوة السلاح، ملكا لدولة جديدة سمت نفسها، عام ١٩٤٨، باسم دولة «اسرائيل». وهي دولة قالت عن نفسها ومبرر وجودها انها لليهود الذين كانوا يعيشون في فلسطين ولأي يهود اخرين وافدين من اي مكان في العالم ويقصدون اراضيها (قانون العودة).

الارض

وتعد مشكلة الارض قضية ذات ابعاد متشابكة، فمنها: (١) الارض الخاصة والتي يمتلكها العرب، (٢) والاراضي التي يمتلكها اليهود، (٣) اراضي دولة؛ وهذا الاصطلاح استخدمته اسرائيل لفرض هيمنتها وسطوتها علي مساحات واسعة وشاسعة من الارضي، وسوف نقوم بتصنيف هذه الانواع الثلاثة..

١ - الاراضي العربية

وهي الاراضي المسجلة بالفعل لاصحابها، ويوجد لها مستندات ووثائق تثبت ملكيتها، اما بالنسبة للاراضي غيرالمسجلة فهي تمثل مشكلة عويصة لان الدليل الوحيد الذي يثبت احقيتها مالكها، هو التسجيل الرسمي للارض، ان تسجيل الضريبة علي تلك الاراضي غير المسجلة انتهى بصدور الامر العسكري رقم ٢٩١ (١٩٦٨) وادى هذا بطبيعة الحال الي وقف اجراءات تسجيل الاراضي، وبالتالي فقدان مليكتها.

٢ - الاراضي اليهودية

وهي الاراضي التي امتلكها اليهود في ا لضفة الغربية قبل عام١٩٤٨، وهي معروفة ومحددة، ولا تقبل المماطلة او التسويف، وتقدر هذه الاراضي بـ ٣٠ الف دونم، واقيمت علي هذه الاراضي المستعمرات الخاصة.

٣ - اراضي دولة

وهذه الاراضي تمثل المشكلة الكبرى، لان اسرائيل قامت بالاستيلاء علي مساحات واسعة من الاراضي بكافة السبل غيرالمشروعة، اما ان تكون اراضي غير مسجلة، ام اراضي غائبين، او اراضي صودرت للمنفعة العامة، او جعل البعض منها مناطق عسكرية الخ وتصنف هذه الاراضي علي النحو التالي:

أ - اراضي غائبين، وهي الاراضي التي تخص مواطني الضفة الغربية والذين تركوها بعد عام ١٩٦٧ بسبب الحرب.

ب - اراضي الدولة المسجلة وهي الاراضي التي سجلت باسم الحكومة الاردنية نتيجة لعمليات التسوية في بعض المناطق، ولكن السلطات الاسرائيلية استغلت القانون العثماني الذي شمل الاراضي الصخرية والحجرية غير المسجلة في سجلات الاراضي. وتقدر اراضي الضفة الغربية غير المسجلة حوالي ثلثي مساحة الضفة الغربية.

ج - الاراضي المصادرة للمنفعة العامة: وقد قامت اسرائيل بمصادرة مساحات واسعة من الاراضي لخدمة المستوطنين والمستعمرات، وليس من اجل رفاهية السكان وتغطية احتياجاتهم، او لشق الطرق وانشاء البنية التحتية اواقامة متنزهات، كما تسمح القوانين العالمية في جميع انحاء، وكانت هذه هي المصيدة التي

استطاعت اسرائيل ان تصادر بها الاراضي.

د - اراضي المناطق العسكرية : قامت اسرائيل بمصادرة مساحة من الاراضي واغلقتها بذريعة ان ذلك لاسباب امنية ولاغراض عسكرية خاصة بالمناورات والتدريب. وهذا لا يمنع ان تكون الارض مسجلة او غير مسجلة، فالمبررات الاسرائيلية دائما جاهزة عند الطلب، حيث انهم يقولون في هذه الحالة بأن الارض المناط بها المصادرة في حاجة اليها لاغراض عسكرية، وتقوم بدفع تعويض عن هذه الارض اقل كثيرا من قيمتها الحقيقية.

هـ - اراضي بدون مالكين: وهي الاراض التي لم يستطع السكان الفلسطينيون اثبات ملكيتها القانونية فاصبحت اراضي دولة، واستغلتها السلطات الاسرائيلية في بناء المستعمرات..

و - المحميات الطبيعية ، ويقصد بها وضع جزء من الاراضي الفلسطينية تحت السيطرة الاسرائيلية باعلانها محميات طبيعية بغية استغلالها فيما بعد من اجل التوسعات الاستيطانية.

السجون الاسرائيلية

من خلال الممارسات اليومية لعمليات الاحتلال الاسرائيلي نلاحظ استمرار تفاقم الانتهاكات سواء للحقوق الفردية او الحقوق الجماعية بشكل ملحوظ، فاستمرت اعمال القتل والاعتقال والتعذيب والمحاكمات الجائرة، كما تسارعت وتيرة الاستيطان والتهويد، وتشديد الحصار العسكري والاقتصادي علي الاراضي المحتلة والاراضي الخاصة بالحكم الذاتي.

في مجال انتهاك الحق في الحياة، استمرت اعمال القتل خلال العام وتركزت في مواجهة الاعمال الاحتجاجية الفلسطينية علي اعمال الاستيطان الاستفزازية، حيث ورد ان الحكومة الاسرائيلية اصدرت في شهر ابريل عام ١٩٩٧ قرارا يسمح للقوات الخاصة بالقيام باعمال الاغتيال والتصفية لعناصر ومواطنين وكوادر فلسطينية تري فيهم السلطة الاسرائيلية خطرا عليها، واستمرار العمل بهذا القرار عام ١٩٩٨، حيث تم اغتيال خالد مشعل احد القادة البارزين في حركة حماس في بداية العام ١٩٩٨ (اختلفت الآراء حول اغتيال مشعل وان كانت اصابع الاتهام تتجه بقوة لاسرائيل نظرا لتاريخها في مثل هذه الجرائم)، واغتيال خمسة فلسطينيين في قطاع غزة والضفة، واصابة ما يزيد علي الثلاثمائة في مظاهرات اندلعت في ذكرى نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، واغتيال رافت محمد البردويل على يد احد الجنود الاسرائيليين في ٩ يونيو في محاذاة مستوطنة توراج قرب مدينة رفاح، ومقتل احمد علان برصاص احد المستوطنين الاسرائيليين من مستوطنة ايل قرب مدينة رام الله، كما شهد النصف الاول من العام ١٩٩٨ مذبحة قومية حيث استشهاد ثلاثة عمال فلسطينيين برصاص جنود الاحتلال، وما سبق يمثل عينة فقط من القتل خارج نطاق القانون، لان القائمة طويلة ولا يمكن حصرها بسهولة.

واستمرت الاعتقالات باشكالها المختلفة وشملت مواطنين من المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية تم

اعتقالهم على المعابر والجسور، او علي الحواجز العسكرية والطرق الخارجية، وبذلك تواصل اسرائيل ممارساتها القمعية ضد الشعب الفلسطيني، في انتهاك واضح لكافة المواثيق الدولية لحقوق الانسان مما يمثل خرقا لاحكام القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة بشأن معاملة المدنيين تحت الاحتلال، ففي اعقاب مظاهرة مؤيدة للعراق في فبراير واثناء ازمة العراق مع المفتشين الدوليين تم اعتقال اكثر من ١٢٠ مواطنا فلسطينيا، وقد بلغت هذه الاعتقالات ذروتها في شهر مايو في اعقاب التظاهرات بمناسبة الذكري الخمسين لقيام اسرائيل، وشهر اكتوبر في اعقاب التوقيع علي اتفاق واي ريفر.

وقد استمر تعرض الفلسطينيين للتعذيب وسوء المعاملة بشكل منهجي في مراكز الاحتجاز والسجون الاسرائيلي، وخاصة خلال مرحلة التحقيقات، واصدر مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة (بتسليم) تقريره السنوي الثامن وجاء فيه ان جهاز المخابرات العامة في اسرائيل (الشاباك) يحقق كل سنه مع ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ معتقل فلسطيني سنويا، وان ٨٥٪ منهم يتعرضون لشكل من اشكال التعذيب القاسي. ومن المعروف ان الحكومة تجيز التعذيب من حيث المبدأ وفقا للتوجيهات السرية القانون الاسرائيلي يعاقب الشرطي او رجل المخابرات الذي يمارس التعذيب، وهناك وحدة خاصة تابعة لوزارة القضاء تحقق مع المحققين، ومن صلاحياتها تقديمهم الي المحاكمة، لكنها لا تقدم احدا منهم الي المحاكمة منذ اقامتها قبل ثلاث سنوات، بل كانت تشكل غطاء لممارسات المحققين.

فمازالت السجون الاسرائيلية تمتلئ باعداد كبيرة من الفلسطينين وخاصة اعضاء الجماعات الاسلامية، وقد قامت السلطة الفلسطينية عند مفاوضاتها في الاتفاق الاخير (واي ريفر) بدراسة احوال السجناء الفلسطينيين، واتفقوا مع نظرائهم الاسرائيلي) علي السماح بالافرج عن ٧٥٠ سجيّنا في سجونها، وذلك علي ثلاث دفعات، الا ان اسرائيل لم تلتزم بتعهداتها، وقامت بالافراج عن ١٥٠ سجينا من المتهمين في جرائم عامة، وليسوا معتقلين سياسيين في محاولة منها للافلات من التزامها، وقد قوبل هذا التصرف من جانب الاسرائيليين باستهجان واستنكار من السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي باكمله، وقام المعتقلين باضراب استمر ثلاثة عشر يوما للافراج عنهم، الا انها قامت بالافراج عن مجموعتين تتراوح اعدادهم ما بين ٢٥ و٣٠ في فترات متعاقبة، ويمثل هذا الخرق الاسرائيلي للاتفاقيات ازمة علي طريق الحل للازمة الفلسطينية مع قوات الاحتلال.

والمتابع لحالة حقوق الانسان الفلسطيني يستطيع ان يرصد انتهاكات جسيمة لهذه الحقوق، وذلك على مستويين، الاول: ممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلية، والثاني: ممارسة سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية، وسنعرض بشئ من التفاصيل لابرز هذه الممارسات.

وتشير التقارير الدولية بأن اسرائيل قامت خلال

ثلاثة عقود بسجن ٤٠٠٠٠٠، ويمثل هذا العدد ربع السكان، تعرض منهم ١٠٠٠٠٠ للتعذيب والاساليب الوحشية، ومنها: اساليب تعذيب همجية بحق الاسير الفلسطيني والعديدمن الاسرى الذين سقطوا شهداء جراء استخدام هذه الاساليب، وعدد كبير من المعتقلين يمضون شهرين وثلاثة فأربعة في اقبية التحقيق ويتعرضون لاستخدام اسلوب الهز الدائم والتهديد بمواصلة هذا الاسلوب لفترة طويلة حتي يصاب المعتقل بالشلل الدائم وامراض خطيرة.

كما يمنع المعتقلون من النوم لفترات طويلة وقد تصل هذه الفترة الي عشرة ايام متتالية مما يفقد المعتقل توازنه ويصاب الهلوسة وعدم التركيز، بالاضافة الي ربط المعتقل بكرسي صغير بحيث يكون بطن المعتقل الي اعلي وينهال المحققون بشكل عشوائي علي بطنه مما يودي الي تمزق في المعدة وانزلاق في العمود الفقري. ونتيجة لهذه الممارسات تتدهور حالة الاسرى من حيث الاهمال الصحي وعدم تقديم العلاج اللازم وعدم اجراء العمليات الجراحية اللازمة لعددكبير من المعتقلين، ويعزي التدهور الصحي لسوء التغذية وفقدان التهوية في السجون وقلة مساحة الحركة للاسرى والمضايقات اليومية والعقابات المتكررة. وتدل المعلومات الموثقة لدي جميع مؤسسات حقوق الانسان الفلسطينية والعربية بأنه خلال اعوام ٩٦، ٩٧، ١٩٩٨ حدث تصاعد خطير في اصابة الاسرى بامراض معدية تتطلب جزء كبير منها اجراء عملية جراحية عاجلة، ويتبين ان ٤٠٠ حالة مرضية تصل مستشفى سجن الرملة التابع لادارة مصلحة السجون، منها ١٠٠ حالة مرضية ثابتة، وتبين ايضا ان ادارة السجون تماطل باجراء العمليات الجراحية وتقوم بتأجيل ذلك عدة مرات مما يسبب احيانا وفاة البعض.

كما اشارت نفس التقارير الي ان حوالي ٣٠٠٠٠ ممن عذبوا في السجون الاسرائيلية يعانون من مشاكل نفسية، وعليه فإن هذا العدد الهائل يؤثر بشكل مباشر علي المجتمع الذي يعيشون فيه. وذلك له اثار شديدة علي المجتمع الفلسطيني الذي يناضل علي الجبهة الخارجية لتحقيق حلم السلام الذي يوشك علي الانهيار بفعل حكومة نتنياهو المتطرفة، وعلي الجبهة الداخلية لبناء مجتمع مدني لا ينظر الي انتقاد الوزراء والمسئولين، وكأنه تهديد يؤدي الي القمع والحبس، وما يثير الدهشة ان هناك بعض الانتهاكات من جانب قوات الشرطة الفلسطينية تجاه الفلسطينيين انفسهم.

السياسات الاستيطانية

لقد شكل موضوع الاستيطان الاسرائيلي الهم السياسي الاول للشعب الفلسطيني علي مدى سنوات الاحتلال وبشكل خاص في السنوات الاخيرة، ولهذا فقد تم دعوة نخبة من خيرة السياسيين والمفكرين والاستراتيجيين الفلسطينيين للتداول في مخاطر الاستيطان علي القضية الفلسطينية وانجع السبل للتعامل مع هذا الخطر علي المستويين الاني والمستقبلي.

اسرائيل منذ توقيع الاتفاق بدأت حملة استيطانية محمومة في رأس العامود، وحارهوما، ودعا ارنيل

شارون وزير خارجية اسرائيل- والذي كان قد عين قبل فترة وجيزة من مفاوضات واي -المستوطنين للاستيلاء على الاراضي المحيطة لتوسيع مستوطناتهم، وهو ما وجد استجابة فورية،كما اعلنت الحكومة الاسرائيلية مصادرة نحو ١٠٪ من مساحة الضفة الغربية، وصادقت وزارة الصناعة والتجارة الاسرائيلية في ٢٢ نوفمبر على خطة لتطوير البؤرة الاستيطانية في مدينة الخليل، تشمل خمسة مشاريع وصفتها مصادر اسرائيلية بأنها تمهد لانشاء مدينة يهودية متكاملة في قلب البلدة القديمة في الخليل، واصدرت سلطات الاحتلال ستة اوامر عسكرية تقضي بمصادرة مساحات واسعة من الاراضي بغرض شق طرق استيطانية في مناطق مختلفة في الخليل. اضافة الي ذلك كانت هناك مماطلات اسرائيلية، حيث تم تأجيل اجتماع الحكومة للمصادقة على الاتفاق اكثر من مرة.

ومازال الاستيطان هو التركيز الاساسية في البرنامج الصهيوني، ويرجع الموضوع الي المؤتمر الصهيوني الاول الذي ادعي الحق في الارض الفلسطينية بكامل حدودها الجغرافية، بالاضافة الي اراضي عربية اخرى محيطة بفلسطين، ومازالت اسرائيل تمارس سياستها المتغطرسة، حيث تقوم بالاستيلاء علي الاراضي، ويهدف هذا المخطط الي الاستيلاء علي الاراضي في المناطق الحساسة والهامة مثل الخليل واغلب مدن الضفة الغربية والقدس الشرقية.

وبل وتساعد اسرائيل محاولات الاستيطان غير المشروعة التي قام بها مستوطنون متشددون. ولم يمنع الحكومة الاسرائيلية المحاولات الدائمة والدائبة التي يقوم بها الفلسطينيون لمنع استفحال هذه السياسة التي تغتصب اراضيهم، وتقوم ببناء مستوطنات عليها في تحد سافر لكل الاعراف والمواثيق الدولية.

ولاتزال ايضا عملية تهويد القدس مستمرة، وذلك بتخصيص ٤٠ مليون دولار لتحسين البنية الاساسية في القدس الشرقية. ثم جاءت الضربة القاسية بإقرار اللجنة الوزارية التي يرأسها نتنياهو ببناء حي استيطاني جديد في القدس الشرقية في منطقة جبل ابو غنيم يتضمن بناء ٢٥٥٠ مسكنا، وتقتضي مرحلة ثانية منه بناء حوالي ٤ الاف وحدة سكنية اخري تتكلف أعمال البنية التحتية فيها ٥ر٤٢ مليون دولار. وقد تفاعل قرار الحكومة ببناء المستوطنة مع تعثر المفاوضات وادي الي انفجار الاوضاع. وزاد الوضع قتامه قرار نتيناهو اعادة الانتشار في الضفة. ان قيام اسرائيل بتهويد القدس هو انتهاك لمبدأ عدم اكتساب اراضي الغير بالقوة، وهو ايضا انتهاك لكل الاعراقف والمواثيق الدولية.

سياسات التعليم

يتعلم الاطفال العرب واليهود في اسرائيل في مدارس منفصلة، كما وتختلف مناهج التعليم ، والنصوص المدروسة، والاهداف في كل من الوسطين . ومع ذلك يخضع الوسطان لهيئة تفتيش واحدة، التابعة لوزارة التربية والتعليم . هذه الهيئة تخصص الميزانيات لمشكلات التعليم وللمعدات الخاصة ،وتشرف علي المدرسين الذين يتم قبولهم للعمل في سلك التعليم وعلى المواد التعليمية، في الوسط العربي، وكثيرا ما تتم اقالة معلم بسبب نشاطه السياسي أو الجماهيري.

يخصص جزء كبير من برامج التعليم لدراسة تاريخ شعب اسرائيل . حيث يخصص ٢٠٪ من مناهج التعليم في الوسط العربي لدراسة تاريخ شعب اسرائيل، بينما يخصص ١,٥٪ فقط من المناهج الخاصة بالمدارس اليهودية لتعليم تاريخ الاسلام والعالم العربي . واية مواد اضافية يدخلها المعلمون أو المدراء الى المناهج الرسمية تخضع لإشراف ورقابة شديدين .

ففي حين يشكل السكان العرب ١٧ ٪ من سكان اسرائيل ، يشكل الاطفال العرب ٢٠٪ من مجموع الطلاب في اسرائيل . اي أن واحد من بين شخصين عربيين هو طفل في سن الدراسة ، وآن واحداً من بين اربعة ينخرط في اطار التعليم (جدول الاحصاء السنوي ، دائرة الاحصاء المركزية ، ١٩٩١) .

توظف وزارة التربية والتعليم في تعليم الطالب اليهودي ضعف الأموال التي توظفها في تعليم الطالب العربي.

ثمة نقص كبير في عدد المعلمين المؤهلين في الوسط العربي . فأحد المؤشرات على عدم المساواة في تخصيص الطاقات المادية والبشرية هي أن النسبة بين عدد الطلاب لعدد المعلمين أعلى في الوسط العربي مما هي في الوسط اليهودي - ٣١,٠ طالب لكل معلم في المدارس العربية مقابل ٢٧,١ طالب لكل معلم في المدارس اليهودية. كذلك فإن ٢٥٪ من المعلمين العرب لا يملكون شهادة تأهيل ، كما وتقترح وزارة التربية والتعليم على المعلمين العاملين في الوسط العربي اياماً تكميلية، أقل من المقترحة على المعلمين العاملين في الوسط اليهودي .

ثمة تعبير آخر للتمييز في توزيع الموارد ، وهو الفصول المزدحمة التي تفتقر الى شروط التدفئة والاضاءة السليمة . ٤٩٪ من مجموع الفصول موجودة في الوسط العربي . اي ان احتمالات تعليم الطالب العربي في فصول مستأجرة تفوق احتمالات الطالب اليهودي بـ - ١٥ مرة . ٣٥٪ من فصول التدريس المستأجرة والتي تحتوي على مواد قابلة للاشتعال موجودة في الوسط العربي . كذلك فان ٧١٦ فصل تدريس في الوسط العربي (بضمنها ٦٠ غرفة وجدت فيها مواد قابلة للاشتعال لم تف بشروط السلامة الأساسية.

هنالك نقص شديد في اطار التعليم لسن الطفولة المبكرة في الوسط العربي . يتضح من معطيات نشرتها لجنة متابعة قضايا التعليم في الوسط العربي يناير ١٩٩٧ ان ٦٢٪ من الاطفال اليهود البالغين من العمر سنتين، بالحضانات مقابل ٢٪ فقط من الاطفال العرب في نفس الجيل . كما ويلحق حوالي ٨٤٪ من الاطفال يلتحقون اليهود في سن الثالثة في الرياض المختلفة مقابل ٢٠٪ من الاطفال العرب بنفس الجيل . أما بالنسبة للاطفال في سن الرابعة، فنجد أن ٩٩٪ من الاطفال في الوسط اليهودي في رياض الاطفال مقابل ٤٠٪ في الوسط العربي . ٧٥٪ من رياض الاطفال الموجودة في الوسط العربي لا تتوفر فيها الشروط الاساسية. وعلى ضوء غياب أطر مناسبة لسن الطفولة المبكرة وللاطفال في سن الرياض ما قبل الالزامية

والالزامية، يبدأ الاطفال العربي دراستهم في الصف الأول بمستوى متدني نسبيا. ان تحصيل الطلاب العرب منخفض بالمقارنة بالطلاب اليهود. اذ تشير نتائج الدراسات الى أن ثمة تأخرا بسنتين في تحصيل الطلاب العرب بالمقارنة مع الطلاب اليهود. في امتحان التحصيل الذي اجرى مؤخراً في صفوف الرابع والخامس بلغ عدد الراسبين في الرياضيات في الوسط العربي ما يزيد عن ضعف عددهم في الوسط اليهودي . كما وان ٧٥٪ من طلاب الصف الرابع و - ٣٣٪ من طلاب الصف الخامس في الوسط العربي لا يجيدون قواعد الحساب الاساسية.

الكثير من الاطر والخدمات المتاحة للطلاب اليهود غير متوفرة في جهاز التعليم في الوسط العربي . اذ هنالك نقص كبير في اطر التعليم الخاص للاطفال العرب : ١٪ فقط من الطلاب العرب يدرسون في اطر التعليم الخاص ، اما في الوسط اليهود ي فنجد ان ٦٪ من الطلاب يدرسون في تلك الاطر.

ثمة خدمات اجتماعية عديدة تتوفر في كافة المدارس اليهودية هي متوفرة على نطاق محدود أو معدومة اطلاقاً في المدارس العربية . فبإمكان ٩٠٪ من الطلاب في الوسط اليهودي التوجه لمستشار تربوي في مدرستهم ، اما في المدارس العربية فلا تتوفر هذه الامكانية لأكثر من ١٠٪ من الطلاب. الامر مماثل بالنسبة للممرضات . توظف للممرضات في ٩٠٪ من المدارس اليهودية ، اما في الوسط العربي فتعمل في ٤٤٪ من المدارس فقط.

التميز في تخصيص الطاقات المادية وغيرها يحول دون تطوير اطر وخدمات تربوية اخرى، غير متوفرة في الوسط العربي منها :

- ادخال الكومبيرتر.
- مكتبات في المدارس .
- اطر الارشاد للفتيات والشباب.
- برامج للآباء - خاصة فيما يتعلق بتربية الاطفال في سن الطفولة المبكرة .
- تعليم اللغة الانجليزية .
- نشاطات لمكافحة المخدرات .
- تعليم المسنين .
- مراكز تربوية .
- منشآت رياضية في المدارس .
- رحلات منظمة ونشاطات ثقافية بما في ذلك زيارة المسارح والعروض الموسيقية والمتاحف .
- تعليم الفنون والتمثيل والموسيقى والاشغال اليدوية .

المسار التكنولوجي والمهني في الوسط العربي محدود جداً . هنالك اقل من ٢٠٪ من الطلاب العرب يدرسون في المسار الثانوي المهني مقابل ٥٠٪ من الطلاب اليهود . التعليم المهني في هذه المرحلة هام جداً لمساهمته في توفير فرص عمل للطالب بعد انتهاء دراسته . ويضم برنامج المسار التكنولوجي في المدارس في الوسط اليهودي ٩٢ مجالا دراسيا مختلفاً ، أما في المدارس العربية فلا نجد أكثر من ١٩ منحى في هذا المسار . المسار المهني الذي يؤهل الطالب للحصول

على شهادة بجروت كاملة مع انتهاء الدراسة محدود جداً في الوسط العربي بالمقارنة مع الوسط اليهودي.

اطر التعليم غير رسمي والدورات التثقيفية بعد ساعات الدراسة غير متوفرة في الوسط العربي ، ان اهمية المراكز التعليمية والدورات التثقيفية تزداد تدريجيا على ضوء تقليص ساعات التعليم الرسمية وازدياد أهمية" التعليم الرمادي" . مراكز الشباب والمراكز الجماهيرية قليلة جداً في الوسط العربي ، على الرغم من ان لهذه الخدمات مساهمة كبيرة في الحيلولة دون التسرب والجنوح . وهنالك ٢٥٣ ناديا موزعة على ٩٠ من المدن والقرى العربية، وتشكيلة في الخدمات فيها محدودة . مائة من بين هذه النوادي تديرها المجالس المحلية ومؤسسات تطوعية مختلفة .

ان نسبة تسرب الطلاب العرب عالية جداً . ٥٠٪ فقط من الطلاب العرب ينهون الدراسة الثانوية مقابل ٧٥٪ من الطلاب في الوسط اليهودي . كما وان ٣٢٪ من الاطفال العرب يتسربون من المدرسة قبل انهاء ١٠ سنوات من الدراسة الالزامية (دائرة الاحصاء العامة ١٩٩١) . هذه المشكلة بارزة بصورة خاصة في المدن المختلطة ، مثل يافا حيث تبلغ نسبة التسرب فيها ٧٠٪ (لجنة متابعة قضايا التربية والتعليم في الوسط العربي) .

ونسبة الطلاب اليهود الذين يجتازون امتحانات البجروت بنجاح تبلغ ثلاثة اضعاف نسبتهم في الوسط العربي . ويتجه ٢،٥٪ من الشباب العرب في اسرائيل الى التعليم في معاهد الدراسة العليا مقابل ١٤٪ من الشباب اليهود. كما يعاني الطلاب العرب الذين يتم قبولهم للدراسة الجامعية في البلاد من مشاكل خاصة منها : صعوبات في التكيف للدراسة باللغة العبرية ، دراسة الانجليزية كلغة اضافية ثالثة ، صعوبات في ايجاد سكن في المدن اليهودية وقيود مختلفة في تخصيص ادارة منازل الطلبة للغرف لهم . يحق للطلاب من مدن التطوير ومن المناطق المدرجة في اطار برامج " اصلاح الاحياء " الحصول على قروض من الحكومة تعادل ثلث قسط التعليم . ولا يحق للطلاب العرب الحصول على مثل هذه القروض. كما أن هنالك نقص كبير في التعليم المهني للوسط العربي، ويكاد يكون شبه معدوم .

من جهة اخرى ورد في تقرير مكتب مراقبة الدولة الصادر ١٩٩٨ فصل يتناول اوضاع التعليم في الوسط العربي . يشير هذا الفصل الي التمييز الواضح في تخصيص الميزانيات لجهاز التعليم العربي مقارنة بجهاز التعليم في الوسط اليهودي . ويذكر ان مكتب مراقبة الدولة هو جسم غير منحاز وغير حزبي يقوم كل سنة باجراء فحص ونقد لنشاطات الحكومة وتصرفها بالميزانيات المقررة لها . وعليه فإن نتائج هذا التقرير حول التعليم في الوسط العربي تكتسب اهمية كبرى، لكونها تشكل اعترافا رسميا بالتمييز اللاحق بالمواطنين العرب، ولكونها تؤكد على نتائج الابحاث التي اعدتها في الماضي جهات ومؤسسات مختلفة في هذا المجال، مقارنة بين الميزانيات المخصصة لكل من الوسطين اليهودي والعربي .

فيما يلي بعض المعطيات التي وردت في هذا التقرير :

- تمييز في الميزانيات والمصروفات : توظف وزارة التربية والتعليم في تعليم الطالب العربي ميزانيات أقل مما توظفه في تعليم الطالب اليهودي . وتقوم جهتان بتحويل الميزانيات لتغطية تكاليف التعليم : وزارة التربية والتعليم والسلطات المحلية .

- توظف وزارة التربية والتعليم كل سنة ٣٠٨ شيكل في تعلم الطفل اليهودي، و ١٦٨ فقط في تعليم الطالب العربي .

- تصرف السلطات المحلية العربية أموالا أكثر نسبياً من مدخولاتها من الضرائب على التربية والتعليم . أن مدخول السلطات المحلية العربية من الضرائب اقل بثلثين للفرد ، مقارنة بمدخول السلطات المحلية اليهودية . وبالرغم من أن السلطات المحلية العربية تصرف جزءا أكبر نسبيا من ميزانياتها على التعليم، فلا تزال مجمل مخصصات الوزارة للطالب العربي منخفضة، بالمقارنة مع تلك المخصصة للطالب اليهودي .

- ثمة نقص كبير بفصول التدريس في الوسط العربي، ٣٥٪ من غرف التدريس المستأجرة ، والتي تحتوي على مواد قابلة للاشتعال، هي في الوسط العربي . وقد وعدت وزارة التربية والتعليم عام ١٩٨٨ بناء ١٣٩٥ غرفة تدريس اضافية للوسط العربي خلال ٥ سنين . هذا ولم يتم بناء سوى ٥٥٦ غرفة حتى الان .

- هنالك نقص في اطر الطفولة المبكرة : ٢٥٪ من الاطفال في البلاد هم من العرب ، غالبية هؤلاء لا يلتحقون في اطر التعليم لسن الطفولة المبكرة .

- ٢٥٪ فقط من الاطفال العرب في سن الثالثة و

-٥٥٪ فقط من الاطفال العرب في سن الرابعة يلتحقون في الحضانات ورياض الاطفال ، مقابل ٩٦٪ من الاطفال اليهود في نفس الجيل .

تمييز وتفاوت منهجي في التعليم الابتدائي والثانوي

- يبدأ الطلاب العرب دراستهم في مستوى منخفض نسبيا، مما يؤثر على تحصيلهم على المدى البعيد .

- يخصص جزء من ساعات التعليم في المدارس تحت عنوان " الساعات الاضافية " المعدة لسد الاحتياجات المختلفة . هذه الساعات تخصص بغالبيتها بناء على معايير عامة، وبعضها بناء على معايير خاصة . نسبة الساعات الاضافية من ساعات التعليم المخصصة للوسط اليهودي بالمقارنة مع الوسط العربي هي كالتالي : في المدارس الابتدائية العربية ، تشكل هذه الساعات ٥,٨ ٪ .

- ٣٠٪ من مجموع الساعات الاضافية في المدارس الابتدائية والاعدادية تخصص بناءاً على معايير خاصة تستثني الوسط العربي (قادمون جدد ، متدينون، وما شابه).

- ٤٣٪ من الساعات الاضافية تخصص بناء على معايير محددة لمجموعات معينة للتعويض عن النواقص ولحصر الفروقات الاجتماعية والاقتصادية، منها " ساعات الرعاية"، حيث تأخذ بعين الاعتبار أصل عائلة الطالب (أسيوي أو أفريقي)، مستوى ثقافتها وعدد

أفرادها . هذه الاعتبارات تستثنى الطلاب العرب .

- يكتسب التميز في تخصيص الساعات بعدا آخر علما بأن الطالب العربي يتعلم ، خلافا للطالب لليهودي، ثلاث لغات الزامية مما يقلص الساعات المخصصة لدراسة مواضيع آخرى بـ ١٠٪ .

- ثمة نقص كبير بالكتب الدراسية والوسائل الايضاحية باللغة العربية : في موضوع البيولجيا ، مثلا، ثمة ٦٧ كتاباً حول الموضوع و ٥٦ كتابا مساعداً باللغة العبرية. ولا نجد أي كتاب على الاطلاق بالعربية .

- ثمة تفاوت في تحصيل الطلاب العرب بالمقارنة مع طلاب اليهود ، كما وان دروس المساعدة المتوفرة للطلاب العرب هي أقل بكثير من تلك المتاحة للطلاب اليهود. ففي امتحان التحصيل القطري "لطلاب الصف الرابع كان عدد الراسبين من الطلاب العرب في موضوعي القراءة والحساب ضعف عددهم في الوسط اليهودي .

- ان امكانية تسرب الطالب العربي من المدرسة أو الرسوب في امتحانات البجروت تفوق احتمالات الطالب اليهودي، ٢٠٪ من الطلاب العرب يتسربون قبل انهائهم الصف العاشر الالزامي، ٤٦٪ فقط من الطلاب العرب ينهون الدراسة الثانوية، بينما تصل النسبة في الوسط اليهودي الى ٨٢٪ .

- خصصت وزارة التربية والتعليم ١٠ ملاكات لضباط الدوام في جهاز التعليم العربي و ٩٥ أخرى لجهاز التعليم في الوسط اليهودي ، النجاح في امتحانات البجروت هو شرط اساسي لتكملة الدراسة في معاهد الدراسة العليا أو للحصول على عمل بعد انهاء الدراسة الثانوية .

- ثمة نقص في القوى العاملة في اطر التعليم الخاص . اذ لا يتم استيعاب الطلاب العرب ممن لهم احتياجات تربوية خاصة في اطر التعليم الخاص، بالرغم من أن القانون ينص على حقهم بالتوجه اليها ، وذلك لعدم توفرها بالوسط العربي . ففي جهاز التعليم العربي نجد ٣١ اطارا فقط للتعليم الخاص، بينما نجد في الوسط اليهودي ٤٢٧ اطاراكهذا . وفي المدارس الاعدادية لا تتوفر هذه الاطر على الاطلاق .

- الاطفال العرب الذين يعانون من مشاكل نفسية أو اجتماعية يتلقون مساعدة مهنية محدودة جداً . ٤,١٪ من مجموع اخصائي النفس في جهاز التربية والتعليم عامة، يعملون في الوسط العربي (٧ من بين ٤٢٤) .

حصار المقدسات الإسلامية

واذا انتقلنا من قضية المهجرين الي المقدسات الاسلامية سنجد ان الحركة الصهيونية نصب عينيها تحقيق حلمها الأيديولوجي بإقامة " دولة اليهود " ، أي دولة " نظيفة من العرب . وعلى هذا الأساس ، ومنذ اليوم الأول لقيام الدولة وجد أكثر من ٦٠٠ ألف عربي فلسطيني أنفسهم بلا وطن . وخلال ٤٦ عاماً مسحت عن الخارطة أكثر من ٣٤٦ قرية عربية (بما فيها من مساجد ومقابر) وأقيمت على مسطحاتها المستوطنات الزراعية والكيبوتسات والأحراش، لإزالة أي أثر أو معلم من شأنه أن يكون وثيقة أو شاهداً على "الوجود العربي" في وطن الأباء والأجداد ، كما استمر النهج الإقتلاعي

لمصادرة الأراضي وسن القوانين العنصرية المجحفة التي سحبت من تحت أقدام العرب الفلسطينين الباقين في وطنهم أكثر من ٩٠٪ من الأراضي العربية . وقد استمر هذا النهج الرسمي بشكل منهجي ومثابر مستهدفاً تصفية " الهوية الفلسطينية " وإلغاء الإنسان الفلسطيني من وطنه جسداً وأرضاً وتراثاً وتاريخاً وحضارة ومسجداً .. وقبراً ! وفي دراسة للباحث فتحي فوراني يقول:

وكجزء من هذا النهج الرسمي ، وعند قيام الدولة ، وضعت المؤسسة الحاكمة يدها على أراضي وممتلكات الأوقاف الإسلامية التي تشكل ١/١٦ (٧٪) من الأراضي في البلاد (١٠٠,٠٠٠ دونم - وقف صحيح ، حسب تقرير الباحث هوب سمبسون) . وقد كانت هذه الأوقاف تحت إشراف وإدارة لجنة الأوقاف العامة المنبثقة عن المجلس الاسلامي الاعلى . وفي سنة ١٩٤٨ . وعندما تشرد الشعب العربي الفلسطيني ، انحل المجلس الإسلامي الأعلى ولجنة الأوقاف العامة . وتشرد أعضاء هذه اللجنة مع من تشرد من أبناء شعبنا . واعتبرت دولة اسرائيل هذه اللجنة ومسلمي هذه البلاد "غائبين" بالمفهوم الإسرائيلي للقانون . واعتبرت أملاك الوقف الإسلامي، بما فيه المساجد والمقابر والأراضي والممتلكات .. "أموالا متروكة" يسري عليها " قانون الغائبين " (سنة ١٩٥٠) . الأمر الذي يعتبر انتهاكا فظا للشريعة الإسلامية التي تقضي بأن الأوقاف لا تصادر ولا تباع ولا تجري عليها أية صفقة من الصفقات، وهي ملك لله وللعرب المسلمين الباقين في وطنهم ولم يغادروه ، ويجب أن تظل تحت إشرافهم، وأن يصرف ريعها على شئونهم الاجتماعية والثقافية والدينية . لقد صادرت حكومة اسرائيل أملاك الأوقاف ووضعتها تحت إشراف لجنة رسمية حكومية مؤلفة من القيم على أملاك الغائبين وممثلين عن إدارة أراضي (ألكيرن كييحت) ووزارة المالية ووزارة الإسكان . ويقف على رأس هذه اللجنة مستشار رئيس الحكومة للشئوون العربية .

وفي سنة ١٩٦٥ سنت الحكومة الاسرائيلية "قانون لجان الأمناء" كتعديل لقانون (سنة ١٩٥٠)، وقررت بموجب هذا التعديل تعيين "لجان أمناء" في حيفا، يافا، عكا، اللد والرملة، وكانت المعايير الأساسية في اختيار هؤلاء "الأمناء" أن يكونوا "أمناء" في تنفيذ السياسة الرسمية التصفوية، بإتجاه الأوقاف والآثار التاريخية والحضارية الإسلامية، وقد منح القانون الاسرائيلي لهذه اللجان "الحق" في إجراء الصفقات على أراضي الأوقاف وتصفيتها وتأجيرها، لصالح المؤسسات الحكومية المختلفة، ولم يكن هذا القانون البدعة إلا وسيلة "قانونية" لتصفية أملاك الأوقاف وابتياعها من هيئة" إسلامية" رسمية معينة بموجب القانون.

وخلال أكثر من أربعة عقود ، خاضت الجماهير العربية الفلسطينية، بقيادة شخصيات وهيئات شعبية، معارك مشرفة للدفاع عن المقدسات والأوقاف والهوية الحضارية، أمام الممارسات الرسمية التصفوية التي تستهدف المعالم التاريخية والحضارية للإنسان العربي الفلسطيني الباقي في وطنه .

وخلال هذه الفترة لم تعدم السلطات الإسرائيلية

وسيلة إلاواستعملتها لتنفيذ مخططاتها . وذلك تحقيقا للنهج العنصري الذي يتمثل في الأهداف الأربعة الآتية :

١ - العبث بمقدسات الشعب العربي المغروس في وطنه .

٢ - إلغاء الوجود التاريخي وطمس معالم الهوية القومية للجماهير العربية .

٣ - الاستيلاء على الأرض العربية .

٤ - تهويد المعالم العربية وإقامة الأوتيلات الفخمة والمؤسسات الحكومية والمراكز التجارية والمستوطنات على عظام الآباء والأجداد وعلى إطلال الآثار الحضارية العربية .

وقد طبقت المؤسسة الحاكمة هذا النهج الاقتلاعي في يافا وعكا واللد والرملة وصفد وطبريا وغيرها من المدن ، وكذلك في أكثر من . ٣٤ قرية عربية مسحت مساجدها ومقابرها ومقدساتها. وفي اطار معطيات ١٩٩٧، يطالب عرب ٤٨ المجتمع الدولي الضغط علي اسرائيل من اجل تحقيق ما يلي:

١ - تحرير جميع الأوقاف الإسلامية المصادرة حسب قانون " أملاك الغائبين " ، لأن الأوقاف لا تصادر ولاتباع، وهي ملك للمسلمين الذين يشكلون أكثر من ٧٥٪ من الجماهير العربية الباقية في وطنها ولم تترك هذا الوطن، ولان مصادرة هذه الأوقاف واعتبار أصحابها الموجودين "غائبين" تشكل انتهاكا فظا للشريعة الاسلامية وتعتبر تدخلا سافراً ومهينا في شئون المسلمين الداخلية .

٢ -تسليم هذه الأوقاف الى لجان منتخبة إنتخابا ديمقراطيا مباشرا وتمثل المصالح الحقيقية للمسلمين، وتشرف على شئون أوقافهم وتديرها بأمانه ولما فيه خيرهم. وهذا يعني إلغاء "لجان الأمناء" الذين عينتها السلطة "أمناء" على تنفيذ سياستها في تصفية الأوقاف.

٣ - إعتبار جميع الصفقات التي تمت على الأوقاف والمساجد باطلة ، كتلك الصفقات التي تمت على مسجد حسن بك في يافا والمسجد الصغير ومسجد النصر في حيفا ، لأن هذه الصفقات تمت من وراء ظهر المسلمين وبطريقة مشبوهة تتعارض أشد المعارضة ومباديء الشرع الإسلامي .

٤ - تعويض المسلمين عن أراضي الأوقاف التي تمت تصفيتها، وأقيمت عليها الفنادق السياحية والمنشآت الرسمية والمراكز التجارية والتي تتعذر إعادتها إلي سابق عهدها . وذلك بتوفير أراضي أخرى من أملاك الدولة ، وتسليمها إلي اللجان المنتخبة حتى يستفيد منها أبناء المسلمين أصحابها الشرعيون .

وفي اطار تثبيت الهوية والانتماء العربي، ومن اجل تحقيق حلم العودة واقامة الدولة الفلسطينية المنشودة، وللتعبير عن دورهم الفعال علي المستوي الداخلي والخارجي، قام وفد من اعضاء الكنيست الاسرائيلي يمثلون عرب ٤٨ بزيارة الي العديد من الدول العربية، ومن بينها مصر لعرض اخر التطورات الخاصة بالعملية السلمية، وموقفهم من الانتخابات الاسرائيلية القادمة. وقد وجد الوفد ترحيبا حافلا من كافة المستويات الرسمية والشعبية. وتمت تلك الزيارة في اواخر ١٩٩٨.

المراجع

١ - ا. وليد الفاهوم ، ورقة مقدمة لندوة الاقليات في الوطن العربي، ١٩٩٦، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية.

٢ - الاستيطان تحدي السلام ، مركز القدس للاعلام والاتصال ، القدس اذار ١٩٩٥.

٣ - مجلة حقوق الناس ، العدد ٢٣- مايو- يونيو ١٩٩٨

٤ - السياسة الفلسطينية، السنة الرابعة، العددان الخامس عشر والسادس عشر، صيف وخريف ١٩٩٧.

٥ - تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، التقرير السابع، ١٩٩٩، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية

٦ - تقارير الملل والنحل والاعراق : الاول : يناير ١٩٩٤، الثاني، يناير ١٩٩٥ ، يناير ١٩٩٦- مركز ابن خلدون - دار الامين

٧ - رمزي رباح، اللاجئون والنازحون ومفاوضات الوضع الدائم، شركة دار التقدم للصحافة والطباعة والنشر - يناير ١٩٩٦، بيروت.

٨ - عبد العال الباقوري - رباعية فلسطينية - دار الفكر الحديث للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، اكتوبر ١٩٩٦.

٩ - مصطفي الحسيني - ايزاك دويتشر - حيرة عربي، وحيرة يهودي-كتاب الهلال، القاهرة يناير ١٩٧٧

١ - سعد الدين ابراهيم - سليمان شفيق - رحلة الي فلسطين، مركز ابن خلدون، تحت الطبع.

١١ - تقارير خاصة لمركز ابن خلدون من مركز المعلومات البديلة بالقدس - ميخائيل فارشوفسكي - زياد عباس- محمد جرادات.

١٢ - عيسي قريقع رئيس نادي الاسير الفلسطيني - تقرير خاص بعنوان قانون الموت في اسرائيل

١٣- تقارير خاصة لمركز ابن خلدون - مؤسسة الحق - رام الله.

١٤ - تقرير المندوبية ، المندوبية الدائمة لدول فلسطين لدي جامعة الدول العربية، ١٩٩٦

١٥ - تقارير خاصة لمركز ابن خلدون من مركز المعلومات البديلة - بيت لحم.

١٦ - مطبوعات الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

الشيعة

حمدي البصير

الشيعة
محاولات المصالحة
داخليا وخارجيا

حمدي البصير
باحث وكاتب صحفي

(١)
إيران.. بين تصدير الثورة وترشيدها

علي الرغم من قمع الدولة الايوبية للشيعة في العالم العربي، ووجود حالة من التوتر بين الشيعة وبين الامبراطورية العثمانية، واستمرار الفتور الذي يصل الي حد العداء والتكفير المتبادل بين السنة والشيعة، والذي ادى إلى اضطهاد الشيعة في بعض الاوقات ولجوئهم الي التقية لدرء المخاطر عنهم رغم اسهاماتهم في التاريخ الحديث في النضال ضد الاستعمار.. إلا أن الدولة الفارسية في إيران كانت بمنأى عن تلك الاضطهادات الي حد كبير لا بسبب قوة الدولة الصفوية، ولكن لتجذر الفكر الشيعي في ايران ومكانة الروابط بين مدرسة قم في ايران والنجف في العراق، رغم العداء السني للشيعة بسبب افكارهم وموقفهم من الصحابة ومن رموز الاسلام، واصبحت طهران المركز الروحي للشيعة في العالم كله، وحافظ الملالي فيها علي التراث الشيعي وطوروا من الاحكام والتفسيرات الفقهية، بالعديد من الاجتهادات، التي تلائم العصر مع الحفاظ علي الثوابت كانتظار الامام الغائب، وولايته الفقهية من خلال المؤسسات الدينية الشيعية المختلفة، كالحسينيات والحوزات العلمية، وحافظوا علي النظام الحديدي في تصعيد الائمة واحترام فتاويهم لدرجة التقديس، وبالتالي نجح آيات الله في ايران في تحريك اكبر ثورة شعبية اسلامية في التاريخ المعاصر، والتي اطاحت بحكم الشاة ١٩٧٩ وبالتالي تحول الفكر الشيعي من مجرد فكر ديني في جوهره معارضة سياسية الي برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي، والي دستور وقوانين ونظم تصلح لاقامة دولة اسلامية علي الطريقة الشيعية، وصعد آيات الله الي سدة الحكم واقاموا جمهورية يحكمها رجال الدين يكون فيها المرشد الروحي هو الحاكم الحقيقي، ويتبعه رئيس الجمهورية طبقا لولاية الفقيه، والقي نجاح الثورة الاسلامية في ايران ١٩٧٩ بظلاله علي باقي الشيعة في

العالم العربي واراد بعضهم أن يتحول من التقية الي العلانية، بعد ان نجح الفكر الشيعي في اقامة دولة، والتحول من المعارضة الي الحكم، ولكن ذلك قوبل بقمع شديد من الانظمة العربية السنية خاصة في العراق والبحرين ولبنان، خاصة وان من المبادئ الرئيسية التي كانت عند المرشد الروحي الايراني، واول حاكم بها يجمع بين السلطة الدينية والمدنية، اية الله الخوميني هي تصدير الثورة الي العالم الاسلامي لمساندة المستضعفين في الارض، واقامة الحكم الاسلامي الرشيد، فقد تحدث الدستور الايراني عام ١٩٧٩ عن المسئولية الاخوية لايران تجاه كافة المسلمين ودعمها المطلق لكافة المستضعفين في العالم، كما حدد الدستور في ديباجته لايران، هدف السعي مع الحركات الاسلامية والجماهيرية الاخرى لبناء الامة العالمية، وانقاذ المحرومين في كل مكان علي الارض، كما اعتبر الدستور المجتمع الاسلامي في ايران قدوه ونموذجا لكافة شعوب العالم، واكد على التزام ايران على العمل لاقامة حكومة العدل والحق في كافة ارجاء العالم، وحماية الكفاح الشرعي للمستضعفين ضد المستكبرين في اي مكان علي الارض.

وقد اعتبر الخوميني انشاء الحكومة الاسلامية في ايران مجرد خطوة اولي تجاه انشاء الدولة الاسلامية العالمية، كما حث ايران بعد الثورة علي دعم المستضعفين ضد هيمنة القوى الكبرى التي سماها «الشيطانية».

وقد اطلق خوميني علي امريكا لقب "الشيطان الاعظم" وكانت اولي خطواته لتصدير الثورة هي الحرب مع العراق التي اعتبرها معبراً لتصدير الثورة مما جعل الدول العربية تأخذ موقفا معاديا ضد الثورة الايرانية وتقف بجانب العراق - عدا سوريا- كما بدأ فصلا جديدا في الخلاف السني - الشيعي، وانعكس ذلك علي الاقليات الشيعية العربية التي اندمج بعضها بالفعل داخل المؤسسات الحاكمة العربية، واصبح معتنقو الفكر الشيعي في الدول العربية هم ارهابيون وموالون لطهران، فاشتد القمع ضدهم وعادوا مرة اخرى لارتداء اقنعة «التقية».

وقد مات الخوميني في يونيو١٩٨٩ وترك ايران في حالة حرب مع العراق عسكريا وباقي الدول العربية فكريا ، ويعاديها الغرب خاصة بعد فتواه باغتيال سلمان رشدي بسبب كتابه "ايات شيطانية" ، هذا بجانب حالة التوتر الشديد مع امريكا التي اعتبرت طهران مركز الارهاب في العالم، وقد نجح هاشمي رفسنجاني في تخفيف حدة التوتر تلك خاصة بعد موقفه الايجابي من حرب الخليج الثانية[1].

والانفتاح الذي حدث في الجمهورية الاسلامية الثالثة بإيران بعد تولي محمد خاتمي رئاسة الجمهورية ادي الي مناقشة بعض الافكار الشيعية «التاريخية» والتي اصبحت بمثابة عقائد مقدسة لايمكن الاقتراب منها او تعديلها، فقد انتقد بعض الايات وعلي رأسهم اية الله منتظري نظرية ولاية الفقية، والتي تعتبر بمثابة

الشرعية الثورية القائمة عليها الجمهورية في ايران واعتبروها مجرد نظرية، وانتقدوا ايضا مشروعية السلطات المطلقة بموجب تلك الولاية الممنوحة لخامينئي الذي يعتبر وفقا للدستور المرجع الاعلي للشيعة في ايران والعالم، وطالبوا بوضع ولاية الفقية في اطار مبدأ الشوري وان يملك الولي الفقيه ولا يحكم، وضرورة الحد من سلطات المرشد لصالح السلطة التنفيذية وان يشرف علي السلطة ولا يمارسها بهيئات دينية موازية ، وقد هاجم منتظري بعنف مرشد الثورة اية الله خامينئي وطالبه بعدم التدخل في امور المرجعية لانها تخص رجال الدين العلماء، وعدم المزج بين القيادة والمرجعية وطالبه بعدم التدخل في سلطات خاتمي تحت ستار ولاية الفقيه، لان الولي له الحق في النظارة اي الاشراف فقط ومراقبة السلطات الثلاث، والحياة الدينية والسياسية، دون التدخل في اعمالها حتي لا تتحول ولاية الفقيه إلى اداة لاحتكار للسلطة ومصادرة حق الجماهير في المشاركة السياسية.

وقد سعى خاتمي الي حصر ولاية الفقيه في الملك دون الحكم اي يكون المنصب شرفيا ومحددا بفترة زمنية معروفة، وتقوية مؤسسات المجتمع المدني، وتمكين مؤسسة الحكم وعمد الي ضخ قدر بسيط من الحرية داخل شرايين المجتمع الايراني خاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة والتعددية الحزبية وحرية الرأي، وعمد الي تغيير صورة ايران في الخارج(٧) . واولي الخطوات العملية في ذلك التغيير انعقاد القمة الثامنة لمنظمة المؤتمر الاسلامي في طهران عام ٩٧ بمشاركة ٥٥ دولة.

١٩٩٨ صراع الانفتاح والانغلاق

يمكن القول ان النشاط الخارجي للمؤسسة الحاكمة في ايران وعلي رأسها خاتمي في عام ١٩٩٨ قوض بسلاسة ودبلوماسية، مبدأ تصدير الثورة الاسلامية للخارج، ورفع شعار ترشيد الثورة الاسلامية بدلا من تصديرها، وهذا التوجه لخاتمي وحكومته اثار قلق المعارضين من الانغلاقيين، حتي ان مرشد الثورة قد انتقل من كرسي المعارض للمحافظين في عهد رفسنجاني، إلى المؤيد لهم في عهد خاتمي من اجل نسف اصلاحاته والتي قد تمثل تهديدا مباشرا لمنصب المرشد.

واولي الخطوات الانفتاحية «الكبرى» التي خطاها رئيس الجمهورية الايرانية محمد خاتمي هي القاؤه كلمة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٩٨، والتي عكست نبرة جديدة في الخطاب السياسي الايراني تؤكد علي احترام القانون وتفعيل الديمقراطية، واعطاء النساء دورا فاعلا في المجتمع، ودعا خاتمي الي الحوار . خاصة مع امريكا- وتخفيف العداء وادان الارهاب بكافة اشكاله، وكانت كلمة خاتمي على المنبر الدولي بداية قوية لفتح صفحة جديدة مع دول العالم وتطبيع العلاقات مع الاعداء التاريخيين، وتوج ذلك بسحب فتوي اهدار دم الكاتب سلمان رشدي والتي اعلنها كمال خرازي وزير الخارجية الايراني بعد لقائه مع وزير خارجية

بريطانيا روبن كوك، اذ ا كد ان حكومة ايران لا تعتزم ولم تتخذ اي اجراء يهدد حياة سلمان رشدي، ولن تحرض اوتحض علي قتله، وانها تعلن قطع علاقتها بأي تهديدات لحياته، وبناء علي ذلك تم الاتفاق بين طهران ولندن علي رفع مستوي التبادل الديبلوماسي إلى درجة تبادل السفراء.

واستمرارا لدور ايران الانفتاحي والذي تولاه كمال خرازي وزير الخارجية المقرب لخاتمي فقد رحبت ايران بدعوة بريطانيا الي فتح حوار بين منظمة المؤتمر الاسلامي والاتحاد الاوربي، وشددت على انها ولندن قادرتان علي بناء علاقات وثيقة علي قاعدة الحوار بين الحضارات، واعتبر خرازي ان الحوار والتفاهم والتعاون الاقليمي والدولي طريق وحيد للتطور والتقدم ونمو المجتمع الانساني واحلال السلام والامن في العالم (٢).

وفي إطار العلاقات العربية والاسلامية تبادلت ايران ومعظم دول الخليج الزيارات على مستوي الوزراء وقد اعلن في اطار ذلك وزير الدفاع الايراني علي شمخاني ان السلاح الايراني جزء من الترسانة العربية والاسلامية، ولا اطماع لايران في الخليج.

وعلي الرغم من الصورة المعدلة للسياسة الخارجية الايرانية، ونجاح طهران في التطبيع الكامل للعلاقات مع دول الخليج خاصة السعودية والبحرين وباقي الدول الاسلامية، الا ان التقارب المصري الايراني ظل في نقطة الصفر رغم المحاولات الايرانية لاعادة العلاقات الطبيعية مع مصر، رغم التشاور والتنسيق في بعض القضايا الدولية والاقليمية خاصة في الازمة السورية - التركية بسبب الزعيم المعارض عبد الله اوجلان، فلم يكتمل لاسباب مجهولة الاتفاق الذي عقده وزيرا خارجية مصر عمر موسي وايران كمال خرازي بتطبيع العلاقات بين البلدين، اثر اجتماع تم بينهما في مقر اقامة رئيس الحكومة اللبنانية السابقة رفيق الحريري في نيويورك علي هامش اعمال اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة في اكتوبر ١٩٩٨.

وقد زارت اعتصام افتخار نائبة رئيس الجمهورية الايراني القاهرة في شهر اغسطس ٩٨ لحضور اجتماع خاص بالبيئة ونوهت الي اهمية قيام تنسيق مصري ايراني لمواجهة امتلاك اسرائيل لاسلحة الدمار الشامل، ونددت بالضغوط التي يواجهها العراق بزعم التفتيش على اسلحته وطالبت برفع الحصار عن العراق باعتباره جزءاً من الامة الاسلامية، واكدت ان الخلاف الايراني الاماراتي حول الجزر لن يؤثر في العلاقات مع الدول العربية، وحله ممكن في ا لاطار الثنائي وقد قوبلت زيارة نائبة الرئيس الايراني بالتجاهل التام، وحدث نفس الامر مع وفد صحفي ايراني زار القاهرة في منتصف ١٩٩٨، رغم انه قابل شيخ الازهر ووزير السياحة، وحاول التأكيد على اهمية عودة العلاقات بين القاهرة وطهران وانهاء قطيعة الـ ١٩ عاما والتي بدأت منذ توقيع مصر معاهدة كامب ديفيد ١٩٧٩.

وعلي الرغم من نجاح خاتمي بعض الشئ في اجراء بعض الخطوات الاصلاحية في ايران وتدعيم مؤسسات المجتمع المدني، واعطاء دوراكبر للمرأة عن طريق رفض قانون للفصل بين الجنسين في المستشفيات، والسماح للنساء بالتجنيد في الشرطة، مما زاد من انصاره خاصة من الشباب، بوضع سمح لهم بمجابهة كوادر حزب الله الايراني في الجامعات، الا ان جهوده الاصلاحية قد تلقت ضربة قاضية اواخر عام ٩٨ على المستوي الداخلي باستبعاد ٨٠٪ من المرشحين من انصاره في انتخابات مجلس الخبراء، الذي سيطر عليه المحافظون، وايضا اغتيال عدد من رواد التنوير المؤمنين بتوجهاته بصورة قد تهدد بفشل المشروع الاصلاحي لخاتمي من اساسه.

اما علي المستوي الخارجي فهي توتر العلاقة مع امريكا بعد الاعتداء على الوفد الامريكي الذي سبق احتجازه كرهينة في السفارة الامريكية في طهران ١٩٧٩ واتهامه بالجاسوسية، وذلك كاتهام خاتمي امريكا بانها وراء اغتيال عدد من الكتاب والمثقفين الايرانيين.

وسيطرة المحافظين علي مجلس الخبراء ومن قبله مجلس الشوري يهدد المشروع الاصلاحي لخاتمي خاصة، وان الثالوث خامينئي مرشد الجمهورية ورافسنجاني رئيس مصلحة تشخيص النظام والمحافظين قد كونوا تحالفا منيعا يدعمه المتشددون لاضعاف خاتمي، وتقويض احلامه الاصلاحية، خاصة انهم استعدوا جيدا للتكتل ضده في انتخابات البلديات التي ستقام في فبراير ١٩٩٩ لاسقاط انصاره اعضاء تكتل الاصلاح والتغير الذي يضم تجمع رجال الدين المناضلين (رومانيون مبارز) وحزب كوادر البناء وحزب المشاركة ومنظمة مجاهدي الثورة الاسلامية.

رفض المتشددون طي ملف سلمان رشدي واعلنت احدي المؤسسات ذات الصلة بالمحافظين - خورداد - زيادة قيمة مكافأة من يطبق فتوي الخوميني بقتله من ٢ر٥ الي ٢ر٨ مليون دولار، بل واعلن زعيم انصارحزب الله في ايران حسين الله كرم ان ٢٧٣ شابا وفتاة سجلوا اسماءهم في لوائح المستعدين لقتل رشدي وكونوا من اجل ذلك قائمة شهداء لتطبيق الفتوي باهدار دمه في محاولة لاغلاق النافذة التي حاول خاتمي منحها للتصالح مع الغرب، ولا سيما ان المتشددين ايضا حاولوا الفتك بالوفد الامريكي واتهموهم بالجواسيس. وقد اختتم عام ١٩٩٨ في ايران بعدد من الاغتيالات التي كان ضحيتها ادباء وكتابا ومثقفين مستنيرين ، والذي جاء اغتيالهم بطريقة واحدة عن طريق خطفهم ثم قتلهم، وكان ابرز ضحاياه الناقد الفني محمد جعفر بوياندە والشاعر محمد مختاري ومجيد شريقي الكاتب الليبرالي وبيروز دفاني الكاتب المعروف بالاضافة إلى المعارض مزدهار وزوجته.

وهذا يدل علي ان ايران على الرغم من انفتاحها عربيا ودوليا على المستوي السياسي وبفضل مجهودات مؤسسة الرئاسة وعلي رقابها محمد خاتمي والذي فرضته ظروف اقليمية ودولية، ولكن على المستوي الداخلي

تنامي التيار المعارض، وتقوى شوكه الانغلاقيين والمتشددين، وهذا يدل علي ان الفكر الشيعي في محتواه استعداد للعنف، حتي ولو صبغ بصبغة ليبرالية وان استمر ذلك على المدي الطويل، سيقوض الجمهورية الاسلامية الايرانية التي يتربص بها الاعداء في الخارج وينخر جسدها المتشددون في الداخل، وتلك ازمة الشيعة على مدي العصور.

(٢)

الشيعة في مصر
بين القمع الامني والازهري

اختيارنا للحديث عن الشيعة في كل من مصر ولبنان والبحرين والعراق، لا يعني تجاهل باقي الشيعة في الدول العربية خاصة في الكويت واليمن، ولكن هذا الانتفاء مبرره القاء الضوء على نموذج لتفاعل الشيعة داخل المؤسسات الرسمية وكفاحهم لحصولهم علي كافة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية مثل شيعة لبنان ونموذج اخر لقمعهم امنيا رغم انهم يمثلون الاغلبية مثل شيعة البحرين، ومحاولة تهميشهم علي الرغم انهم يمثلون دويلة داخل الدولة لاسباب عقائدية وتاريخية وجغرافية، مثلما الحال في العراق، بالاضافة إلى عرض نموذج اخر للقمع المزدوج المتمثل في مصر بحيث تعاني القلة الشيعية للقمع الامني من ناحية والازهري المتمثل في محاربة شيوخ الازهر للفكر الشيعي من ناحية اخرى، حتي اصبح ذكر لفظ الشيعة في مصر من المحرمات ويعني الارهاب احيانا والزندقة احيانا اخرى.

والسبب في ذلك يرجع الي تطاول الشيعة على صحابة رسول الله (ص) المحبون لدرجة القداسة عند المصريين، وممارسة الشيعة لبعض الطقوس الدينية التي تبدو غريبة وشاذة لديهم. فالمصريون يحبون آل البيت ، ولكنهم

يكرهون التشيع، على الرغم من ان الوجود التاريخي للشيعة في مصر يعود إلى عهد الامام علي بن ابي طالب، حيث وفدت بعض القبائل العربية الي مصر بعد الفتح الاسلامي. وقد اقرت تلك القبائل ولاة علي في مصر وقت صراعه مع معاوية ووقفت الي جوار محمد بن ابي حذيفة ثم محمد بن ابي بكر حتي عودة عمرو ابن العاص إلى مصر مرة اخرى تحت راية معاوية وبطشه باتباع علي وشيعته.

وفي العصر العباسي ظهرت دعوة بني حسن بن علي بمصر، وكان اول علوي قدم إلى مصر- من نسل علي- و استمر الوجود الشيعي في مصر الي حتي امرالخليفة المتوكل باخراج آل ابي طالب منها وترحيلهم إلى العراق عام ٢٣٦، واستتر الباقي تحت غطاء التقية، ثم جاء المستنصر والمستعين بعد ذلك، واستمر في اضطهاد العلويين والشيعة في مصر وتهجيرهم منها.

وقد حدثت نتيجة ذلك الاضطهاد والترحيل القسري ثورات للشيعة اهمها ثورة الاسكندرية عام ٢٥٢ هـ بقيادة جابر بن الوليد المدلجي، ولم يكتب لها النجاح وثورة الصعيد عام ٢٥٥ هـ بقيادة ابن الصوفي العلوي في عهد احمد بن طولون، وتم قمعها وفر العلوي إلى مكة.

وفي عهد الدولةالفاطمية ازداد الوجود الشيعي في مصر كثافة وقوة، وكان التيار السائد وقتئذ هو الامامية الاثناعشرية، اما العائلة الفاطمية الحاكمة فكانت تتبنى المذهب الاسماعيلي الذي لا يعترف الا بالائمة السبعة، بداية من الامام علي وحتي الامام جعفر الصادق، ولم يكن هناك خلاف بين المذهبين وتغلغل التيار الامامي في المؤسسة الحاكمة واصبح له وزراء في السلطة مثل الوزير بدر الدين الجمالي وولده الافضل والوزير طلائع بن رزيك.

وجاء صلاح الدين الايوبي الي مصر بدعوة من الخليفة العاضد اخر الخلفاء الفاطميين لمساندته ضد الصليبيين ، فانقلب عليه وسيطر علي الحكم واغلق الازهر وبطش بالشيعة وحرق دار الكتب، ثم اعلن المذهب السني بمصر، وسقوط الدولة الفاطمية الشيعية عام ٥٦٧هـ ففر الشيعة من مصر الي الشام واليمن وصعيد مصر - خاصة في اسوان- ومنهم من تسلح بالتقية وذاب في المجتمع بمرور الزمن، ولاتزال اثار التشيع باقية في صعيد مصر حتي الان ممثلة في قبيلة الجعافرة وغيرها، وفي الطرق الصوفية والاشراف، وبقيت برغم القمع الكثير من الطقوس والعادات الشيعية من وسط المصريين حتي اليوم مثل الاحتفال بعاشوراء والموالد ولبس السواد وانتشار اسماء علي وحسن وحسين وفاطمة وزينب وعائشة وغيرها. وممارسة المصريين لتلك الطقوس ليس تشيعا بل حبا لآل البيت احفاد وصحابة رسول الله (ص). (٣)

والثلاثي المحبب من آل البيت للمصريين هم الحسين والسيدتين زينب ونفيسة. وزيارة مقاماتهم، والتبرك باضرحتهم اصبحت عادة مصرية اصيلة، بل والحرص على اقامة الموالد الدينية لهم سنويا، واقامة

كرنفالات دينية حول مساجدهم بمشاركة جماعات التصوف المختلفة اضحي جزءاً من التركيبة الدينية للمصريين ورافد اصيل من الاسلام الشعبي الذي يعتنقه غالبيتهم حتي اصبحت الطرق الصوفية وجه العملة الاخر للشيعة باعتبارهم يرفعون شعار آل البيت ويمارسون التشيع على الطريقة المصرية.

وعلي الرغم من حب المصريين لآل البيت الا ان ذلك لا يعني اعتناقهم لمذهب الشيعة فالادراك الجمعي المصري يتنافر مع الافكار الشيعية، ويعتقد البعض انها مغرقة في الغيبيات ويشوبها الغموض بل وان الانتقام وكره صحابة الرسولة (ص) يمثل جزءا كبيرا من التوجهات الشيعية، وبالتالي فإن حب المصريين لآل البيت مرتبط بحبهم بالرسول (ص) لأن هؤلاء ابناؤه واحفاده وعائلته الكبيرة، وبالتالي حبهم لهم هو امتداد لحب الرسول والتعاطف معهم. ويمثل سب الصحابة والتهجم عليهم من الشيعة عقبة تحول دون تقبل المصريين للشيعة كمذهب يتعبد به وذلك مرتبط بأن هؤلاء هم حواريو رسول الله وصحبته وسدنته، وحب المصريين لهم مرتبط بحبهم للرسول (ص) وحتي اعتناقهم للمذهب السني ناتج عن كونه اقتداء بالرسول قولا وعملا.

وسيطرة المذهب السني في الازهر، وحصر المذهب الشيعي في مادة علمية تدرس لجزء من طلابه ادي الي انحسار الفكر الشيعي، وادت لغة الخطاب الازهرية وتشدد شيوخ الازهر الي تعميق الفجوة بين المذهبين السني الشيعي، وكان الفكر الشيعي يجد متنفسا له من خلال ٣ نوافد هي : -

١ - جمعية آل البيت.

٢ - جمعية التقريب بين المذاهب (دار مصر).

٣ - معرض القاهرة للكتاب.



١ - جمعية اهل البيت تأسست عام ١٩٧٣، وكانت تعتبر بمثابة مركز الشيعة في مصر واستند نشاطها إلى فتوي شيخ الازهر الاسبق الامام محمود شلتوت، الذي اكد ان مذهب الجعفرية المعروف بمذهب الشيعة الامامية- والمنتشر في مصر - هو مذهب يجوز التعبد به شرعا كسائر مذاهب اهل السنة، وينبغي للمسلمين ان يعرفوا ذلك وان يتخلصوا من العصبية بغير الحق لمذاهب معينة.

وكان للجمعية مقر في شارع الجلاء بالقاهرة وكانت تمول من ايران، ومن شيعة مصر من خمس اموالهم التي تخصص للمراجع والفقهاء، وكان يتبع الجمعية فروع في انحاء كثيرة من قرى مصر تسمي حسينيات، وكان هدفها الحفاظ على التراث الشيعي المصري وتعزية آل البيت في يوم وفاتهم - الحسين في يوم وفاته والسيدة زينب في يوم وفاة اخيها- وبالطبع نشر الفكر الشيعي، وكان ا خر رئيس لها قبل ان تحل محمد عزت مهدي وكان مرجعه في ايران ايه الله الشيرازي والمرشد الروحي للجمعية سيد طالب الرفاعي، والذي قام بالصلاة علي الشاه الراحل محمد رضا بهلوي في مسجد الرفاعي.

ب - اما جمعية دار مصر والتي تأسست عام ١٩٤٧ للتقريب بين المذاهب، فقد كان من مؤسسيها المصريين الشيوخ عبد المجيد سليم ومحمود شلتوت ومصطفي عبد الرازق ومحمد الفحام واحمد الشرباصي واحمد حسن الباقوري ومتولي الشعراوي وعطية صقر ومحمد الغزالي وحسن البنا، ومن فلسطين المفتي امين الحسيني ومن اليمن علي بن اسماعيل، ومن ايران محمد تقي القمي- مؤسسها وسكرتيرها العام-، ومن العراق محمد الحسن، بالاضافة الي الشيخ عبد المحسن شرف الدين الموسوي عن الشيعة اللبنانية ، وزعيم الشيعة الامامية في ايران محمد حسن افابر جردي.

واتخذت الجمعية من حي الزمالك مقرا لها وكانت تهدف التقريب بين المذاهب حفاظا علي وحدة المسلمين ونبذ التعصب.

ج - ومثل معرض القاهرة للكتاب منذ السبعينيات منفذا مشروعا لنشر الفكر الشيعي من خلال عرض كتب مفكري الشيعة وطرحها للجمهور باسعار زهيدة، ولعبت دور النشر اللبنانية الشيعية دورا كبيرا في ذلك، ومن اهم الكتب التي كانت متداوله في مصر بل واعيد طبعها بالقاهرة كتاب المراجعات. الذي يضم مناظرة بين علماء الشيعة من بينهم عبد الحسين شرف الدين، امام شيعة لبنان وقتئذ وبي شيوخ الازهر وعلمائه في مصر ومنهم شيخ الازهر السابق عبد المجيد سليم، واهل الشيعة واصولها للامام محمد الحسين آل كاشف، وحقوق المرأة في النظام الاسلامي لمرتضي المظهري، والبيان في تفسير القرآن للامام الخوئي، والميزان في تفسير القرآن للطباطبائي.

(٢)

الشيعة في مصر والثورة الإيرانية

لم يكن الملف الشيعي في مصر محط اهتمام دينيا أو امنيا قبل الثورة الايرانية، فقد كان الازهر هو حامي حمي الفكر السني والمدافع عنه ضد الافكار الاخرى - ومن بينها الفكر الشيعي - كما يعتقد اساطينه، بل كانت العلاقات الطيبة بين مصر وايران في عهد الشاه تمثل مناخا جيدا لتقبل النشاط الشيعي سواء من جمعية اهل البيت، او حتي من طائفة البهرة التي كان يحرص الرئيس الراحل السادات علي استقبال زعيمها سنويا، ولكن بعد سقوط الشاه وقيام الثورة الاسلامية في ايران ٧٩ توترت العلاقات المصرية - الايرانية، مع نمو تيارات الاسلام السياسي المعادية لنظام السادات فدفع الفكر الشيعي ثمن الخلافات السياسية، واصبح المذهب الشيعي ككل ضحية للخلافات المصرية الايرانية خاصة وان «منتجات الثورة الايرانية » بدأت تظهر في بعض مساجد مصر وفي عقول بعض ابنائها من خلال الكتب الشيعية التي انتشرت في ذلك الوقت- الثورة الايرانية الجذور والايدلوجيا- لدسوقي شتا وسطوع نجم الشيعة لجرهارد كونسلمان- واول مظاهر التوتر ونصب العداء للشيعة كان حل جمعية اهل البيت عام ١٩٧٩ ومصادرة ممتلكاتها التي تضم المقر ومدفنا للشيعة ومستوصفا

بالجيزة وضمها لجمعية الشبان المسلمين.

واصدر الشيخ عبد الرحمن بيصار شيخ الجامع الازهر في نهاية ١٩٧٩، فتوي ابطلت فتوي الشيخ شلتوت الخاصة بجواز التعبد بالمذهب الشيعي، واكد فيها بطلان المذهب الشيعي، وبعدها رحلت السلطات المصرية محمودي مهدي القائم بالاعمال الايرانية في القاهرة، بتهمة الترويج للفكر الشيعي والتجسس، ثم شنت حملة امنية علي الشيعة المصريين واعلنت القبض علي ٤ تنظميات هي :

الاول: تنظيم الطلائع واعادة تشكيل تنظيم الجهاد، وتمويل ايراني رقم ٨٧/٤٠١ امن دولة.

الثاني: التنظيم الشيعي الاول المدون في القضية رقم ٨٨/٣٤١ امن دولة عليا واتهم فيها ٤ عراقيين من المقيمين في مصر، واثنان من الطلبة الكويتيين، وثلاث طلاب من البحرين، ولبنانيين، وفلسطيني، وباكستاني، واغلقت دار النشر الشيعي المصرية- البداية - ووجهت إليها تهمة التمويل من ايران، وكذلك دار النشر الشيعية اللبنانية البلاغة.

الثالث : التنظيم الشيعة الثاني - ٨٩/٤٩٦ امن دولة عليا واتهم فيه ٥٢ فردا بينهم ٤ خليجيين وايراني.

الرابع: التنظيم الشيعي الثالث ٨٦١ لسنة ٩٦ وضم اغلب المتهمين في القضايا السابقة، بالاضافة الي الشيخ حسن شحاته امام مسجد كوبري الجامعة.

والتهم التقليدية التي وجهتها النيابة لتنظميات الشيعية هي العمل علي قلب نظام الحكم ونشر الفكر الشيعي المتطرف والعمالة لايران وتحريف ثوابت الدين الاسلامي لاحداث فرقة بين مختلف طوائف الشعب واباحة زواج المتعة وتحريم صلاة الجماعة واضافة عبارات غير شرعية للاذان والاعتقاد بعودة المهدي المنتظر والاقتناع بمبدأ ولاية الفقيه وسب الصحابة، ولم تحل قضية واحدة الي المحاكم وافرج عن جميع المتهمين في تلك القضايا تحت زعم تراجع المتهمين عن افكارهم.

وبعد الثورة الايرانية ظهر تنظيمان سريان للشيعة هما الطلائع في الشرقية وحزب الله في الاسكندرية، الاول جمع بين العناصر السلفية والشيعية وظهر في جامعة الزقازيق وأسسه طالب فلسطيني يدعي فتحي عبد العزيز الذي اصدر كتابا بعنوان «الخوميني.. الحل البديل» وهرب بعد ذلك الي غزة، وتم ترحيل جميع الطلبة الفلسطينيين اعضاء التنظيم خارج البلاد، وتمت تصفيته امنيا، اما اعضاء حزب الله فقد حاولوا استغلال بعض مساجد الاسكندرية لاثارة الجماهير من اجل اقامة ثورة شعبية وقامت اجهزة الامن بالقبض عليهم واعلنوا توبتهم.

وابرز اماكن تواجد الشيعة في مصر في اسوان خاصة في قبيلة الجعافرة نسبة الي جعفر الصادق والتي تعترف بأحقية ابي بكر وعمر في الخلافة على خلاف باقي فرق الشيعة، ويوجد فكر لأحد سلالة الاغاخان بأسوان ايضا، وحي الاشارة بالزقازيق بمحافظة الشرقية، والذي يصفه

الاهالي بوكر الشيعة. بالاضافة الي قرية ميت سنقر بمحافظة المنصورة، ويعتبر حي الجمالية بالقاهرة هوالمكان المفضل لطائفة البهرة، وهم شيعة من اصول هندية يعتقدون ان لهم مكانا تاريخيا ودينيا في شارع المعز لدين الله ومساجده، وقاموا في البداية بترميم جامع الحاكم بأمر الله وقام الرئيس السابق السادات بافتتاحه في اكتوبر ١٩٨٠ واتخذوه مقرا لهم واستغلوا مرحلة الانفتاح الاقتصادي، وبدأ بعض اعضاء الطائفة في شراء المحلات التجارية في الجمالية واقاموا بعض الورش الحرفية، ومارسوا نشاطهم الاقتصادي في منطقة القاهرة الفاطمية القديمة، وقاموا بترميم جامع الاقمر، وقبر مالك الاشتر واهدوا مقصورتين لمسجد الحسين والسيدة، ومازالوا يمارسون نشاطهم الاقتصادي والديني حتي اليوم، ويقيمون احتفالا دينيا سنويا، في تلك المنطقة يحضره سلطان البهرة، اسماعيل برهان الدين ومئات من اتباعه بالهند .

اما أبرز معتنقي المذهب الشيعي في مصر فهم محمد ابوالعلا - ضابط سابق وهو زعيم الشيعة بحي الاشارة بالزقازيق، وحسين الضرغامي الذي يدعي انه وكيل الامام الشيعي العراقي الخونثي في مصر، ويفتي بالنيابة عنه، وصالح الورداني مدير دار البداية للنشر، والدكتور محمود دحروج زعيم الشيعة في قرية ميت سنقر بالمنصورة، والاربعة اتهموا في القضايا الشيعية الاربع، أما أبرز المتعاطفين مع الفكر الشيعي فهم المستشار الدمرداش العقالي، وهو عضو سابق في جماعة الاخوان المسلمين ود. الدسوقي شتا مؤلف كتاب الثورة الايرانية، والدكتور فهمي الشناوي طبيب المسالك البولية الذي قام بعلاج الخوميني، ورجب هلال حميده عضو مجلس الشعب والامين العام لحزب الاحرار والذي سبق اعتقاله مع الدكتور الشناوي في قضية التنظيم الشيعي الثاني. وابرز من تصدي للفكر الشيعي في مصر هم الدكاترة احمد شلبي، وزكريا البري، وعبد الجليل شلبي، ومحمد المسيري، واغلبهم من اساتذة جامعة الازهر، وقد رفضت سلطات الامن في مصر اعادة ممتلكات جمعية اهل البيت علي الرغم من الحكم القضائي الصادر بذلك منذ عام ٩٣، كما رفضت ايضا الطلب الذي تقدمت به رابطة اهل البيت الشيعية في لندن باشهار فرع لها بالقاهرة عام ١٩٩٧، وكذلك رفضت وزارة الشئون الاجتماعية اشهار المجلس الشيعي المصري عام ١٩٩٦.

ومع تخفيف حدة التوتر بين مصر وايران وتراجع اعمال العنف وانحسار الافكار المتطرفة بصفة عامة وتراجع ايران عن مبدأ تصدير الثورة وانفتاحها علي العالم الاسلامي، خاصة في عهد محمد خاتمي، ووجود تنسيق على مستوى عالٍ بين مصر وايران في بعض القضايا الاقليمية، وآخرها في احتواء الازمة التركية السورية في عام ٩٨.. تغيرت لغة الخطاب السياسية والدينية عن الشيعة، وابلغ دليل علي ذلك التحول والذي يؤكد ارتباط المواقف السياسية بالفتاوي والمواقف الدينية خاصة تجاه الشيعة هو ما صرح به الدكتور سيد

طنطاوي شيخ الازهر في عام ١٩٩٨، عندما اكد انه لا فرق بين الشيعة والسنة، وطالب عند استقباله للمرجع الشيعي اللبناني الشيخ مهدي شمس الدين في فبراير ٩٨ بتشكيل لجنة من العلماء للتقريب بين المذاهب الاسلامية وتنقية الفكر الاسلامي من الشوائب وهي اشارة الي احياء نشاط جمعية التقريب بين المذاهب.

وكان الشيخ طنطاوي قد افتى وقت ان كان مفتيا في عام ١٩٩٦ بأن دعوى الشيعة باطلة وامرهم موكول للحكام [٤].

وكالعادة وفي اطار الباس الموجة السياسية بلباس شرعي فقد ابطل الشيخ نصر فريد واصل مفتي الجمهورية فتوى الشيخ بيصار الخاصة ببطلان المذهب الشيعي واعلن في فبراير ٩٨ ايضا اعتراف دار الافتاء بالمذهب الشيعي في التعبد وقال اثناء حضوره احتفال السفارة الايرانية بمناسبة الاحتفال بمرور ١٩ عاما على الثورة الايرانية انه يحق لأي مسلم ان يتعبد الي الله عز وجل وفقا لمذهب الامام جعفر الصادق الشيعي، مثلما يتعبد وفقا للمذاهب الاربعة الاخري، واكد ان الاختلافات التي يتخذها البعض مبررا للهجوم علي الشيعة لا اصل لها، فالفوارق بين المذاهب السنية والشيعة فوارق طبيعية مثل الموجودة بين الاحناف والحنابلة، وضرب مثلا بتأدية الشيعة لثلاثة فروض بدلا من خمس وهي الفجر والظهر والعصر في وقت واحد، ثم المغرب والعشاء في وقت واحد فقال المذهب المالكي اجاز ذلك وان ذلك، يدل علي ان الخلاف موجود في امور اتفقت معهم فيها بعض المذاهب السنية والخلاف الوحيد ينحصر في اعتراف الشيعة بزواج المتعة في حين تحرمه باقي المذاهب.

وايضا وفي اطار ترميم العلاقات بين الشيعة والسنة والتي تأتي في اطار ظروف داخلية مختلفة خاصة بعد انحصار موجة التطرف والتي كان يقمع فيها الفكر الشيعي في اطار الحملة الكبرى ضد العنف وايضا في ظروف اقليمية تتطلب تطبيع العلاقات الاسلامية الاسلامية، والتكتل الاقليمي واستغلال انفتاح ايران سياسيا ظهرت بعض الكتابات التي تدعو الي الحوار السنئ الشيعي والتقريب بين المذاهب[٦] ولا سيما ان دعوة الحوار بين الاديان ككل قائمة ونشطة الان والتي تدخل كبعد ثقافي لنظام العولمة.

ولا ضير من ان يكون هناك تقارب بين السنة والشيعة فبجانب ان الظروف السياسية تتطلب ذلك فإن الاعتراف بالمذهب الشيعي فقهيا وسياسيا وتفعيل الحوار بين المذاهب يدخل في اطارالتنوع والاختلاف، ويدعم المبادئ الديمقراطية ويساعد علي تنقية الدين الاسلامي من الشوائب شريطة الا يصحبه حديث التكفير والتخوين، ولا يؤدي في النهاية الي فرض الحقائق وما يصحبها من اعمال عنف بدلا من أن يلجأ الشيعة في مصر الي التقية والعمل تحت الارض ويصبح الحل الامني هو الامثل ونعود لنقطة الصفر.

(٤)

الشيعة في لبنان
محاولة لجبر الذات المحرومة

النواة الاولي من الطائفة الشيعية في لبنان تشكلت انطلاقا من قبائل عربية من اصل يمني خاصة قبيلة بني عملا، واستقرت في جبل عامل بجنوب لبنان وكذلك من اللاجئين الفرس، وفي حكم بني امية اتسعت هذه الحركة في جبال لبنان بسبب الخلافات العميقة بين السنة والشيعة واستمر نزوح الشيعة في حكم العباسين انطلاقا من عهد الخليفة المتوكل (٨٤٧-٨٦١ هـ)

وتشكلت بعد ذلك ثلاث امارات شيعية وهي امارة بني مرداس (١٠٢١-١٠٢٨هـ) في سهل البقاع، وامارة ابو طالب بن عمر (١٠٧٠ -١١٠٨ هـ) علي طول ساحل البحر المتوسط من جبلة في سوريا الي جبيل بلبنان، وامارة عين الدول ابن ابي عقيل (١٠٥٨-١١٢٤) في جنوب لبنان.

وبقى لبنان حتي الحمَلة الصليبية يتسم بتفوق واضح من الشيعة، وحتي نهاية القرن الثاني عشركانت منطقة كسروان (مركز جبل لبنان) ذات اغلبية شيعية، وفي القرنين الثالث والرابع عشر. كانت السمة العامة لحكم المماليك (١٢٥٠-١٥١٦) قمع الاقليات غير السنية من الشيعة والعلويين والدروز من اجل التحول إلى المذهب السني، فاصبح بعض الشيعة في منطقتي عكا وكسروان سنة ثم إلى المارونية المسيحية التي كانت تلقي تسامحا من المماليك ومارس باقي الشيعة التقية للافلات من القمع والذوبان.

وتحت حكم الامراء الدروز (١٥١٦ -١٦٩٧) الذين حكموا لبنان بموافقة الباب العالي شارك الشيعة في ادارة لبنان وفي عام ١٦٥٤ اعترف العثمانيون لعشيرة حمادة الشيعية بالسيادة الاقطاعية على كل الشمال اللبنانية التي كانت منطقة نفوذ ماروني، مما ادي الي حدوث نزاع شيعي ماروني في ظل حكم الامراء الشهابيين بعد ذلك (١٦٩٧-١٨٤١) وفيما بين عامي ١٧٦١ و١٧٧١ قمعت الانتفاضات الشيعية التي قامت في جبل عامل، وقام الموارنة بطرد الشيعة من الجبل الماروني، فأصبحت مناطق بعلبك والهرمل ولبنان الجنوبي ملجأهم، ثم هبت انتفاضات شيعية عديدة فيما بين عامي ١٧٨٨ و١٨٤٠ قام بقمعها الامراء الشهابيون بمساعدة من مصر، وفي عام ١٨٤٣ قسمت لبنان الي قائمقامتين، واحدة في الشمال امتدت مهامها الي النفوذ الماروني، وواحدة في الجنوب اسندت للدروز ولم يكن للشيعة الذين كانوا يشكلوا ١٢٪ من مجموع سكان لبنان وقتئذ سوي بعض الجزر الشيعية في البقاع واندمج البعض الاخر مع الدروز وقاتلوا سويا الموارنة اثناء الحرب الاهلية عام ١٨٥٩.

وعندما ادخلت التسوية النظامية التي منحت جبل لبنان استقلالا ذاتيا عن السيادة العثمانية عام ١٨٦١

تم الاعتراف ضمنيا بالشخصية القانونية للطائفة الشيعية بعد ان كانت مختلطة في نظر العثمانيين بالكتلة السنية، فأصبحت ممثلة في المجلس الاداري المكلف بمساندة الحكومة وعلى مراكز ادارية بنسبة عددهم، وفي المناطق الاخرى -خارج جبل لبنان- بالبقاع وصيدا بقي الشيعة تابعين لحكم والي دمشق المعين من الباب العالي.

وقد لعبوا دورا كبيرا في الكفاح ضد الحكم العثماني تحت شعار القومي العربية، وبعد سقوط الخلافة العثمانية ١٩١٨انضم عدد كبير من قادة الشيعة في منظومةالحكم بلبنان ولكنهم عارضوا الاحتلال الفرنسي واستقبلوا بتحفظ شديد اعلان المفوضية الفرنسية عام ١٩٢٠ للبنان الكبير (جبل لبنان والساحل والجنوب والبقاع وجبل عكا وطرابلس) فقد كان الشيعة يفضلون ارتباط لبنان بسوريا فيدراليا، ورفضوا الوصاية الاجنبية «المسيحية» اي الانتداب الفرنسي، علي الرغم من انه تم الاعتراف رسميا بهم كطائفة مستقلة ذاتيا في عام ١٩٢٦ بموجب الزام عصبة الامم لفرنسا بتيسير «الاستقلالات الذاتية المحلية» وتم الاعتراف للشيعة بممارسة سلطات قضائية ذاتية طبقا المذهب الجعفري.[٦١]

وأعطى الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ للشيعة مكاسب اجتماعية وسياسية عديدة، اهمها الاعتراف بالمواطنة الكاملة لهم جنبا الي جنبا مع الموارنة والسنة، واسناد رئاسة البرلمان اللبناني اليهم واصبح صبري حمادة اول رئيس شيعي للبرلمان اللبناني، والذي اشترك بعد ذلك في الحكومة الثلاثية ذات الميول الوطنية التي تكونت ردا علي اعتقال السلطات الفرنسية لبشارة الخوري رئيس الجمهورية الماروني في نوفمبر ١٩٤٣ وعكس ذلك التقارب الشيعي الماروني في ذلك الوقت والذي تبدد بنشوب الحرب الاهلية اللبنانية في عام ١٩٧٥ حيث اصبح الشيعة اكبر الطوائف في لبنان واقلها، حقوقا في الوقت الذي حظى الموارنة بحقوق ومميزات عديدة، فهبت الطائفة الشيعية المحرومة لتحويل هذا الواقع ومحاولة الحصول علي اكبر قدر من الحقوق والسعي للمساواة اوعلي الاقل ان تتساوي حقوقهم السياسية والاجتماعية بوزنهم العددي.

ومن ابريل ١٩٧٥ وهو بداية الحرب الاهلية اللبنانية وحتي اكتوبر ١٩٨٩ الذي وقعت فهي اتفاقية الطائف حصل الشيعة علي الكثير من الحقوق السياسية والاجتماعية بفضل التحرك السياسي لحركة افواج المحرومين اللبنانين (امل) وحزب الله واصحاب الوضع في عام ١٩٩٨ هو مشاركة كاملة لحركة امل في وضع الاجندة السياسية للبنان. عن طريق التناغم والتنسيق مع رئيس الجمهورية الماروني السابق الهراوي والحالي لحود وسيطرة حزب الله علي مقدرات الجنوب اللبناني.

حركة افواج المحرومين اللبنانيين (امل)

المؤشرات الموضوعية التي تجعل الشيعة اللبنانيين حوالي ٨٥٠ الف نسمة، كطائفة في ادني السلم الطبقي اللبناني لم تؤد بهم الي اكتساب وعي طبقي - طائفي

يمكنهم من الصراع من اجل تغير اوضاعهم الا في فترة متأخرة نسبيا من التاريخ اللبناني، لا تتجاوز العقدين الاخيرين.

وكانت الحرب الاهلية اللبنانية عام ١٩٧٥ عاملا حاسما في تعبئة الشيعة سياسيا، فإلى جانب المعاناة المستمرة لهم من جراء الغارات الاسرائيلية المتتالية على مناطقهم وقتئذ والحرب الاهلية التي اضافت انواعا جديدة من المعاناة، وتعرض الان الشيعة لعمليات اقتلاع - قسرية- مستمرة من اماكنهم ، فنزح بعضهم من الجنوب الي بيروت الغربية والشرقية وتعرض الذين لجأوا للاخيرة الي عمليات ابادة علي ايدي لميليشيات اليمينية، بالاضافة الي الهجرة القسرية من بعض مناطق الجنوب تحت ضغط الضغط العسكري الاسرائيلي والمليشيات المسيحية المتحالفة معها والتي تعرف باسم جيش لبنان الجنوبي.

والشخصية الدينية - الكاريزمية- التي اعطت زخما للشيعة واشارة تغيير واقعهم الاجتماعي والسياسي كانت الامام موسى الصدر - الذي ولد في قم بايران عام ١٩٢٨ والذي ظهر علي مسرح الحياة السياسية اللبنانية عام١٩٥٩ كخليفة للزعيم الروحي الشيعي في صور عبد الحسين شرف الدين- والذي قام بمجهودات كبيرة من اجل تنظيم الشيعة طائفيا، وبفضل مجهوداته تأسس المجلس الشيعي الاعلي عام ١٩٦٧ واصبح رئيسا له ثم أنشأ في بداية السبعينيات، مجلسا خاصا لرعاية وتنمية اهل الجنوب سمي مجلس الجنوب، وكان وراء ميلاد حركة المحرومين في ١٩٧٤وقبل الحرب الاهلية حركة افواج المحرومين اللبنانيين- امل- ومع قيام الحرب حملت الحركة السلاح دفاعا عن النفس والجنوب خاصة بعد مذبحة السبت الاسود الذي راح ضحيتها ١٠٠٠ شخص معظمهم من الشيعة علي ايدي الكتائب وكان اختفاء الامام الصدر في ليبيا عام ١٩٧٨ وقيام الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ والغزو الاسرائيلي للبنان، واقامة شريط حدودي في الجنوب يسيطر عليه جيش لبنان الجنوبي الموالي لاسرائيل اسبابا رئيسية لتحول امل من الدفاع الي الهجوم ومنذ بدء الوقت تحول الشيعة تدريجيا الي ما يمكن وصفه بتأكيد الذات علي الساحة اللبنانية بعد ان كانوا- الذات المحرومة- وافرزت هذه المرحلة قيادات جديدة وفكرا جديدا يتواءم مع طبيعة المرحلة، واصبح نبيه بري زعيما لحركة امل ورئيسا لمجلس النواب اللبناني حتي الان ديسمبر ١٩٩٨ . (٧)

وفي سبتمبر ١٩٩٨ عقدت حركة امل مؤتمرها العام الذي طال انتظاره بمشاركة ٤٢٥ عضوا هم اعضاء المناطق والهيئات والاقاليم والهيئة التنفيذية والمكتب السياسي والهيئة الشرعية والذي عقد بعد «نصف الهزيمة» التي منيت بها الحركة في الانتخابات البلدية اللبنانية وكاستجابة لطلب الاعضاء بتغيير النظام الداخلي لـ «آمل» والذي تفرضه المتغيرات في لبنان، وقد انعقد المؤتمر في ظل ٣ مخاطر هي : -

الاول : وقف انهيار الحركة من الداخل وتحولها الي قيمة كبيرة لاتضم الا المستفيدين من الوظائف أو

الطامحين اليها، واندفاع مختلف قيادتها نحو اقتسام الوظائف، حتي اصبح المكتب التنظيمي المركزي للحركة وهو اعلي هيئة قيادية بها مجرد هيئة من كبار موظفي الدولة، حيث ان ٦ من اعضائها يتولون مهمات سياسية ووظيفية في مؤسسات النظام وادارته، وهم نبيه بري رئيس مجلس النواب والوزير والنائب ايوب حميد والوزير والنائب محمود ابوحمدان، والنائب علي قريس والنائب علي حسن منيل، والمدير العام لوزارة المغتربين هيثم جمعة وعلي عكوش وهوالوحيد الذي بقي خارج اطار المسئولية الرسمية من اعضاء المكتب التنظيمي. وهذا الازدواج طرح سؤالا في اوساط الحركة هو :كيف يمكن الجمع بين مهمة العمل التنظيمي لـ أمل وممارستاالنشاط الوظيفي داخل مؤسسات الدولة.

والخطر الثاني : هو «حزب الله» الذي استطاع من خلال الانتخابات البلدية ان يقسم الساحة الشيعية في لبنان ولم تعد حركة «أمل» الممثل الشرعي والوحيد للطائفة بعد احتكار طويل لها بعدا ن نجح الحزب في الحصول علي عدد من المقاعد في الجنوب والبقاع كانت لأمل بسبب تواجده اليومي وتعامله مع المواطنين وعدم التعالي بسبب المواقع اوالوظائف او الادوار - كما يقول اعضاء الحركة- واستعادة تلك المواقع والمحافظة على ما تبقى اصبح مهمة ثقيلة علي الهيئة التنظيمية لـ«أمل». والملفت للنظر ان أمل لم تجد ما يعيد الي تكوينها التنظيمي صلابته سوى «نسخ» النظام الداخلي لـ «حزب الله» اذ جاءت هيئة الرئاسة التي استحدثها المؤتمر العام للحركة صورة ممثلة لمجلس الشوري في حزب الله.

اما الخطر الثالث الذي واجهه مؤتمر الحركة ، هو تراجع الدور الطليعي والمهم للحركة والحركة في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي وانفراد حزب الله بهذه المهمة تقريبا. خاصة في ظل اندماج قيادات امل في العمل السياسي السلمي والاندماج ايضا في مؤسسات الدولة بالاضافة الي العلاقة الحميمية والمصلحية التي تربط نبيه بري رئيس مجلس النواب برئيس الجمهورية السابق والحالي.

وأمام تلك المخاطر وقع اعضاء المؤتمر «علي بياض» لزعيم الحركة المحامي نبيه بري الذي يتولاها منذ ١٦ عاما. ومنحوه تفويضا كاملا ومطلقا وسلطات استثنائية لاداء الحركة وايجاد صيغة تنظيمية تسمح للحركة باستيعاب الطاقات والكفاءات دون التقيد بالتسلسل التنظيمي والانفتاح على الطوائف الاخرى» ولكون بري الوحيد الذي يستطيع الابقاء علي تماسك امل تنظيميا ومواجهة تيار اليسار والعائلات الشيعية المعروفة مثل آل سعد وآل عسيران. واول تعديل ادخله بري علي النظام الداخلي للحركة انشاء هيئة الرئاسة من ٩ اعضاء تتولي الاشراف علي اعمال المكتب السياسي والهيئة التنفيذية ومسئولي الاقاليم والمناطق وان يكون من حق الرئيس تعيين هؤلاء الاعضاء (٨).

وقد اعاد المؤتمر انتخاب الوزير ايوب حميد نائبا لرئيس الحركة ونائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي

الاعلي الشيخ عبد الامير قبلان مسئولا عن الهيئة الشرعية والنائب محمد بيضون رئيسا للمكتب السياسي. بالاضافة الي تعيين بعض افراد الحرس القديم ومنهم الدكتور علي الحسن في محاولة لعلاج الترهل الذي منى به الجانب التنظيمي في الحركة.

ب - حزب الله

حزب الله حركة شيعية تطرح الاسلام كبديل عن كل الدعوات الفكرية والسياسية التي تحفل بها الساحة اللبنانية.. فلا قومية عربية، ولا وطنية محلية، ولا اممية يسارية، بل الاسلام منهجا وسلوكا سياسيا وفكريا وحياة يومية، والكتاب المرشد لفلسفة العمل هوالقرآن.

والحزب بالاضافة الي ايدلوجيته .. فهو مؤسسة عسكرية ترفع الجهاد شعارا ضد القوي الغربية خاصة امريكا «عدوة المستضعفين في الارض» واسرائيل الخطر الاول علي المسلمين وكذلك قوات جيش لبنان الجنوبي «العميلة» لاسرائيل.

ويرتبط حزب الله ارتباطا وريديا بايران، ويهدف الي اقامة جمهورية اسلامية بلبنان تكون جزءا من الجمهورية الاسلامية بايران او علي غرارها بحكم الانتماء إلى المذهب الشيعي، وهذا يتم عن طريق الغاء كيان لبنان المجلس وارتباطه عضويا بالامة العربية تحت دعوي الامية الاسلامية، ويكون مركزها في ايران.

وكان حزب الله في بدايته حركة منشقة على حركة امل اثر قبول نبيه بري رئيس حركة امل الدخول في هيئة الانقاذ الوطني التي دعا الي تشكيلها المبعوث الامريكي في لبنان في الثمانينيات ابان الحرب الاهلية، من جميع الطوائف والمذاهب اللبنانية، وتسبب ذلك في خروج حسن الموسوي احتجاجا علي الموقف السابق وتأليفه لما يسمى بحركة امل الاسلامية، وكذلك خروج ابراهيم امين السيد والذي اصبح الناطق باسم حزب الله بعد ذلك.

ويختلف حزب الله مع حركة امل في كون الحزب يهدف الي تفويض السلطة اللبنانية تماما لاقامة الجمهورية الاسلامية المرتبطة بايران كما اسلفنا بينما الحركة ترتبط بسوريا وتعمل علي تثبيت اركان النظام اللبناني واعلان لبنان وطنا نهائيا للشيعة يتناغم ويتآزر مع بقية الدول الاسلامية والعربية (٩).

كما حدث خلاف جذري بين التنظيمين بعد غزو اسرائيل للبنان ١٩٨٢ حول اسلوب مقاومة اسرائيل وطردها من الجنوب، فبينما اختارحزب الله الكفاح المسلح سبيلا وحيدا لدحر المعتدي، فضلت حركة امل اسلوب المفاوضات مع القيام بعمليات استشهادية محدودة لطرد العدو، ويلاحظ انه عندما قبل حزب الله تفاهم نيسان ابريل انشق عليه الشيخ صبحي الطفيلي الامين العام السابق للحزب.

وتزداد شعبية حزب الله يوما بعد يوم بسبب العمليات الاستشهادية التي يقوم بها اعضاء الحزب ضد الاحتلال الاسرائيلي في الجنوب منذ التسعينيات والحاق خسائر بشرية ضخمة بالمحتل الاسرائيلي وبافراد

جيش لبنان الجنوبي الموالي له لدرجة جعلت الحكومة الاسرائيلية تعلن مرارا في عامي ٩٨ بضرب البنية الاساسية للبنان بسبب هجمات حزب الله خاصة بصواريخ الكاتيوشا علي الشمال الاسرائيلي.

وأنعكست شعبية الحزب على الانتخابات البلدية التي خاضها هذا العام -١٩٩٨- والتي احتل فيها مقاعد علي حساب حركة امل ومن قبلها ايضا انتخابات مجلس النواب عام ١٩٩٢ وهذا ادي الي سحب الحزب للبساط من تحت اقدام «امل » تدريجيا.

ونجاحات حزب الله ضد العدو الاسرائيلي ليست الوحيدة التي جعلت منه مؤثرا قويا علي الساحة السياسية اللبنانية والممثل المفضل لجماهير الشيعة المحرومة، وان يكون صوته هو الاعلي في الجنوب، بل تحول إلى مؤسسة اجتماعية كبرى فرضت نفسها على الجنوب، فالحزب يضم هيئات نسائية ينبثق منها لجان صحية واعلامية وثقافية، والاخيرة تعني بنشر «الثقافة المحمدية» اي منهج حزب الله عبر دورات ثقافية في كل المناطق وتستند هذه الدورات الي المراجع الاسلامية، وتعتبر بمثابة الحضانة التي يخرج منها مقاتلي حزب الله بعد ذلك ووسيلة تهيئتهم دينيا ونفسيا للاستشهاد وتتولي شئون اسرهم بعد ذلك لجنة المؤازرة، بل يضم الحزب لجنة الحوراء التي تعني بقراءة «العزاء» في المنازل و«ايصال المفاهيم الاسلامية»وكذلك احياء ذكري اهل البيت، وكذلك اقامة الاحتفالات الاجتماعية في المنازل والحسينيات، وكل ذلك مقابل اجر.

وعلي المستوي التعليمي يتبع حزب الله معهد للفتيات اسمه معهد نساء العالمين، واخر للطلاب وهو معهد حسين فضل الله الشرعي، بالاضافة الي مدرسة الامام مهدي علي بزون اكبر المدارس الاسلامية التابعة للحزب، اما على المستوى الصحي فهناك مستشفى الرسول الاعظم في الضاحية الجنوبية بلبنان، ولها فروع في النبطية والبقاع، بالاضافة إلى معهد للتمريض فى بئر العبد.

والاولوية في العمل في تلك المراكز الخدمية للارامل اللاتي فقدن ازواجهن في العمليات الاستشهادية وذلك مقابل اجر، بل يقوم الحزب بتزويج الارامل والفتيات الفقيرات، ويوفر لهن المسكن المفروش، ويمكن القول ان المشاكل الاجتماعية - على مستوى الاسرة مختفية تماما في حزب الله حتي للارامل والمطلقات لاباحة الحزب ووفقا للمذهب الشيعي - لزواج المتعة كما انه طبقا لولاية الفقيه لا تشارك المرأة في العمليات الاستشهادية، وان كان هناك هيئة تابعة للحزب لدعم المقاومة الاسلامية ورعاية اسر الشهداء، كما ان النساء يشاركن في المظاهرات السياسية والدينية ولكن دون اصابة انفسهن[١٦].

وقد شاركت نساء الحزب مشاركة فعالة في الانتخابات البلدية اللبنانية في يونيو ١٩٩٨ سواء بالترشيح او التصويت، وساهمن في انجاح مرشحي حزب الله على حساب حركة امل في بعض المناطق التي كانت تحتكرها الاخيرة، وكان لهن دوا بارز في مؤتمر الحزب

الذي عقد في اغسطس ١٩٩٨ وحصلن على العديد من المكاسب السياسية داخل الحزب.

وفي مؤتمر حزب الله الخامس هذا العام -١٩٩٨- تم اعادة انتخاب الشيخ حسن نصر الله امينا عاما لولاية ثالثة بعد تعديل النظام الداخلي للحزب كي يسمح بالتجديد له لمرات اضافية غير محددة، بعدما كان يمنع علي الامين تولي منصبه لاكثر من مرتين، وكان قد تولي الامانة بعد مصرع الشيخ عباس الموسوي اثر غارة اسرائيلية علي موكبه عام ١٩٩٢ وبعد استكمال مدة الموسوي- انتخب امينا عام للحزب عام ٩٣ ولم تشهد المراكز القيادية في الحزب اية تبديلات جذرية باستثناء انسحاب النائب عبد الله قصير من مجلس الشوري (مجلس قيادة الحزب) التابع للحزب ليرتفع بذلك عدد المنتمين لسهل البقاع في المجلس الي اثنين هما شكر والشيخ محمد يزبك مقابل اربعة من الجنوب هم الشيخ حسن نصر الله والنائب محمد رعد (رئيس المجلس السياسي) والشيخ هاشم صفي الدين (رئيس المجلس التنفيذي) والشيخ نعيم قاسم (نائب الامين العام) بالاضافة الي سابع من الناحية الجنونية هو الشيخ حسين الخليل.

وكان تناقض عدد المنتمين للبقاع سلاحا استعمله انصار الشيخ صبحي الطفيلي الامين العام الاسبق لحزب الله في مواجهة الحزب خلال اطلاقه لثورة الجياع.

قمع ثورة الجياع

شهد نهاية يناير ١٩٩٨ احداث دامية بين انصار حزب الله وانصار الشيخ صبحي الطفيلي امين عام الحزب الاسبق ادت الي تدخل الجيش اللبناني واطلاقه للقذائف الصاروخية على مقر مدرسة الحوزه العلمية التابعة لحزب الله في بعلبك، والتي اعتصم فيها الشيخ الطفيلي و٢٠ من انصاره من بينهم النائب السابق خضر طليس الذي لقى مصرعه من جراء القصف، ليسدل الستار علي ثورة الجياع التي اطلقها الشيخ الطفيلي في منتصف عام ٩٧، والتي كانت بمثابة عصيانا مدنيا ضد ترويكا الحكم في لبنان التي ادت الي تدهور الحالة الاقتصادية للشيعة خاصة في بعلبك وزيادة عدد الفقراء والمحرومين هناك، وقد وجهت السلطات القضائية اللبنانية اتهامات الي الشيخ الطفيلي وانصاره تصل عقوبتها الي الاعدام ، ومنها «الاعتداء علي الامن الداخلي من خلال القيام باعمال مخلة بالامن بقصد اثارة العصيان المسلح ضد السلطة القائمة، وتأليف مجموعات مسلحة هدفها ارتكاب جنايات ضد النفس والمال، وعلي اثارة الاقتتال بين اللبنانيين والنيل من سلطة الدولة وهيبتها والتعرض لمؤسساتها المدنية والعسكرية».

وقد قام حزب الله بفصل امينه الاسبق لانه خرج علي مبادئ الحزب ومرجعيته واحدث فتنة داخله في وقت يجب ان تتضافر فيه الجهود لمقاومة العدو الاسرائيلي في الجنوب، وتم الفصل بمباركة سوريا وايران فقد وجد السوريون ان سيطرة انصار الطفيلي علي البقاع خطر يهدد مصالحها بل وجودها في لبنان، كما ان الطفيلي

جاهر بخروجه علي الخط السوري، وكذلك المرجعية في ايران رغم محاولة طهران احتواءه وقد هاجم الشيخ صبحي الطفيلي قرار فصله وطالب بمحاكمة دينية تفصل بينه وبين حزب الله وهدد بتجدد الصدامات الدموية في جنوب لبنان اذا لم تتراجع قيادة حزب الله، عن قرارالفصل وكان الشيخ الطفيلي المنتمي الي بلدة بريتال في البقاع وراء المصادمات الدموية التي وقعت بين حركة امل - احد مؤسسيها - وبين حزب الله وقت ان كان امينا عاما له في نهاية الثمانينيات بسبب التنافس علي زعامة مناطق الشيعة، ثم انشق عن حزب الله بسبب مشاركته في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٢ واعتبره جزءاً من النظام الحاكم في لبنان الذي اعتبره وهو يقود ثورة الجياع في يوليو ١٩٩٧ «غير قابل للحياة بسبب افتقاره الي المرجعية القادرة وحمّل الحكومة اللبنانية - برئاسة الحريري وقتئذ - مسئولية التبذير والفساد واغراق البلاد في الديون، وقد رفض الشيخ الغاء المحاكم الشرعية وتطبيق الزواج المدني ورأي فيها قانونا من قبل الحاكم لوضع العقبات امام الغاء الطائفية السياسية لان الامور تجعل الوضع الداخلي مهيأ للعودة الي الحروب والمشكلات.

وعلي الرغم من ان ثورة الشيخ الطفيلي كانت في بدايتها بيضاء، وتتمثل فقط في العصيان المدني الذي يتضمن الامتناع عن دفع الضرائب وكل ما يخدم السلطة الا انها انتهت نهاية دموية قمعية بعد محاولةالشيخ وانصاره تصعيدها لتكون موجهة ضد نظام الحكم والطائفة الشيعية معا.. ويبقى السؤال هل كانت ثورة الجياع بداية لحصول الشيعة علي مكاسب سياسية واقتصادية واجتماعية اكبر تفوق ما تم الاتفاق عليه في اتفاق الطائف وتقلب موازين الحياة السياسية والاجتماعية في لبنان؟ أم كانت ثورة محدودة تعكس ظلم ابناء البقاع الشيعة حتي من ابناء مذهبهم في الجنوب، وكذلك تعبيرا عن الاثار الجانبية لممارسات ترويكا الحكم وانخراط الشيعة في الحياة السياسية علي حساب المطالبة بتحسين الاوضاع الاقتصادية لابناء الشيعة المحرومين تاريخيا من المستوى المعيشي اللائق حتي لو كان الهدف «الاعظم» تحريرالجنوب من العدو الاسرائيلي والانصياع للمرجعيات الدينية؟

وقد يشهد عام ١٩٩٩ تجدد اعمال العنف - الشيعي - الشيعي خاصة عندما تنسحب اسرائيل من الجنوب ويصبح التعود علي تقسيم المناطق الشيعية علي اشده وتلك حالة «شيعية» علي المستوى التاريخي والفقهي.

(٤)

الشيعة في البحرين اكثرية مقهورة

تاريخ الشيعة في البحرين يتشابه مع تاريخ الشيعة في منطقة الاحساء بالسعودية القريبة منهم، بيد ان النسب هنا مختلفة، الا ان اكثر من ٧٠٪ من سكان البحرين من الشيعة - الاثني عشرية منهم ٩٥٪ من اصل عربي و٥٪ من اصل ايراني، ويتجاوز عددهم نصف مليون نسمة حسب تعداد عام ٩١، وكالاحساء كانت جزر البحرين في عداد الدولة التي شكلها القرامطة علي حساب الدولة العباسية، ولكن في منتصف القرن الحادي عشر اعاد العباسيون فتحها، ثم انتقلت بعد ذلك الي السيطرة البرتغالية (١٥١٤-١٦٠٢م) ثم إلى حكم الفرس الذين عينوا عليها حكاما عربا من السنة، ومنذ عام ١٧٨٣ يحكم البحرين سلالة بني خالد السنية.

وشأنهم في العراق ولبنان والسعودية، ينتمي شيعة البحرين في معظمهم الي الطبقة الاقل يسرا في المجتمع، ويعملون بصورة رئيسية في الزراعة وصيد اللؤلؤ، وجعل اكتشاف البترول عام ١٩٣٢ واستثماره من هؤلاء الفلاحين وصيادي اللؤلؤ عمالا في الصناعة البترولية وكافحوا - مع السنة - من اجل تحسين مستوي معيشتهم وشاركوا سويا في اضطرابات عديدة قمعت جميعها بسرعة اعوام ١٩٢١ ثم بمفردهم في اعوام ١٩٣٨، ٤٥، ٥٦، ٦٥، ٧٢، ٧٥ ثم في ١٩٩٦[١٠].

وكانت مطالبهم في السنوات الاخيرة لها طابع سياسي واجتماعي واقتصادي وتهدف الي المساواة في الحقوق مع السنة دون المطالبة بحكم البلاد وفقا لاكثريتهم العددية.

وكان الشيعة يمثلون ما نسبته ٥٢،٥٪ من السكان في البحرين في احصاء ١٩٤١ الا انه بعد مرور اكثر من نصف قرن اختل التوازن الطائفي لصالحهم وارتفعت نسبتهم حتي وصلت الي اكثر من ثلثي السكان، والسبب يرجع الي كون القرى والمناطق الريفية في مجملها شيعية، ومن عادة سكان تلك المناطق الزواج المبكر، كما يكثر تعدد الزوجات، وارتفاع نسبة خصوبة المرأة الريفية الي درجة اعلي بكثير من نسبتها في المرأة المدنية ، ولكل تلك الاسباب اصبحت الطائفة الشيعية في البحرين متفوقة عدديا علي السنية الا اننا لا نستطيع هنا ان نستخدم حجم الطائفة كمعيار لتحديد كونها اكثرية ام اقلية فالمعيار العددي الكمي ليس له وزن في تعريف مفهومي الاقلية والاغلبية، والذي يجعل من جماعة اثنية معينة اقلية هو انها معدومة الحقوق او تحتل منزله ادني في المجتمع وهذا ينطبق علي شيعة البحرين تماما.

وقد أدي صغر مساحة البحرين وبناء شبكة الطرق السريعة التي تربط بين مختلف المناطق إلى زحف

سكان المدن الي القرى الفقيرة والتي ازدحمت بمجمعات سكنية حديثة وفخمة، والتي سكنها ابناء المدن والموظفون الاجانب، ومثل ذلك تهديدا للقيم الدينية لسكان القرى الشيعية المحافظة خاصة بالنسبة للشباب الشيعي العاطل الذي يخضع لسيطرة مؤسسات دينية تقليدية، وادي انهيار اسوار العزلة بين سكان المدن والقرى، وما بين الطائفتين الي خلق حالة من عدم الرضا والمقارنة المستمرة بين حالهم وحاله «الاخرين» من السنة، خاصة بعد ان بدأ يطفو علي السطح في السنوات الاخيرة بالبحرين وعي اثني وطائفي متزايد، بسبب انتشار التعليم بين جميع الفئات، وبالتالي انتشار الوعي بالحقوق ومحاولات ابراز الهوية العرقية والطائفية خاصة في ظل الثراء النفطي الذي يسود البحرين والانفتاح الاعلامي والثقافي هناك، كل ذلك افرز تغيرات عميقة في التكوينات الاجتماعية والاقتصادية بالبحرين، والانفتاح الاعلامي والثقافي هناك[11].

وقد أدت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتي صاحبها قمع سياسي ضد الشيعة الي حدوث العديد من الاضطرابات والتمرد بدأت في البداية بمطالب اقتصادية وسياسية مشتركة مع السنة في اطار الحركة الاصلاحية التي قامت ما بين عام ٢١-١٩٢٣ والتي سعت الي تحويل المجلس البلدي الي مجلس تشريعي ثم اقرار حق الاحزاب لاول مرة في المنطقة بعد انتفاضة ١٩٤٨.

وخلال عامي ١٩٥٣، ١٩٥٤ حدثت اضطرابات طائفية بين الشيعة والسنة وفي اعقاب ذلك تشكلت الهيئة التنفيذية العليا -١٩٥٤- كتشكيل شعبى تلقائي لمحاربة الطائفية - واعتمدت العمل الوطنى المشترك سبيلا لمناهضة النظام الحاكم في اطارجبهة وطنية من الشيعة والسنة وكبار التجار مما خلق تحديا فعليا للنخبة الحاكمة في البحرين ويعد ذلك اول شكل من اشكال تنظيم المعارضة.

وحتى الاستقلال في ١٩٧١ كان على المعارضة تبنى اسلوب العمل السري، ووقعت في مارس ١٩٧٢ مظاهرات عمالية شارك فيها الشيعة احتجاجا علي ارتفاع تكاليف المعيشة واضطر الشيخ عيسى بن سلمان علي اثرها اجراء مشاورات حول موضوع الدستور والمجلس الوطني، وتمخض عنها اجراء انتخابات في ديسمبر ١٩٧٢، وفاز فيها المعارضة بـ ٢٢ مقعدا في المجلس الوطني منها ١٤مقعدا للشيعة وانتخب شيعيا رئيسا لذلك المجلس.

وعندما تجددت المظاهرات العمالية في مايو ١٩٧٥، حدث صدام بين المجلس الوطني والحكومة، فقامت الاخيرة بحل المجلس في اغسطس ١٩٧٥، ومنذ ذلك الوقت اصبحت قضية عودة الحياة النيابية هي المطلب الرئيسي للشيعة، ولكن قيام الثورة الايرانية في عام ١٩٧٩ اجل عودة الحياة النيابية فتجددت احداث الشغب بسبب ذلك أعوام ٨١، ٨٧، ٩٥، ١٩٩٦.[12]

وافرزت تجربة برلمان ١٩٧٢ هيكلا سياسيا منظما للشيعة، كما برزت بعض قوى المجتمع المدني التي تدافع عن مصالحهم وهي :

١ - الاحزاب الدينية الشيعية.
٢ - جمعية التوعية الاسلامية.
٣ - المآتم.

وتتزامن بداية الاحزاب الشيعية مع بدايات التجربة البرلمانية في البحرين، حيث يبرز التيار الديني منذ وصول مجموعته من رجال الدين الشيعة الي المجلس الوطني عام ٧٢، او ما عرف آنذاك بالكتلة الدينية، واتخذت شكلا رسميا بعد اشهار جمعية التوعية الاسلامية ومقرها الدراز بالمنامة، وكان يرأس تلك الجمعية الشيخ عيسي قاسم احد نواب الكتلة الشيعية بالبرلمان، وارتبطت هذه المؤسسة بالجهات الرسمية. وبعد حل المجلس في ١٩٧٥ استمرت جمعية التوعية الاسلامية في ممارسة نشاطها الديني موازية بذلك جمعية الاصلاح السنية. وبعد نجاح الثورة الايرانية في ١٩٧٩ تشكلت ٣ تنظيمات سياسية هي :

أ - حزب الدعوة : الموالي لايران وتتكون قاعدته من طلاب المدارس الثانوية وبعض طلاب الجامعة.

ب - الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين: وقد كان يترأسها هادي المدرس في ايران، ولكن حدث خلاف بين اعضاء الجبهة وبين الحكومة الايرانية هرب على اثرها بعض قيادتها الي سورية والهند والبحرين، وتم ضرب الحركة عام ١٩٨١ حيث حوكم ٧٢ شخصا احكاما متفاوتة وصلت الي المؤبد وتوفي بعضهم في السجن.

ج - حركة الشهداء: وهي موالية لإيران ايضا وتم ضربها وتصفيتها عام ١٩٨٠.

٢ - جمعية التوعية الاسلامية: تأسست عام ١٩٧٥ وهي الجمعية الشيعية الوحيدة بالبحرين، والتي تمثل التيار الديني المسيس، وقد اسست تلك الجمعية مجموعة من رياض الاطفال والمدارس الدينية واستمدت مرجعيتها من ايران، وقد حلت الجمعية عام ١٩٨٢ اثر حملة اعتقالات شملت مجموعات سياسية ودينية.

٣ - المآتم : يطلق لفظ مآتم على المبنى الذي يقيم فيه الشيعة شعائر عاشوراء وغيرها من مناسبات الشيعة، كما يستخدم لاقامة شعائر الزواج والوفاة او كمنابر لنشر الدعوة والتعبئة السياسية، ويبلغ عدد المآتم في البحرين اكثر من ٥٠٠ مأتم ويصبح فور الانتهاء من بنائه وقفا للامام الحسين ويشرف عليه دائرة الاوقاف الجعفرية.

وتعتبر المآتم وسيلة فعالة لتعزيز الوعي الديني والسياسي عند الشيعة، وتستخدم كمنابر سياسية للدفاع عن الشيعة فقهيا ومصلحيا . فخلال الانتفاضة الشعبية في الخمسينيات قام قادة الشيعة بتعبئة المعارضة ضد الحكم في المآتم [١٣].

كما ساهمت المآتم ايضا في التعبئة السياسية للشيعة في البحرين خلال مواجهات ٩٥ و١٩٩٦.

انتفاضة التسعينيات

وقد شهدت البحرين مواجهات دامية بين قوات الشرطة والمعارضة الشيعية منذ بداية عام ١٩٩٥ ، وقد اتهمت المعارضة الحكومة باعتقال المواطنين وضرب الشيوخ والنساء واعتقال امام مسجد اثناء تشييع جنازة، وطالبت المعارضة بضرورة اعادة الحياة النيابية والافراج عن المعتقلين السياسيين ونفت تورط ايران في

الاحداث، واكدت انها حركة شعبية داخلية تطالب بالاصلاح وحل مشكلة البطالة، وقامت السلطات البحرينية بابعاد ٤ من رجال الدين واسرهم خارج البلاد، وقدمت آخرين للمحاكمة في نهاية ١٩٩٥.

كما اندلعت مع بداية عام ١٩٩٦ انتفاضة اخرى للشيعة في البحرين، واشعلت الحرائق في عدة اماكن وتم القبض علي ١٨٠ متهما واتهمت السلطات ايران بأنها وراء تلك الحوادث.

وفي يونيو ١٩٩٦ خفضت البحرين مستوي التمثيل الدبلوماسي مع طهران الي درجة القائم بالاعمال احتجاجا علي ما اسمته دعم الجمهورية الاسلامية المخطط ارهابي لقلب نظام الحكم في البحرين، اثر اكتشاف تحرك من حزب الله لقلب نظام الحكم في البحرين بدعم وتمويل من الحرس الثوري الايراني، كما اعلنت ذلك السلطات.

وقد اندلعت الاضطرابات مرة اخرى في نهاية ١٩٩٦ وانتشرت اعمال الحرق ضد المملكات العامة في اماكن متفرقة من المنامة زادت السلطات البحرينية من قمعها للشيعة وحدثت بعض الوفيات في السجن من بين المقبوض عليهم من ابناء الطائفة الشيعية[١٤].

وفي عام ١٩٩٧ اتبعت الحكومة البحرينية مع الطائفة الشيعية سياسة العصا والجزرة من اجل احتواء الانتفاضة الشيعية المستمرة والمصادرة علي مطالبهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية العادلة، فقد استخدمت البحرين السلاح القانوني واستعرضت سلطاتها القضائية من اجل قمع المعارضة الشيعية ففي نوفمبر ١٩٩٧، اصدرت محكمة امن الدولة بالبحرين احكاما غيابية تتراوح ما بين ١٥، ٥ اعوام وغرامة ١٣ الف دولار علي ثمانية متهمين هاربين وخمسة ملايين دولار اخرى علي ستة متهمين بالتضامن فيما بينهم لتسديد المبلغ بعد ان اتهمتهم المحكمة بمسئوليتهم عن اتلاف ممتلكات وتخريب منشآت عامة في احداث نوفمبر ٩٤، وطالبت السلطات البحرينية الانتربول بالقبض عليهم.

وكانت المحكمة قد اصدرت في بداية عام ١٩٩٧ احكاما ايضا بالسجن من ١ الي ١٥ سنة علي ١١ شخصا اسمتهم بمثيري الشغب والذين تسببوا - كما قال الحكم - في احداث فتنة طائفية بالبحرين، وبسبب عمالتهم لايران، واصدرت ايضا في مارس ١٩٩٧ احكاما بالسجن تتراوح ما بين ١٥ ،٣ اعوام علي ١٦متهما بحجة انضمامهم الي جماعة حزب الله الشيعية بالبحرين، وتآمرهم لقلب نظام الحكم وقد صدرت الاحكام بعد اسبوعين فقط من القبض علي المتهمين!

وقد قامت السلطات البحرينية بجملة اعتقال عشوائي في مناطق الشيعة، وتعرض المقبوض عليهم للتعذيب واتهمتهم الحكومة بأنهم وراء حرق مبنى تجاري بالمنامة في فبراير ٩٧. واعادت القبض علي نفس المتهمين وبعض اقاربهم بعد احداث الشغب التي شهدتها قرية سنايس الواقعة علي اطراف العاصمة المنامة في يوليو ٩٧، ووقوع انفجار في المنطقة الدبلوماسية في وسط العاصمة في نفس الشهر مما ادي الي اصدار المنظمة الدولية لحقوق الانسان لبيان في

ديسمبر ٩٧ ندد فيه بالمعاملة القاسية التي يلقاها مثيرو الشغب في البحرين والقمع ضد الشيعة هناك بصفة عامة، كما اصدرت حركة احرار البحرين المعارضة في لندن بيانا اتهمت فيه السلطات البحرينية بقتل المعارض الشيعي الضرير فيررا النجاشي في السجن وطالبت بالتدخل الدولي من اجل انقاذ المعارضين الشيعة.

وازاء الخوف من تدويل ازمة الشيعة في البحرين والاضرار بقضيتهم على المدي البعيد اطلق بعض القيادات الشيعية بالبحرين مبادرة لوقف العنف وحل قضاياهم مع السلطات بالبحرينية بالحوار بعيدا عن الشغب والعنف المتبادل (١٥).

وقد التزم الشيعة في عام ١٩٩٨ بمبادرة وقف العنف بعد ان فشلت اعمال الشغب وما صاحبها من تخريب للممتلكات ووقوع ضحايا واصابات في حصد اي ثمار سياسية وبقي الوضع كما هو عليه، وكذلك فإن التزامهم بوقف الشغف خلال عام ٩٨ لم يساعد علي تغييرموقف الحكومة تجاههم في تحقيق مطالبهم السياسية والاجتماعية المشروعة.

ويرجع السبب الي جمود قضية شبكة البحرين في عام ٩٨ الي جملة عوامل اقليمية ودولية اهمها ان الشيعة لم يجدوا الدعم الكافي من جارتهم ايران الحليف الاستراتيجي والتاريخي والديني لهم، بسبب سياسة عدم التدخل في شئون الدول التي ينتهجها النظام الايراني في عهد خاتمي، ومحاولة نفض طهران تهمة تدخلها الدائم في شئون البحرين ودعمها للشيعة هناك، وفي نفس الوقت تأييد مجلس التعاون الخليجي لاجراءات البحرين ضد المعارضين والمخربين، وبالطبع لم يجد الشيعة دعما من الانظمة السنية في الدول المجاورة، ولن يطبق عليهم قانون حماية الاقليات الدينية عن الاضطهاد نظرا للعلاقة الحميمية بين امريكا والبحرين، خاصة وان الولايات المتحدة لا ترغب في ان يكون في البحرين صوت شيعي له ثقل حتي لا تتأثر مصالحها في الخليج.

وعلى الرغم من التزام الهدوء القسري والطوعي لشيعة البحرين، الا ان السلطات البحرينية قامت في ابريل ٩٨ بالقبض علي نساء بحرينيات ومارست معهم صنوفا عديدة من التعذيب واحالتهم لمحكمة امن الدولة العليا، والتي اصدرت ضدهن حكما بسجنهن ثلاثة اشهر مع وقف التنفيذ بسبب تظاهرهن وقيامهن بترديد شعارات معادية للحكومة ورفع لافتات تندد بالنظام السياسي بالبحرين، والسيدات هن امل احمد ومريم احمد وليل عبد النبي واصلاح السيد واجلال السيد.

وفي سبتمبر ٩٨ اعلنت وزارة الداخلية البحرينية عن احباط مخطط لمجموعة ارهابية تابعة لحزب الله الذي تموله ايران والقبض علي افرادها قبل قيامهم باعمال اجرامية في البحرين، واوضحت الوزارة ان المجموعة مرتبطة بتنظيم ٩٦ الذي تمت محاكمته وان زعيمها اللبناني سهيل مهدي شحادة وتضم ٥ اعضاء، وقامت بالتدريب في معسكرات حزب الله بجنوب لبنان من اجل تفجير بعض المؤسسات الحكومية في المنامة وانها قامت بتهريب اسلحة ومتفجرات من لبنان الي البحرين

للقيام بأعمالهم التخريبية.

وقد ارسل الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء البحريني برسالة خطية الي رئيس الوزراء اللبناني- السابق- رفيق الحريري تضمنت معلومات مفصلة عن النشاط المعادي للبحرين الذي يمارسه بعض العناصر انطلاقا من الاراضي اللبنانية خاصة من الجنوب الشيعي.

واقصى ما فعلته السلطات البحرينية لترضية الشيعة قيامها في اكتوبر ٩٨ بتوجيه دعوة رسمية الي رئيس المجلس الاسلامي الشيعي في لبنان الامام مهدي شمس الدين بزيارة البحرين تاركا له تحديد موعدها والاشخاص الذين يرافقونه وعددهم!

والسر في ذلك هو النداء الذي وجهه شمس الدين خلال زيارته للسعودية في سبتمبر ٩٦ الذي دعا فيه شيعة المنطقة العربية الي ان يوالوا مجتمعاتهم الوطنية وان يندمجوا فيها اندماجا كاملا كأحد مراتب الولاء المقررة في الشرع الشريف .. وان يحترموا قوانين مجتمعاتهم وان يكونوا قوة بانية لا مخربة كما هونهج ائمة آل البيت الذين قالوا لاتباعهم ان يكونوا افضل الناس واوفي الناس واصدقهم في العمل العام.

ان تضييق الخناق علي الشيعة ومقابلة انتفاضتهم بالقمع والسجون والقهر ومبادرتهم بوقف العنف بالتجاهل.. سيؤدي الي تجدد اعمال العنف مرة اخرى بشكل قد يقلب الموازين في الخليج العربي.

(٥)

الشيعة في العراق
بين التهميش والتدويل

ليس ثمة من دولة احتدم فيها التناقض بين الشيعة والسنة اكثر من العراق، حيث نجد منطقة الجنوب ذات اغلبية شيعية ومنطقة الشمال بها اكثرية سنية وفي الوسط منطقة «مختلطة» مركزها بغداد حيث تتعادل الطائفتان، ويتركز الشيعة العراقية والذين يمثلون ٥٢٪ من مجموع السكان اي حوالي ٧ ملايين نسمة في مدن كربلاء وقادسية وبابل وعمارة ميسان وذي قار وواسط والبصرة في الجنوب. وحافظ سكان الشيعة في الجنوب علي صلات مميزة مع السكان الايرانيين المجاورين لهم منذ حكم الصفويين الشيعة عام ١٥٠٢م.

فالاراضي العراقية خاصة في اماكن ميلاد الشيعة بالكوفة والبصرة كانت دائما ميدانا للمجابهة بين الدول الاسلامية المتعاقبة والمتناحرة، ففي عام ١٥٠٨ احتل الصفويون العراق فاصبح فعلا مسرحا للمنافسة بين الفرس الشيعة والاتراك السنة واضطر كثير من السكان الشيعة للجوء للتقية حماية لانفسهم.

بيد ان المدن الشيعية المقدسة، النجف حيث قبر الامام علي وكربلاء والكاظمية ، والسامراء، بقيت اهم مراكز الاشعاع الشيعي حيث كانت تضم المزارات الدينية والحوزات العلمية والتي جذبت اليها عائلات شيعية ايرانية عديدة ظل بعضها محتفظا بالجنسية الايرانية حتي وقت قريب قبل ان يرحل بعضهم علي دفعات بعد الثورة الايرانية(١٦) وظهور النجف وكربلاء بوصفهما معقل المذهب الشيعي، عكس انتقال المركز الاكاديمي الشيعي من ايران الي العراق في منتصف القرن الثامن عشر ، وادي إلى منافسة عثمانية- ايرانية علي شئون الشيعة في العراق، خاصة بعد ان اثرت العائلات الوافدة من ايران، والتي تضم رجال دين علي تركيبة المجتمع الشيعي في الجنوب العراقي، وكانت مدينتا النجف وكربلاء تتمتعان بوضع شبه مستقل بصفتهما مركزين اقتصادين واجتماعيين بجانب وصفهما الديني وذلك حفز القسم الاعظم من عشائر العراق الرحل خلال القرن التاسع عشر علي الاستيطان في جنوب العراق ونشوء كيان سياسي شيعي هناك.

ولم يكن لتأسيس الدولة الحديثة اثره علي الموقع النسبي للاسلام الشيعي في العراق وايران فحسب، بل ادي الي استقطاب الشيعة استقطابا متزايدا في القرن العشرين، واشتدت هذه الاتجاهات حده في اعقاب الثورة الاسلامية الايرانية، فعلى امتداد اكثر من قرن ساعدت الزيارة وحركة الجنائز وكذلك تدفق الاموال الخيرية من الخارج - نصاب الخمس- على تعزيز موقع النجف وكربلاء بوصفها المركزين الرئيسين للمذهب الشيعي واثرت في توجهها الشديد نحو ايران، وعلي النقيض من ذلك، عملت سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة وكذلك سياسات حكام ايران في عهد البهلويين علي تقويض الصلات الاقتصادية - الاجتماعية العريقة التي كانت تربط مدن العتبات المقدسة بايران بمثيلاتها في جنوب العراق، وكان انحسار نطاق الزيارة وحركة الجنائز، من ايران محاولة من البهلويين لابعاد الموارد الايرانية عن النجف وكربلاء وتحويلها إلى مدينتي قم ومشهد في ايران، عاملا كبيرا في تراجع الاسلام الشيعي في العراق وصعوده في ايران (١٧).

ولم تكن هذه التطورات ظاهرة مثلما كانت في انتقال القيادة الدينية الشيعية من العراق عائدة إلى ايران في عام ١٩٤٦ ، وفي الانخفاض الحاد لعدد طلاب المدارس الدينية في النجف، بالمقارنة مع قم، وفقدت النجف موقعها بوصفها المركز الاكاديمي الشيعي الرئيسي في النصف الثاني من القرن العشرين، واصبح دورها شبه مهمش بعد تولي صدام حسين السلطة والعراق، وقيام الثورة الاسلامية في ايران ونشوب الحرب بين النظامين، اذ فقد رجال الدين في النجف وكربلاء الكثير من استقلالهم، وقوضت الحكومة العراقية الوضع الاقتصادي والاجتماعي والديني للمدينة في اطار الامة العربية الواحدة ذات الرسالة الخالدة،

وكان ذلك لصالح مدينة قم الايرانية موطن الخوميني والملالي بالطبع وصورت الحرب العراقية الايرانية علي انها حرب بين العرب والفرس وبين السنة والشيعة، وقد دفع شيعة العراق الثمن سواء بالتشكيك وطنيتهم واتهامهم بالولاء لايران والنظر الي الاقلية الشيعية - ان جاز التعبير - على انهم متطرفين وعملاء يهدفون الي تقويض نظام الحكم العراقي السني، لصالح الفرس الشيعة ووظف صدام حسين ذلك جيدا وقام بحملات ابادة ضد الشيعة - وكذلك الاكراد- واستعمل في الجنوب العراقي حرب التجويع عن طريق تجفيف منطقة الاهوار الجنوبية من المياة تحت حجة تطويرها وتهجير سكانها بالاضافة إلى اعدام الكثير من رجال الدين الشيعة خاصة اتباع مدرسة الامام الخوئي والتي قام بتدميرها في النهاية، وقام بحرق الاف الكتب ومخطوطات التراث الشيعية، رغم انه قبل الحرب الايرانية قامب جولة في اغسطس ٧٩ في مناطق الجنوب وقدم نفسه هناك علي انه احد ذرية الحسين واعتبر يوم ميلاد علي يوم عطلة وخصص مبلغ ٤ر٢٤ مليون دينار للمؤسسات الاسلامية نالت منها الشيعة نصيبا كبيرا، ولكن حرب الخليج الاولي والثانية قلبت الموازين خاصة بعد انتفاضة مارس ١٩٩١ التي قام بها الشيعة في الجنوب تحت مظلة المنطقة الامنة الدولية فقد قمع جيش صدام الانتفاضة بوحشية وبمباركة عربية حتي لاتقام دولة شيعية في الجنوب تكون جزء من ايران في اطار التقسيم الثلاثي للعراق وفرض صدام علي الطائفة الشيعية مرجعية دينية موازية للبعث بعد وفاة الامام الحوئي، وهذا ادي الي نشاط واسع مقابل للمعارضة العراقية وتصدر المعارضين حزب الدعوة العراقي.

حزب الدعوة

تأسس حزب الدعوة الاسلامية بالعراق عام ١٩٥٩ على يد عالم دين شهير هو اية الله محمد باقر الصدر الذي اعدم عام ١٩٨٠ علي يد صدام حسين. ويتخذ الحزب من مدينة النجف مقرا له حيث عقد الاجتماع التأسيسي الاول للحزب فيها وضم وقتها محمد باقر الصدر ومهدي الحكيم ومحمد صالح الاديب وطالب الرفاعي، وتعتبر الفترة من عام ١٩٦٣- ١٩٦٨ من اخصب فترات الحزب من حيث سعة الانتشار والتنظيم الذي شمل الجيش وبعض دوائر الدولة وخاصة في القطاع التعليمي، ومنذ عام ١٩٧١ بدأت متاعب الحزب بعد تولي جناح البكر وصدام زمام السلطة وكانت اشدها اعتقال واعدام المسئول التنفيذي الاول في القيادة عبد الصاحب دخيل (ابو عصام) عام ١٩٧١ وتواصلت حملات الاعتقال حتي عام ١٩٧٤ عندما تمكنت اجهزة الامن العراقية من الكشف عن التنظيم المركزي لحزب الدعوة واعتقال مئات الدعاة من اللجنة القيادية، وعلي اثرها اعدم الشيخ عارف البصري مسئول اللجنة القيادية في الداخل وحسين جلوفان ونوري طعمة من اللجنة التنفيذية.

وقد اعيد تشكيل قيادة الحزب في الخارج عام ١٩٧٥ وضمت كاظم الحائري والشيخ علي الكوراني والشيخ مهدي الاصفي، وبعد الثورة الاسلامية تحرك محمد باقر الصدر بالتنسيق مع حزب الدعوة في الداخل وجرت مظاهرات عدة في مناطق العراق، قمعت بقسوة. وصدر عن مجلس قيادة الثورة العراقية القانون رقم ٤٦١ في مارس ١٩٨٠ القاضي باعدام كل المنتمين إلى حزب الدعوة ومن يروج لافكاره ويأثر رجعي.

وقد تعرض بعد ذلك حزب الدعوة بشقيه المدني والعسكري في تلك الفترة الي ضربات قاصمة، واعتقل العديد من قياداته في الداخل وتم اعدامهم ويضم المكتب السياسي للحزب منذ بداية الثمانينيات الشيخ مهدي الاصفي ود. ابراهيم الجعفري وعلي الاديب ومحمد جواد المالكي، ويصدر عن الحزب جريدة الجهاد من طهران والموقف من لبنان وصوت الدعوة، وهي نشرة داخلية للاعضاء وصوت العراق وتصدر عنه في لندن.

ومعظم الانشقاقات الشيعية الموجودة في الساحة العراقية حاليا هي عبارة عن انشقاقات من حزب الدعوة، وتفرعت منه علي شكل تنظيمات صغيرة مثل حركة جند الامام بقيادة د. سامي البدري ومنظمة العمل الاسلامي في كربلاء بقيادة محمد تقي المدرس والمجلس الاعلي للثورة الاسلامية في العراق والذي اصبح مؤسسة تضم حزب الدعوة والمنشقين عنه وباقي التنظيمات الشيعية الصغيرة، ويرأسه الان محمد باقر الحكيم ويضم محمد الهاشمي ويتبع المجلس فيلق بدر وهو الجناح العسكري للمجلس والذي يضم القيادات الشرعية التي تم اقصاؤها من الجيش العراقي واسرى الحرب العراقية الذين يعارضون النظام العراقي[١٨]

وقد اعترف حزب الدعوة بمسئوليته عن محاولة اغتيال عدي صدام حسين نجل الرئيس العراقي في ديسمبر ١٩٩٦، وتشير اصابع الاتهام الي حزب الدعوة ايضا بأنه وراء محاولة اغتيال نائب رئيس الجمهورية العراقي طه ياسين رمضان عند قيامه بجولة تفقدية في جنوب العراق في نوفمبر ١٩٨٨، على الرغم من بيان احدي المنظمات الشيعية المجهولة في الجنوب العراقي الذي جاء فيه ان محاولة الاغتيال جاءت انتقاما لاغتيال المعارض العراقي الشيعي هاني الفكيكي في لندن عام ١٩٩٧.

وفي بداية عام ١٩٩٩ القيت قنبلة على مكتب بشير حسين الباكستاني العالم الشيعي في النجف الاشرف، فاصيب وقتل ٣ من المجتمعين معه. وقد شهدت مدينتا النجف وكربلاء اضطرابات كبيرة استمرت عدة ايام في نهاية ١٩٩٨ بعد الاغتيال الغامض للعلامة الشيعة آية الله القروي في النجف، ومن قبله وفي اقل من اسبوع رجل الدين الشيعي اية الله البرجودي مما دعا المجلس الشيعي الاعلي في لبنان الي اصدار بيان يندد فيه بالحادثتين ويطالب باطار قانوني حقوقي لحماية مقر الحوزات الدينية في النجف بجنوب العراق. وبعث

رئيسه الشيخ مهدي شمس الدين برسائل الي امين الجامعة العربية د. عصمت بعد المجيد وشيخ الازهر الشيخ سيد طنطاوي وبعض المسئولين المصريين يدعوهم فيها الي تحرك عربي اسلامي واسع لوضع حد لما يجري في النجف الاشرف وحماية الشيعة في جنوب العراق في اطارميثاق قانوني لحماية حقوق الاقليات خاصة بعد ان قامت السلطات العراقية بحملة اعدامات استمرت ٣ ايام في سجون ابوغريب والرضوانية ومديرية الامن العامة ببغداد والمعارضين الشيعة وقيامهم في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٨ بمهاجمة تجمعات سكنية لعشيرة آل بوريس الشيعية في ناحية الفكيكة بجنوب الناصرية (١٩).

وعلي الرغم من التوتر «الطبيعي» بين الشيعة والنظام العراقي الحاكم الا ان عام ١٩٩٨ شهد بعض الانفراجة وان كانت لها اسباب سياسية وتتعلق بالعلاقة مع ايران فقط.

ففي اغسطس ١٩٩٨ وصل الي العراق عن طريق مركز المنذرية الحدودي ٧٥٠ ايرانيا قدموا لزيارة العتبات الدينية الشيعية في العراق، وذلك لاول مرة منذ ٢٧ عاما منذ اندلاع حرب الثماني سنوات بين العراق وايران عام ١٩٨٠، ورأس تلك المجموعة وزير الثقافة والارشاد الديني الايراني عطاء الله مها جراني واستقبلهم عبد المنعم احمد صالح وزير الاوقاف والشئون الدينية العراقي، واكد المسئولان ان تلك الخطوة بمثابة تطبيع كامل للعلاقات بين بغداد وطهران، وكان العراق وايران قد اتفقا في سبتمبر ٩٧ علي فتح الحدود امام زوار العتبات المقدسة الشيعية في العراق امام ٣ الاف زائر سنويا، ولكن حالت الازمة بين العراق والمفتشين الدوليين والاعتداء الامريكي علي العراق في ديسمبر ١٩٩٨ والذي طال بعض مدن الجنوب العراقية الشيعية ومدينة نورشهر الايرانية في زيارة كل هذا العدد، كما ان السلطات العراقية اعلنت عن اندساس بعض المنتمين لحزب الدعوة بين صفوف الزائرين. وقد تعرض بعض الزوار نتيجة لذلك لعمليات مراقبة وتفتيش مما اثار احتجاج السلطات الايرانية والتي اعلنت ان زوار العتبات المقدسة لا يعملون اطلاقا بالسياسة وعلي العراقيين ان يبحثوا عن اعضاء حزب الدعوة في الداخل.

وقد شهد عام ١٩٩٨ انشقاقا كبيرا في حزب الدعوة وذلك باستقالة احد كبار قياداته التنفيذية - التاريخية وهو الشيخ مهدي الاصفي بعد ان طالب بمبايعة المرشد الروحي لإيران علي خامينئي كمرجعية عليا للحزب والخضوع التام لولاية الفقية، وان يكون حزب الدعوة مثل حزب الله في علاقته بإيران علي خلاف التوجه الوطني للدعوة واعلانه باستمرار انه حزب عراقي يتخذ من الامام الخوئي مرجعا له وكربلاء موطنا مقدسا له. ورفض التبعية - السياسية - لإيران- وعلي الرغم من نفي المتحدث باسم المكتب السياسي في حديثة مع مجلة صوت العراق الناطقة باسم الحزب في لندن استقالة

الاصفي وهون من تأثير الخلاف الفقهي والسياسي على بنية الحزب الا ان الشيخ مهدي الاصفي قام بنشر كتاب في ١٩٩٨ شرح فيه مبرراته في تحول الحزب لإيران اذ اكد في كتابة «علاقة الحركة الاسلامية بولاية الامر» انه ليس امام الحركة الاسلامية من خيار غير البعد والارتباط بولاية الفقية في ايران والاقتداء بحزب الله اللبناني وعدم الاعتناء بالحدود الاقليمية لان الظروف الداخلية والخارجية الذي يعاني منها المسلمون عامة والشيعة خاصة تنقض التوحد وراء قيادة عليا.

وعلي الرغم من المطالب المشروعة للمعارضة الشيعية العراقية الا ان ظاهرة الانشقاقات سواء على مستوي حزب الدعوة او على مستوى المعارضة ككل وعدم الاتفاق على نهج واحد وتعدد الرؤى السياسية والفقهية ادت الي اضعاف موقفهم السياسي على الرغم من المساندة الدولية لهم، فلم تستنكر المعارضة الشيعية دعوة وزارة الخارجية لهم في اغسطس ١٩٩٧ في اطار التنسيق مع المعارضة مع اجل الاطاحة بصدام بل وان عملية ثعلب الصحراء التي نفذها الامريكان والبريطانيون في ديسمبر ١٩٩٨ وما اعقبها من دعوة دولية صريحة للاطاحة بصدام حسين لم تجد صدى من الشيعة العراقيين بسبب التجارب السابقة التي عانوا منها سواء بالقمع والتهميش الصدامي او التدويل والتخلي عنهم في النهاية من جانب المجتمع الدولي.

(٦)

الشيعة و ثعلب الصحراء

قبل بدء الضربات العسكرية الامريكية علي العراق فيما يعرف بعملية ثعلب الصحراء في ديسمبر ١٩٩٨ تلقت ايران رسالة من امريكا عبر جهة ثالثة فحواها يدعو طهران الي عدم التدخل المباشر في اي تحرك قد يستهدف تغيير الاوضاع في العراق او دخول قوات بدر المعارضة والموالية لايران الي بغداد، مع وعد بأن تكون المعارضة الشيعية في الجنوب العراقي جزء من التركيبة السياسية لاي حكم بديل في بغداد.

واثناء العمليات العسكرية والتي اصابت بعض مدن الشيعة بل ومدينة نور مشهر الايرانية اصدر المجلس الاعلي للثورة الاسلامية في العراق بزعامة الشيعي محمد باقر حكيم ان مجموعة مسلحة دخلت بغداد وقامت بمحاولة للسيطرة على مباني الاذاعة والتلفزيون في منطقة الصالحية، ولكن القوات العراقية تمكنت من صدها، واشار البيان الي سحب قوات من الحرس الجمهوري من محافظة الموصل الي بغداد لتعزيز حمايتها خوفا من تحرك المعارضة ضد الحكم، واتهم الجيش العراقي بقصف العشائر العربية في نهر الفرات

بمحافظة العمارة خوفا من تحرك شعبي ، وقال ان صدام صنيعة امريكا وانهما يقومان بلعبة القط والفار لخدمة مصالحهما الخاصة [٢٠].

وطالب ناطق باسم المعارض العراقي الشيعي اية الله محمد تقي المدرس «الجيش العراقي بالانضمام الي الشعب للاطاحة بنظام صدام حسين والمحافظة على وحدة العراق ارضا وشعبا.

واعلن عضو المكتب السياسي لحزب الدعوة الشيعي ان القصف بالصواريخ والطائرات ضد الشعب العراقي يتطلب التكاتف لاسقاط ديكتاتورية صدام حسين.

وقد اعلن مارتن انديك مساعد وزير الخارجية الامريكية بعد انتهاء القصف ان امريكا وجدت تعاونا مع المعارضة الشيعية في الجنوب العراقي و علي استعداد ان تقدم كل انواع الدعم لها في اطار خطة لتغيير نظام صدام من الداخل.

وادت تصريحات انديك ومن قبلها الاعلان الصريح للولايات المتحدة عن وجود خطط لاسقاط نظام صدام من الدخل بمعاونة من شيعة الجنوب العراقي الذي سيؤدي دورا رئيسيا في الخطط الثلاثة.. الي احداث تغييرات في التركيبتين السياسية والعسكرية للمسئولين عن الملف العراقي من الايرانيين فقد اعفي علي اغا محمدي من منصبه كممثل لمرشد الجمهورية الاسلامية لدي المعارضة العراقية وعين محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الاعلي للثورة الاسلامية قائدا لفيلق بدر الشيعي خلفا لابو علي البصري مع استمرار باقر قائدا عاما للقوات الاسلامية التي تمثل الذراع العسكرية لفصائل المعارضة[٢١].

ويأتي هذا التغيير كما أكدت مصادر ايرانية لتكون المعارضة اكثر استعدادا للقيام بعمل شعبي لتغيير نظام الحكم في بغداد، وهو ما يريده شيعة العراق منذ انتفاضة ١٩٩١ ولم يتحقق حتي الان لاسباب تتعلق بتوازنات اقليمية ودولية تتدخل فيها المصالح بشدة ويدفع ثمن ذلك كالعادة شيعة العراق، فانهم في النهاية يضربون بالقنابل سواء كانت صدامية داخلية او من «التحالف» الدولي، وسيظلون يعانون لسنوات قادمة من التهميش والتدويل.

المراجع

١ - د. مصطفي الشكعة - اسلام بلا مذاهب، الدارالمصرية - اللبنانية، ١٩٩١ ص ٣٥.

٢ - د. عبد المنعم الحفني وموسوعة الفرق والجماعات الاسلامية - دار الارشاد - ١٩٩٣، ص ٢٦٦.

٣ - د. مصطفي الشكعة، اسلام بلا مذاهب، مرجع سابق ص ٦٠.

٤ - د. عبد المنعم الحفني موسوعة الفرق - مرجع سابق - ص٢٢٨.

٥ - د. سعد الدين ابراهيم، الملل والنحل والاعراق - هموم الاقليات في الوطن العربي - مركز ابن خلدون ١٩٩٤، ص ٧٧، س٧٨.

٦ - مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد ١٢٩ اكتوبر ١٩٩١، ص ١٣٠.

٧ - تقرير الملل والنحل والاعراق، مركز ابن خلدون العدد السنوي الخامس ١٩٩٨ ص ٢٤٠، ص ٢٤١.

٨ - جريدة الحياة، لندن ١٨ اكتوبر العدد ١٣٠٠٥ ص ٩.

٩ - تقرير الملل والنحل - التقرير الرابع، مرجع سابق ص ١٥٠.

١٠ - مجلة روزاليوسف، القاهرة، العدد ٣٣٣٩، اكتوبر ٩٧ س ٢٩.

١١ - انظر في ذلك كتابي حوار لا مواجهة، للدكتور احمد كمال ابو المجد، دار الشروق، والشيعة والتصحيح- الصراع بين الشيعة والتشيع - الدكتور موسي الموسوي- الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٧.

١٢ - الي شابري- لورانت شامري - سياسة واقليات - مكتبة مدبولي- القاهرة ١٩٩١ ص ٩١٨٠.

١٣ - د. سعد الدين ابراهيم، الملل والنحل والاعراق، هموم الاقليات، مركز ابن خلدون، مرجع سابق ص ٦٥٧، ٦٥٨.

١٤-مجلة الوسط، العدد ١٤٨ - ١٩٩٨/٩/٢٨.

١٥ - د. عبد المنعم الحنفي، موسوعة الفرق- مرجع سابق ص ١٨١.

١٦ - مجلة الوسط، العدد ٣٢٤ - ١٩٩٨/٤/١٣ ص١٠.

١٧ - اني شابري - سياسة واقليات مرجع سابق ص ١٩٧.

١٨ - د. منيرة فخرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين - اصدارات مركز ابن خلدون - دار الامين ١٩٩٥، ص ٧٣، ص ٧٤.

١٩ - مجلة السياسة الدولية العدد ١٦٦ نوفمبر ١٩٩٦، مرجع سابق ص ٢٤٢.

٢٠ - د. منيرة فخرو، المجتمع المدني في البحرين، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

٢٣ - اني شابري - سياسة واقليات، مرجع سابق، ص ١٥٠.
٢٤ - اسحق نقاش - شيعة العراق- دار الصدي للثقافة والنشر، سوريا، ١٩٩١، ص ٤٨.
٢٥ - علاء سالم مركز دراسات التنمية السياسية والدولية جريدة العالم اليوم العدد٢٠٤ مايو ١٩٩٢، ص ٦.
٢٦ - جريدة الشرق الاوسط - لندن - العدد ٦٣٣٦، ٣١ ديسمبر ١٨ ص ٥.
٢٧ - جريدة الحياة، لندن ١٣٠٧١ - ١٧ ديسمبر ١٩٩٨، ص ٦.
٢٨ - جريدة الحياة ١٥ سبتمبر العدد ١٢٩٩١ص ١.

■ لم يحدث شيء درامي جديد يستحق التنويه في عام ١٩٩٨ ، فيما يتعلق بالملل والنحل والأعراق في الوطن العربي . ولكن مسألة الأقليات أصبحت ، بفضل مجهودات مركز ابن خلدون ، مطروحة طرحا صريحا على أجندة العمل العام العربي . ويتأكد المنصفون عاماً بعد عام أن مركز ابن خلدون كان محقا في تصديه لهذه القضية طوال السنوات العشر الماضية . بل أن المكابرين الذين كانوا يرفضون الاعتراف ، مجرد الاعتراف ، بوجود أقليات ، ناهيك عن الاعتراف بمشكلات لهذه الأقليات منذ خمس سنوات . من أمثال الكاتب الصحفي المشهور محمد حسنين هيكل ومن لف لفه . لابد أنهم وعلى مضض يعترفون الآن بوجود أقليات ، ويعترفون بمشكلات لهذه الأقليات .